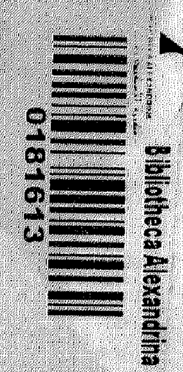
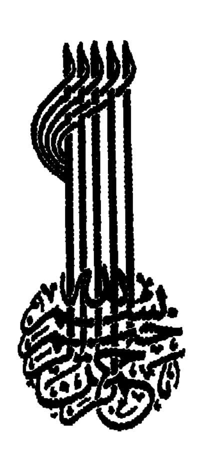
الدكتور
تيسير أبو عرجة

# دراسات في الصحافة والإعلام




مجدلاوي
BOOKS





# دراسات في الصحافة والإعلام



# دراسات في الصحافة والإعلام

الدكتور
تيسير ابو عرجة

مجدلاوي

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(١٧٦٦/ ٥ / ٢٠٠٠)

رقم التصنيف : ٠٧٠

المؤلف ومن هو في حكمه : الدكتور تيسير ابو عرجة

عنوان الكتاب : دراسات في الصحافة والإعلام

الموضوع الرئيسي : ١- الصحافة - دراسات

٢-

بيانات النشر : عمان / دار مجدلاوي للنشر والتوزيع

* - تم اعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

مجدلاوي

عمان - الرمز البريدي: ١١١١٨ - الأردن

ص.ب ١٨٤٢٥٧ - تلفاكس ٤٦١١٦٠٦

ISBN 9957-02-041-2 (ردمك)

# فهرس

**الفصل الرابع**

**المهنية في الصحافة الأردنية -العنصر البشري- دراسة ميدانية**

## الفصل الخامس

## الصحافة اليومية الأردنية والانتخابات النيابية للمجلس النيابي الثالث عشر "نوفمبر 1997م"



## الفصل السادس

## الصحافة الفلسطينية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي 1967م

الفصل السابع

أربع مراحل في حياة الصحافة الجزائرية



الفصل الثامن

الإعلام وقضايا المجتمع



# الإهـــداء

إلى زوجتي . .

وولديّ الحبيبين . .

داليا

و أحمد

الذين يجسدون في حياتي

أعظم القيم الإنسانية النبيلة . .

تيسير أبو عرجة



# المقدمة

تتكون مادة هذا الكتاب من عدد من البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية والميدانية، التي تنصّب على موضوعات الصحافة والإعلام، مع التركيز على الصحافة الأردنية على اختلاف ما يتصل بهذه الصحافة من هموم ومشكلات وطموحات. خاصة، وأنّ ندوات كثيرة عقدت وحوارات عديدة أقيمت لبحث دور الصحافة ورسالتها، والقوانين التي تحكم أعمالها، والعناصر البشرية التي تدير آلتها الإنتاجية.

من هنا كان تنوع الموضوعات المبحوثة في هذا الكتاب بما يحتويه من دراسات تتصل بنشأة الصحافة الأردنية وتطورها والتعريف بوضعيتها الراهنة على اختلاف أنواعها وتوجهاتها ودورية صدورها. بالإضافة إلى قراءة تحليلية للمجلات الأردنية على اختلاف أنواعها وتخصصاتها، وبيان أسباب إخفاقها، خاصة فيما يتعلق بالمجلات السياسية العامة. ودراسة واقع المهنية الصحفية من خلال دراسة ميدانية تعرف بالجسم الصحفي الأردني ومشكلاته الحيوية.

يضاف إلى ذلك عدد آخر من البحوث المتصلة بالصحافة العربية ومنها الصحافة الفلسطينية، والصحافة الجزائرية.

واهتم الباحث بتقديم عدد من الدراسات في إطار دور الإعلام في خدمة المجتمع من خلال مجموعة من الموضوعات التي توضح طبيعة هذا الدور الإعلامي الاجتماعي وأبعاده المختلفة.

لقد ارتأينا ونحن نعد مادة هذه البحوث الإعلامية للنشر، أن تتعمق الفائدة العلمية بنشرها ليطلع عليها جمهور المهتمين والمتخصصين العاملين في حقول الثقافة والصحافة والإعلام. متطلعين لأن تكون هذه الصفحات حافزاً أكبر

للبحث، لإلقاء مزيد من الضوء على الموضوعات والمشكلات المثارة، لكي يفيد من نتائجها دارسو الإعلام والعاملون في ميادينه المختلفة.

ولعل هذا الجهد المتواضع يشكّل نقطة على طريق البحث الإعلامي في بلادنا بما يستحقه من التشجيع والاهتمام، لأهمية ذلك في تحسين سوية الأداء الصحفي والإعلامي من كافة الجوانب المتعلقة بالعملية الإعلامية التي يعوّل عليها الكثير مع مطلع القرن الجديد الذي يشهد انفتاحاً كبيراً وتدفقاً معلوماتياً غير مسبوق يتوجب الالتفات إليه وتحسس خطورته وتوظيفه في خدمة حياتنا ومجتمعنا على كافة الصعد وفي مختلف المجالات.

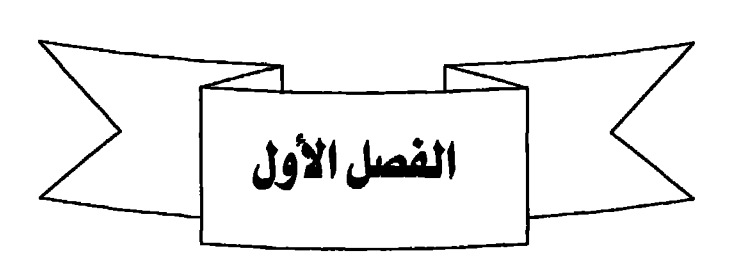
وتبقى هذه الفصول والأعمال البحثية دائماً، ومهما حاولت، مجرّد إضافة صغيرة تتطلب الكثير من المتابعة والتصويب لكي تتحقق لها القدرة على أن تضيء.

وأن تضيف..

والله سبحانه وتعالى نسأل أن يمدّنا بعونه وتوفيقه لكي نواصل ما بدأنا..

إنه سميع مجيب..

المؤلف..



# الفصل الأول



## نشأة الصحافة
## وارتباطها بظهور المطبعة



## مدخل:

أصبحت الصحافة في عالم اليوم قوة كبيرة وصناعة ضخمة، وبات إصدار الصحف يتطلب توفر الإمكانيات المالية الكبيرة والمعدات الحديثة. ولعل أهم ما تتطلبه الصحافة وجود المطابع التي تعمل ضمن مقاييس فنية عالية الدقة، بهدف الوصول إلى الجودة المطلوبة في إنتاج الصحف وإخراجها.

إن محور الإنتاج الصحفي، كما نعلم، هو الطباعة. ومحور الصحافة المكتوبة هو الكلمة المطبوعة.

وقد كانت الطباعة منذ اختراعها تشكل الأساس الذي بني عليه صرح الصحافة واستمدت الصحافة وجودها منه.

ولكن المرء يحتاج دائما إلى التعرف على البدايات التي شكلت نقطة الإنطلاق لهذا العالم الواسع الذي أصبح يتطور اليوم بطريقة مذهلة.

وفي هذه الدراسة سنحاول التعرف على النشأة الأولى للصحافة المكتوبة في العالم وفي الوطن العربي، وارتباط هذه النشأة باختراع الطباعة وتطور الفن الطباعي، وما هو الدور الذي لعبته المطبعة في نشأة الصحافة وتطورها بعد أن كانت في بدايتها قائمة على النسخ وكتابة الأخبار.وما هي المراحل التي مرت بها الصحف والدوريات كما عرفتها العديد من دول العالم قبل أن يستقر هذا العمل وينتظم صدور الصحف وتحافظ هذه الصحف على دورية ثابتة، مستفيدة في كل ذلك من هذا الاختراع الذي كفل لها الوجود والاستمرار.

كما تهدف الدراسة إلى التعرف على مجمل العوامل التي ساهمت في ازدهار الصحافة المكتوبة، وساعدت على انتشارها وتنوعها وتعدد أغراضها وتخصصاتها.

وكذلك، التعرف على صلة العالم العربي بالمطبعة، وكيف دخلت المطبعة إلى العالم العربي، وما هي الأغراض التي كانت تخدمها المطبعة، وعلاقة المطبعة

بنشأة الصحافة العربية وتطورها.

كما سنحاول التعرف على بدايات الصحافة في الوطن العربي، والنشأة الأولى للصحافة العربية، ونوعية هذه الصحافة، وتوجهاتها والعوامل التي ساعدت في ظهورها، وعلاقة هذه النشأة بدخول المطبعة إلى الوطن العربي.

## نشأة الطباعة

لقد مر تاريخ الطباعة بمراحل متعددة، بدأت بالطباعة باستخدام (القوالب الخشبية) التي تحفر عليها صور الكلمات وأشكالها، وعرفت في كل من الصين واليابان في القرنين السابع والثامن الميلاديين ثم انتقلت هذه الطباعة إلى أوروبا.

وقد أدت الصعوبات التي رافقت الطباعة على الألواح الخشبية إلى قيام الصينيين باختراع الحروف المتفرقة من الطين الخزفي.

ولا شك أن هذه الطريقة لم تقض على عيوب التصحيح في طريقة الصفحات الخشبية فحسب، بل أدت إلى عدم الحاجة إلى عمليات النسخ ثم النقل والحفر على الخشب، غير أن هذه الطريقة لم تلق قبولاً عاماً لكثرة الحروف الهجائية الصينية والبالغ عددها نحو أربعين ألف حرف ولهذا لم يدم استخدامها إلا نحو تسع سنوات على الرغم من أنها تعد الخطوة الرائدة في صناعة الطباعة الحديثة (1).

إذ أن الحروف المتفرقة تعتبر المحور الرئيسي الذي تعتمد عليه الطباعة. وقد اختلفت المصادر حول من يكون المخترع الأول لهذه الحروف المتفرقة، وإذا كان الصينيون هم الذين اخترعوا الحروف المتفرقة من الطين الخزفي فإن الكوريين قد توصلوا من ناحيتهم إلى اختراع الحروف المتفرقة من البرونز. وقد مهدت هذه الاختراعات الطريق أمام(جوتنبرغ) ليستفيد مما توصل إليه الصينيون والكوريون.

وفي هذا الصدد يقول (مارسيل سوشي) من مركز الدراسات والأبحاث الإعلامية بواسطة (المعلوماتية) بفرنسا: إن الحقيقة الأكيدة هي أن جوتنبرغ لم

يخترع المطبعة. بل إن الصينيين هم الذيـن اخترعوهـا وربمـا الكوريـين وذلـك في القرن الحادي عشر. لقد وجـدت مطـابع في كوريـا والصـين في ذلـك القـرن مـع الأحرف المتحركة الشبيهة بتلك المعروفة حاليـاً بـالصف اليـدوي مصنوعـة مـن الصدف والفخار ثم من الحديد (2).

وهذا يعني أن الصينيّـين والكوريـين كـان لهـم قصـب السبق في اخـتراع الطباعـة للمـرة الأولى. ولكـن (مارسـيل سوشـي) يؤكــد في موضـع آخــر أن (جوتنبرغ) هو الذي فكر واخترع الطباعة بالحروف المتفرقـة وأنـه تـرك الخشـب الذي لا يحتمل ضغطاً كبيراً وحفـر نماذجـه علـى مـادة صلبـة، ثـم أوجـد الأصـل (ماتريس Matrice) من الرصاص، لأن هذا المعدن أقل قسوة من الحديد الصلب. وهذه الطريقة كانت تعتمد على تجويف الأحرف على الأصل ووضـع الرصـاص بعد إذابته فتكون النتيجة أحرفا يمكن وضعها وفقا لسياق الصف اليدوي (3).

ولعل قيام (جوتنبرغ) بسبك الأحرف المعدنية المتفرقة واستخدام النحـاس والرصاص في صنعها هو الذي جعل مؤرخي المطبعـة يجمعـون علـى القـول بـأن (جوتنبرغ) هو مخترع الطباعة بالحروف المتفرقة. «والتي تعد بحق أسـاس الطباعـة الحديثة» (4).

وقد بدأ تجاربه الأولى في مدينة (ستراسبورغ) ثم انتقـل إلى مدينـة (ميـنز) مسقط رأسه سنة 1445م حيث تعاقد مع (يوحنا فوست) علـى سـبك حـروف في أمهات مصنوعة من الرصاص والنحـاس. وأول كتـاب طبـع بـهذه الحـروف هـو التوراة ذات الاثنين والأربعين سطرا الذي بدأ (جوتنبرغ) به سنة 1450 م (5).

ويشير البعض إلى أن أول كتاب طبع بحروف منفصلـة هـو الانجيـل الـذي طبع باللغة اللاتينية من عام 1452 ميلادية بمدينة مينز ويحمـل اسـم (جوتنـبرغ). ولهذا اعتبر (جوتنبرغ) صاحب النـواة الأولى لصناعـة الطباعـة بمعناهـا الحديـث. وبعد نجاح فكرة الطباعة الحديثة في ألمانيا أتيحت فرصة انتقالها إلى دول أوروبـا في الفترة من عام 1456 إلى 1487 ميلادية. حيث كانت إيطاليا أولى الدول التي تلـت

ألمانيا في هذا المجال، ثم تلتها باقي الدول خلال هذه المدة (6).

وكانت المطبوعات الأولى شديدة الشبه بالمخطوطات، مما دعا بعض الطابعين إلى بيعها على أنها مخطوطة، وقد تطورت الطباعة تطورا سريعاً في السنوات الثلاثين الأخيرة من القرن الخامس عشر وأصبح عدد المطابع ينوف على المائتين (7).

أما الأسباب التي دعت إلى اختراع الطباعة فنجدها في القرن الخامس عشر، حيث بدأ النظام الاقطاعي يتداعى وهبت الشعوب تطالب بالوحدة وأخذت العقول تبحث عن نور المعرفة وأخذ الفرد يشعر بوجوده وبحاجته إلى أشياء جديدة تغذي عقله وفكره. لقد اجتاحت أوروبا حمى حب المعرفة، فأصبحت القراءة من الأمور التي لا يمكن الاستغناء عنها، لا سيما قراءة الآداب القديمة التي حملها العلماء وفروا بها بعد فتح القسطنطينية وسقوط الامبراطورية الرومانية الشرقية(8).

لقد كانت المطبعة وسيلة لنشر الآداب والعلوم وتوجيه الرأي العام أولاً، وتبادل الآراء ثانياً. ومن هنا نجد أن المطبعة وتقدمها المطرد نحو التحسن هي أساس فكرة الصحافة الحديثة. فقد ساعدت إلى جانب توفر المواصلات والبريد، على سرعة إصدار الصحف وقلة تكاليفها (9).

فالطباعة والبريد كانا بمثابة الأساس الراسخ لنشأة هذا البنيان الضخم ألا وهو الصحافة. وأن الصلة لوثيقة بين الصحافة والتقدم الذي أصاب العلوم والصناعة والتجارة في كل مرحلة من المراحل التي مرت بها الصحافة خلال تطورها (10).

وقد انتشرت الطباعة بسرعة، وساعد على ذلك التزايد السكاني والعمراني في أرجاء المعمورة فضلاً عن سرعة تطور أساليبها مما أدى إلى زيادة الطاقات الطباعية وتنظيم أدائها وجودتها. فقد أخذ التطور من تشغيل يدوي إلى تشغيل ميكانيكي إلى تشغيل ذاتي وإليكتروني بمستخدمات غاية في الدقة

والتعقيد(11).

ويجمع المؤرخون على أن الطباعة من أهم الاختراعات في تـاريخ البشـرية، فقد سهلت عملية التحول الديمقراطـي، كمـا أسـهمت مسـاهمة فعالـة في نشـر التعليم، وأثرت تأثيرا كبيراً في التطور الحضاري (12).

## الطباعة في تركيا والشرق العربي

كانت الآستانة، العاصمة التركية، قد سـبقت غيرهـا مـن بـلاد الشـرق في التعرف على المطبعة وذلك عن طريق اليهود الذين قاموا بطباعة الكتب الخاصـة بالديانة اليهودية. بالإضافة إلى الكتب المتعلقة بالتاريخ والعلوم. في الوقت الـذي تشدد الحكام العثمـانيون في وجـه الطـابعين وحـالوا دون القيـام بطبـع الكتـب الخاصة بأحكام الإسلام حتى لا تتعرض، من وجهة نظرهم، للتشويه والتحريف.

فالدولة العثمانية لم تشجع الطباعة، ولم تسمح لهـا بـالتقدم المنشـود علمـاً بأنها عرفتها بعد وقت قصير من اختراعها.

أما الطباعة بالحروف العربية فقد تأخر ظهورها في تركيـا إلى الثلـث الأول من القرن الثامن عشر بعد قرنين من انتشار الطباعة بالحروف العبرية.

وكان ذلك بهمة (محمد جلبي) وابنه (سعيد) اللذين بذلا محـاولات جـاهدة لحمل السلطان على تبني المطبعة كاخـتراع جديـد لا غنـى عنـه. وقـد اسـتحصل السلطان فيما بعد على فتوى مـن شـيخ الإسـلام (عبـد الله افنـدي) سـنة 1727 وعلى اثر ذلك صدر قرار في (5 تموز 1727) باعتمـاد طبـع الكتـب وبـالتصديق على تعيين أربعة من المراقبين للإشراف على أعمال مكتب الطباعـة وأول كتـاب مطبوع ظهر في عاصمة الخلافة هو قاموس تركي عربي (13).

أما في المشرق العربي فقد كانت نشأة الطباعة ذات صبغة دينية، وقد تمثلـت في الرغبة بطبع الكتب الدينيّة وتوفيرها باللغة التي يفهمها الناس.

وقد كان لبنان أول بلد عربـي يعـرف المطبعـة. ويرجـع تـاريخ إنشـائها إلى

العشر سنوات الأولى من القرن السابع عشر، ويقال ان بعض رهبان الطائفة المارونية قد جلبوها معهم من روما سنة 1610 . وكانت حروف تلك المطبعة سريانية ولم يعرف المؤرخون من مطبوعاتها سوى كتاب المزامير الذي طبع فيها سنة 1610 (14) .

أما أول مطبعة عربية تطبع بحروف عربية، فهي تلك التي عرفتها مدينة حلب السورية سنة 1706م. وقد أقامها البطريرك (أثناسيوس الدباس) الذي أحضر حروفها من (بوخارست) وعاشت حتى سنة 1711م.

وتلت مطبعة حلب مباشرة المطبعة التي أنشأها (الشماس عبد الله زاخر) في دير ماريوحنا الصايغ في لبنان سنة 1733م.

وعرفت مصر المطبعة بالحروف المتفرقة خلال الحملة الفرنسية أي من سنة 1798 إلى سنة 1801 وذلك بواسطة المطبعة التي أحضرها (نابليون بونابرت) في حملته على مصر للقيام بطبع الصحف والمنشورات التي قام بإصدارها لأغراض دعائية وسياسية.

فقد رأى نابليون أن: «جهاز الحكم الفرنسي يحتاج إلى أداة حديثة تيسر نقل أوامر المسؤولين وملاحظاتهم، وتساعد بالتالي على دعم الإدارة الجديدة وتثبيت سلطتها، وليس أصلح من المطبعة في ذلك الوقت لأداء هذه المهمة» (15). «فأعد لذلك مطابع فرنجية وعربية تعاونه في تسجيل حوادث الحملة ودراستها كما تقدمه إلى المصريين وتعلن عليهم أغراضه ونواياه» (16).

ولم تكن المطبعة العربية وحدها. كما رأينا، بل كانت جزءاً من مؤسسة كبيرة تحتوي على مطابع فرنسية وعربية ويونانية، بيد أن اعتماده على المطبعة العربية جاوز اعتماده على المطابع الأخرى نظراً لما كان يرجوه منها في سياسته المرسومة إزاء المصريين، وكان حرصه عليها كحرصه على علمائه في نجاح الحملة من الناحية العلمية (17).

وقد فتحت هذه المطبعة صدرها للكتب المؤلفة والمترجمة لعلماء الحملة

وأدبائها، ثم أضافت إلى ذلك شيئاً جديداً لم تعرفه مطابع الشرق الأدنى، وانفردت به مصر أول الأمر، وكانت بمعرفته سباقة لبلاد الشرق جميعاً، ذلك هو إخراج الصحف، فعن طريق هذه المطابع عرفت مصر الصحيفة أو الدورية في صورتها الكاملة، ومنذ ذلك الوقت يستطيع المؤرخ أن يحدد نشأة الصحافة في مصر (18).

إن أهمية المطبعة تكمن في تلك العلاقة الوثيقة التي تربط بين الصحافة المكتوبة والفن الطباعي. فإن إزدهار الصحافة وانتشارها يعتمد بشكل كبير على إزدهار الطباعة وتقدمها. بالإضافة إلى دور المطبعة في تقدم الإنتاج الأدبي والفكري. ولذلك اعتبرت الطباعة انعكاسا للتقدم الاقتصادي والسياسي والفكري وصورة له.

ويهمنا في هذا الصدد، التعرف على دور الطباعة في نشأة الصحافة وتطورها لارتباطها الوثيق معها، واعتمادها عليها، لأنها تقوم أصلا على الكلمة المطبوعة، وكيف استطاعت الصحف أن تفيد من المطبعة وإنجازاتها. سواء في مراحلها الأولى حتى وصلت إلى ما وصلت إليه الآن من تقدم وتقنية دقيقة عالية.

ولعل من المفيد هنا، أن نبدأ الحديث عن الرسائل الإخبارية المخطوطة والدوريات أو كتب الأخبار المطبوعة باعتبارها كانت الشكل الذي بدأت الصحافة المكتوبة تظهر به في مراحلها الأولى.

## الرسائل الإخبارية

كانت الرسائل الإخبارية المخطوطة مقدمة لميلاد الصحف المطبوعة التي عرفتها معظم دول العالم بعد اختراع الطباعة بمائتي عام. وهذه الرسائل الإخبارية كانت تعتمد على الخبر المخطوط الذي يكتبه النساخ في أوراق خبرية يقوم تجار الأخبار بتوزيعها لقاء أثمان مرتفعة.

والجدير بالذكر أن الصناعة الحقيقية للخبر المخطوط (المنسوخ باليد) ظهرت أول ما ظهرت في القرن الثالث عشر بانجلترا. وبعد ذلك ظهر هذا النوع

من الإعلام بعد قرنين في كل من ألمانيا وإيطاليا. وكان النبلاء يدفعون ثمن الأخبار المخطوطة بسخاء. وظهرت من عام 1409 حتى عام 1449 جريدة (بورجوازي باريس) وكانت طافحة بأخبار الغيبة والفضائح والقصص المثيرة والنشرات الجوية (19).

وقد ازدهرت تجارة الأخبار هذه في القرن الخامس عشر، وكانت مدينة البندقية المركز الرئيسي لهذه التجارة.

فقد كانت إيطاليا وقتئذ المركز الرئيسي للحياة الفكرية والاجتماعية وتضم مدنها الكثير من رجال الدين والاشراف والطبقة المتوسطة وكانت الطبقات الثلاث تتنافس في إظهار تذوقها للآداب والفنون، وقد وجدت هذه الرغبة الملحة في الاستطلاع رجالا يشبعونها وهم تجار الأخبار الذين كانوا ماهرين في جمع المعلومات وتوزيعها على الأغنياء وكبار رجال الدولة لقاء أثمان يدفعونها في سخاء (20).

وفي انجلترا بالذات ظهر ما يسمى بالوريقات الإخبارية News Sheets أثناء حرب الثلاثين (1618-1648). وقد راجت تجارة الخبر المخطوط وازدهر نشاط من يجمعون هذه الأخبار ومن ينسخونها وذلك نتيجة للتطور الاجتماعي الذي شهدته أوروبا الغربية وذلك في نهاية العصور الوسطى وبداية العصر الحديث إذ شهدت هذه الفترة تحول المجتمعات الأوروبية من النظام الاقطاعي إلى النظام الرأسمالي ببداية ظهور الطبقة البورجوازية (21).

ولكن اختراع الطباعة يسر الطريق إلى إيجاد الخبر المطبوع الذي أتاحت له هذه الصفة الاستفادة من إمكانيات المطبعة. وقد تعايش معا هذان النوعان من الأخبار المخطوطة والمطبوعة.

وقد ظل الاثنان جنبا إلى جنب طوال القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر. وكان الخبر المخطوط قد عرف الاستقرار ولذلك لم يترك مكانه لزميله إلا في بطء وإمهال (22).

وساعد على ذلك أن الأخبار المطبوعة كانت منذ البداية تحت الرقابة الصارمة من جانب السلطات وموضع حذرها وشكوكها لذلك كان العظماء يفضلون الحصول على الأخبار المخطوطة التي تكتب لهم وحدهم ولا تكون خاضعة للرقابة ويقدمها تجار الأخبار الذين هم محل ثقتهم(23). ذلك لأن القيود الحكومية والرقابة الصحفية وقوانين النشر المختلفة كانت تنصب على المطبوعات فقط مما جعل لهذه الرسائل المنسوخة أهمية كبرى وخاصة عندما تكون الحكومة شديدة في رقابتها أو عندما تصادر المطبوعات أو تعطل (24).

وقد استمر استخدام الخبر المنسوخ فترة طويلة بعد ظهور الخبر المطبوع بعد اكتشاف المطبعة فقد احتاج تأسيس المطابع وانتشارها إلى وقت طويل بل وصاحب ظهورها احتكار بعض الحكومات للمطابع. لذلك حافظ كتاب الأخبار المنسوخة وجامعوها على مصادر أخبارهم وعلى عملائهم وقتاً طويلاً من الزمن وبعد ظهور الخبر المطبوع (25).

## بدايات الصحافة في العالم

يمكن القول ان هذه الرسائل أو الأوراق الخبرية المنسوخة وكذلك «الدوريات» أو كتب الأخبار المطبوعة هي التي مهدت للصحافة الحديثة من خلال قيامها بنشر الأخبار وتقديمها إلى فئات محددة من القراء. ولكنها كانت تفتقر إلى الصدور المنتظم في مواعيد ثابتة وهي الخاصية التي تميز الصحف والدوريات بأنواعها المختلفة.

فقد كانت هذه المطبوعات لا تصدر إلا في مناسبات معينة وقد تختفي بعد انتهاء المناسبة أو تعود للظهور بعد ذلك في فترات متباعدة أو متقاربة تتراوح بين الأسبوع أو الأسبوعين أو أكثر من ذلك (26).

وكانت بدايات الصحافة الإنجليزية ممثلة بظهور الدورية المسماة Weekly News التي صدرت في 23 مايو سنة 1622م.

وتعتبر أول كتاب إخباري منتظم الصدور في انجلترا. وقد كان له عنوان

ثابت حتى أطلق المؤرخون عليه اسم الدورية الأولى أو الصحيفة الأولى تمييزا لـه عن الكتب الإخبارية الأخرى التي لم تكن تظهر في فترات دورية منتظمة ولم يكن لها اسم ثابت. وتؤرخ الصحافة الإنجليزية عـادة ابتـداء مـن هـذا الكتـاب واسمـه الكامل: (الأنباء الأسبوعية من ايطاليا وألمانيا والمجر. مترجمة عن النسخة الهولندية. يصدرها نيقولا بورن وتوماس آرشر) (27).

أما أول صحيفة انجليزية بـالمعنى المفـهوم مـن اللفـظ الحديـث مـن حيـث الشكل وثبات الأسم وانتظام الصدور، فهي صحيفـة (اكسـفورد جـازيت) الـتي صدرت سنة 1665 ثم تحول اسمها إلى (لندن جازيت) بعد عودة الملك والحاشية إلى العاصمة، ولا زالت هذه الصحيفة تصدر رسمية حتى يومنا هذا وفي نفس حجمها الأصلي (28).

وفي سنة 1702صدرت صحيفة (ذي ديلي كرنت) وكانت اليوميـة الحقيقيـة الأولى في العالم وقد واصلت صدورها حتى عام 1735 (29).

لقد عاشت الصحافة الإنجليزية حتى نهاية القرن الثامن عشر حياة صاخبـة بالمقارنة مع الاستقرار الذي نعمت به الصحافة العالمية. وكانت هذه الصحافة قد دخلت ميدان الكفاح السياسـي في القـرن السـابع عشـر واسـتحقت لذلـك أن يصفها (بيرك) سنة 1787 بالسلطة الرابعة.

وقد تميزت الصحافة الإنجليزية، بسـبب مـا حظيـت بـه مـن جـو المنافسـة والحرية النسبية التي حصلت عليها، بالتنوع والثراء في المضمون أكثر من زميلتـها الصحافة الفرنسية، وكانت الصحافة الإنجليزية قد نالت التأييد الكبير من جانب القراء في الفترات المضطربة التي عاشـتها وذلـك بسـبب مـا كـانت تنشـره مـن الأخبار السياسية والمناقشات البرلمانية (30).

وفي فرنسا، تميزت الصحافة عند نشـأتها الأولى بصفتـها الرسميـة، وكـانت هناك ثلاث صحف ميزت هذه المرحلة. وهي (جـازيت) Gazette و (جورنـال دي سافان) Journal des Savants و (ميركور) Mercure.

وكانت (جازيت) تختص بالنواحي السياسية. أما (جورنال دي سافان) فكانت أدبية علمية. واهتمت (ميركور) بالنواحي الأدبية والاجتماعية.

وقد صدرت (جازيت) عام 1631 صحيفة رسمية، تولى إصدارها (تيوفراست رينودو) ثم حملت بعد ذلك اسم (جازيت دو فرانس).

وكان (جورنال دي سافان) أول دورية أدبية تصدر في فرنسا، ومما يذكر في هذا الصدد أن كلمة (جورنال) لم تذكر قبل وجود هذه المجلة. وعرفها الناس أول ما عرفوها في عنوانها. وجاء في طبعة (قاموس المجمع الفرنسي) التي صدرت في سنة 1684 عن معنى كلمة جورنال أنها (رواية ما يحدث كل يوم) في البرلمان أو في أية مناسبة أخرى (31).

وصدرت (ميركور) سنة 1672 كمجلة شهرية تحفل صفحاتها بأخبار الأدب وأخبار المجتمع.

أما الصحيفة اليومية الفرنسية الأولى فقد صدرت في يناير عام 1777م تحت اسم (جورنال دي باري) Journal de Paris.

وكانت الصحيفة الأمريكية الأولى هي The Public Ocurrences التي أصدرها بنجامين هاريس Benjamin Harris في بوسطن في 25 سبتمبر 1690 ولم يصدر منها سوى عدد واحد. وكانت الصحيفة الثانية هي The Boston News Letter التي أصدرها (جون كامبل) John Cambell عام 1704 وعاشت لفترة قصيرة.

أما الصحيفة الأمريكية الحقيقية فقد أصدرها (بنجامين فرانكلين) عام 1728 وهي صحيفة (بنسلفانيا جازيت) Pensylvania Gazette في فيلادلفيا.

وكانت معظم الصحف الأمريكية تقلد الصحف الإنجليزية، ولكن ما تعرضت إليه من ضعف التوزيع ومن الرقابة المشددة التي كانت تفرضها عليها السلطات الإنجليزية جعلها تعيش حياة قصيرة. وقد بلغ عدد هذه الصحف عام (1775) 34 صحيفة وعام (1782) 43 صحيفة.

وقد لعبت الصحيفتان الأمريكيتان: البوسطن جازيت لـ «سام آدمز» وبنسلفانيا جازيت لـ (توماس بين) دوراً مهما إبان اشتعال الثورة الأمريكية عام 1776 (32).

وشهدت الصحافة الأمريكية بعد الحرب، عام 1782، تطوراً كبيراً. وكانت الصحيفة الأولى هي (بنسلفانيا بوكيت) Pensylvania Pocket التي تحولت إلى صحيفة يومية عام 1784 . وفي عام 1800 كان في الولايات المتحدة مائتا صحيفة بينها سبع عشرة صحيفة يومية (33).

## عوامل ازدهار الصحافة

لقد ساعد على ازدهار الصحف ونهضتها بالإضافة إلى اختراع الطباعة وتطور الفن الطباعي الذي أدى إلى اتساع حجم الجمهور القارئ المتابع لها بعد أن كان مقصورا على فئات معينة تتعامل مع الأوراق والرسائل الخبرية المنسوخة، إنشاء الخدمات البريدية وتنظيمها مما ساعد على جمع الأخبار ونقلها وتبادلها وأدّى إلى الرواج الذي عرفته الرسائل الإخبارية والدوريات.

كما استفادت الصحف من الاختراعات الجديدة وخاصة السكك الحديدية والبواخر ووسائل النقل المختلفة التي سهلت عملية توزيع الصحف، ووصول هذه الصحف إلى مصادر الأخبار والمعلومات. بالإضافة إلى اختراع الوسائل البرقية والتلغرافية ونتائجها الإيجابية على تطور العمل الصحفي. يضاف إلى ذلك الدور الذي لعبه تعميم التعليم، والديمقراطية التي شهدتها الساحة السياسية والتحديث الحضري الكبير.

وكذلك الدور الذي قامت به وكالات الأنباء في توزيع الأخبار وتنويع مجالاتها وتسويقها للصحف التي لم تكن قادرة على استخدام أعداد كبيرة من المندوبين الذين ترسلهم لتغطية الأحداث الكبيرة.

وكانت النتيجة المباشرة لذلك كله، توسيع حقل الإعلام الذي تقوم به

الصحف وزيادة حب الاستطلاع لدى قرائها. وكذلك تخفيض سعر بيع النسخة الواحدة من هذه الصحف. وتناسب شعبية الصحافة مع ارتفاع مستوى معيشة الجماهير والتقدم التكنولوجي الذي استفادت منه الصحف، وأدى إلى تحسين مستوى إنتاجيتها. وتوسعت آلات الطباعة الدوارة (الروتاتيف) التي شهدت تحسنا مضطرداً في أدائها. وقد استطاعت هذه الآلات إنجاز طبع خمسين ألف نسخة من اثنتي عشرة صفحة في الساعة الواحدة. وأدى التقدم الكبير في الزيادة العددية للجمهور القارئ للصحف إلى تأثيرات مهمة على مستوى إخراج الصحف وتنوع الفئات التي تخاطبها.

وكان من بين الآثار التي تركتها الثورة الصناعية على الصحافة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر هو الاختلاف الكبير في أنواع الصحف اليومية ومنها الصحف الشعبية والصحف الجادة. وصحف تعتمد في توزيعها على الاشتراك وأخرى على بيع أعدادها. وصحف متخصصة للرياضة والمال والأدب. ودوريات فصلية تتنوع حسب حقول تحريرية متعددة ومنها المجلات النسائية ومجلات الأطفال (34).

وقد أتاحت هذه العوامل والظروف للصحافة أن يكون لها تأثيرات كبيرة على المفاهيم السياسية والاجتماعية، وتبنّي طرائق التفكير وأساليب الحياة المتطورة التي شهدتها المجتمعات الصناعية، وقد أثر التقدم التكنولوجي كثيراً على حياة الصحف. وترك التطور الطباعي الكبير آثاراً مهمة على إخراجها وما تستخدمه من عناصر تيبوغرافية وطباعية.

كما كان من نتائج ذلك ضخامة التكاليف المالية للمؤسسات الصحفية بما يلزمها من التكاليف الكبيرة للإنتاج. وقد أثر ذلك على طبيعة العمل في المؤسسات الصحفية أكثر من غيرها من المؤسسات الصناعية.

لقد بات استخدام الأساليب الحديثة والتكنولوجيا الجديدة في الصحافة شرطاً أساسياً لنجاحها أو حتى لحياتها. وتعكس التطورات التي يشهدها إنتاج

الصحف التوسع في المعرفة وحاجة الأفـراد والجماعـات للاتصـال بـين بعضـهم البعض. وإذا كـانت تكنولوجيـا الطباعـة لم تشـهد تغـيرات كبـيرة منـذ اخـتراع جوتنبرغ في منتصف القرن الخامس عشر وحتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فإن تزايد المعرفة بسرعة في ذلك القرن وتنامي الحاجة إلى الاتصال أديـا إلى تطور الأساليب الحديثة للاتصال. وبدت الإنجازات التكنولوجية الـتي ظـهرت في نهاية القرن التاسع عشر وكأنها قادرة على تلبية الحاجات المبكرة للقرن العشرين. ولكن الانفجار المعـرفي الـذي شـهده منتصـف القـرن العشـرين وظـهور ثـورة الكمبيوتر ودخولها مجالات وسائل الاتصال، جعل الصحف وغيرهـا مـن وسـائل الاتصال تواجه نوعا جديداً من التحدي (35) لم تكن تعرفه من قبل في مواجهـة أعباء الإنتاج وشروطه ومتطلباته التكنولوجية التي أصبحت على درجة عالية مـن التطور والتقدم.

## بدايات الصحافة في الوطن العربي

عرف الوطن العربي الصحافة المكتوبة لأول مرة خـلال الحملـة الفرنسـية على مصر وبذلك تكون النشأة الأولى للصحافـة الـتي شـهدها الوطـن العربـي أجنبية خالصة. كان هدفها خدمة الأغراض السياسية والدعائية للحملة الفرنسية.

أما الصحيفة الأولى الصادرة باللغة العربية في الوطن العربي فقـد كـانت موضع جدل بين مؤرخي الصحافة العربية. خاصة وأن وثـائق الحملـة الفرنسـية على مصر تضمنت مرسوماً أصدره الجنرال (مينو) أحد قادة الحملـة الـذي أعلـن إسلامه وتسمى بعبدالله، بإصدار صحيفة عربية للحملة تسمى (التنبيـه). ولكـن صدور هذا المرسوم لا يعني صدور الصحيفة بالفعل.

ويقول (الدكتور إبراهيم عبده): إن هذه الصحيفة لو صدرت لكانت بحـق أم الصحف المصرية جميعا غير أن الأمل المعقود بظهورها لم يتحقق لأن الظـروف المحيطة بمصر إذ ذاك لم تسمح بإخراجها فبقي مرسـوم إنشـائها معطـلا ولم يعمـل به(36).

ويتفق (الدكتور عبد اللطيف حمزة) مع هذا الرأي بقوله إن هذه الجريـدة لم تصدر فعلا وإنما الـذي صـدر هـو(سلسـلة التـاريخ) وهـي السلسـلة الـتي قـام بتحريرها (السيد إسماعيل الخشاب) ولم تكن غير سـجل عـام لجلسـات الديـوان وللحوادث الهامة إذ ذاك (37).

بينما يؤكد (أديـب مـروة) أن (التنبيـه) قـد صـدرت بـالفعل عـام 1800م واستمرت إلى عام 1801م وأن الذي عهد إليه بالإشراف عليها هـو أحـد أعـوان نابليون (فورنييه) الذي كلف (إسمـاعيل الخشـاب) كـاتب (سلسـلة التـاريخ) في ديوان الحكومة بتحريرها. وأن هذه الصحيفـة قـد عاشـت قرابـة السـنتين (38). ولكن (أديب مروة) لم يوضح إن كان قد اطلع بنفسه على اعداد هـذه الصحيفـة أم أنه قرأ عنها في المحفوظـات الفرنسـية الـتي تحدثـت عنـها باعتبـار أن مرسـوم إصدارها قد صدر بالفعل. ولو كان اطلع على بعض أعدادها لكانت حجته أقوى في الوقت الذي لم تتح الفرصة لأي من دارسي صحافة هذه الحقبة للإطلاع علـى أعداد صحيفة بهذا الاسم.

ويقف (الدكتور أحمد حسين الصاوي) موقفاً وسطا بين هؤلاء المؤرخـين في دراسته التي خصصها لصحافة الحملة الفرنسية وكافة المنشورات الصـادرة عنـها، فهو يقدم مرسوم إصدار (التنبيه) الذي يتضمن مـبررات هـذا الإصـدار، ولكنـه يبين عدم مقدرته على العثور على أي من أعداد صحيفة (التنبيه). التي قد تكـون صدرت بالفعل ولكنها اختفت بين كثير من الوثائق التي اختفت من آثار الحملة أو أن الحظ لم يحالفها في الصدور وأن الذي صدر فقط هو مرسوم إنشائها.

ويشير (الدكتور الصاوي) إلى أنه عثر في محفوظات وزارة الحربية الفرنسية على منشور عربي يحمل في رأسه الاسم المقترح لهذه الصحيفـة بـالذات. ويلفـت النظر فيه أنه المنشور الوحيد الذي عثر عليه يحمل اسما محددا واضحاً. هـذا بينمـا خلت المنشورات الأخرى عربية وفرنسية من أي اسـم. وكـانت تبـدأ بعنـوان أو مقدمة أو تبدأ بالنص المراد إذاعته مباشرة.

وقد يكون استخدام لفظ (التنبيه) فعلا بقصد اتخاذه اسما ثابتا لوسيلة إعلامية مطبوعة هي المنشورات العربية. ويدعو إلى التفكير في هذا الاحتمال وجود أداة التعريف في الكلمة والطريقة التي أبرزت بها في رأس المنشور (39).

## صحافة الحملة الفرنسية

كانت صحيفتا الحملة الفرنسية على مصر، الصادرتان باللغة الفرنسية هما أول صحيفتين يعرفهما الوطن العربي. وكانت أولاهما موجهة لجنود الحملة. وهي صحيفة (لوكوربيه دي ليجيبت Le courrier de L'Egypte) أي (بريد مصر) التي ظهر العدد الأول منها بتاريخ 29 أغسطس 1897م واستمرت إلى 30 يونيو 1801م.

وكانت تحمل أخبار مصر الداخلية وهي الأخبار المحلية في القاهرة والأقاليم. وكان القصد من نشر هذه الأخبار أن يعرف الفرنسيون في القاهرة ما يجري لدى زملائهم في الأقاليم. وكانت إلى جانب الأخبار المحلية والخارجية تنشر الحوادث الرسمية وأخبار الجيش وتنقلاته وحروبه ثم لا تدع فرصة للترويح عن قرائها إلا استغلتها فكانت تنشر كثيراً من أخبار الحفلات العامة مطوّلة (40).

أما الصحيفة الثانية التي أصدرها (بونابرت) في مصر فهي (لاديكاد اجبسين La Decade Egyptienne) أي (العشرية المصرية) التي تصدر مرة كل عشرة أيام. وكانت موجهة للعلماء الذين ضمتهم الحملة وكونوا ما عرف باسم (المجمع العلمي المصري). وقد حملت عبارة: صحيفة للآداب والاقتصاد السياسي.

وكانت «تتخذ وسيلة لنشر بحوثهم وسجلا لمناقشات مجمعهم، وتتسع كذلك لما قد يسهم به غير أعضاء المجمع من مواد ترقى إلى مستوى النشر بها» (41) فهي بمعنى أوضح وثيقة رسمية أو سجل لنشاط الحملة العلمي تصدر في القاهرة للفرنسيين المقيمين فيها الذين تعنيهم شؤون الأدب والاقتصاد أكثر مما تعنيهم شؤون الحرب أو أخبار المدن والأقاليم وصور الحياة المصرية العارضة(42).

## نشأة الصحافة العربية

### أولاً - الصحافة في مصر

كانت الصحافة العَربية الأولى التي شهدها الوطن العربي، صحافة رسمية تمثلت بصورتها المبسطة بـ (جورنال الخديوي) الذي صدر في عهد حاكم مصر (محمد علي) الوالي التركي الذي تسلم قيادة مصر بعد جلاء الفرنسيين عنها واستطاع أن ينشئ دولة حديثة قوامها الاهتمام بالنواحي التعليمية والزراعية والإدارية والعسكرية.

وشهد عهده التقاء الفكر الغربي الحديث بالفكر الشرقي والتراث العربي من خلال اهتمامه بالترجمة وإرسال البعثات التعليمية وإتاحة الفرصة لعدد من الرواد أن يتسلموا زمام القيادة التعليمية والصحفية.

وكان يطبع من الجورنال كل يوم مائة نسخة باللغتين العربية والتركية متضمنا الأخبار الرسمية الحكومية وبعض قصص من ألف ليلة وليلة. وكان هذا التقرير الذي يمكن تسميته بالجريدة الرسمية مع شيء من التجاوز يرسل إلى رجالات الدولة ومأموريها الذين يعنيهم أن يقفوا على أحوال البلاد والنظام الجديد فيها (43).

وقد تطور الجورنال من مجرد تقرير يرفع للوالي إلى أن أصبح خلاصة لنشاط الحكومة وأعمال الموظفين. وبذلك يعتبر الجورنال أقدم الصحف المصرية على الإطلاق (44).

أما الصحيفة العربية الأولى التي استحقت أن تطلق عليها هذه الصفة فهي (الوقائع المصرية) التي صدرت سنة 1828م في عهد (محمد علي) حاكم مصر آنذاك.

وكانت صحيفة رسمية تسجل نشاطات الدولة ومشاريعها وسياستها وتقوم بالدعاية لحاكمها.

وفي العدد الأول من اعداد هذه الجريدة ما يدل على أن النظام الإداري

الذي وضعه الباشا في عام 1826م كان من أهم الأسباب التي حدت به إلى أن يطبع للمصريين جريدة تعرفهم على الحل والزمان، كما تلفت نظرهم إلى الأمور الدقيقة الحاصلة في المصالح الزراعية والحربية وباقي أنواع الصنائع (45).

ثم لا يغيب عن صفحاتها بعض الأدب وأخبار السياسة الخارجية وشؤون الدولة الاجتماعية لعل فيها عظة وعبرة لقرائها (46).

وقد اهتمت بأخبار الزراعة ومشاريع الري والنهضة العمرانية. ولم تتوقف عند نشر الأوامر والقوانين الرسمية فحسب، ولكنها اهتمت بمناقشة المسائل الحيوية التي جاءت متناسبة مع الإصلاحات التي أدخلها محمد علي إلى مصر ولانفتاحه على العالم الخارجي.

وقد «ظهرت الوقائع المصرية في أول عهدها باللغة التركية، ثم باللغتين العربية والتركية، وعادت فأصبحت عربية محضة» (47).

ولكن (الوقائع المصرية) شهدت نقلة نوعية في مادتها الصحفية والعلمية وأسلوب تحريرها عندما عهد برئاسة تحريرها إلى (رفاعة رافع الطهطاوي) سنة 1842م ولمدة ثماني سنوات متتالية أي إلى سنة 1850م.

ولقد اقترن عهد الطهطاوي في الإشراف على هذه الجريدة بظاهرة جديدة لفتت أنظار المؤرخين للصحافة وهي أن اللغة العربية احتلت من الوقائع المصرية جهة اليمين وأما التركية فتركت لها جهة الشمال. على عكس ما كان متبعا في هذه الجريدة. كما سمح للطهطاوي في ذلك الحين أن يضع مواد الجريدة باللغة العربية أولا. وأن تترجم هذه المواد بالتركية بعد ذلك (48).

على أن التطور الخطير حقا الذي فرضه وجود الطهطاوي على رأسها ليس في شكلها وتبويبها وإنما في موضوعاتها التي انتقلت فجأة من توافه الأخبار والحوادث والافتتاحيات الثقيلة المحشوة مديحا وثناء للوالي بمبرر وبغير مبرر إلى موضوعات رئيسية لها خطرها لا في الشرق وحده، بل في أوربا في ذلك الوقت(49).

وكان لرفاعة الطهطاوي دوره المعروف في النهضة الفكرية الحديثة في مصر، وقد جمع إلى ثقافته الأزهرية ثقافة أجنبية من خلال دراسته في فرنسا. وقد تمثل هذا الدور باهتمامه بالترجمة والنشر والتأليف وهي أعمدة النهضة الثقافية الحديثة.

أما (الوقائع المصرية) فقد تواصل اهتمام الحكومات المصرية بها، وبلغ هذا الاهتمام مداه في عهد الخديوي إسماعيل الذي توسعت اهتمامات الصحيفة في عهده وأصبحت صوتا إعلاميا للحكومة المصرية.

## ميلاد الصحافة الشعبية

لقد شهد عصر إسماعيل ميلاد الصحافة الشعبية. وقد ساعدت عدة عوامل على ظهور هذه الصحافة أهمها:

1- هجرة بعض الصحفيين والكتاب من الشام إلى مصر خصوصا بعد تولي السلطان عبد الحميد الذي أصدر العديد من الأوامر لتقييد حرية الصحافة. مما أدى إلى هروب كثير من الصحفيين إلى أوروبا وأمريكا ومصر. وقد شجع إسماعيل من أتوا لمصر فأسهموا في نهضتها الصحفية. وهكذا وجدت صحف شعبية تقودها عقول وأقلام مصرية وصحف شعبية تقودها أقلام وعقول شامية من بينها صحيفة الأهرام التي صدرت سنة 1876 .

2- الحرب بين روسيا والدولة العثمانية سنة 1877 فازداد إقبال الأهالي على متابعة أخبارها وحدث بينهم جدل حول تطورات الحرب وظهرت المجادلات بين الصحف الصادرة في مصر والواردة من الخارج. وتعتبر هذه المجادلات الصحفية في هذا الوقت أول حدث في تاريخ الصحافة الشعبية المصرية.

3- لم تحاول السلطات المصرية عرقلة هذه النهضة فشجعت الصحف على التعدد والخوض في أمور سياسية ما كان يسمح بالخوض فيها من قبل.

4- يجب عدم إغفال عامل هام ساعد على تلك النهضة الصحفية ونشر الوعي

الفكري وهو جمال الدين الأفغاني الذي أدرك حقيقة الشرق الضعيف والغرب القوي فأراد إحياء وحدة الشرق الإسلامي وذلك على أسس سياسية وثقافية واجتماعية ووجدت دعوته صدى عميقاً في النفوس المتطلعة للحرية والتقدم (50).

وكان أبرز هذه الصحف الشعبية المصرية جريدة (وادي النيل) التي أصدرها (عبد الله أبو السعود) سنة 1867م بإيعاز من الخديوي إسماعيل. ثم (نزهة الأفكار) التي أصدرها (إبراهيم المويلحي وعثمان جلال) سنة 1869م. و(روضة الأخبار) التي أصدرها (محمد أنسي) سنة 1875م.

بالإضافة إلى الصحف التي أصدرها السوريون في مصر. وقد وجدوا فيها ملاذا لهم وكرسوا صحفهم وأقلامهم للهجوم على الدولة العثمانية التي حاصرت أقلامهم وحريتهم في القول والتعبير.

وقد أتوا إلى مصر التماسا لحرية نسبية، كان يتمتع بها المصريون بالقياس إلى السوريين. وفرارا كذلك من قانون المطبوعات وغيره من القوانين التي أحدثتها الدولة العلية في سورية، وقللت من نشاط السوريين وأضعفت من حريتهم (51).

بينما كانت مصر دون بلاد السلطنة جميعا تتمتع بحرية منقطعة النظير إذا قيست بسوريا ولبنان. وقد سمحت الحياة الفكرية بوجود صحافة تقرأ لأن النهضة المصرية كانت أوسع مدى مما هي عليه بلاد الشرق جميعا (52).

وكان السوريون نظرا لتعليمهم الأوروبي وإفادتهم من الثقافة الغربية يشكلون واسطة بين الأوروبيّين والشرقيّين. وكانت أهم الصحف العربية في مصر بأيديهم وخصوصاً أهرام تقلا ومقطم نمر (53).

ومن الصحف التي أصدروها في مصر: (مصر القاهرة) لاديب اسحاق، و(المحروسة) لصاحبيها سليم نقاش وأديب اسحق وقد أصدراها في الاسكندرية عام 1880م. وصحيفة (الأهرام) الصادرة سنة 1876م. و(المقطم) الصادرة سنة

1889م. أما المجلات فأهمها: (المقتطف) التي كانت تصدر في بيروت من عام 1876م وواصلت صدورها من القاهرة عام 1885م. ومجلة (الهلال) الصادرة سنة 1892م.

## ثانياً - الصحافة في الجزائر

أصدر الفرنسيون عددا كبيراً من الجرائد منذ السنوات الأولى لدخولهم الجزائر مستعمرين. وذلك باللغتين العربية والفرنسية. وكانت الصحيفة الأولى التي يصدرها الفرنسيون باللغة العربية هي صحيفة (المبشر) عام 1847م. وهي الصحيفة الثانية التي تصدر باللغة العربية في الوطن العربي. بعد الوقائع المصرية.

ويشير (الدكتور محمد ناصر) إلى أن صدور هذه الصحيفة باللغة العربية المكسرة (الدارجة) بجانب اللغة الفرنسية طبعا، لم يكن محبة للغة العربية و تقديراً لها. ولكن لكونها اللغة الوحيدة التي كان الشعب الجزائري يفهمها آنذاك. فأصدرت السلطة الاستعمارية هذه الصحيفة الرسمية لمقاصد سياسية استعمارية وهي أن يطلع الجزائريون في صفحاتها على التعاليم والقوانين الصادرة من الولاية العامة، ثم لتخذل بها الروح المقاومة التي ما انفكت تتقدّ بها قلوب المواطنين ضد عدوهم (54).

وتوالت بعدها الصحف الناطقة باللغة الفرنسية التي كان يصدرها (المعمرون) أي المستوطنون الفرنسيون بالإضافة إلى السلطة الاستعمارية نفسها. وكان الصحفيون الفرنسيون لدى إصدارهم الصحف الناطقة بالفرنسية في الجزائر للتعبير عن مصالحهم ومصالح بلادهم يحرصون على «إطلاق أسماء جزائرية على صحفهم ومجلاتهم وهي في الحقيقة لا تملك من الجزائرية إلا المنشأ والتوزيع» (55). ومن هذه الصحف: صحيفة (الجزائري) و(الجزائر الجديدة).

وقد أتاحت هذه الصحف للعناصر الوطنية الجزائرية أن تتعرف على أهمية سلاح الصحافة وضرورة امتلاكه لتحقيق الأهداف الوطنية من خلاله. ومن ثم تطلعت إلى إصدار الصحف باللغة العربية بالرغم من ضعف

الإمكانيات التي كانت تتوفر عليها. وقد عرف من هذه الصحف: المنتخب، المبصر، النصيح، الحق الوهراني، ذو الفقار، الفاروق.

ولكن هذه الصحف كانت تعيش واقعاً صعبا يفقدها القدرة على الاستمرار بسبب ما تتعرض له من صعوبات مالية وإدارية، ناهيك عن ملاحقة السلطة الاستعمارية لها، الأمر الذي كان يعرضها للتعطيل والإغلاق «فإن أول ما يلفت النظر لمتتبع تاريخ هذه الصحافة هو التساقط المتتابع وهذا الانقطاع المستمر فإن أغلبها لا تعد أعمارها بالسنوات ولكن بالشهور والأيام» (56).

## ثالثاً - الصحافة في لبنان

كانت الصحيفة الأولى التي عرفها لبنان هي (حديقة الأخبار) التي أصدرها (خليل الخوري) في بيروت سنة 1858 . وفي عام 1860 حولها الوزير فؤاد باشا إلى شبه رسمية ريثما ظهرت صحيفة (سورية) رسمية سنة 1865، ثم حولت إلى رسمية سنة 1868 . ولم تبق طويلا على هذه الحال إذ عادت فيما بعد صحيفة شعبية واستمرت حتى سنة 1911م (57). وهي أول جريدة عربية تصدر في الدولة العثمانية خارج الاستانة (58).

وأصدر عدد من اللبنانيين صحفا خارج لبنان، منهم (الكونت رشيد الدحداح) الذي أصدر صحيفة (برجيس باريس) في باريس عام 1858م. و(أحمد فارس الشدياق) الذي أصدر (الجوائب) في الاستانة عام 1860م.

وكانت (الجوائب) «تسير في ركاب سياسة الصحافة العثمانية الحكومية وتنفيذ أوامر السلطان علانية، ولكنها تميل إلى بث روح الوطنية السورية سرا عن طريق إحياء اللغة العربية وآدابها» (59). وقد «نالت شهرة بالغة ولعبت دورا كبيرا في سياسة الدولة، وتنافس القادة والوزراء في خطب ودها ونيل رضاها وعمرت حتى عام 1883» (60). ويصفها (الدكتور إبراهيم عبده) بأنها أعظم صحيفة عربية في ذلك الوقت وسماها معاصرو الشدياق (تيمس الشرق) (61).

## رابعاً - الصحافة في تونس

لم تكن في البلاد التونسية صحافة قبل سنة 1860 وكانت مقررات الحكومة التي تهم الشعب تنشر بواسطة أوراق مخطوطة تعلق بمدخل الإدارة التي يهمها الأمر ثم تذاع في أنحاء البلاد في الجهة التي يخصها ذلك القرار والأمر بواسطة المنادي(البراح) في الشوارع والأسواق وفي الحين يشاع الخبر بين السكان ويعلمه القاصي والداني (62).

وكانت الصحيفة الأولى التي عرفتها تونس هي (الرائد التونسي) التي صدرت عام 1860م. «والفرق بين الرائد التونسي والصحف الرسمية العثمانية أنها كانت تصدر بالعربية فقط في حين صدرت الصحف الرسمية الأخرى بالتركية والعربية» (63).

ومن الصحف التي عرفتها تونس بعد (الرائد التونسي): جريدة (الحاضرة) الصادرة سنة 1888م. و(القصباء) و(نتائج الأخبار). و(الزهرة) و(المبشر التونسي) وقد صدرتا عام 1890م. و(سبيل الرشاد) التي أصدرها عبد العزيز الثعالبي عام 1895م.

## خامساً - الصحافة في سوريا

كانت الصحيفة الأولى التي عرفتها سوريا هي صحيفة (سورية) الرسمية التي أصدرتها الحكومة العثمانية. وكانت تصدر بأربع صفحات وتحرر باللغتين العربية والتركية.

وقد صدرت في 19 تشرين الثاني (نوفمبر) سنة 1865 في دمشق وجاء صدورها بعد تأسيس مطبعة الولاية بحوالي سنة فكانت تطبع منذ بدايتها في مطبعة الولاية (64).

ولما شاهد والي ولاية حلب الفوائد التي عادت على ولاية سورية من إصدارها صحيفة رسمية، قام جودت باشا بإصدار صحيفة أسبوعية رسمية سماها

(فرات) عام 1867م. لما له من مكانة علمية تاريخية وهو المؤرخ التركي المعروف، وخصصّها لنشر أخبار الولاية المذكورة وأوامر الحكومة وإعلاناتها (65).

أما أول سوري أنشأ صحيفة في سوريا فهو (عبد الرحمن الكواكبي) الذي أصدر جريدة (الشهباء) في حلب عام 1877م ثم جريدة (الاعتدال) عام 1879(66).

## سادساً - الصحافة في العراق

كانت أول جريدة عربية صدرت في العراق هي (الزوراء) الرسمية التي صدرت في عهد الوالي التركي مدحت باشا وذلك في 15 حزيران 1869 . ثم صدرت بعدها جريدة (الموصل) الرسمية في الموصل عام 1885 وجريدة (البصرة) في البصرة عام 1895 . وكانت هذه الصحف الثلاث تحرر باللغتين العربية والتركية.

وظل إصدار الصحف في العراق وقفا على الولاة العثمانيين إلى أن صدرت في الموصل سنة 1902 مجلة (اكليل الورود). وتعتبر أول مجلة دينية تصدر في العراق، وقد عاشت هذه المجلة حتى سنة 1908وكانت تعالج المواضيع العلمية والأدبية والتاريخية (67).

أما أول صحيفة سياسية يعرفها العراق فهي صحيفة (بغداد) التي أصدرها (مراد سليمان) وذلك في 6 آب 1908 . وكانت من أقوى الجرائد العراقية وأشدها اندفاعا في تأييد النهضة الدستورية والدفاع عن القضية العربية (68).

وكان العراق، كغيره من البلاد الخاضعة للحكم العثماني، قد امتدت إليه تأثيرات الانقلاب الدستوري الذي حدث عام 1908 الذي كانت له آثاره على الحركة الفكرية بعامة والصحافة بوجه خاص.

ومثلما ازداد عدد الصحف الجديدة في العاصمة استانبول، عقب الحركة الدستورية ارتفع عددها في العراق أيضا ارتفاعاً كبيراً في فترة قصيرة، فقد بلغ

عددها في سنة واحدة نيفا وخمسين صحيفة في مختلف الموضوعات في السياسة والأدب وفي الإحصاء والفكاهة والهزل. وانفردت بغداد بعدد كبير من هذه الصحف حتى بلغت هذه الصحف في بغداد وحدها خلال سنتين خمسا وعشرين جريدة ومجلة. وتكاثرت الصحف على مر الأيام ووصلت إلى تسع وستين جريدة وعشرين مجلة بين أسبوعية وشهرية (69).

## سابعاً - الصحافة في فلسطين

كانت الصحيفة الأولى في فلسطين هي (القدس الشريف) التي صدرت عام 1876 كصحيفة رسمية تابعة للحكومة العثمانية وتصدر باللغتين العربية والتركية (70). أما أقدم صحيفة عربية فلسطينية فقد كانت جريدة (النفير العثماني) التي أنشأها (إبراهيم زكا) في الإسكندرية عام 1904 ثم انتقلت إلى القدس سنة 1908م. وتحول امتيازها إلى (ايليا زكا) شقيق مؤسسها فأطلق عليها (النفير) (71).

وتجدر الإشارة إلى أن أكثرية الصحف الفلسطينية في العهد العثماني قد صدرت عام إعلان الدستور 1908 إذ بلغ مجموع ما صدر في هذا العام خمس عشرة جريدة (72). وأهم الصحف التي صدرت في ذلك العام جريدة (الكرمل) لنجيب نصار وفي عام 1909 صدرت الأخبار وعام 1910 (الاعتدال) وفي عام 1911 صدرت (فلسطين) ..الخ.

## ثامناً - الصحافة في اليمن

عرفت اليمن الصحافة الرسمية كغيرها من الولايات العثمانية وذلك في الربع الأخير من القرن التاسع عشر.

فقد أمر السلطان عبد الحميد الثاني بإصدار صحيفة (صنعاء) كجريدة رسمية لولاية اليمن أسوة بغيرها من الولايات الأخرى التابعة للإمبراطورية العثمانية.

وقد صدرت كصحيفة أسبوعية سنة 1878 وكانت أول صحيفة تصدر في شبه الجزيرة العربية بناء على رغبة السلطان عبد الحميد الثاني بهدف خدمة المصالح الحكومية. وكانت تطبع في مطبعة الولاية باللغة التركية. وابتداء من العدد 248 صدرت باللغتين العربية والتركية (73).

## تاسعاً - الصحافة في المملكة العربية السعودية

عرفت الحجاز المطبعة لأول مرة عام 1883 عندما أسس الوالي التركي عثمان نوري باشا المطبعة الحكومية بمكة المكرمة.

ويقول (الدكتور محمد عبد الرحمن الشامخ): لقد تأخر ظهور الطباعة في هذه البلاد، وذلك بسبب ما أصيبت به الجزيرة العربية في القرون المتأخرة من ضعف في حياتها العلمية وركود في حركتها الفكرية، ولو لم يشعر العثمانيون في أواخر القرن التاسع عشر بحاجتهم إلى أن ينشئوا بمكة المكرمة مطبعة تتولى أمر مطبوعاتهم الحكومية لما عرفت البلاد فن الطباعة إلا بعد ذلك بعدة سنوات(74).

وقد قامت هذه المطبعة الحكومية بطبع الصحيفة الأولى التي تصدر في هذه البلاد وهي صحيفة (حجاز) الرسمية التي صدرت عام 1908 وتوقفت عن الصدور عند انتهاء الحكم العثماني عام 1916 .

وإلى جانب هذه الصحيفة الرسمية صدر عدد من الصحف غير الرسمية، ومن بينها (شمس الحقيقة) التي صدرت بمكة المكرمة عام 1909 و(الإصلاح الحجازي) التي صدرت في جدة في العام نفسه. بالإضافة إلى صحيفتي (الرقيب) و(المدينة المنورة) اللتين صدرتا في المدينة المنورة بعد عام 1908 .

كما عرفت المدينة المنورة صحيفة تابعة للأتراك باسم (الحجاز) صدرت عام 1916 في غمار الحرب العالمية الأولى وقد انتهى وجودها بانتهاء الحرب وخروج الأتراك من الأراضي الحجازية.

وعندما قام الشريف حسين بن علي بالقضاء على الحكم التركي أصدر صحيفة (القبلة) بمكة المكرمة عام 1916 .

أما أول صحيفة تشهدها المملكة العربية السعودية بعد توحيدها فهي صحيفة (أم القرى) التي صدرت كصحيفة رسمية أسبوعية بمكة المكرمة عام 1924.

لقد كانت السنوات الست عشرة التي سبقت توحيد هذه البلاد تعتبر الطور الأول من أطوار الصحافة فيها، ولكن النشأة الحقيقية للصحافة في هذه البلاد قد بدأت في أواخر سنة 1924 حيث أنشئت صحيفة (أم القرى) ذلك لأن صدور هذه الصحيفة قد أذن ببدء عهد صحفي جديد اتسم بالاستمرار والاستقرار وقام فيه أبناء البلاد بالدور الأكبر في ميدان العمل الصحفي. وقد صدرت إلى جانب هذه الصحيفة صحيفتان أخريان هما (صوت الحجاز) و(المدينة المنورة) وثلاث مجلات هي (الإصلاح) و(المنهل) و(النداء الإسلامي) (75).

## عاشراً - الصحافة في الأردن

لم يعرف الأردن الصحافة في القرن التاسع عشر كغيره من البلاد العربية التي شهدت ظهور الصحافة الرسمية أو الشعبية.

وكان هذا البلد يعيش خلال الحكم العثماني «فترة تخلف فكري واجتماعي انعكس بدوره على جميع المجالات الحياتية» «ولم يشهد الأردن طيلة الحكم العثماني مجلة أو صحيفة واحدة» (76).

ولكن الصحيفة الأولى التي عرفها الأردن كانت (الحق يعلو) التي ظهرت في (معان) في خريف عام 1920 وذلك في مخيم (الأمير عبد الله بن الحسين) وكان يحررها (محمد الأنسي وعبد اللطيف شاكر) وقد صدر من هذه الجريدة أربعة أعداد في معان وصدر العدد الخامس في عمّان (77).

أما الجريدة الرسمية الأولى التي عرفها الأردن فهي (الشرق العربي) التي صدرت عام 1923 «وكانت تعالج المواضيع السياسية والعلمية والعالمية بالإضافة إلى نشر البلاغات والقوانين الرسمية. وبعد إعلان الاستقلال أصبحت (الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية) (78).

## أحد عشر - الصحافة في الخليج العربي

لم تشهد منطقة الخليج العربي ميلاد الصحافة المكتوبة في وقت مبكر كما لم تعرف الفن الطباعي اللازم لطباعة الصحف وإنتاجها. ويمكن اعتبار (مجلة الكويت) الشهرية التي أصدرها (عبد العزيز الرشيد) في الكويت عام 1928 هي المجلة الأولى التي تصدر في الخليج.

وكانت هذه المجلة تطبع في البصرة لعدم توفر المطابع في الكويت في ذلك الوقت. وقد توقفت عن الصدور بعد عامين من إصدارها نظراً لسفر صاحبها إلى أندونيسيا في بعثة إسلامية كلفه بها الملك عبد العزيز آل سعود.

وإلى جانب (مجلة الكويت) «التي تعتبر علامة البداية للظاهرة الصحفية بالكويت، أصدر عبد العزيز الرشيد مجلة (الكويت والعراقي) التي صدرت بالاشتراك مع يونس بحري في أندونيسيا. ثم (التوحيد) التي صدرت في (جاوة) كسابقتها» (79).

ومن الصحف التي عرفتها هذه المنطقة في الثلاثينات من هذا القرن، صحيفة (البحرين) التي أصدرها (عبد الله على الزايد) في البحرين عام 1939م.

## الخاتمة

لقد بينت الدراسة أهمية المطبعة كعنصر أساسي في ميلاد الصحافة ونشأتها سواء بالنسبة للصحافة العالمية أو الصحافة العربية.

وبينت العوامل والظروف التي واكبت تعرف الوطن العربي على المطبعة لأول مرة.والأغراض الفكرية والسياسية والدينية التي كانت تخدمها تلك المطبعة.

وقد تبين لنا أن النشأة الأولى للصحافة في الوطن العربي، كانت أجنبية خالصة من خلال الحملة الفرنسية على مصر، قصد الفرنسيون بها خدمة أغراضهم الدعائية والسياسية.

وأن الصحافة العربية نشأت صحافة رسمية في حضن الحكومة المصرية في

عهد محمد علي وتمثلت بجورنال الخديوي ثم بالوقائع المصرية.

كما أنشأت الدولة العثمانية صحفا رسمية تابعة لها في البلدان العربية التي كانت خاضعة لنفوذها. وذلك لخدمة سياساتها، والدعاية لسلاطينها، وقد لوحظ أن تلك الصحف كانت تحرر باللغتين العربية والتركية وتطبع في مطابع أنشأتها الحكومة العثمانية لهذا الغرض.

وقد عرف الوطن العربي إلى جانب هذه الصحف الرسمية، صحافة الأفراد أو الصحافة الشعبية. وكانت هناك أسباب معروفة شجعت على إصدار هذه الصحف.

وهناك خصوصية ميزت نشأة الصحافة وتطورها في مصر، وجعلتها تختلف عن غيرها من البلدان العربية،ذلك أن مصر حظيت تحت حكم محمد علي بإدارة شبه مستقلة عن الدولة العثمانية، وأن العلاقة بينها وبين الاستانة كانت علاقة تبعية اسمية، الأمر الذي جعل لنشأة الصحافة فيها وتطورها مساراً مختلفاً عن البلدان العربية الأخرى التي كانت تحت النفوذ الكامل المباشر للدولة العثمانية.

ولعل ذلك يفسر ميلاد الصحافة الشعبية في عهد الخديوي إسماعيل وقيام العديد من الصحفيين السوريين بالهجرة إلى مصر لاستثمار مناخ الحرية الصحفية فيها والهرب مما كانوا يتعرضون له من تقييد لحرياتهم خاصة في العهد الحميدي.

# الهوامش والمراجع

1- علي رشوان، الطباعة، القاهرة، دار المعارف، 1982، ص29 .

2- الاتحاد العام للصحفيين العرب، الصحافة والتكنولوجيا،السلسلة المهنية(5)،1981، ص49.

3- الصحافة والتكنولوجيا، المرجع السابق، ص50

4- إبراهيم إمام، فن الإخراج الصحفي، ط2، القاهرة، الانجلو المصرية، 1977، ص27 .

5- خليل صابات، تاريخ الطباعة في الشرق العربي، ط2، القاهرة، دار المعارف،1966،ص15.

6- علي رشوان، الطباعة، سبق ذكره، ص30-32 .

7- خليل صابات، تاريخ الطباعة، سبق ذكره، ص17 .

8- خليل صابات، نفس المرجع، ص13 .

9- أديب مروة، الصحافة العربية نشأتها وتطورها، بيروت، دار مكتبة الحياة،1961، ص55.

10- خليل صابات، وسائل الاتصال، ط4، القاهرة، الانجلو المصرية، 1985، ص49

11- علي رشوان، الطباعة، سبق ذكره، ص34 .

12- خليل صابات، وسائل الاتصال، سبق ذكره، ص25 .

13- جوزيف الياس، تطور الصحافة السورية في مائة عام 1865-1965، جـ1، بيروت، دار النضال، 1982، ص13 .

14- خليل صابات، تاريخ الطباعة في الشرق العربي، سبق ذكره، ص36-38 .

15- أحمد حسين الصاوي،فجر الصحافة في مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975، ص27 .

16- إبراهيم عبده، تاريخ الطباعة والصحافة في مصر خلال الحملة الفرنسية، ط2، القاهرة، مكتبة الآداب، د.ت، ص24 .

17- إبراهيم عبده، المرجع السابق، ص26 .

18- إبراهيم عبده، تطور الصحافة المصرية، القاهرة، مكتبة الآداب، ط3، 1951، ص19 .

19- أديب مروة، الصحافة العربية، سبق ذكره، ص55 .

20- محمود نجيب أبو الليل، تاريخ الصحافة في أوروبا وأمريكا، القاهرة، مطبعة التحرير، 1954، ص12 .

21- فاروق أبو زيد، فن الخبر الصحفي، جدة، دار الشروق، ط2، 1984، ص71 .

22- محمود نجيب أبو الليل،تاريخ الصحافة في أوروبا وأمريكا، سبق ذكره، ص13.

23- محمود نجيب أبو الليل،المرجع السابق، ص13 .

24- إبراهيم إمام، تطور الصحافة الإنجليزية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، القاهرة، الانجلو المصرية، 1956، ص9-10 .

25- فاروق أبو زيد، فن الخبر الصحفي، سبق ذكره، ص73 .

26- إبراهيم إمام، تطور الصحافة الإنجليزية، سبق ذكره، ص16 .

27- إبراهيم إمام، المرجع السابق، ص17 .

28- إبراهيم إمام، دراسات في الفن الصحفي، القاهرة، الانجلو المصرية، 1972، ص18 .

29- AlBert. P. Et.F Terrou: Histoire de la presse, paris, presses Universitaires De FRANCE, 1979. P.16.

30- Ibid, PP. 14-15 .

31- محمود نجيب أبو الليل، صحافة فرنسا، القاهرة، مؤسسة سجل العرب، 1972، ص19 .

32- Albert Et. Terrou: op. cit. p. 17.

33- Cayrol, Roland: La presse, Paris, Presses Universitaires de France, 1973, p.29.

34- Albert, et, Terrou: op. cit. pp. 56-58.

35- Ernest C.Hynds: American Newspapers in the 1970s, New York, Hastings House, 1975. p. 234.

36- إبراهيم عبده، تطور الصحافة المصرية، سبق ذكره، ص25 .

37- عبد اللطيف حمزة، أدب المقالة الصحفية، ج1، القاهرة، دار الفكر العربي، ط3، 1964، ص45 .

38- أديب مروة، الصحافة العربية، مرجع سابق، ص148-149 .

39- أحمد حسين الصاوي، فجر الصحافة في مصر، مرجع سابق، ص84-85 .

40- إبراهيم عبده، تاريخ الطباعة والصحافة خلال الحملة الفرنسية، سبق ذكره، ص58-61.

41- أحمد حسين الصاوي، فجر الصحافة، سبق ذكره، ص47، 55، 56 .

42- إبراهيم عبده، تطور الصحافة المصرية، سبق ذكره، ص23 .

43- إبراهيم عبده، تطور الصحافة المصرية، المرجع السابق، ص29 .

44- عواطف عبد الرحمن، دراسات في الصحافة المصرية المعاصرة، القاهرة، دار الفكر العربي، 1985، ص12 .

45- عبد اللطيف حمزة، أدب المقالة الصحفية جـ 1، سبق ذكره، ص108 .

46- إبراهيم عبده، تطور الصحافة المصرية، سبق ذكره، ص34 .

47- أديب مروة، الصحافة العربية، مرجع سابق، ص149 .

48- عبد اللطيف حمزة، أدب المقالة الصحفية، جـ 1، سبق ذكره، ص110 .

49- إبراهيم عبده، أعلام الصحافة العربية، القاهرة، ط2، مكتبة الآداب، 1948، ص13.

50- عواطف عبد الرحمن، دراسات في الصحافة المصرية المعاصرة، سبق ذكره، ص15-16 .

51- عبد اللطيف حمزة، أدب المقالة الصحفية، جـ 1، سبق ذكره، ص26 .

52- إبراهيم عبده، أعلام الصحافة العربية، سبق ذكره، ص107 .

53- Harris, Murray: Egypt under the Egyptians, London, 1925, p. 167.

54- محمد ناصر، الصحف الشعبية الجزائرية، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980، ص9 .

55- الزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر، جـ 2، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص33 .

56- محمد ناصر، الصحف الشعبية الجزائرية، سبق ذكره، ص8 .

57- جوزيف الياس، تطور الصحافة السورية، جـ 1، سبق ذكره، ص31 .

58- عبد اللطيف حمزة، أدب المقالة الصحفية، جـ 1، سبق ذكره، ص194 .

59- شمس الدين الرفاعي،تاريخ الصحافة السورية،جـ1، القاهرة، دار المعارف،1969، ص80.

60- جوزيف الياس، المرجع السابق، ص31-32 .

61- إبراهيم عبده، اعلام الصحافة العربية، سبق ذكره، ص37 .

62- عمر بن قفصية، أضواء على الصحافة التونسية، تونس، دار بوسلامة للطباعة والنشر، 1972، ص5 .

63- خليل صابات، وسائل الاتصال، سبق ذكره، ص138 .

64- جوزيف الياس، تطور الصحافة السورية، مرجع سابق، ص148 .

65- شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية، مرجع سابق، ص81 .

66- أديب مروة، الصحافة العربية، مرجع سابق، ص206-207 .

67- خليل صابات ، وسائل الاتصال، سبق ذكره، ص117 .

68- أديب مروة، الصحافة العربية، سبق ذكره، ص213 .

69- سنان سعيد، حرية الصحافة حتى عام 1917، بحث منشور في كتاب: دراسات في الصحافة العراقية، وزارة الإعلام، السلسلة الإعلامية(30) بغداد 1972، ص17-18.

70- يوسف خوري، الصحافة العربية في فلسطين 1876-1948، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1976 ، ص3 .

71- أديب مروة، الصحافة العربية، مرجع سابق، ص217 .

72- يوسف أيوب حداد، خليل السكاكيني (حياته مواقفه وآثاره)، بيروت، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، 1981، ص29 .

73- عبد الله يحي الزين، اليمن ووسائله الإعلامية 1874-1972، 1985، ص27-29 .

74- محمد عبد الرحمن الشامخ، نشأة الصحافة في المملكة العربية السعودية، الرياض، دار العلوم للطباعة والنشر، 1982، ص30 .

75- محمد عبد الرحمن الشامخ، نفس المرجع، ص149 .

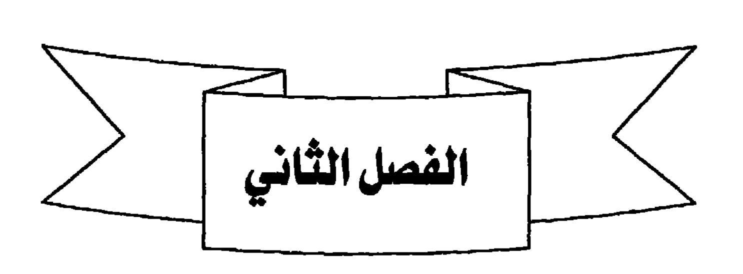
76- أميمة بشير شريم، الصحافة الأردنية وعلاقتها بقوانين المطبوعات والنشر 1920-1983، عمان، 1984، ص13 .

77- أديب مروة، الصحافة العربية،سبق ذكره، ص347-348 .

78- أميمة بشير شريم، المرجع السابق، ص15 .

79- محمد حسن عبد الله، الصحافة والصحفيون في الكويت، الكويت، ذات السلاسل، 1986، ص43 .





# الفصل الثاني



## الصحافة الأردنية المعاصرة
## دراسة في نشأتها وتطورها



## مدخل

كانت الصحافة أحد الإنجازات المهمّة للدولة الأردنية عند سنوات تأسيسها، وقد شكّل ذلك الأمر الخطوة الأولى في مسيرة الصحافة الأردنية. وواصلت هذه الصحافة رحلة تطورها عبر محطات كثيرة شهدت نجاحات وإخفاقات ومدّاً وجزراً وانطلاقاً وتوقفاً إلى أن وصلنا إلى المرحلة الحاضرة التي تتسّم بخصوصية تستحق التوقّف عندها لدراستها والتعرّف عليها.

لقد ارتأينا الاهتمام بمراحل تطور الصحافة الأردنية منذ نشأتها الأولى عام 1920 في قراءة تاريخية لهذه المراحل وأبرز الصحف التي شهدتها والظروف التي أحاطت بها.

وقمنا بمناقشة مسألة دمج الصحف التي تمّت عام 1967 . وكذلك تأثيرات حرب عام 1967، بنتائجها المعروفة، على هذه الصحف.

وأفردنا مساحة مهمة للتعرّف على الصحافة الأردنية بأنواعها المختلفة: الصحافة اليومية والصحافة الأسبوعية سواء منها الصحافة الأسبوعية المستقلة أو الصحافة الحزبية أو الصحافة الشعبية (التي تميل إلى أسلوب الإثارة الصحفية). وكذلك المجلات والصحافة المتخصّصة التي تشهد زيادة في أعدادها وتنوعاً كبيراً في مجالات اهتمامها وتخصّصاتها حيث تشمل النواحي الثقافية والعلمية والاجتماعية والصحيّة بالإضافة إلى مجلاّت العلاقات العامة التابعة للمؤسسات والشركات والجمعيات المختلفة.

إن هذه الدراسة تعتبر دراسة وثائقية تعرّف بالصحف وأنماط ملْكيّتها والجهات التي تقوم بإصدارها والمناهج الفكرية والسياسية والإعلامية التي تتبعها وتدعو إليها. وهي من جانب آخر، دراسة ذات طابع تمهيدي يمكن أن يتبعها العديد من البحوث والدراسات التي تتناول مختلف الجوانب الفكرية والفنية والإدارية التي تستحق الدرس، فيما يتصل بالصحافة الأردنية على اختلاف أنواعها واتجاهاتها، ولا ندّعي هنا الإحاطة بكافة القضايا والمشكلات التي تواجه الصحافة في الأردن، لأن الهدف الذي وضعناه لبحثنا هذا هو التعريف بما يشهده

الأردن في الوقت الحاضر من صحف ومجلّات على اختلاف توجهاتها واهتماماتها.

## نشأة الصحافة الأردنية

يجمع مؤرخو الصحافة الأردنية على أن هذه الصحافة ليست قديمة العهد كغيرها من الصّحافات التي عرفتها الأقطار العربية، سواء في مشرق الوطن العربي أو مغربه. وأن الأردن عاش ظروفاً قاسية في العهد العثماني لم تمكّنه من معرفة الفن الصحفي.

ويذهب (أديب مروّة) في كتابه (الصحافة العربية) إلى أن صحافة الأردن تعتبر من أحدث صحافات العالم العربي. وهذا عائد إلى أن دولة الأردن بشكلها الراهن لم يكن لها وجود قبل سنة 1920 حيث تأسّست عامئذ إمارة شرق الأردن. ولذلك فإن تاريخ الصحافة في هذه البلاد بدأ منذ تأسيس تلك الإمارة (1).

أمّا الصحيفة الأولى التي عرفها الأردن في ذلك الوقت، أي مع تأسيس الإمارة، فهي صحيفة (الحق يعلو) التي ظهرت في مدينة معان في خريف سنة 1920 وذلك في مخيّم الأمير عبد الله بن الحسين. وكان شعارها: عربية ثورية، ويحرّرها محمد الأنسي وعبد اللطيف شاكر. وقد صدر من هذه الجريدة أربعة أعداد في معان وصدر العدد الخامس في عمّان (2).

وتشير الباحثة (أميمة شريم) إلى أن صحيفة (الحق يعلو) عندما صدرت كانت مكتوبة بخط اليد وتتكوّن من عمودين عريضين، وتحتوي مقالات متنوّعة وخاصة فيما يتعلّق بالأوضاع السياسية السائدة في ذلك الوقت. بالإضافة إلى أخبار قصيرة عن أشخاص معروفين بنشاطاتهم الاجتماعية وتحرّكاتهم (3).

وشهدت الإمارة بعد ذلك ميلاد الجريدة الرسمية الأولى ممثّلة بجريدة (الشرق العربي) التي تأسّست عام 1923 . وكان يشرف على تحريرها (محمد الشريقي) بوصفه مديراً للمطبوعات. وفي عام 1926 أصبحت تدعى الجريدة الرسمية لحكومة شرقي الأردن. واقتصرت من ثمّ على نشر القوانين والأنظمة والبلاغات

والإعلانات الرسمية. وبعد إعلان استقلال الأردن تغيّر اسمها ثانية لتصبح الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية.

كما صدرت عام 1923 أوّل مجلّة أردنية باسم (الحمامة) أصدرها (الدكتور محمد صبحي أبو غنيمة) في برلين أثناء دراسته هناك. وكان هدفها أن تكون صلة بين الناشئة في الوطن والمغتربين منهم. وكان يشترك في تحريرها عدد من الشبّان العرب الطلاّب في ألمانيا وغيرها من بلدان أوروبا (4).

ومن الصحف التي عرفتها مرحلة العشرينات جريدة (الأردن) التي صدرت أولاً في حيفا بفلسطين عام 1923 ثم نقلها صاحبها (خليل نصر) ليصدرها في عمان سنة 1927 بصفة أسبوعية إلى أن تحوّلت إلى صحيفة يومية عام 1949 .

ويمكن الإشارة إلى أن الصحف الأردنية في العشرينات شهدت اضطراباً واضحاً وعدم انتظام في الصدور، وذلك «بسبب الأحوال الاقتصادية والأمنية آنذاك، فالبعض منها توقّف نتيجة للعجز في التمويل،والبعض الآخر توقف لأسباب غير معروفة وأخرى بسبب موقف سلطات الانتداب البريطاني المعادي للحركة الفكرية وقتئذ» (5).

كما تميّزت صحافة العقد التالي، الثلاثينات، بعدم الاستقرار أيضاً وكذلك عدم الانتظام في الصدور. ولعلّ أبرز ما عرفته تلك الحقبة مجلة (الحكمة) الإسلامية العلمية الأدبية الاجتماعية التي أصدرها في عمّان (الشيخ نديم الملاّح) سنة 1932 .

ويقول (محمد أبو صوفه) إن الشيخ الملاح أصدر الحكمة في أربعة عشر عدداً عام 1932 وهي مجلة علمية دينية أدبية استطاعت أن تقف بشموخ وتستقطب أقلام أدباء كتّاب أمثال: عبد المنعم الرفاعي وعبد الحليم عبّاس وحسني فريز وسعيد درّة (6).

ومن الصحف التي عرفتها الثلاثينات: (الميثاق) الأسبوعية السياسية التي أصدرها عادل العظمة وصبحي أبو غنيمة. و(الوفاء) الأسبوعية السياسية التي

أصدرها صبحي زيد الكيلاني.

وكان من أبرز صحف تلك الفترة صحيفة (الجزيرة) وهي (سياسية أدبية اقتصادية اجتماعية مصوّرة) أصدرها (تيسير ظبيان) في دمشق سنة 1938 ثم نقلها إلى عمّان لأسباب سياسية. وذلك «برغبة من الملك عبد الله بن الحسين وظلّت تصدر في عمّان حتى عام 1952 حيث انصرف صاحبها إلى تأسيس معهد العلوم الإسلامية الذي تحوّل فيما بعد إلى كلية الشريعة الإسلامية. وقد تولّى إدارتها لفترة من الزمن، ثم تفرّغ لإصدار مجلة (الشريعة) التي ما تزال تصدر إلى الآن»(7).

أمّا صحافة الأربعينات فقد عاشت أجواء الحياة السياسية التي شهدها الأردن وهي أجواء الحرب العالمية الثانية وحصول الأردن على الاستقلال في 25 أيار سنة 1946 ووقوع نكبة فلسطين عام 1948 . وكان للنكبة تأثيرات مختلفة على الأردن وعلى صحافته أيضاً. فقد نزحت مع أهالي فلسطين صحفهم الرئيسية التي كانت تصدر في حيفا ويافا وأخذت تصدر من القدس أو عمّان. وبالنظر لارتفاع نسبة المتعلّمين بين الفلسطينيين فسرعان ما شهدت البلاد نهضة صحافية مرموقة وخطت الصحافة الأردنية من جراء هذا التفاعل خطوات واسعة إلى الأمام (8).

ومن الصحف التي شهدتها الأربعينات: (الرائد) الناطقة باسم حزب الشعب الأردني، و(الميثاق) الناطقة بلسان الحزب الوطني الاشتراكي، و(الجهاد) الناطقة باسم حزب النهضة العربية، و(الحق) التي أصدرها (سعد جمعة) سنة 1947، و(اليقظة) التي أصدرها المحامي (سليمان الحديدي).

وشهدت مرحلة الخمسينات ظهور عدد كبير من الصحف اليومية والأسبوعية سواء منها السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية. بالإضافة إلى الصحف الناطقة بلسان عدد من الأحزاب الأردنية. كما ظهرت في هذه المرحلة صحف تبنّت عدداً من المواقف والاتجاهات الإسلامية والقومية. وشهدت الصحافة نقلة كبيرة بعد الوحدة التي تحقّقت بين ضفتي الأردن عام 1950 . وتأسّست لأول مرة

نقابة الصحفيين الأردنيين عام 1953 . وكان أبرز صحف هذه المرحلة: (آخر خبر) لإبراهيم سكجها عام 1950 و(الهدف) لبرهان الدجاني، و(الوعي الجديد) للشيخ عبد العزيز الخيّاط، و(الأخبار) لأكرم الخالدي وزهدي السقا، و(الشعب) لمنيب الماضي، و(صوت الأردن) لهزّاع المجالي.

كما شهدت هذه المرحلة ميلاد (القلم الجديد) الأدبية، التي أصدرها عيسى الناعوري سنة 1952 ولكنها لم تعمّر طويلاً وقد صدر منها إثنا عشر عدداً فقط.

وقد تحوّلت مدينة القدس، وقتئذ، إلى مركز صحفي مهم بصدور عدد من الصحف اليومية فيها كصحيفتي (فلسطين) لـ (آل العيسى) و(الدفاع) لـ (آل الشنطي) اللتين واصلتا صدورهما في القدس بعد نكبة فلسطين، وقد صدرت إلى جانبهما جريدة (الجهاد) اليومية التي أصدرها سنة 1953 محمود أبو الزلف وسليم الشريف ومحمود يعيش.

وقد استطاعت صحيفة (الجهاد) أن تشقّ طريقها بنجاح إلى جانب الصحيفتين اليوميتين الراسختين اللتين انتقلتا من يافا إلى القدس وهما (الدفاع وفلسطين) وقد أصبحت (الجهاد) من أقوى الصحف الأردنية اليومية وأوسعها انتشاراً الأمر الذي خلق جوّاً من المنافسة المحمومة مع جريدتي الدفاع وفلسطين فأدّى ذلك إلى تطور التحرير والإخراج الفني والصراع على اجتذاب كبار الكتّاب للإسهام في تحرير الصحف اليومية الثلاث. وكان من ثمرات هذه المنافسة الصحفية ظهور صحيفتين يوميّتين مسائيتين في الأردن حيث أصدرت الجهاد صحيفة يومية مسائية باسم (المساء) واشتركت الدفاع وفلسطين في إصدار جريدة يومية مسائية باسم (الشعب) في مطلع عام 1960 (9).

ويذكر أن سنة 1960 شهدت ظهور صحيفة يومية أردنية رابعة هي صحيفة (المنار) التي أصدرها الأخوان محمود وكامل الشريف ومعهما جمعة حمّاد، وحول ظروف إصدار (المنار) يقول (محمود الشريف): لقد أحسست بعد بضعة شهور من عملي في المطبوعات بضيق الصدر من العمل الحكومي، لما فيه من رتابة وما يفرضه من انضباطية. فقدّمت استقالتي في عام 1959 ولم يكن في ذهني هدف

معيّن أو عمل محدّد أقوم بـه. ويومـاً مـا انقدحـت في ذهـني أنـا والأخ جمعـة حمّـاد (وكلانا من أبناء صحراء سيناء وقد شرّدتنا السياســة معـاً) فكـرة إنشـاء جريـدة. وهكذا أنشأنا جريدة (المنار) في القدس وكان معنا شقيقي كـامل الشـريف. وقـد صدر أول عدد من المنار في حزيران عام 1960 وكـانت بالنسـبة لي بدايـة حقيقيـة لاحتراف الصحافة. وقد كان إقدامنا على هذه الخطوة نوعاً من المغامرة. فلم نكـن نعرف شيئاً عن عملية إصـدار الصحـف. غـير أننـا ظللنـا نكـافح ونتعلّـم مـن أخطائنـاحتـى أحطنـا بأسـرار المهنـة - كمـا يقولـون - وفـهمنا أصـول الإدارة والتحرير والتوزيع والإعلان (10).

ويرى (راضي صـدوق) أن الطـابع الحزبـي والعقـائدي كـان يغلـب علـى الكثرة الكاثرة من الصحف والمجلات الـتي ظـهرت في الأربعينـات والخمسـينات الأمر الذي انتهى بها إلى الغياب عن الساحة الصحفية في الأردن (11).

**قانون دمج الصحف وآثار حرب عام 1967 على الصحافة**

أمّا مرحلة الستينات فقد تميّزت بعدد من العوامل التي أثـرّت علـى تطـوّر الصحافة وإزدياد إقبال القرّاء عليها ومنها ازدهار التعليـم وبـدء مسـيرة التعليـم الجامعي حيث تأسّست الجامعة الأردنية عام 1962 . كما تأثرّت الصحافة بشـكل كبير بقانون المطبوعات المؤقت الذي صدر في شباط / فـبراير عـام 1967 وأدّى إلى توقف الصحف اليومية الأربع السابق ذكرها (فلسطين والدفاع والجـهاد والمنـار) والقيام بدمجها وإصدارها في صحيفتين هما (القدس) و(الدسـتور). وذلـك قبـل فترة وجيزة من حرب حزيران 1967 التي كان من نتائجها سـقوط مدينـة القـدس والضفة الغربية في براثن الاحتلال الإسرائيلي، مما أحدث تأثـيرات عميقـة علـى الحياة الصحفية في الأردن.

إن إلقاء الضّوء على تلك المرحلة يعتبر ضرورياً نظراً لصلته المباشرة بتطور الصحافة الأردنية والوضعية التي شهدتها المؤسسات الصحفية الأردنية في مرحلة ما بعد حزيران.

لقد أدّى صدور قانون الصحافة والمطبوعات المؤقت في أول فبراير عام 1967 إلى إلغاء كافة الصحف الصادرة آنذاك والاكتفاء بصحيفتين يوميّتين الأولى تصدر في القدس وتحمل اسم (القدس) والثانية تصدر في عمّان وتحمل اسم (الدستور). وهو ما جعل الصحفي (عرفات حجازي) أحد معاصري تلك الحقبة يقول: إن الصحف الأردنية أصيبت عام 1967 بنكستين موجعتين واحدة منهما مهنية والأخرى وطنية. ويقصد بالنكسة المهنية توقف الصحف الأردنية بسبب القانون المذكور والنكسة الوطنية هي نتائج حرب حزيران على الأردن وصحافته بالطبع.

ويرى (عرفات حجازي) أن إجراء دمج الصحف تمّ بصورة عشوائية ألحق بالصحافة الأردنية نكسة استمرّت تعاني منها علة سنوات ولكن كان من أبرز نتائجها أن مجلس الأمة لم يوافق على القانون الجديد فألغى قانون الصحافة والمطبوعات المؤقت (الذي تم بموجبه دمج الصحف) بعد سنة تقريباً، ولكن بعد أن أصبح في الصحافة الأردنية واقع جديد لم يكن من السهل إلغاؤه (12).

أما (جمعة حمّاد) أحد المؤسسين الأوائل للصحف اليومية الأردنية فيؤكد أن السبب وراء صدور هذا القانون هو ضعف الموارد الصحفية للصحف، وبالرغم من أن هذا القانون فرض على الصحافة فرضاً إلاّ أنها لم تستطع أن تفعل شيئاً لأن الحكومة كانت تستند على قانون المطبوعات الذي يجيز لها حق إلغاء امتياز الصحف دون أن تتمكّن الصحافة من اللجوء إلى القضاء، كما أن قانون الدمج لم ينفذ إذ بعد شهور من صدوره وقعت نكبة حزيران 1967 فتوقّفت صحيفة (القدس) بينما استمرت الدستور. وقد سمحت الحكومة فيما بعد لكل من صحيفتي (الدفاع) و(الجهاد) بالصدور. وخيّرت أصحاب (المنار) و(فلسطين) في الاستقلال والصدور مرة أخرى، إلاّ أن أصحابها لم يوافقوا على ذلك (13).

ويرى (وليم أي. روو) في تفسيره لقرارات إلغاء الصحف ودمجها، أن هذه الصحف حين عبرت في آذار 1967 عن خيبة أملها لعجز الجيش عن الردّ على الغارات العسكرية الإسرائيلية عبر الحدود، أعلن رئيس الوزراء وصفي التل

آنذاك أن الصحف قد فشلت في تحمّل المسؤولية المتوقعة منها في الأزمات، ونتيجة لذلك قام بسحب رخصها كلّها. ثم قامت الحكومة فيما بعد بإصدار رخص جديدة بشرط أن تندمج صحف القدس اليومية الأربع في صحيفتين، ظاهرياً من أجل تحسين مستوى الصحافة. ولكن هذه الخطة كانت في الواقع محاولة للحصول على دعم أكبر للحكومة من خلال هذا التحذير (14).

أما (رجا العيسى) آخر رئيس تحرير لجريدة فلسطين فيقول: في تلك الفترة لم تكن الحكومة راضية عن الصحافة فقرّرت دمج الصحف واشتراك الحكومة فيها بنسبة ثلث رأس المال. فدمجت (فلسطين والمنار)و(الجهاد والدفاع). ويقول (العيسى) أنه رفض العمل وطلب التقاعد. وأورد حواراً له مع وزير الإعلام، وقتئذ، (عبد الحميد شرف) الذي زار (رجا العيسى) وقال له: أعرف أنك غاضب بسبب اسم الجريدة (فلسطين). ولهذا قرّرنا أن نصدر جريدة بالإنجليزية اسمها (فلسطين نيوز) لتبقى رئيساً لتحريرها في القدس. ووافقت وشكرته وصدرت (فلسطين نيوز) لمدة أربعين يوماً حتى كانت حرب 1967 فتوقفت كل الصحف(15).

إن هذا الدمج في المؤسسات الصحفية دون رغبة العاملين فيها ظهرت ردود فعله في الصحف الأردنية في آخر عدد صدرت فيه حيث احتلت عناوين حزينة ضخمة باللون الأحمر في صدر الصفحات الأولى لجميع الصحف جاء فيها: الجهاد تحتجب اعتباراً من اليوم، الدفاع تحتجب اليوم بعد 23 سنة و 9475 عدداً، وفلسطين تحتجب من اليوم (16).

لقد حدثت نكسة حزيران 1967 وكان الأردن خلواً من الصحف اليومية ما عدا صحيفة (الدستور). ثم صدرت (الدفاع) مرة أخرى عام 1969 و(الرأي) عام 1971 . وصدرت (الصباح) بصفة أسبوعية لعرفات حجازي عام 1971 تحوّلت إلى يومية عام 1973 وتوقفت عن الصدور نهائياً عام 1975 . كما صدرت صحيفة (الأخبار) اليومية التي رأس تحريرها راكان المجالي عام 1975 وتوقفت عن الصدور عام 1981 . أما صحيفة (الشعب) التي رأس تحريرها إبراهيم سكجها فصدرت عام 1976 وتوقفت عام 1977 . وصدرت (صوت الشعب) عام 1983

على هيئة شركة مساهمة بمشاركة حكومية كبيرة في أسهمها. وتوقفت نهائياً عن الصدور عام 1995 وقد آلت ملكيتها (بالبيع) إلى شركة الاستثمار الإعلامي التي تصدر عنها صحيفة الأسواق اليومية.

## الصحافة الأردنية المعاصرة

### أولاً: الصحافة اليومية

تتمثّل الصحف اليومية التي تصدر في الأردن في الوقت الحاضر في صحف: الدستور، الرأي، والأسواق، والعرب اليوم، والجوردان تايمز. وفيما يلي تعريف بشخصية ومنهج كل واحدة من هذه الصحف.

#### جريدة الدستور

صدر العدد الأول من (الدستور) في 28 آذار عام 1967 إثر اندماج صحيفتي (فلسطين) و(المنار) في صحيفة واحدة. ويقول (محمود الشريف) مؤسس الصحيفة، لقد «قضينا وقتاً طويلاً في البحث عن اسم مناسب لها، ومن الأسماء التي رجحت كفّتها على غيرها في النهاية (البيان) و(الصرخة) و(التقدّم). ثم وقع الاختيار على (الدستور) لأن الاسم يرمز للدستورية التي كانت نكتة في معظم البلاد العربية في ذلك الوقت، وكان - ظننا - ولا يزال - أن هذا البلد بخير ما تمسّك حكامه ومواطنوه باحترام الدستور الذي هو مصدر التشريع وأب القوانين» (17).

وجاء في افتتاحية العدد الأول منها: «كما يولد كل مولود جديد من خلال العناء والألم، ومشاعر الرهبة والأمل والشوق ولدت (الدستور) فجر هذا اليوم محمولة على أكفّ العناء، أما العناء فلا يعرفه إلاّ الذين كابدوا مهنة الصحافة، بكل ما فيها من شقاء ومرارة وحرمان، وأمّا الأمل فهو أن يكون هذا المولود الذي نقدّمه لقرائنا بكل تواضع لبنة جديدة في صرح النهضة المباركة التي تبنيها سواعد شعبنا البطل، ومنبراً لكل دعوة خير، وكل نهضة فكر شريف، ورئة يتنفس منها المظلوم والمحروم والمغلوب على أمره حتى ينل حقه كاملاً في الحياة والحرية والكرامة،

ومشعلاً يضيء الطريق أمام أجيالنا الصاعدة المتطلّعة بأبصارها نحو النجوم»(18).

وقد تحدّثت الدستور عن ملامح التطور الذي شهدته منذ صدورها، وذلك بمناسبة صدور العدد (عشرة آلاف) بتاريخ 28 / 6 / 1995 قائلة: لقد رسمت (الدستور) لنفسها خطاً اتسم بالإتزان والعقلانية وابتعدت في تناولها للأحداث عن الإثارة والتهويل والتلاعب بمشاعر القرّاء وتركت المجال مفتوحاً أمام عقل القارئ للبحث والاستنتاج والتزوّد بالمعرفة والمعلومة الموثقّة من مصادرها الرئيسية. وشأن (الدستور) شأن غيرها من المؤسسات الوطنية الكبرى، بدأت متواضعة بعدد قليل من الصفحات لم يتجاوز الثماني صفحات ثم أخذت بجهود الزملاء وبعرقهم وبأعصابهم في التطور عاماً بعد آخر وأخذت تطوّر نفسها ذاتياً وباستمرار في الشكل والمضمون وطريقة عرض الأحداث. وانتقلت من أسلوب الصف اليدوي حيث كانت تجمع الحروف إلى جانب بعضها البعض بطريقة تقليدية تأخذ جهداً كبيراً من الزملاء، إلى أسلوب الصف الضوئي، حيث يتولى الزملاء صف المواد على أجهزة كمبيوتر غير متطوّرة ثم تحوّل المواد بعد ذلك إلى قسم الإخراج ليتم توزيعها على الصفحات ومنتجتها بالوسائل التقليدية اليدوية، ثم قفزت (الدستور) قفزتها الكبرى بدخول عهد الكمبيوتر المتطوّر (أبل ماكنتوش)، وتمرّ الصحيفة حالياً بجميع مراحلها، من صف وإخراج ومونتاج وتصوير وطباعة عبر قنوات الكمبيوتر.

وتقوم (الدستور) حالياً باستقبال الصور التي تبثها الوكالات العالمية التي تشترك بها بواسطة «الستالايت» وعبر قنوات أجهزة الكمبيوتر وكذلك تستقبل الأخبار والتحليلات التي تبثها الوكالات. وستقوم ضمن خطتها القادمة باستقبال الصور والأخبار واللقاءات التي يُرسلها مندوبوها من داخل المملكة بواسطة الأجهزة اللاقطة والكمبيوتر (19).

أما ملكية الصحيفة فقد طرأ عليها تغييرات عديدة عبر مراحل صدورها كان أبرزها انسحاب صاحبي جريدة فلسطين داود العيسى ورجا العيسى من ملكية الدستور عام 1977 .

ويقول (نعيم حمّاد) إنه بعد انسحاب أصحاب جريدة فلسطين من ملكية الدستور شعر أصحاب (المنار) من آل الشريف أنهم بحاجة إلى مالكين من أصل أردني، ولكن دون أن يمتلك هؤلاء نسبة كبيرة من الأسهم. فدخل توفيق كيوان وعبد السلام الطراونة وطارق مصاروة كمساهمين بنسب متفاوتة. وقد تسلّم هؤلاء مناصب إدارية مهمة في الجريدة.

وفي منتصف عام 1986 قامت الحكومة الأردنية بتحويل الشركة الأردنية للصحافة والنشر التي تصدر (الدستور) من شركة عادية محدودة إلى شركة مساهمة عامة، وبموجب هذا الترتيب احتفظ المؤسسون القدامى بما نسبته 35٪ من أسهم الشركة، ودخل مؤسسون جدد بما قيمته 40٪ من الأسهم، في حين طرح 25٪ من الأسهم للاكتتاب العام.

وفي 25 آب 1988 قامت الحكومة الأردنية بحل إدارة (الدستور) بموجب قرار لجنة الأمن الاقتصادي، وقامت بتعيين مجلس إدارة مؤقت حيث تسلّم عبد السلام الطراونة منصب رئيس التحرير المسؤول، وأصبح صالح الزعبي مديراً عاماً وتوفيق كيوان مساعداً للمدير العام.

وبعد عام من هذا الإجراء أي في 11 كانون الأول 1989، وبعد عودة الحياة البرلمانية إلى الأردن، قامت الحكومة بإعادة مجلس الإدارة المنتخب السابق، فتسلّم كامل الشريف رئاسة مجلس الإدارة ومحمود الشريف نائب الرئيس ورئيس التحرير، وبذلك عاد آل الشريف إلى تسلّم زمام ملكية الدستور (20).

وتتحدّث الدستور بزهو عن تاريخها الطويل ودورها في نهضة الصحافة الأردنية المعاصرة قائلة: إن الدستور كانت وما تزال مدرسة بكل معنى الكلمة تخرج منها معظّم الكتّاب والصحفيين العاملين في الصحافة الأردنية الآن. وأنها كانت الجريدة الأولى في الأردن التي التفتت إلى أهمية استقطاب شبكة متكاملة من المراسلين في معظم عواصم العالم، وقد وصل عدد مراسلي الدستور في أركان المعمورة الآن إلى ما يزيد على ثلاثين مراسلاً (21).

وتجدر الإشارة إلى أن الدستور تمتلك مطابع صحفية متقدّمة تقوم بالطباعة التجارية بالإضافة إلى طباعة الصحيفة نفسها. وقد قامت بتعزيز مطابعها في عامي 1993 و 1994 بشراء آلات طباعة جديدة لإصدار 32 صفحة وبسرعة مزدوجة 60 ألف نسخة في الساعة، الأمر الذي جعل الطاقة القصوى للطباعة بعد إضافة سعة الآلة السابقة هو 68 صفحة يومياً بالقياس الكبير أو أكثر من ذلك بالضعف بحجم التابلويد.

**جريدة الرأي**

صدر العدد الأول من جريدة (الرأي) في الثاني من حزيران عام 1971 ، عن المؤسسة الصحفية الأردنية (يومية عربية سياسية) مديرها العام ورئيس تحريرها (نزار الرافعي) الذي تبعه في 12 أيار 1972 (ملحم التل) حتى الأول من فبراير 1973 حيث تسلّم مهام إدارتها ورئاسة تحريرها (سليمان عرار).

ومن الأسباب التي أدّت إلى إصدار (الرأي) أن الحكومة الأردنية أرادت أن يكون لها صوت يتكلّم باسمها، ويعبّر عن منهجها. فقد لاحظ (وصفي التل) رئيس الوزراء الأردني آنذاك أن تدابير الدمج التي نفذت في آذار 1967 قد تحطّمت بفعل الحرب ووقوع الضفة الغربية تحت احتلال الاعتداء، وخلال الأزمات الصعبة كانت الحكومة تجد أحياناً أن قلوب الصحف معها، ولكن سيوفها عليها، وأحياناً أخرى كانت تجد أن قلوب الصحف وكذلك سيوفها عليها، كان ذلك وضعاً شاذاً غريباً بالنسبة للعالم العربي الذي تملك دوله صحافة تأتمر بأمرها، ومن هنا كانت الفكرة وراء إصدار جريدة (الرأي) لتكون لسان حال للحكومة تستطيع التعبير من خلالها عن وجهة نظرها، وليكون موقعها في الأردن مثل موقع (الأهرام) في مصر و(العمل) في تونس (22).

وجاء في افتتاحية العدد الأول من الصحيفة توضيح اختيار اسم الصحيفة، قائلة: «..هذا الاسم لهذه الجريدة التي نتمنى أن يرضى عنها القرّاء وينبهوننا على ما فيها من تقصير وما العصمة إلاّ لله العلي القدير. ولم نأت به اعتباطاً لكن بعد طول تفكير. فالرأي الصحيح في حياة الشعوب والأمم الذي ينبثق عن تفاعل

وتصادم جملة آراء يوضع الكثير منها موضع التجربة والاختبار وعلى ضوء هذه التجربة تخلص الأمم إلى الرأي الذي يقود إلى الخير ويعود على الأمة في مسيرتها التاريخية الطويلة بالنفع لكل أبنائها.. (23)

ويوضح الكاتب (طارق مصاروة) ظروف إصدار (الرأي) قائلا: إن رئيس الوزراء (وصفي التل) أصدر قرار دفاع باستملاك الدار الصحفية التي أنشأها سليم الشريف أحد أصحاب (الجهاد) المقدسية التي اندمجت في (الدفاع) وصدرت عنهما صحيفة (القدس). وصدر قرار الدفاع لسببين:

الأول: أن صاحب المشروع الصحفي سليم الشريف اختطف من فندق الأردن وقضى بين يدي خاطفيه.

الثاني: ان صاحب المشروع كان قد استدان من بنك القاهرة – عمان ثلاثمائة ألف دينار اشترى بها الأرض وأقام البناء واشترى المطبعة وملحقاتها، وقد بلغت التكلفة 275 ألف دينار، وكان بنك القاهرة – عمان في وضع سيء جدا، وقررت الحكومة إسناده بتحويل ديونه الرئيسية إلى نقد ومنها (دينة) الشريف.

ويضيف (طارق مصاروة): وقتها قرر وصفي التل أن يسمي الصحيفة (الرأي) تيمنا بصحيفة القوميين العرب التي كانت تصدر في مطلع الخمسينات وعرفنا أنه كان يساهم بتحريرها ويكتب بعض افتتاحياتها (24).

وقد شهدت ملكية الرأي عددا من التغييرات كان أهم حلقاتها، انتقال ملكية الصحيفة بتاريخ 18 تموز 1973 إلى الاتحاد الوطني العربي وهو اتحاد حزبي حكومي كان أمينه العام (جمعة حماد). وفي 24 تموز 1974 أصبحت المؤسسة شركة مساهمة محدودة. وفي منتصف عام 1986 تم تحويلها إلى شركة مساهمة عامة، شارك فيها المؤسسون القدامى وبعض المؤسسات الحكومية بالإضافة إلى طرح نسبة من أسهمها للاكتتاب العام. وفي عام 1988 عندما قامت الحكومة بحل مجلس الإدارة المنتخب، كما حدث مع صحيفة الدستور، تم تعيين مجلس إدارة مؤقت من (راضي الوقفي) مديرا للمؤسسة و(راكان المجالي) رئيسا لتحرير الصحيفة.

وأجبرت الحكومة أصحاب الصحف والمؤسسين القدامى على بيع حصصهم كاملة، ومن ضمنها نسبة الـ 35٪ التي يمتلكها هؤلاء في المؤسسة الصحفية الأردنية، أجبرتهم على بيعها لمؤسسة شبه حكومية وهي الضمان الاجتماعي، وامتلكت الحكومة بالتالي أكثر من 50٪ من أسهم الشركة. غير أن هذا الوضع لم يستمر طويلا إذ أنه بعد عودة الحياة البرلمانية صدر قرار عن لجنة الأمن الاقتصادي في 11 كانون الأول 1989 تضمن إلغاء قرار اللجنة السابق من قبل هيئاتها العامة، وعاد مجلس إدارة (الرأي) لممارسة أعماله بصفة مؤقتة اعتبارا من ذلك التاريخ. وفي 10 / 1 / 1990 قامت الهيئة العامة للشركة بانتخاب مجلس الإدارة الجديد وتم إعادة تعيين محمود الكايد رئيسا لتحرير الرأي ومحمد العمد مديرا عاما للمؤسسة (25).

وفي 1 / 4 / 1994 قرر مجلس إدارة المؤسسة أن تؤول رئاسته إلى محمود الكايد وتم اختيار (سليمان القضاة) رئيسا للتحرير.

وفي 7 / 7 / 1995 أضافت الصحيفة إلى أسماء: محمود الكايد (رئيس مجلس الإدارة) و(سليمان القضاة) رئيس التحرير المسؤول و(محمد العمد) المدير العام وظيفتين جديدتين لـ (نادر الحوراني) نائب المدير العام و(عبد الوهاب زغيلات) نائب رئيس التحرير.

وقد بين (محمود الكايد) بمناسبة احتفل (الرأي) بمرور خمسة وعشرين عاما على صدورها، أن(الرأي) «قد قطعت أشواطا مهمة على طريق التطوير والتحديث، وحققت نقلات نوعية وفنية تتناسب مع صحافة القرن القادم، وتتجاوب مع متطلبات العصر وتطلعات القراء، سواء في اقتناء المعدات والأجهزة الحديثة، واستخدام أرقى آلات الطباعة وأحدث أدوات الإخراج الصحفي، أو في الكفاءات والخبرات الصحفية المؤهلة في المؤسسة. لقد أدركنا في المؤسسة الصحفية الأردنية التي تصدر عنها صحيفتا (الرأي) و(الجوردان تايمز) أن الصحيفة - أية صحيفة - إما أن تواكب تغيرات العصر التقنية وتطوراته الفنية المذهلة، وإما أن يفوتها الركب فتتخلف وتبور (26).

وقال (محمود الريماوي) أحد كتاب (الرأي): أن بوسع الـرأي أن تتقـدم إلى الأمام، وتتحول إلى مؤسسة لنشر مختلف المطبوعات المتخصصة. وأن تسـد بذلـك فراغا ما زال قائما، وأن لا تكتفي بمطبوعتين ناجحتين فقط. ومن دواعي السـرور حقا أن تتزامن احتفالات (الرأي) بعيدها الفضي بإعلان الأسـتاذ محمـود الكـايد عن قرب الشروع في تأسيس دار للنشر، ضمن المؤسسـة تتـولى إصـدار الكتـب. ويوازي هذا المشروع في الأهميـة، المسـارعة في إنشـاء مركـز للمعلومـات، يعـين الكتاب والمحررين في عملهم، وقد يكون مفتوحا أيضا للدارسين والباحثين(27).

وقد شهدت الرأي بعـض التغيـيرات الإدارية حيـث تسـلم السـيد عبـد السلام الطراونة رئاسة مجلس إدارة الرأي خلفا للأستاذ محمود الكـايد، ثـم تـولى الدكتور خالد الكركي مهام هذا المنصب عام 1999 خلفا للسيد الطراونة.

وتعتـبر مطـابع المؤسسـة الصحفيـة الأردنيـة إحـدى أكـبر وأهـم المطـابع الصحفية في الأردن في الوقت الحاضر، فقد قامت بتحديث معداتـها الطباعيـة في العامين 1993 و 1994 . وبدأت (الرأي) تطبـع اعتبـارا مـن 3 / 9 / 1994 علـى ماكنة الطباعـة الجديـدة مـن نـوع MAN PLAMAG UNISET الـتي اسـتغرق تركيبها وتجهيزها وتجربتها حوالي ثلاثة أشهر.

وتعتبر هذه الماكنة من أحدث ماكنات الطباعة العالمية المتطورة، حيث تملـك القدرة على طباعة 64 صفحة بالألوان وبسرعة قصوى تصل إلى 60 ألف نسـخة في الساعة مسيطر عليها بالحاسب الآلي في جميع مراحلها.

وانسجاما مع تطلع الرأي لأهمية مراكز الأبحـاث والمعلومـات في العمليـة الإعلامية المعاصرة، فقد أقر مجلس إدارة الرأي برئاسة الدكتور خـالد الكركـي في شهر مايو أيار 1999 إنشاء (مركز الرأي للدراسات والمعلومات) ليهتم بالدراسـات الصحفية واستطلاعات الرأي وقضايا النشر والترجمة والتوثيق والتدريب الصحفي.

**جريدة الأسواق**

صدر العدد الأول من (الأسـواق) بتـاريخ 10 / 10 / 1993 كجريـدة يوميـة سياسية اقتصادية شاملة وذلك في أعقاب عام ونصـف مـن الصـدور الأسـبوعي.

فكانت (الأسواق) بذلك أول جريدة يومية أردنية صباحية مملوكة بالكامل للقطاع الخاص. وأول صحيفة يومية في المنطقة هـذه تعنـى بالاقتصـاد - السياسـي. وقـد أوضح رئيس تحريرها المسؤول (مصطفى أبو لبـدة) هويـة صحيفتـه قـائلاً: «.. في النهاية.. الصحافة خدمة أو بتعبير آخر سلعة، تخضع لما تخضع له الصناعات الحديثـة الأخرى من احتكام للجودة التنافسية. وبالتالي وببساطة، إذا لم تقـم هـذه الخدمـة/ السلعة على تلبية الحاجـات المتجـدّدة والمتطـوّرة للمسـتهلك الـذي هـو القـارئ بشرائحه المختلفة، فإن الصحافة كصناعة معقّدة ومكلفة ستخسر وتموت تلقائياً.

هذا هو الجديد المركزي الذي طرأ على الصحافة الأردنية في أعقاب قـانون المطبوعات الجديد وفي ظلّ التوجهات العريضة المتسارعة لاعتماد اقتصـاد السـوق في الحياة العامة. «لقد أصبح مطلوباً من الصحافة أن تقدّم للقارئ أشياء وخدمات يومية أخرى بالإضافة إلى الخبر السياسي الذي كان دوماً محاطـاً بالشـك والشـائعة واللفظ المتوتّر المبطّن».

«اعتماداً على هذا الفهم قـامت (الأسـواق) جريـدة يوميـة جديـدة لتقـدّم الخدمة الشاملة الموضوعية للقارئ بمختلف شرائحه، لكن مع خصوصية تنفرد بها بين صحف المنطقـة فـهي أول صحيفـة صباحيـة في المرحلـة الديمقراطيـة مملوكـة بالكامل للقطاع الخاص. أي أنها مستقلة سياسياً في الساحة التعدّديـة. كمـا أنـها تطمح لأن تكون صحيفة أصحاب القرار، تقدّم المعلومـة الاقتصاديـة والسياسـية بشكل علمي مرفوقة بالتحليل الموضوعي الحيادي، وبالجرأة التي تؤهلها لأن تأخذ موقعها المتميّز في صناعة القرار» (28).

وعشية مرور عام واحد على صدورهـا اليومـي، عقـدت (الأسـواق) نـدوة مراجعة تقييميّة لتجربتها الصحفية، قدّمت خلاصة لها في عدد من النقاط نوردهـا هنا لأهميتها في توضيح السياسة التحريرية والمنهج الإعلامي الذي اختارتـه هـذه الصحيفة. وجاء فيها:

أثبتت (الأسـواق) في عامـها الأول أن القطـاع الخـاص يسـتطيع أن يتـولى مهمة الإعلام على حساسيتها وأهميتها، بدون أن تتعرّض قيـادة وصناعـة الـرأي

العام إلى الخلل.

أرست (الأسواق) نموذجاً للإعلام الاقتصاد - السياسي باعتباره اللغة اليومية للمرحلة القادمة، وبدرجة عالية من الخدمة الصحفية الشاملة التي تخاطب متطلبات كافة الشرائح الاجتماعية.. بحيث يمكن للجريدة أن تكون صحيفة أصحاب القرار في عمّان الغربية وتكون في نفس الوقت ملبية لمتطلبات المواطن العادي في المحافظات النائية بنفس القدر من الكفاية والموثوقية.

أسست (الأسواق) لقاعدة جديدة في العمل وفي الاستثمار الإعلامي، وذلك على أرضية أن الصحافة أضحت صناعة ثقيلة معقّدة محكومة لكل الضوابط الصناعية في التنافس والجودة والاحتكام لقوانين السوق، بدون حماية حكومية، وبأهلية التصدير خارج الحدود.

إن ما أسّسته (الأسواق) من أن الصحافة - بعد الآن - لا يمكن لها إلاّ أن تكون صناعة متخصّصة، هو حقيقة على درجة عالية من الأهمية. فلم يعد مبرراً للحكومة أن تكون مالكة للإعلام، سواء سمح أو لم يسمح لها قانون المطبوعات بذلك. كذلك فإن إصدار أي صحيفة يوميّة جديدة أصبح مثقلاً بالتحديات والمخاطر المهنية والاستثمارية. فالجديد بسوق الإعلام لا بدّ وأن يكون أكثر مهنية وبالتالي أعلى كلفة وهي مسائل أصبحت تحتاج لدراسات وتجارب مرهقة.

جاءت (الأسواق) كأول صحيفة تصدر ملاحق يومية متخصّصة في الكمبيوتر والسيارات والمستهلك والاستثمار، وهي تجربة فرضت تدريب وخلق كوادر مهنية متخصصة لم تكن موجودة، كما فرضت على الساحة المحلية نوعاً من السباق يجري الآن رصده وتوثيقه بدقة.

كذلك فقد جعلت (الأسواق) من الاقتصاد والأعمال والمستهلك جزءاً ضرورياً من مكوّنات الخدمة الإعلامية اليومية. فأضيفت للصحافة السياسية التقليدية أبواب لم يعد بإمكان أي صحيفة أن تتجاهلها.

خلقت (الأسواق) حالة فرز واضحة الألوان في الصحافة اليومية، بين الإعلام السياسي التقليدي المملوك للدولة بنسبة عالية بكل ما يترتّب على ذلك

من طريقة في التناول والمعالجة، وبين الإعلام الاقتصاد - سياسي الشامل المملـوك للقطاع الخاص والذي يتحرّك بمرونة عالية في مسـاحة واسـعة مـن التحديـث في اللغة والتبويب والخدمة التنافسية التي تعطي للمعلومة مساحة في القراءة اليومية بأكثر من 70٪ من حجم الصحيفة (29).

وقد دأبت (الأسواق) لتأكيد حضورها داخل المجتمع الأردنـي، علـى القيـام بعقد الندوات التي تشارك فيها الفعاليـات الاقتصاديـة والسياسـية. بالإضافـة إلى رعايتها للندوات الشبابية والطلابية، وكذلـك رعايـة عـدد مـن الأنشـطة الفنيـة والخيرية، من أجل تعميق صلاتها بقطاعات المجتمع المختلفة.

وقد أصبحت الأسواق تمتلك مطابع صحفية حديثة خاصة بها بعد أن آلت إليها ملكية مطابع شركة (صوت الشعب) التي توقفت عن الصـدور عـام 1995 وقامت صحيفة الأسواق بشراء مطابعها الصحفية.

**جريدة العرب اليوم**

صدرت صحيفة (العرب اليوم) وهي الجريدة الأردنية اليومية الرابعة الـتي تصدر باللغة العربية عام 1997 عن الـدار الوطنيـة للصحافـة برئاسـة الدكتـور رياض الحروب (عميد الـدار) وقـد اسـتقطبت عنـد صدورهـا عـدداً كبـيراً مـن الكتـابّ والصحفيّـين الأردنيـين وحـاولت أن تقـدّم نكهـة صحفيـة مختلفـة في المعالجات الصحفية، وفجرّت عدداً مـن القضايـا الصحفيـة الهامـة الـتي كـان لهـا تأثيراتها في الحياة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني. ولكنها تعرضت عـام 1999 لبعض الخسائر المالية، الأمر الذي جعلها تعيد النظـر في هيكلتـها الإداريـة والصحفية وقد خرج منها عدد من المحررّين الذين أسهموا في تأسيسها من أمثال: طاهر العدوان وصالح القلاب وموسى حوامده وخالد الزبيدي وآخرين غيرهم.

وقد استقال الدكتور رياض الحـروب في فـبراير 2000م مـن رئاسـة مجلـس إدارة الدار الوطنية للصحافة والإعلام بعد أن قام ببيع جزء من أسـهمه لمجموعـة من المستثمرين الأردنيين. وقرّرت هـذه المجموعـة تعيـين الدكتـور رجـائي المعشـر رئيساً لمجلس إدارة الشركة وفـارس النابلسـي نائبـاً للرئيـس وضيغـم خريسـات مديراً عاماً للشركة. وفي 13 فبراير 2000 تم إعـادة تعيـين طـاهر العـدوان رئيسـاً

لتحرير (العرب اليوم)، حيث كان يشغل هذا المنصب قبل مغادرته للعمل في صحيفة (الرأي).

وقد أصدرت الدار الوطنية للصحافة جريدة يومية باللغة الإنجليزية هي «العرب ديلي» برئاسة تحرير (رمزي خوري) واضطرت إلى التوقف عن الصدور في (نوفمبر 1999) وذكر ناشروها أنه توقف مؤقت بانتظار إعادة هيكلة الصحيفة على أسس جديدة وذلك بعد تعرضها لخسائر مالية.

**الجوردان تايمز JORAN TIMES**

صحيفة (الجوردان تايمز): هي اليومية الوحيدة التي تصدر باللغة الإنجليزية في الأردن في الوقت الحاضر. وهي يومية سياسية تصدر عن المؤسسة الصحفية الأردنية مالكة صحيفة (الرأي). وقد تأسست عام 1975 بهدف مخاطبة الجهات الأجنبية بمجريات الأخبار والأحداث التي يشهدها الأردن.

وكان يرأس تحرير الصحيفة (جورج حواتمة) ويعمل فيها حوالي خمسة عشر مندوباً صحفياً بالإضافة إلى حوالي عشرة من الكتّاب والمحرّرين الذين يكتبون الزوايا الثابتة ويقومون بتحرير المواد الصحفية المختلفة. بالإضافة إلى قيامها بتلقيّ المساهمات الكتابية والرسائل التي تجد لها مجالاً مفتوحاً على صفحاتها.

وتقوم الصحفية رنا الصباغ في الوقت الحاضر بمهام رئيس التحرير المسؤول في (الجوردان تايمز) خلفاً للسيد عبدالله الحسنات الذي تولى هذه المهام بعد استقالة السيد جورج حواتمة من مهام منصبه في رئاسة تحرير الصحيفة.

## ثانياً: الصحافة الأسبوعية

عرف الأردن عدداً كبيراً من الصحف الأسبوعية. توقف الكثير منا عبر مراحل عمر الصحافة الأردنية. وما يزال يصدر عدد آخر. بل إن الساحة الصحفية تشهد إصدارات متتالية من الصحف الأسبوعية. خاصة بعد صدور قانون المطبوعات والنشر عام 1993 الذي خففّ من قيود الترخيص الصحفية.

ويمكن تقسيم الصحف الأسبوعية التي تصدر في الوقت الحاضر إلى الفئات الآتية: الصحافة المستقلة، الصحافة الحزبية، الصحافة الشعبية (التي تميل

في كثير من الأحيان إلى الإثارة الصحفية).

والجدير بالذكر أن جريدة (عمّان المساء) التي صدرت عام 1962 وتوقفت عن الصدور عام 1975 تعتبر من أبرز الصحف الأسبوعية الأردنية التي شهدتها العقود الماضية. وعن مسيرة هذه الصحيفة يقول مؤسّسها (عرفات حجازي): لقد أصدرت عام 1962 أنا وشقيقي (ياسر حجازي) جريدة (عمّان المساء) وأودّ الإشارة إلى أنني عندما أصدرتها قمت بشراء مطبعة عمل بها حوالي (30) عاملاً بطباعة ثماني صفحات من الحجم الكبير تحوّلت بعد ذلك إلى الحجم النصفي (التابلويد). وكنت أشرف على تحرير الصحيفة وكتابة الافتتاحية وزاوية بعنوان (خاطرة) بالإضافة إلى الإشراف الكامل على عملية الإخراج.

لقد كانت (عمّان المساء) مدرسة فعلاً ومعظم الذين كانوا يكتبون فيها أصبحوا فيما بعد وزراء أو صحفيين لامعين أو نقباء للصحفيين. ومن أهم الذين اعتمدوها منابر لهم (وصفي التل) الذي نشر فيها مذكراته عن حرب فلسطين وقد بلغت أكثر من أربعين حلقة. ثم (أحمد الشقيري) مؤسس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها الأول الذي نشر هو الآخر مذكراته فيها. وكان (عبد المنعم الرفاعي) ينشر فيها إنتاجاته الأدبية شعراً ونثراً (30).

وكان من أبرز الصحف الأسبوعية التي شهدتها حقبة الستينات جريدة (الحوادث) التي صدرت عام 1963 . وكان رئيس تحريرها (كمال الكيلاني) ومدير إدارتها (محمد المسلمي) الذي أصبح رئيساً للتحرير في فترة لاحقة. وقد جاء في افتتاحية العدد الأول منها: «هذا هو العدد الأول من جريدة الحوادث، إنه خلاصة جهد فئة من الشباب يؤمن بالدور الكبير الذي تقوده الصحافة في كل زمان ومكان. إن الروح الجديّة، التي تتسّم بها الحوادث أن تتميّز في خضمّ هذه الأكداس الكبيرة من الصحف الباهتة التي لا لون لها ولا فكر ولا دور». «فالصحافة العربية عامة قد تخلّت عن دورها الطبيعي كقوة موجهة ومدافعة عن الحرية والديموقراطية وعلى الشعب أن يعيش حرّ الفكر حرّ الضمير» (31).

أما فيما يتعلق بالصحف الأسبوعية التي تصدر في الأردن في الوقت الحاضر، فيمكن التعريف بها على النحو التالي:

## الصحافة المستقلة

### أخبار الأسبوع

أصدرها (عبد الحفيظ محمد) عام 1959 . وانتقلت ملكيتـها سـنة 1991 إلى النائب السابق (عيسى الريموني). وقد رأس تحريرها (توفيق كيوان) ورأس مجلس إدارتها (رائد عيسى الريموني). وكانت تصدر بالحجم العادي. وتهتم بمراعاة الفن الصحفي من حيث الإخراج الفني للعناوين والصـور والمـواد التحريريـة. وتفـرد مساحة مهمة للمقابلات والتحقيقـات الصحفيـة. وتعتمـد علـى جـهاز تحريـري وإداري كبير قياساً إلى الواقع الذي تعيشه الصحافة الأسبوعية الأردنية.

وقد اهتمت الصحيفة بنشر الزوايا والأعمدة الثابتة التي كان يكتبها عــدد من الأدباء وأصحاب الأقلام مثل: المرحوم ضياء الدين الرفاعي، عرفات حجـازي، سليمان المشيني، خضر زهران، هاني خير، مصطفى خريســات، عبلـة بـدار، بسـام الياسين، د. تيسير عمّاري، المطران سليم الصائغ .

وقد توقفت صحيفة أخبار الأسبوع نهائياً عـن الصـدور بعـد أن شـهدت عدداً من التغييرات الإدارية والفنية في سنوات عمرها الأخيرة.

### الصحفي

صدرت (الصحفي) بصفة أسبوعية عام 1964 ، لصاحب امتيازها ورئيـس تحريرها (ضيف الله الحمود) وهو شخصية سياسـية وتربويـة ووزيـر سـابق. وقـد شهدت (الصحفي) عبر رحلتها الصحفية فترات مدّ وجزر تراوحـت بـين القـوة والضعف ولكنها استطاعت أن تستمر في صدورهـا رغـم الإمكانيـات البسـيطة التي تتوفّر عليها. الأمر الذي أدّى إلى غياب الأقلام الصحفية عنها وعدم التزامها بالصدور الأسبوعي المنتظم.

وقد تحدث ناشرها عن صلته بالصحافة وأوضاع صحيفتـه قـائلاً: «في عـام 1949 وجدتها فرصة حين رغـب شـفيق ارشـيدات في أن أكـون رئيـس التحريـر المسؤول في مجلة (الميثاق) فقبلت وتعاونت في تحريرها مع المحامي (محمـود المطلـق) والسيد (فايز الروسان) وبالرغم من قصر مدة الصدور وقلة الأعداد فقـد كـانت

أسبوعية يتمنّى الصحفيون الوصول إلى مستواها. ولكن ظروفاً كثيرة حالت دون استمرارها، وظلّت فكرة إصدار صحيفة في ذهني برغم كثرة النفقات وقلّة الموارد، ولكنني نجحت في إصدار (الصحفي) منذ ثلاثين عاماً ولا زلت كاتباً لموادها ومعلّقاً ومدير إدارة ومصححاً وحارساً للمكتب!، أطبع منها بضع مئات من الأعداد وتغطي اشتراكاتها نفقاتها، وفيها عناوين تقليدية مثل (دق المهباش) و (كان يا ما كان) و(خبز الشعير المذموم) وأنا قانع بمستوى الجريدة (32).

ومما يجب التنويه به، أن هذه المهام التي أوردها صاحب (الصحفي) بات يقوم بها أحد الصحفيين وهو (خالد فريحات) سكرتير التحرير الذي يتولّى إعداد مواد الصحيفة والإشراف على طباعتها ونشرها.

**اللواء**

أصدر (حسن التل) صحيفة (اللواء) في 20 فبراير / شباط عام 1972 . وقد عمل قبل تفرّغه للعمل الصحفي وإشرافه على هذه الصحيفة في حقل التربية والتعليم، والإعلام والإذاعة الأردنية. وقد اتخذت (اللواء) شعاراً ثابتاً لها هو (صحيفة كل المسلمين) مع تثبيت الكلمات الآتية (إيمان، إخاء،حشد، تحرير). وهي إسلامية مستقلة لا تنتمي إلى أي من الأحزاب والجماعات الإسلامية. وتميل إلى الاهتمام بالقضايا الثقافية والفكرية. بالإضافة إلى النواحي الإخبارية والتحقيقات الصحفية المحلية والاجتماعية. وتستقطب عدداً من أصحاب الأقلام في الساحة العربية والإسلامية. كما تهتم بتخصيص عدد من الزوايا الثابتة لبعض الكتّاب.

وقد تعرّضت (اللواء) عبر مسيرتها الصحفية للإغلاق والتعطيل بسبب بعض المواقف النقدية التي عبّرت عنها إزاء بعض المسؤولين، لكنها شقّت طريقها وواصلت صدورها بالإمكانيات الفردية لناشرها الذي يعاونه في الإشراف عليها وتحمّل مهام تحريرها إثنان من أبنائه هما الصحفيان بلال ومحمد حسن التل.

**السبيل**

صدرت السبيل في أواخر عام 1993 (أسبوعية سياسية جامعة) عن (شركة دار السبيل) وهي صحيفة إسلامية مستقلة لكنها قريبة من أطروحات (حزب جبهة العمل الإسلامي) وقد رأس تحريرها عند صدورها(حلمي الأسمر) وكان

نائب رئيس تحريرها (سميح المعايطة) وسكرتير تحريرها (ياسر أبو هلالة).

ويكتب على صفحاتها عدد من أبرز قادة الحزب إضافة إلى الأعضاء البارزين في (جماعة الإخوان المسلمين). وتهتم الصحيفة بالتحليلات السياسية والتحقيقات الاجتماعية بالإضافة إلى نشر عدد من الزوايا والأعمدة الثابتة التي تصبّ مجتمعة في خدمة الفكر الذي تدعو إليه الصحيفة.

ويرأس تحرير السبيل حالياً السيد عاطف الجولاني، أما السيد حلمي الأسمر فيعمل كاتباً صحفياً بجريدة الدستور التي انتقل إليها من صحيفة العرب اليوم. وقد انتقل السيد سميح المعايطة للعمل في العرب اليوم بينما يعمل ياسر أبو هلالة محرراً في صحيفة الرأي ومديراً لمكتب صحيفة الحياة في عمان.

**المجد**

صدر العدد الأول من صحيفة (المجد) بتاريخ 10 / 4 / 1994 ويرأس تحريرها (فهد الريماوي) وذلك بالحجم العادي من اثنتي عشرة صفحة. تتصدّرها لافتة تتميّز بتثبيت آية من القرآن الكريم ومقتطفات من أقوال السيد المسيح وجمال عبد الناصر.

وتهتم الصحيفة بالقضايا والموضوعات الجادة. وفيها زوايا وأعمدة ثابتة لعدد من الكتّاب السياسيين والأدباء. وتحاول (المجد) أن تكون صوتاً للمعارضة الأردنية والفلسطينية على السواء، علماً بأنها صحيفة مستقلة لا تعبّر عن حزب سياسي أو جهة بعينها. وقد تعرّض صاحبها ورئيس تحريرها للمثول أمام المحاكم مرّات عديدة بسبب القضايا الصحفية المرفوعة ضد الصحيفة بحجة انتهاكها لأحكام قانون المطبوعات والنشر خاصة فيما يتعلّق بالعلاقات الأردنية - العربية.

وقد أشار رئيس تحريرها (فهد الريماوي) في ذكرى مرور عام على إصدارها إلى سياسة الصحيفة والمنهج الذي تلتزم به ومخاطر الرحلة التي عليها أن تقطعها قائلاً: «على مدار عام، حاولت المجد أن تلعب دور المنارة، بدل أن تلعن الظلام... حاولت أن تقول كلمة شجاعة، عوض أن تلوم الأغلبية الصامتة.. حاولت أن تقدّم النموذج الصحفي النظيف والموقف المبدئي الشريف.. حاولت بحكم إمكاناتها المحدودة، أن تكون دورية استشهادية تقاتل في ظروف غير متكافئة، حتى

آخر قطرة، وآخر طلقـة، وآخر دقيقـة». «بـلا ضجـة أو أضـواء، ودون حفـاوة أو احتفال، تستقبل (المجد) عيد ميلادها الأول، وتتهيأ لاقتحام العام الثاني من عمرها المبني للمجهول، والحافل بالعقبات والتحدّيات» (33).

وقالت الصحيفة وهي تحتفل بمرور عام على صدورها إنها صـدرت «قبـل عام من اليوم معاهدة الشعب العربي من المحيط إلى الخليج أن تكون صوت الحـق ومنبر الفقراء والمحرومين، ورافعـة العمـل القومـي الجـاد» وهـي «تعـاهد القـرّاء الأعزاء أن تظل كما عهدوها لا تهادن ولا تسالم، رغم كل ظروف القهر والإحباط التي تحاول كل الجهات فرضها على (المجد) لإسكات صوتها وخنق كلمة الحق التي نذرت نفسها لأجل قولها» (34).

**الحدث**

صدر العدد الأول من صحيفة (الحدث) بتـاريخ 5 / 7 / 1995 . (أسـبوعية سياسية شاملة) برئاسة تحرير (نضال منصـور) وإدارة تحريـر (رجـا طلـب) وكـان رئيس تحريرها يعمل قبل إصداره لها رئيساً لتحرير صحيفـة (البـلاد) الأسـبوعية. وتهتم الصحيفة بالفن الصحفي من حيـث الإخـراج الفـني للعنـاوين والصـور الصحفية بالإضافة إلى الاهتمام بالتحقيقات والتحليلات السياسية. ويوجـد بـها زوايا وأعمدة ثابتة لعدد من الكتاب المعروفين.

وقد أوضحت (الحـدث) في افتتاحيـة عددهـا الأول طبيعـة الأهـداف الـتي تسعى لتحقيقها وهويتها الصحفية قائلة: "إن الحدث جريدة كل الناس في الأردن وفي الوطن العربي... وهويتنا الصحفية وجواز مرورنـا إليـهم الجـرأة والمصداقيـة وتقديس المعلومة الدقيقة والبحث عنها. أما هويتنا السياسـية فـهي ببسـاطة أننـا جريدة قومية التوجه ليبرالية الأداء، نرى في الديموقراطية نبراس أمل يجب الحفـاظ عليه والدفاع عنه بكل ما أوتينا من قوة".(35)

**الأردن**

صدر العدد الأول من هـذه الصحيفـة بتـاريخ 1995/8/19 معرّفـة بنفسـها (أسبوعية سياسية مستقلة) ويرأس تحريرها (الدكتور موسى الكيلاني) الذي كان

قبل رئاسته لتحريرها رئيساً لتحرير صحيفة الدستور اليومية. وقد صدرت (الأردن) بالحجم العادي وبستة عشرة صفحة، وكان من كتابها: د.إبراهيم زيد الكيلاني، د. بسام الساكت، د. جواد العناني، بسمة النسور، د. سليمان عربيات، عرفات حجازي، مؤنس الرزاز، محمد الصبيحي ووليد أبو بكر.

وقد أوضح رئيس تحرير الصحيفة في عددها الأول المنهج الذي اختارته (الأردن) لتسير عليه في مسيرتها الصحفية، قائلاً: إن «جريدة (الأردن) الأسبوعية، جريدة مستقلة وجادة ومعتدلة تعالج الأحداث السياسية بأسلوب التحليل العلمي، وتتعامل مع التطورات العربية بعقل مفتوح، وفكر متزن، وتحرص على الحفاظ على مصداقيتها من خلال الخبر المؤكد، وتبتعد عن أساليب الإثارة والتهويش ولا تلجأ لترويج الإشاعات والأخبار غير الدقيقة». «لن تكون (الأردن) صحيفة لحزب دون حزب، أو تجمّع دون آخر، بل ستكون لكل مواطن، لأنها صحيفة الوطن كله. وسوف تعكس (الأردن) على صفحاتها روح التعدّدية الفكرية والسياسية». «سيكون الاعتدال والوسطية (وليس مسك العصا من الوسط) النهج الذي تلتزم به الأردن. لأن مستقبل الوطن وازدهاره يقومان على هذا النهج، وستكون صفحات (الأردن) سوقاً حرّة للأفكار، الجيّد يطرد منها السيّء، وحكمنا هو الاحتراف المهني أولاً. والقارئ الذي نلتزم بحقه في الوصول إلى المعلومات التي تهمه وحقه في الوصول إلى وسيلة إعلام وطنية يعبّر من خلالها عن وجهات نظره» (36).

**الهدف**

تعرف هذه الصحيفة بنفسها (أسبوعية، عربية، سياسية، مستقلة) ويرأس تحريرها (زهدي البدري) وتصدر بالحجم العادي وباثنتي عشرة صفحة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الصحيفة تعيش حالة من عدم الاستقرار والانتظام في الصدور، ورغم أنها توقفت لفترة معينة إلاّ أنها وضعت على رأس صفحتها الأولى في صدورها الثاني بعد التوقّف عبارة (العدد الأول من السنة الأولى) وذلك بتاريخ 30 / 8 / 1995 .

وكتبت الصحيفة في افتتاحية هذا العدد مبرّرة احتجابـها المؤقـت وعودتـها ثانية للصدور، قائلة: «في كل مسيرة لابـدّ مـن لحظـة تقـف فيـها أي صحيفـة أو مؤسسة على مفترق طرق لتختار بين مواصلة النزول إلى الأسـواق ولكـن بوجـه غير وجهها وملامح غير ملامحها الأصلية وبين التوقّف عن الصدور إلى أجل غير مسمّى حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً. وهكذا كان فاحتجبت الهدف لتسـتجمع قواها وقدراتها في مواجهة تحديات وعوائق انتصبـت أمامـها. ورغـم آلام القـرار رأينا أن نغيب عن قرائنا وجمهورنا الغالي فترة قصيرة استطعنا خلالهـا أن نتغلّـب على التحديّات ونتجاوز العوائق ونحن نردّد في أنفسنا (أن الضربة التي لا تقتلني تقوّيني). وهكذا كان حيث خرجت الهدف أكثر قوة وجرأة في قـول كلمـة الحـق». «على نهج المبادئ الوطنية والإنسانية الـتي نزلـت الهـدف إلى الميـدان لتحقيقـها وحمايتها» (37).

**المشرق**

صدر العدد الأول من هـذه الصحيفـة بتـاريخ 2 أيلـول 1995 . (أسـبوعية شاملة) عن شركة المشـرق العربـي للصحافـة (المسـاهمة المحـدودة) رئيس هيئـة تحريرها (محمد مشارقة) أما رئيس تحريرهـا المسـؤول فـهو (محمـد سـلامة). ومـن كتّابها: عبد الله حسنات، د. كامل محادين، عماد غانم، عبد الحليم محيسـن، د. موسـى اشتيوي، دنيا ميخائيل، مفلح العدوان، د. تيسير مشارقة، مازن حجازي.

وقد اهتمت الصحيفة بتقديم التحليلات السياسية والاقتصادية بالإضافـة إلى الاهتمام بالنواحي الثقافية والاقتصادية والرياضيـة والعلميـة. أمـا مـن حيـث الشكل فكانت تصدر بالحجم العادي وبستة عشرة صفحة مبدية اهتماماً ملحوظاً بالإخراج الفني للصور والعناوين والألوان.

وهذه الصحيفة متوقفة عـن الصـدور حاليـاً. ولكـن يظـهر بالاسـم ذاتـه صحيفة شهرية بالحجم النصفي متخصصة بالقضايا الإعلامية تحت اسم (المشرق الإعلامي) لناشرها جورج حواتمة وبرئاسة تحرير موسى برهومة.

### ذي ستار The Star

وهي الأسبوعية الوحيدة في الأردن التي تصدر باللغة الأجنبية. معرّفة بنفسها (أسبوعية سياسية مستقلة) تصدر عن دار الدستور (الشركة الأردنية للصحافة) ويرأس تحريرها د. أسامة الشريف، ومدير إدارتها د. مروان الأسمر، ومساعد رئيس تحريرها: عوني أبو غوش.

تنشر الصحيفة ملحقاً منوّعاً بداخلها تحت عنوان (The World Paper) وتعطي مساحة مهمة للشؤون المحلية والعربية والعالمية، وتهتمّ بالاقتصاد، وبالمنوعات، والخريطة البرامجية للإذاعة والتلفزيون. وتقدم هذه الصحيفة التي تصدر باللغة الإنجليزية، ملحقاً من صفحة واحدة بداخلها في كل عدد من أعدادها عن الأردن باللغة الفرنسية.

### الصحافة الحزبيّة

سعت الأحزاب الأردنية التي تأسّست في إطار التعددية الحزبية والسياسية التي شهدها الأردن ابتداءً من عام 1992 إلى امتلاك المطبوعات والصحف الخاصة بها، والتي واجهت وتواجه، كما هو الحال مع الأحزاب نفسها، مصاعب جمّة في طريقها، مما أثّر سلباً على أداء هذه الأحزاب وأفقدها القدرة على تمويل مطبوعاتها بما يمكّنها من أداء رسالتها الصحفية على الوجه الصحيح.

ومن البديهي القول، إن أي حزب لا يستطيع الاستغناء عن صحيفة أو مجلة تنطق باسمه وتكون واسطة الاتصال بينه وبين جماهيره الحزبية وغيرها، بحيث تشرح برامج الحزب وأنشطته ومواقفه وأشكال تفاعله مع الأحداث الداخلية والخارجية، كما أنها واسطة التعريف بأفكار القيادات التي تنتمي للحزب وتقود سفينته وتحدّد توجهاته. وهي أيضاً الوسيلة الأكثر نجاعة لتسجيل أخبار الحزب وتحرّكات أعضائه وإسهاماته المجتمعية وأخبار المؤتمرات التي يعقدها على كافة المستويات التنظيمية والأنشطة التي يمارسها داخل الألوية والمحافظات. ونظراً للدور الكبير الذي تلعبه الصحافة الحزبية في حياة الحزب ومسيرته السياسية،

فإننا لا نبالغ إذا قلنا إن الحزب يصبح في أذهان الجمهور هو الصحيفة الحزبية نفسها التي إذا ضعفت أو توقفت يصبح الحزب ضعيفاً داخل حركة التواصل الإعلامي ويضعف حضوره لدى الرأي العام، لأن وسائله عندئذ سوف تقتصر على أشكال الاتصال الأخرى التي تتصف بمحدوديّة تأثيرها على نطاق الجمهور العام، بالمقارنة مع وسائل الاتصال الجماهيرية وتأثيراتها الإعلامية الكبيرة على نطاقات أوسع (38).

لقد بيّن (سمير الحباشنة) المتاعب التي تواجهها الأحزاب الأردنية مشيراً إلى أنّ الدولة الأردنية لا تزال ترفض التعامل مع الأحزاب وأكبر شاهد على ذلك أن الإعلام الرسمي يتجاهل نشاط الأحزاب الأردنية ولا يحاول إعطاءها ولو ساعة واحدة في السنة من بثّه الذي يكاد يغطّي نشاط كل فناني الوطن العربي. والأحزاب الأردنية حتى الطموحة منها لا تستطيع أن تضطلع بمهماتها أو بعض مهماتها نظراً للأزمة المالية الخانقة التي تلفّ معظم الأحزاب الأردنية وهي الأزمة التي تعبّر عن نفسها الآن بتوقف مطبوعات الأحزاب عن الصدور، بإخلاء المقرّات الحزبية، بالاستغناء عن خدمات الموظفين، بعدم القدرة على دفع «مواصلات» الأعضاء الذين يقومون بمهمات حزبية ولا يقوون ذاتياً على تغطيتها (39).

وقال (الدكتور يعقوب زيادين) الأمين العام للحزب الشيوعي الأردني، في الندوة التي عقدها (المركز الدولي والإسلامي للمعلومات والدراسات) لتقييم التجربة الحزبية الأردنية: إنه من سوء حظ الأحزاب أنّها أعلنت في ظلّ ظروف اقتصادية صعبة. حيث تنتشر البطالة والفقر وغلاء الأسعار، وبعد حرب الخليج وآثارها المدمّرة على المنطقة العربية وبعد سلسلة من الانتكاسات والانهيارات في المعسكر الاشتراكي وقيام النظام العالمي الجديد.

أما (بهجت الجمالي) أمين عام حزب الوطن، فقد أشار في الندوة آنفة الذكر، إلى أن هناك أربعة عوائق تقف أمام التجربة الحزبية الأردنية منها ما يتعلّق بالحكومة ومنها ما يعود إلى المواطنين أنفسهم، ومنها ما تتحمّله الأحزاب نفسها،

إضافة إلى تأثير الظروف والمتغيّرات الدولية والإقليمية المتسارعة في السنوات الأخيرة. وذكر من بين أشكال التضييق على الأحزاب عدم إتاحة الفرصة لها لاستخدام أجهزة الإعلام سواء المرئية أو المسموعة أو حتى المقروءة (40).

والجدير بالذكر، أن الأحزاب الأردنية تتعرّض للكثير من الانتقادات والحملات الصحفية ضدها التي تتهمها بالفشل في استقطاب الجماهير، ممّا كان موضوع استغراب بعض الكتّاب الحريصين على إنجاح هذه التجربة، فتقول (الدكتورة هدى فاخوري): إنّ «من يراقب صحفنا ووسائل إعلامنا بدقة يكتشف أن هناك هجمة منظمة على الأحزاب والمؤسسات السياسية والشخصيات العامة التي تتعاطى السياسة وبخاصة إذا كانت هذه الأحزاب أو المؤسسات أو الشخصيات مصنّفة في المعارضة». «أمثلة على ما أقول، هي سلسلة المقالات التي دبّجها أحد الكتّاب اليوميّين وعددها أربعة، وصف فيها الأحزاب السياسية بأحزاب السنافر، واستخدم أسلوباً ساخراً من الأحزاب والمؤسسات السياسية طالباً إليها التوجه نحو الإضمحلال» (41).

وقد تحدّث عدد من القادة الحزبيين عن المتاعب التي تواجهها الصحافة الحزبية الأردنية.فأشار (علي فريد السعد) أمين عام (حزب التقدم والعدالة) إلى أن العائق الرئيسي للصحافة الحزبية هو العائق المالي خاصة وأن الأحزاب في بداية عهدها ولها أولويّات تنظيمية واستقطاب كوادر ونشر أفكارها. وهذه الأولويّات كلّها لها المرتبة المتقدّمة على الاهتمام بالصحافة الحزبية من حيث الإنفاق. كما أوضح (الدكتور منير حمارنة) من (الحزب الشيوعي): أن سبب انتشار الصحافة غير الحزبية وضعف انتشار الصحافة الحزبية يعود إلى اهتمام الناس بأمور أخرى غير السياسة وهو ما يجده المواطن في الصحافة غير الحزبية موضحاً أن الصحافة الحزبية لا تستطيع تغطية تلك الجوانب بسبب محدودية إمكانياتها. وقال: إن بعض الصحف الحزبية ما زالت تعالج القضايا العامة بقسوة في التعبير وربما أصبح مطلوباً أن يتحدث الناس في القضايا العامة بكثير من التدقيق والتحليل ومخاطبة العقل دون العاطفة للمساهمة في صياغة الفكر العام

بالمجتمع. وأوضح (الدكتور حمارنة): أن من أهم أسباب ضعف الصحافة الحزبية افتقارها إلى المعلومات مؤكداً أن لا ديمقراطية بدون معلومات والأحزاب ليس متاحاً لها الوصول إلى المعلومات وهذا يؤثر سلباً على إعلامها الذي لا يستطيع تحليل أي حالة بشكل صحيح دون توفّر المعلومات. أما (سليمان عرار) أمين عام (حزب المستقبل) فقد أوضح أن معوّقات تطـ ّـر الصحافة الحزبية تتمثّل بعدم وجود المال الكافي وقلة عدد المواطنين المنتسبين للأحزاب بسبب حداثة عمر هذه الأحزاب وكثرة عددها وبالتالي كثرة أعداد الصحف الحزبية واكتفائها بنشر الأخبار المعروضة في أجهزة الإعلام الرسمية والصحافة اليومية مما يجعل هذه الصحف متأخرة في هذه الخدمة عن سواها إضافة إلى انصراف المواطنين عن القراءة الجادّة في هذه الفترة. وقال: إن الصحافة الحزبية لم تستطع بعد أن تقوم بالدور المأمول منها بسبب عدم وجود صحفيّين محترفين في هذه الصحف وعدم وجود إمكانات ماديّة لهذه الصحف وبالتالي لم تستطع استخدام صحفيّين محترفين لقلة إمكانيات الصحف الناجمة عن ضعف الإعلانات ومحدودية التوزيع مما جعل الصحافة الحزبية دون المستوى الذي نأمله لبلدنا (42).

وفي الحق، فإن هذه الصحف الحزبية لكي تنجح وسط المنافسة الصحفية الشديدة القائمة، مطالبة بتطوير أدواتها التحريرية والفنية والإخراجية، إذ لا يكفي المنهج الأيديولوجي الحزبي الذي تعبر عنه الصحيفة وتدافع عنه حتى تحقق النجاح والرسوخ وهي تخاطب جمهوراً يتعرّض لإعلام غزير وصحافة متنوعة محلية وعربية وأجنبية تصل إلى أيدي القرّاء في سوق مفتوح كالأردن. ولعلّ تعلّق الجمهور بها وإعجابه بأطروحاتها يكون هو السبيل الوحيد أمام هذه الصحف الحزبية لكي تحقّق النجاح المطلوب بشرط أن تتسم معالجاتها بالعقلانية والجديّة بعيداً عن السطحية والمبالغة والتلاعب بالألفاظ.

وفيما يلي تعريف مختصر بأهم الصحف الحزبية التي صدرت في الأردن في الأعوام الأخيرة علماً بأنها تعرضت للتوقف عن الصدور لسبب أو لآخر.

**العهد**

وهي (أسبوعية عربية سياسية) صدرت عن (حزب العهد) ورأس تحريرها (المهندس عبد الهادي المجالي) الأمين العام السابق لحزب العهد، وقد صدرت بالحجم العادي باثنتي عشرة صفحة. وتعرّضت الصحيفة لتقلّبات وتغييرات كثيرة في هيئة تحريرها الأمر الذي انعكس على أدائها الصحفي واهتماماتها بين حين وآخر. واهتمت الصحيفة بالتعريف بالحزب ومناهجه وقياداته. كما اهتمت بنشر عدد من الزوايا والأعمدة الثابتة لعدد من الكتّاب وخاصة من أعضاء الحزب.

وقد توقفت صحيفة (العهد) عن الصدور بسبب قيام حزب العهد مع مجموعة من الأحزاب بتأسيس (الحزب الوطني الدستوري) وكذلك كان مصير الصحف الحزبية التي أصدرتها الأحزاب المشاركة في تأسيس الحزب المذكور.

**الأهالي**

(أسبوعية سياسية جامعة) أصدرها (حزب الشعب الديموقراطي الأردني) (حشد). وكان مشرفها العام (سالم النحّاس) ورئيس تحريرها المسؤول (أسامة الرنتيسي). وهي من الصحف التي كانت تعبّر عن المعارضة اليسارية.وتكرّس صفحاتها للمقالات والتحليلات السياسية التي تعبّر عن رأي الحزب بلغة تميل إلى الحدّة والنقد اللاذع.

وقد تعرضت (الأهالي) للتعطيل والتوقّف مرات عديدة، وتمّ تقديم المسؤولين عن تحريرها إلى القضاء في عدد من القضايا الصحفية. وممّا يجدر ذكره أن هيئة تحرير الصحيفة قد تمّ تغييرها أكثر من مرّة تبعاً للتقلّبات والخلافات التي عايشها هذا الحزب مراراً.

**النداء**

(أسبوعية سياسية عربية) صدرت عن (حزب الوطن) ورأس تحريرها (المهندس بهجت دليوان المجالي) أمين عام الحزب، ومديرة تحريرها (سميرة عدنان عوض). وقد صدرت عام 1995، وبالحجم العادي، وتضع إلى جانب لافتتها شعاراً يقول: (إن تحرير المواطن هو الصيغة الوحيدة نحو تحرير الوطن).

وقد تعرّضت الصحيفة لانتقاد شـديد مـن بعـض قيـادات حـزب الوطـن نفسه، مما يعتبر انعكاساً لواقع الحياة الحزبية، وما تشهده من خلافـات وصراعـات تأخذ أبعاداً شخصية أحياناً، وأبعاداً فكرية أحياناً أخرى داخل الأحـزاب الأردنيـة. ومما جاء في بيان لهؤلاء القياديين في الحزب فيما يخص صحيفة (النـداء): إن طـاقم تحرير صحيفة (النداء) الناطقة باسم الحـزب غـير معـروف لـدى الأمانـة العامـة للحزب. وقد تم تعيينهم مراراً وتكراراً دون إطلاع الأمانة العامـة للحـزب علـى ذلك علماً أنه من الواضح جهلهم بالبرنامج السياسي للحزب وعـدم إطلاعـهم عليه من خلال معالجاتهم لمواضيع مختلفة في الصحيفـة، بالإضافـة إلى مـا يشـكّل ذلك من اختراقات لمنبر الحزب الوحيد وهو الصحيفة. ويتضح من خلال معالجـة الأخبار والتحليلات الصحفية الواردة في صحيفة (النداء) الناطقة باسـم الحـزب أن هناك إزدواجية في الولاءات الفكرية والتنظيمية لطاقم تحرير الصحيفة (43).

**المستقبل**

وهي من الصحف الحزبية التي توقفت عن الصدور عام 1995 بعد عـامين من صدورها. وذلك بسبب الظروف المالية التي واجهتها. كغيرهـا مـن الصحـف الحزبية، وكان رئيس تحريرها المرحوم (سليمان عرار) أمـين عـام حـزب المسـتقبل، ومدير تحريرها (عبدالعزيز السيد). وكانت (المسـتقبل) تضـع شـعاراً إلى جـانب لافتتها يقول: (تحررها النخبة ويقرؤها الجميـع). ويذكـر أن المسـتقبل حـاولت أن تقدّم جهداً صحفياً كبيراً من خلال مجموعة المحرّرين الذين عملوا فيها خلال فـترة صدورها.

**الوطن**

صدرت عام 1993 عن (حزب التقدّم والعدالة) وتوقفت عن الصدور عام 1995 . (أسبوعية سياسية عربية شاملة) مشرفها العام ورئيس التحريـر المسـؤول رئيس الحزب (علي فريد السعد) وسكرتير تحريرهـا (تيسـير الفـارس). وكـانت تصـدر بـالحجم العـادي وبـاثنتي عشـرة صفحـة، وتحـرص علـى تقديـم الزوايـا والأعمدة الثابتة لعدد من الكتّاب، خاصة من أعضاء الحـزب، وهـي كغيرهـا مـن

الصحف الحزبية عاشت حالة المدّ والجزر بالنسبة لمدى مراعاة قواعد الفن الصحفي فيما يتعلّق بالنواحي الإخبارية والتحريرية والإخراج الصحفي.

**الصحافة الشعبية**

تتمثّل هذه الصحافة، في عدد من الصحف الأسبوعية التي تميل إلى الإثارة الصحفية، متبعة في سبيل ذلك عدداً من الأساليب أهمها: المبالغة والتهويل في طرح القضايا والمشكلات التي تعرضها في أخبارها وتحقيقاتها الصحفية. كذلك لجوئها إلى التوسع والمبالغة في عرض أخبار الجرائم المحلية، وكذلك نشر أخبار الجرائم المنقولة عن الصحف العربية والعالمية. وكذلك لجوئها إلى استخدام العناوين الضخمة التي لا تتطلّب الموضوعات المتصّلة بها مثل تلك العناوين، وكذلك اهتمامها بإثارة المعارك الصحفية التي تتصل بأكثر من طرف داخل الحياة السياسية والاجتماعية. بالإضافة إلى قيام بعضها بنشر الصور التي تتنافى مع المتعارف عليه من حرص المجتمع على عاداته وتقاليده.

لقد كانت هذه الصحف موضوع جدل داخل الأوساط الصحفية والإعلامية حول أساليبها ومدى مراعاتها للقواعد الصحفية المتعارف عليها داخل المجتمع الأردني، فقد أشار (محمود الشريف) وزير الإعلام الأسبق إلى: أن هناك بعض الصحف الأسبوعية ربما تكون قد تجاوزت خط الاعتدال والعقلانية في ممارسة حرية الصحافة فحينما تقرأ عناوين حمراء ليس لها رصيد من الحقيقة أو تقرأ خبراً ضخماً يحتل الصفحة الأولى ليس له مرجعية من الصواب. هذا ليس صحافة. هو نوع من الإثارة والتهييج الذي يتعارض مع مصلحة هذا الوطن. لقد ترك القانون هامشاً لضمير الصحفي (44).

وقال (سليمان القضاة) نقيب الصحفيين السابق: إن مشكلة هذا النوع من الصحف ينبغي معالجتها من خلال تطبيق قانون المطبوعات والنشر لأن مواده تغطي التجاوزات التي تقع فيها هذه الصحف مشيراً إلى أنه في الماضي لم يكن هنالك تركيز على قضايا فيها إساءة للمهنة وأخلاقياتها غير أن دائرة المطبوعات

والنشر بدأت منذ وقت قريب في تغيير هذا الاتجاه وتحوّل للقضاء المواضيع التي أثيرت كالجرائم التي يتم النشر عنها. كما أن تفعيل قانون نقابة الصحفيين وقانون المطبوعات والنشر سيحدّ من هذه المشكلة. مع ضرورة إعادة النظر في آلية المعالجة وأهمية وجود محكمة خاصة تنظر بجرائم المطبوعات. وطالب (القضاة) بتعديل شروط رئيس التحرير في قانون المطبوعات والنشر بحيث لا تقلّ خبرته مثلاً عن عشر سنوات لقطع الطريق على الذين يوظفون رؤساء تحرير شكليّين لمجرّد أنهم أعضاء في النقابة في حين أن صاحب المؤسسة يتولى بنفسه رسم سياسة الصحيفة مما يدفعه للمغالاة في نشر مواضيع الإثارة دون أن يطاله القانون ويدفع الثمن رئيس التحريرالذي لا يملك صلاحية إجازة المواد أو منعها (45).

وقد استثارت هذه الظاهرة الصحفية عدداً من كتّاب الصحف اليومية، فيقول (توفيق عابد) من جريدة (الدستور): إن الجنوح الذي نشاهده مبهورين نحو التعرّي على الصفحات والتوسع في نشر تفاصيل الجرائم وبأسلوب درامي مثير، لجرائم لم تحدث في مجتمعنا، وتصويرها دون تحديد أماكنها وكأنّ تلك الجريمة البشعة قد حصلت فعلاً عندنا أمر يثير الكثير من الاستفسارات والتساؤلات حول مغزى وأهداف التركيز على الجنس والجريمة. والسؤال هو أين إدارة المطبوعات والنشر؟ نعرف أنه لا رقابة على الصحف الأردنية، ولكن لماذا ينحصر دور دائرة المطبوعات على الرقابة السياسية في الدرجة الأولى (46).

ويقدّم الكاتب (إبراهيم العجلوني) على صفحات (الرأي) تساؤلات مماثلة، قائلاً أليس في قانون المطبوعات والنشر بند يحفظ للمواطنين الأردنيين حقهم في دفع مثل هذا الإفساد الأخلاقي عن أبنائهم. إن خطوة ما، في هذا الصدد، منتظرة من نقابة الصحفيين الأردنيين، أو من وزارة الإعلام، أو من جهة قد تؤرقها مثل هذه المسألة الخطيرة (47).

أما الكاتب (جورج حدّاد) أحد كتّاب الأعمدة في (الدستور) فيقول: إننا لسنا ضد مبدأ نشر أخبار الجريمة كواقعة وظاهرة، ولكننا ضد أن يتم النشر، بصورة متناقضة مع مقوّمات الرسالة الصحفية، مما لا ينتج عنه إلاّ خلق

الإضطراب وزرع القلق والتهويل والشائعات (48).

والجدير بالذكر أن سجالاً طويلاً شهدته الصحف الأسبوعية الشعبية على إثر قيام دائرة المطبوعات والنشر بوقف صحيفتي (البلاد) و(حوادث الساعة) عن الصدور في شباط 1995، وذلك بحجة عدم استكمال رئيسي التحرير المعيّنين حديثاً فيهما لشروط العضوية في نقابة الصحفيين، الأمر الذي أثار صحيفة (شيحان) التي تصدر عنها صحيفة (حوادث الساعة) وقامت بشن حملة صحفية ضد وزارة الإعلام ممثلة بوزيرها (الدكتور خالد الكركي) وضد مدير إدارة المطبوعات والنشر (محمد أمين) وقامت (شيحان) بتجنيد عدد من الكتّاب والنواب لتعزيز حملتها ضد الوزارة والمطالبة بإلغائها.

وقد تم التراجع عن قرار وقف الصحيفتين بحكم قضائي أثبت أنه ليس من حق وزارة الإعلام أو حتى مجلس الوزراء تعطيل أي من الصحف وأن أمر ذلك مرهون بالقضاء فقط.

أمّا وزير الإعلام (الدكتور الكركي) فقد أشار إلى خطورة ما تقوم به بعض هذه الصحف، قائلاً: هناك من لا يريد إعطاءنا الفرصة كما يجب وهناك تحريض. هناك إثارة وهناك تدن في مستوى الخطاب الصحفي. أنا قلت لنقابة الصحفيين لدى زيارتهم في المرة الأولى هناك رسائل تنهال علينا لنوقف هذا ونوقف الذين يعلمون أولادنا ما يجب ألاّ يعلّم. وللذين يقولون إننا أعلنا الحرب على الصحافة. أضيف كلمة واحدة (الصحافة الرديئة) حتى لا يصوّروها معركة أو خنادق. نحن جميعاً في خندق الوطن. وأنا على استعداد أن أترك الأمر لنقابة الصحفيين وأي شخص يسمّى مكتمل الشروط يقول لي نقيب الصحفيين ليس من حقك أن تقول لم تكتمل الشروط.

هناك من يدعو إلى إلغاء وزارة الإعلام هذه الأمور تدرس.. الأردن يبقى سواء كان عدد الوزارات 20 أو 13 أو 25 من قال إن الوزارة فوق النقد؟ من قال إن الإعلام فوق النقد؟ من قال إن المؤسّسات المتخمة بغير العاملين فوق النقد؟ من قال إن أنظمتنا فوق النقد؟ (49).

## ثالثاً: المجلّات والصحافة المتخصّصة

يمكن أن نضع تحت عنوان (المجلات والصحافة المتخصّصة) هذا العدد الكبير من المجلات التي تصدر عن الجامعات والهيئات والمنظّمات والمؤسسات المختلفة. بالإضافة إلى الصحافة الدينية والعسكرية والاقتصادية والأدبية. وكذلك الصحافة الرياضية والطبية وصحافة الأطفال وغيرها. ونوجز هنا أهم ما يصدر في الأردن في الوقت الحاضر من صحف ومجلات متخصّصة .

أولاً: المجلات العلمية المحكمّة التي تصدر عن الجامعات الرسمية في الأردن (الجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك، وجامعة مؤتة، وجامعة العلوم والتكنولوجيا). بالإضافة إلى الجامعات الأهلية، التي بدأت إصدار مجلاتها العلمية المحكمة كجامعة عمّان الأهلية وجامعة البنات الأردنية الأهلية التي بدأت منذ عام 1999 تحمل اسم (جامعة البتراء) وجامعة العلوم التطبيقية وجامعة اربد الأهلية.

ثانياً: المجلات والصحف الجامعية المنوّعة التي تصدر عن بعض الأقسام العلمية وإدارات العلاقات العامة وعمادات شؤون الطلبة والجمعيات العلمية الطلابية، سواء في الجامعات الرسمية أو الجامعات الأهلية. ومن هذه المجلات: أخبار الجامعة (الجامعة الأردنية) و(صحافة اليرموك) و(الصحافة) في جامعة اليرموك. و(الزهراء) في جامعة آل البيت. و(أوراق جامعية) في جامعة البتراء. و(المشكاة) في جامعة العلوم التطبيقية. و(الكرامة) في جامعة عمّان الأهلية. و(المسيرة) في جامعة فيلادلفيا.

ثالثاً: مجلات المؤسسات والعلاقات العامة التي تصدر عن بعض المؤسسات والإدارات الحكومية والجمعيات المتخصصة ومنها: مجلة (الشرطة) التي تصدرها (إدارة العلاقات العامة في مديرية الأمن العام). ومجلة (الدفاع المدني) التي تصدرها (مديرية الدفاع المدني). ومجلة (طريق السلامة) التي تصدر عن (الجمعية الأردنية للوقاية من حوادث الطرق). وكذلك: مجلة (المقياس) التي يصدرها (المركز الجغرافي الملكي) ومجلة (رسالة البيئة) التي تصدر عن جمعية البيئة الأردنية. ومجلة (الريم)

التي تصدر عن (الجمعية الملكية لحماية الطبيعة) ومجلة (حماية المستهلك) التي تصدر عن (الجمعية الوطنية لحماية المستهلك) وتهتم بالأخبار والنشاطات ذات المساس بالحياة اليومية للمواطن. ومجلة (الشباب) التي تصدر عن وزارة الشباب.

ومن مجلات العلاقات العامة أيضاً مجلة (النّماء) التي تصدر عن الشركات المنتجة للأسمدة وخاماتها في الأردن. ومجلة الأجنحة الشهرية التي تصدرها إدارة العلاقات العامة في شركة طيران الملكية الأردنية، وتتضمن صفحات ثابتة إرشادية للتعريف بالأردن.

وتنشط النقابات المهنية في مجال الإصدارات المتخصّصة كنقابة المحامين ونقابة الأطباء ونقابة المهندسين. وقد أصدرت هذه الأخيرة العدد الأول من نشرة (نادي المهندسين) في آذار 1995 . كما صدرت عام 1994 نشرة بعنوان (شؤون المعوقين) عن نادي رعاية المعوقين في مدينة الزرقاء.

رابعاً: المجلات الثقافية، التي تعنى بالفكر والثقافة والأدب. وقد شهد الأردن عدداً منها مثل مجلة (الكاتب الأردني) التي تصدر عن اتحاد الكتّاب والأدباء الأردنيين. وقد تم تحويلها إلى جريدة عام 1999.

و(المجلة الثقافية) التي تصدر عن الجامعة الأردنية. ومجلة (عمّان) الثقافية الشهرية التي تصدرها (أمانة عمّان) منذ عام 1993 وهي تحظى باهتمام الأوساط الأدبية نظراً للمستوى الرفيع الذي اتسمت به وإقبال رموز الحركة الثقافية والأدبية على الإسهام بتحريرها والنشر على صفحاتها، ومجلة (أوراق) التي تصدر عن رابطة الكتّاب الأردنيين.

وتعتبر مجلة (أفكار) التي تصدرها وزارة الثقافة من أهم المجلات الثقافية الأردنية. «ومردّ ذلك إلى الدور المهم الذي لعبته وما تزال تلعبه حتى الآن في تاريخ الحركة الأدبية والفكرية في البلاد، ولما تتمتع به من مكانة بيّنة في الداخل والخارج، وبما تقوم به من رسالة تثقيفية وتنويرية مهمة، وحمل الهم الثقافي – الفكري والأدبي – واستقطاب عناصر الحركة الفكرية والإبداعية في العالم

العربي عامة والأردن خاصة، والتعريف بالأدب الأردني وهموم الكاتب في الأردن، ومدى معاناته وأصالته الروحية والإبداعية» (50).

خامساً: الصحافة الإعلانية المتخصّصة التي شهد الأردن ظهورها للمرة الأولى بصدور جريدة (الفرصة) الإعلانية بتاريخ 10 / 10 / 1993، برئاسة تحرير (زهير مظهر النابلسي) معرّفة بنفسها بأنها صحيفة إعلانية أسبوعية تصدر كل يوم أحد باللغتين العربية والإنجليزية. وذكرت في معرض الإعلان عن نفسها أنها تنشر الإعلانات مجاناً. إضافة إلى جريدة (الوسيط) الإعلانية الأسبوعية التي صدرت في الآونة الأخيرة.

سادساً: المجلات الدينية الإسلامية، وأهمها مجلة (هدى الإسلام) التي تصدر عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.ومجلة (الشريعة) التي يرأس تحريها(حسان ظبيان) وقد أسّسها تيسير ظبيان عام 1959 . وهي دينية شهرية ثقافية اجتماعية تسير على مبادئ رابطة العلوم الإسلامية ودار العلوم الإسلامية.

ومجلة (الفكر الإسلامي والإبداع العلمي) الفصلية التي تصدرها منظمة المؤتمر الإسلامي بالتعاون مع الأكاديمية الإسلامية للعلوم والمجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية - مؤسسة آل البيت.

ومن المجلات الدينية البارزة مجلة (آفاق الإسلام) الفصلية التي تصدر عن (الدار المتحدة للنشر) برئاسة تحرير (عمر المدني). وقد صدر عددها الأول في آذار 1993 . وقد أوضحت في افتتاحية هذا العدد هدفها قائلة: «وإن هدف آفاق الإسلام إشاعة المعرفة بتخليص العقل من الشوائب، والعاطفة من الأسر، وصقل الطبع، وتثقيف الذوق، وإنارة الطريق». والجدير بالذكر، أن هذه المجلة تطبع في بيروت وتوزّع في الوطن العربي والعالم الخارجي. وذلك من خلال طبعتها الصادرة باللغة الإنجليزية.

سابعاً: صحف الأطفال ومجلاتهم، وتتمثّل بمجلة (وسام) التي تصدر عن وزارة الثقافة برئاسة تحرير (منير الهور). ومجلة (حاتم) التي تصدر عن المؤسسة

الصحفية الأردنية برئاسة تحرير (هدى أبو نوار).

وفي معرض تقييمه لتجربة مجلة (وسام) يقول الكاتب (رسمي محاسنة): إن مهمة هذه المجلة لم تقتصر على التوزيع فقط بل تقدّمت بخطوة رائدة عندما قامت بعقد دورات لمندوبي المجلة، وتخريج صحفيين صغار تابعتهم المجلة، واستطاعوا فرض وجودهم في برامج التلفزيون ومشاركين رئيسيّين في برنامج (استوديو الأطفال) والكتابة في ملاحق الأطفال في الصحف (51).

وكانت هناك محاولة لإصدار صحيفة نصف شهرية للأطفال باسم (الكاتب الصغير) أصدرها (محمد غوشة) في حزيران 1994 . لكنها لم تستطع مواصلة الصدور لسبب أو لآخر. وقد ذكرت الصحيفة عند صدورها في افتتاحية العدد الأول: «إن الهدف من إصدار صحيفة الكاتب الصغير هو تشجيع إخوتنا الكتّاب الصغار للمشاركة في تحرير وكتابة مادة ومضمون هذه الصحيفة التي تعدّ أول صحيفة من نوعها في المنطقة العربية» (52).

ثامناً: المجلات الطبيّة، ويصدر منها مجلة (طبيب العائلة) التي يشارك في تحريرها عدد من الأطباء منهم د. خالد مهلوس، ود. كمل عقل، ود. صالح أيوب وغيرهم. ومجلة (الصحة والحياة) التي صدرت عام 1994 برئاسة تحرير د. زهير فارس وإدارة تحرير د. فتحي أبو مغلي. وهي تعنى بالتثقيف الصحي ونشر الثقافة الطبية والصحية. ومجلة (الحكيم) التي صدر عددها الأول في كانون ثاني 1995 برئاسة تحرير د. أمجد النواس وإدارة تحرير د. مصطفى حمّاد. وهي مجلة صحية علمية اجتماعية شهرية تصدر عن (مركز فكرة الدولي للدراسات والأبحاث).

## الصحافة الأردنية وقضية الحريات الصحفية

لقد شهدت الصحافة الأردنية، في السنوات الأخيرة عدداً مهماً من التغييرات والتطورات التي أثّرت على طبيعة العمل الصحفي، وأدّت إلى توقف بعض الصحف عن الصدور. كما أدّت إلى ضعف بنية الصحف الحزبية وغياب كثير منها عن الساحة الصحفية. وكذلك التأثيرات التي نجمت عن التعديلات

التي طالت قانون المطبوعات والنشر رقم 10 لسنة 1993م.

وليس من شك في أن التمادّي في الإثارة الصحفية بكافة أشكالها، والتأثيرات السلبية لهذه الإثارة على المجتمع سواء من الجوانب القيمية أو الأخلاقية، ناهيك عن التأثيرات السلبية المختلفة التي تطال سمعة البلد واستقراره وهو أحوج ما يكون إلى هذا الاستقرار لدفع عجلة الحياة الاقتصادية والتنموية فيه، والحاجة إلى استقطاب المستثمرين وإيجاد المناخ الملائم للاستثمار وإقامة المشاريع الاقتصادية الإنتاجية التي تساعد في التقليل من حجم البطالة، كل هذه العوامل فجّرت قضية الحريات الصحفية، والمدى الذي يجب أن تصل إليه هذه الحريات، خاصة وأن بعض الصحف الأسبوعية التي بالغت في معالجاتها الصحفية، وكانت سبباً مباشراً لإثارة مثل هذه التساؤلات، كانت تقوم بتغطياتها الصحفيّة مسلحة بمواد قانون المطبوعات القائم، وقتئذ، وهو قانون المطبوعات والنشر رقم 10 لسنة 1993م، الذي يحيل كافة القضايا الصحفية إلى المحاكم الأمر الذي يمنحها فرصة للأخذ والردّ والوصول إمّا إلى البراءة أو إلى عقوبات وغرامات مالية مخفّفة حسبما كانت تقتضي مواد القانون المذكور، الذي أزاح عن كاهل الصحافة عقوبة التعطيل والإغلاق، وأوكل هذه المهمة إلى القضاء.

إن هذه الوضعية الصحفية في تفاعلاتها وتداعياتها المستمرة، أدّت إلى إصدار قانون معدّل صدر عام 1997م، وشكّل مفاجأة كبيرة للصحافة من خلال التضييق الذي مارسه هذا القانون على الصحف، وقد جاء بمثابة ردّ فعل على المعالجات الصحفية التي قادت إلى سلبيات عديدة في الممارسة الصحفية، وأدّت إلى وقوف الكثير من الفئات المستنيرة ضد الشطط الذي يتصف به أداء الصحف الأسبوعية على وجه الخصوص، إضافة إلى استشعار السلطة التنفيذية لأهمية وضع حدّ لهذه المعالجات لضمان وجود صحافة تلتزم سقوفاً محدّدة في النقد الصحفي، وتراعي هيبة الدولة وحرمة الحياة الخاصة للمسؤولين الذين تنتقدهم بعض الصحف بطريقة لم يعهد الأردن لها مثيلاً من قبل.

وقد أدّت هذه الوضعية إلى العودة ثانية إلى مناقشة قانون المطبوعات

والنشر، وضرورة الوصول إلى قانون أفضل يسمح بحماية حرية الصحافة، ويؤدي في الوقت نفسه إلى عدم تغوّل الصحافة على الدولة وعلى المجتمع، وقد شهدت الصحافة الأردنية العديد من الكتابات والآراء، وكذلك عقدت الهيئات والتنظيمات النقابية والحزبية الندوات والحوارات بهدف إيجاد الأطر المناسبة لقانون جديد يخفف من وطأة التعديلات التي أقرّها القانون المعدّل لسنة 1997م. وكان القانون الذي جاء في أيار- مايو 1998 الذي شكّل مفاجأة قاسية للصحافة بمجموعة القيود والقواعد التي تضمنها، وكذلك الغرامات المالية التي أقرّها، الأمر الذي أثار الصحافة وكافة الهيئات المعنيّة بحرية الرأي.

وشكّل القانون مفاجأة معاكسة لما تم التمهيد له من الرغبة بإصدار قانون عصري يرفع سقف الحريات الصحفية، ويلبّي طموحات المجتمع بالسعي إلى المزيد من المكتسبات الأساسية للصحافة التي تعتبر حرية التعبير الصحفية في طليعتها.

وقد قابلت الصحافة الأردنية هذا القانون بالرفض وأبدى العديد من الكتّاب والصحفيين فيها إنزعاجهم الشديد مما أورده القانون وتم اعتباره تراجعاً كبيراً للحريات الصحفية خاصة بالنسبة للمواد ذات الصلة بتعليق صدور المطبوعة الصحفية أثناء نظر الدعوى المقدمة ضدها في المحكمة. بالإضافة إلى الميزانيات الكبيرة المطلوب توافرها لإصدار المطبوعات اليومية والأسبوعية، وكذلك السنوات التي يشترط توفرها في الخبرة العملية للصحفي الذي يجري تسلمه مهام رئيس التحرير للمطبوعة الصحفية.

وقد تعرض هذا القانون إلى سلسلة من حملات النقد والمناقشة والمعارضة سواء في المقالات الصحفية أو الندوات والبيانات، التي ركّزت على أهمية إيجاد قانون عصري للمطبوعات، أو العودة إلى قانون عام 1993م مع إجراء بعض التعديلات الطفيفة عليه لصالح العمل الصحفي وضمان الحريات الصحفية. وقد كان لردود الفعل المعارضة لتطبيق هذا القانون صداها لدى الجهات صانعة القرار في السلطة التنفيذية التي استجابت لحملات النقد والمطالبات المستمرة بالحرص على حرية الصحافة وإتاحة الفرصة للصحافة الأردنية أن تعمل في ظل ظروف

ملائمة بشكل أفضل الأمر الذي حدا بالحكومة الأردنية إلى تقديم تعديلات مهمة على هذا القانون كان الهدف منها تقليل حجم السلبيات فيه والعمل على توفير المناخ الملائم للعمل الصحفي وقد تم إقرار هذه التعديلات لكي يصدر القانون بصورته المعدلة الجديدة وذلك في الدورة الاستثنائية التي عقدها البرلمان في صيف عام 1999م.

وقد تمّ بموجب هذه التعديلات تخليص القانون من المواد التي كانت موضع جدل وشكوى من الوسط الصحفي خاصة تلك التي تنص على تعليق صدور الصحيفة أثناء النظر في القضايا الصحفية أمام المحاكم، إضافة إلى التخفيف من حدة المواد التي كانت تتصل بكل من الرأسمال المقترح للمطبوعات الصحفية وخبرة رئيس التحرير.

ويمكن القول إن الصحافة الأردنية عانت طويلاً من عدم الاستقرار، خاصة مع كثرة التعديلات التي عرفتها قوانين الصحافة، الأمر الذي جعل القانون الصادر عام 1999م يقابل بروح إيجابية رغم المآخذ التي سجّلت عليه، وذلك لأنّ الصحافة تحتاج فعلاً إلى أن يُنظر إليها بروح الرغبة في الاستقرار وإرساء قواعد المهنة ومنحها حق التقدم والتطور من خلال استقرار القوانين وعدم تقلبها وتغيرها في فترات قصيرة. لأن استقرار المهنة يمنحها القدرة على معرفة أخطائها ويتيح الفرصة لنضوج الممارسة العملية لكافة منتسبيها ويجعلها مرفقاً أساسياً في حياة المجتمع.

كما أن الاستقرار الذي تحققه المؤسسات الصحفية سوف ينعكس إيجابياً على الأوضاع العامة للعاملين فيها، ويكسبهم وضعاً مهنياً ومعيشياً مناسباً لمهنة تتطلب في أعضائها مواصفات معينة وخبرات واسعة وقدرات علمية وثقافية وأوضاع إنسانية تمكّنهم من أداء مهامهم في أجواء تشجع على العطاء بدلاً من التوتّر النفسي الذي يصاحب عادة الإغلاق والتعطيل وضعف المداخيل المالية، مما ينعكس سلباً على ما تقدمه هذه الصحف للناس.

ولا بدّ من الإشارة هنا، إلى أن المواد القانونية مهما بلغت من الدقة

والحسم فإنها لا تشكلّ العنصر الوحيد في تقديم مادة صحفية راقية ومرضية لكافة الأذواق والأمزجة والمستويات المعرفية المتباينة داخل المجتمع. من هنا نرى التأكيد على توافر المهنيّة العالية لدى العاملين في الصحافة، والتي يمكن اكتسابها من خلال الخبرة الواسعة والتدريب المستمر والاندماج الفعلي في حياة الناس، إضافة إلى الوعي بالمصالح العليا للأمة والوطن والتقيد بآداب المهنة. بالإضافة إلى مسؤولية السلطة التنفيذية التي تمسك بمفاتيح المعلومات المطلوب توفرها للصحفيين من خلال الأبواب المفتوحة والقنوات السالكة. لأنّ ذلك مما يشجع على إرساء تقاليد المهنة الصحفية وإنجاح مهمتها ورسالتها تحت الأضواء الساطعة بعيداً عن اللجوء إلى الأساليب المرفوضة التي تشكلّ بديلاً يائساً لغياب المعلومات، القائمة على (فبركة) القصص الصحفية المرفقة بعناوين زاعقة من نسج الخيال، مما يؤدي إلى ما لا يحمد عقباه على صعيد الوطن والمواطن على حدّ سواء.

ويُشار إلى أن تغييرات واضحة جرت على صعيد الممارسة العملية بعد صدور قانون المطبوعات المعدّل لعام 1999م، خاصة فيما يتصل بالرقابة الصحفية والفنية التي كانت منوطة بدائرة المطبوعات والنشر، وهي إحدى الدوائر المهمة التي تتبع وزارة الإعلام، حيث أوضح مدير عام الدائرة (عبدالله العتوم) أنّ: دور الدائرة سوف يقتصر على الدور المعلوماتي في توفير المعلومة لكافة الراغبين من خلال العديد من الإجراءات التي ستتبعها في هذا الإطار إلى جانب السعي لتنفيذ قانون المطبوعات والنشر الجديد بشكل مرن يساعد على تطوير الرسالة الصحفية وإيصال المعلومة الصحيحة(53).

## الخاتمة

نستطيع أن نجمل ما قدّمته هذه الدراسة في النقاط الآتية:

- لقد قدّمت الدراسة قراءة تاريخية للمراحل التي مرّت بها الصحافة الأردنية منذ نشأتها حتى وقتنا الحاضر، موضّحة الظروف المختلفة التي أحاطت بهذه الصحافة في مختلف المراحل والعقود السابقة وكذلك العوامل التي أثرت ايجاباً

أو سلباً على مسيرة الصحافة الأردنية.

- كما بيّنت انعكاسات الأحداث السياسية على وضعية المؤسسات الصحفية، خصوصاً قضية دمج الصحف التي شهدها عام 1967م وأدّت إلى إلغاء الصحف القائمة وصدور صحف بديلة بأسماء جديدة وملكية مشتركة. وذلك قبل فترة وجيزة من وقوع حرب حزيران عام 1967م التي كان لها تأثيرات عميقة على الصحافة الأردنية.
- وبيّنت الدراسة كذلك التغييرات العديدة التي تعرّضت لها أنماط الملكية الصحفية للمؤسسات الصحفية الأردنية.
- وتحدّثت الدراسة عن الصحافة اليومية التي تتمثل بصحف الرأي والدستور والأسواق والعرب اليوم والجوردان تايمز من حيث ملكيتها الصحفية وسياستها التحريرية وطموحاتها المهنية.
- واهتمت الدراسة ببحث وضعية الصحافة الأسبوعية التي تتميز بالكثرة والتنوع، وقد اجتهدنا في تصنيفها إلى صحف أسبوعية (مستقلة وحزبية وشعبية)، مع بيان الظروف القاسية التي تعيشها الصحف الحزبية مما أفقد الكثير منها القدرة على مواصلة الصدور.
- وناقشت الدراسة موضوع المجلات والصحافة المتخصصة التي تغطي مختلف الاهتمامات والمجالات والأنشطة التي يعرفها المجتمع الأردني، وقد تم تصنيفها إلى ثمانية أنواع كما هو مبين في الدراسة. وتوجد مناقشة موسّعة للمجلات الأردنية، العامة والمتخصصة في الفصل القادم.
- وأخيراً، قدمت الدراسة تحليلاً لقضية الحريات الصحفية في الأردن على ضوء التعديلات والتغييرات التي طالت قوانين المطبوعات والنشر في السنوات الأخيرة ، وانعكاسات ذلك على حرية الصحافة والعمل الصحفي بمجمله.

# الهوامش والمصادر

(1) أديب مروة، الصحافة العربية نشأتها وتطورها، بيروت، دار مكتبة الحياة، 1961م، ص346.

(2) أديب مروة، المرجع السابق، ص347-348 .

(3) أميمة بشير شريم، الصحافة الأردنية وعلاقتها بقوانين المطبوعات والنشر، 1920-1983، عمان، ص23 .

(4) أميمة شريم، المرجع السابق، ص27 .

(5) أميمة شريم، المرجع السابق، ص29 .

(6) محمد أبو صوفة، من أعلام الفكر والأدب في الأردن، عمان، مكتبة الأقصى، 1983م، ص145 .

(7) محمد أبو صوفة، المرجع السابق، ص140 .

(8) أديب مروة، الصحافة العربية، مرجع سابق، ص346 .

(9) راضي صدوق، الصحافة الأردنية في مواجهة الغزو الصهيوني من عام 1947-1967، وثائق المؤتمر الثقافي الوطني الثاني 19-22 تشرين الأول 1985م، من منشورات الجامعة الأردنية، عمان، 1986، ص80 .

(10) الدستور 20/2/95 زاوية (بعيداً عن السياسة)، إعداد ملك التل، من حوار مع محمود الشريف.

(11) راضي صدوق، المرجع السابق، ص80 .

(12) عرفات حجازي، الصحافة الأردنية في مواجهة الغزو الصهيوني من عام 1947-1967، وثائق المؤتمر الثقافي الوطني الثاني 19-22 تشرين الأول 1985م، من منشورات الجامعة الأردنية، عمان، 1986،ص87-88 .

(13) نعيم إسماعيل حماد، تطور الصحافة اليومية الأردنية 1967-1987، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1992، ص41-42 .

(14) وليم أيه روو، الصحافة العربية، الإعلام الاخباري وعجلة السياسة في العالم العربي، ترجمة د. موسى الكيلاني، مركز الكتب الأردني، 1989، ص122 .

(15) الدستور، 26/5/94 من حوار مع رجا العيسى، ضمن زاوية أيام زمان، إعداد طلعت شناعة.

(16) عرفات حجازي، الصحافة الأردنية، مرجع سابق، ص90-91 .

(17) نعيم حماد، المرجع السابق، ص63 .

(18) الدستور 28/6/95 وردت هذه الأجزاء من الافتتاحية ضمن مقالة (في الصميم)، إعداد عبدالله القاق.

(19) الدستور، 28/6/95، من تقرير كتبه علي سعادة، بعنوان (الدستور تتوج مسيرتها الصحفية بإصدار العدد 10000) .

(20) نعيم حماد، مرجع سابق، ص66-67 .

(21) الدستور، 28/3/95 مقال د. نبيل الشريف رئيس تحرير الدستور بعنوان (مدرسة الدستور).

(22) نعيم حماد، مرجع سابق، ص90 .

(23) الرأي، 5/6/95 وردت الافتتاحية ضمن قراءة لمواد العدد الأول من الرأي إعداد محمد أبو صوفة.

(24) الرأي 3/6/95 مقال الكاتب طارق مصاروة في احتفال الرأي بمرور 25 سنة على إصدارها.

(25) نعيم حماد، مرجع سابق، ص94-95 .

(26) الرأي 4/6/95، كلمة محمود الكايد، في احتفال الرأي بعبور عامها الخامس والعشرين.

(27) الرأي 3/6/95 من مقال الكاتب الصحفي محمود الريماوي ضمن زاويته (رأي عربي).

(28) الأسواق، 12/10/93 ضمن تحقيق للصحيفة بعنوان (واقع الصحافة الأردنية في ظل الديموقراطية والتعددية السياسية).

(29) الأسواق، 10/10/94 تحليل إخباري بعنوان (خلال عام واحد: الأسواق غيرت قواعد العمل والخدمة والاستثمار الصحفي).

(30) مجلة (أوراق جامعية)، العدد الثاني، مايو 1995، مقابلة مع عرفات حجازي، ص28-29 .

(31) الرأي، 23/1/94، زاوية (وثائقيات صحفية)، إعداد محمد أبو صوفة.

(32) الرأي، 27/2/95 حوار أجراه د. محمد عطيات، مع ضيف الله الحمود ضمن زاوية شخصيات أدبية.

(33) المجد 10/4/95 ، مقال رئيس التحرير فهد الريماوي.

(34) المجد 10/4/95 .

(35) الحدث، 5/7/95، المقال الافتتاحي للعدد الأول.

(36) الأردن، 19/8/95، مقال رئيس التحرير د. موسى الكيلاني.

(37)الهدف، 30/8/95، المقال الافتتاحي.

(38) تيسير أبو عرجة، صحافة الأحزاب والدور المطلوب، الدستور، 29/10/92 .

(39) سمير الحباشنة، الانفتاح السياسي وأداء الأحزاب الأردنية، ورقة مقدمة لمؤتمر المسار الديموقراطي الأردني الواقع والآفاق الذي عقده مركز الأردن الجديد للدراسات، 1- 2 حزيران 1994م.

(40) من مداخلات ندوة تقييم التجربة الحزبية في الأردن في المركز الدولي والإسلامي للمعلومات والدراسات بتاريخ 11/9/95 .

(41) الدستور، 15/5/95، مقال د. هلى فاخوري بعنوان (صورة الأحزاب في وسائل الإعلام).

(42) الدستور، 9/7/94، مناقشات ندوة حول الصحافة الحزبية عقدتها وكالة بترا، إعداد فؤاد حسين.

(43) الحدث، 6/8/95 العدد السابع، ص4 .

(44) الدستور 29/6/94، من محاضرة محمود الشريف في اتحاد الكتّاب والأدباء الأردنيين.

(45) الدستور، 15/1/95 حوار موسى حوامدة مع سليمان القضاة نقيب الصحفيين.

(46) الدستور، 2/8/94، زاوية هموم وقضايا.

(47) الرأي، 15/11/94، زاوية أفق.

(48) الدستور، 28/2/93، زاوية على الدرب.

(49) الرأي، 13/3/95، ندوة الرأي مع وزير الإعلام د. خالد الكركي.

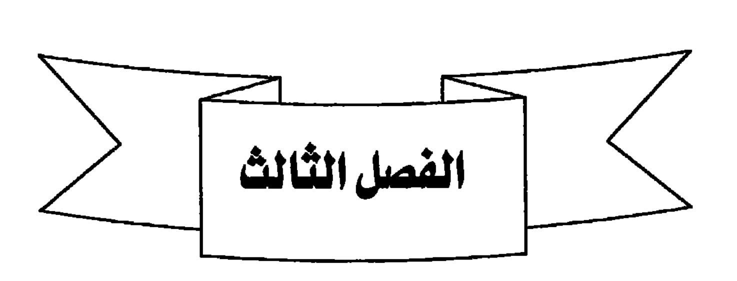
(50) حسين جمعة، الصحافة الثقافية ودورها في حركة النقد الأدبي في الأردن، مجلة أفكار نموذجاً، الرأي، 26/8/94 .

(51) الأسواق، 22/1/94 مقال بعنوان وسام.

(52) الكاتب الصغير، العدد الأول، حزيران 94، المقال الافتتاحي.

(53) الدستور بتاريخ 18/10/99م.





# الفصل الثالث



## المجلات الأردنية

## أنواعها، طموحاتها، وأسباب إخفاقها



## 1- مدخل: صحافة المجلة

قدم علماء اللغة والصحافة تعريفات متعددة للمجلة باعتبارها فناً صحفياً يختلف عن الجريدة ويرتبط بتلك الدوريات التي تصدر بصفة أسبوعية أو شهرية أو سنوية أو موسمية.

وقال بعضهم إن كلمة المجلة بالإنجليزية Review آتية من أن المجلة لا تعدو في جوهرها أن تكون عبارة عن إعداد النظر فيما سبق من أخبار وحوادث ومواد سبق نشرها في الجرائد اليومية، ولم تساعد طبيعة الصحافة اليومية ذاتها على استيفاء هذه المواد كما ينبغي. وتمتاز هذه النظرة الجديدة بشيء من العمق، ونوع من الاستيفاء في البحث، وشيء كذلك من الجمال في العرض قلما يتاح للجريدة اليومية(1).

وما تتميز به المجلة من تنوع في مادتها إنما يتصل باسمها الفرنجي، وهو مستمد من اللفظة الفرنسية- ماجازان- التي تعني المحل التجاري، وقد استخدمت هذه اللفظة لأول مرة في دورية في عام 1731م عندما ظهرت في لندن نشرة تحمل اسم Gentleman Magazine، ويتراءى هذا المعنى أي التنوع الشبيه بالمحل التجاري الذي يعرض صنوفاً من البضائع في التعريف المتواضع عليه للمجلة الذي صاغه المستر موط مؤرخ الصحافة الذي قال إن المجلة نشرة مغلفة تصدر بشيء من الانتظام وتحتوي على طائفة منوعة من مادة القراءة ، فالصفات الرئيسية للمجلة هي أنها مغلفة (على خلاف الجريدة) وأنها تظهر بانتظام (على خلاف الكتاب) وتحتوي على متنوعات(2).

وتعدّ المجلة من الوسائل الإعلامية والصحفية الهامة لأنها تأخذ من الكتاب عمقه ومن الصحيفة تنوع مادة التحرير فيها، ومجاراة هذه المادة لتنوع الأنشطة الإنسانية وملاحقتها لتسجيلها وتحليلها والتعليق عليها بالشرح والتعليل وتتراوح دورية المجلة بين أسبوع وخمس سنوات، ومنها بالطبع ما يصدر كل نصف شهر أو شهر، ومنها المجلة السنوية Annual Magazine، ومنها ما يصدر كل ستة أشهر، كما يوجد المجلة ربع السنوية أي التي تصدر كل ثلاثة أشهر Quarterly(3).

وهناك فروق واضحة بين المجلة والنشرة، فالمجلة دوريـة تمثـل عمـلاً صحفيـاً بكل ما يتطلبه العمل الصحفي مـن عنـاصر، ومـا يقتضيـه مـن التزامـات، ومـا يفرضه العرف الصحفي من عمومية واتصال مباشر بجماهير القراء. أمـا مضـابط البرلمان أو تقارير النشاط السنوي للهيئات الثقافية أو ما شابهها فليسـت مجـلات حتى لو اتخذت لنفسها عنوان مجلة لأن التسمية الصحيحة لها هي النشرة(4).

وبـالرغم مـن اشـتراك كـل مـن الصحيفـة والمجلـة في كونـهما وسـيلتين صحفيتين مقروءتـين إلا أنـهما تختلفـان في عـدد مـن النقـاط المتصلـة بالشـكل والمضمون لكل منهما، وقد بين (محمد سيد محمد) أن هناك مقـاييس ثلاثـة لبيـان الفرق بين الجريدة والمجلة.

أولها: الفترة الزمنية لتتابع الصدور. لأن الصدور اليومي لصحيفة ما يؤكـد كونـها جريـدة، ولأن هـذا المقيـاس أيضـاً مرتبـط بـالمضمون ارتباطـاً وثيقـاً لأن الصحيفة اليومية لا يمكن أن تتخصص كما تتخصص المجلات.

ثانيها:المادة التحريرية، وهي في الجريدة الخبر في المحل الأول، وفي المجلة المقـال بأشكاله المتعددة، والتقرير الصحفي بأنواعه الأربعة من حديث وتحقيـق وريبورتـاج ومجريات إلى جانب القصص والطرائف والرسوم والصور وما شابه ذلك.

ثالثها: الحجم، فقد درجت الجرائد خلال تاريخها العالمي أن تكون في حجـم أكبر، كما درجت المجلات خلال تاريخها العالمي أن تكون في حجـم أصغـر، برغـم صدور صحف يومية بالحجم النصفي (التابلويد) وبرغـم صـدور مجـلات بحجـم الصحف اليومية، ولكن العبرة بالأغلب والأعم، وما شذ عن هذه القاعدة قليـل، وإلى جانب هذه المقاييس الثلاثة الرئيسـية توجـد مقـاييس ثانويـة كنـوع الـورق والغلاف واستخدام الألوان وطريقة الطباعة والإخراج الصحفي، واختلاف كـل ذلك بصفة عامة في كل من الجريدة والمجلة(5).

وهناك تصنيفات عديدة لأنواع المجلات، يعتمد كل تصنيف منها على معيار محدد يتقرر على أساسه نوع المجلة ويمكن حصرها في ستة تصنيفات رئيسية:

الأول: تصنيف القراءة، الذي يصنف المجلات إلى أنواع وفقاً لميول القراء.

الثاني: تصنيف التوزيع، الذي يصنف المجلات إلى أنواع وفقاً لأرقام توزيعها.

الثالث: تصنيف الشكل، الذي يصنف المجلات إلى أنواع وفقاً لنوع الورق ونوع الطباعة وشكل المجلة Format من مظهر إخراجي إلى تبويب وقطع.

الرابع: تصنيف المضمون، الذي يصنف المجلات إلى أنواع وفقاً للمضمون الذي تحمله.

الخامس: تصنيف المصدر، الذي يصنف المجلات إلى أنواع وفقاً للمصدر أو الناشر.

السادس: تصنيف دورية الصدور، الذي يصنف المجلات إلى أنواع وفقاً لعدد مرات صدورها أو دورية الصدور.

ويرى (محمود علم الدين) أن تصنيف المجلات يمكن أن يتم في أنواع رئيسية أربعة هي:

1- المجلات العامة General Magazine.

2- المجلات الإخبارية News Magazine.

3- المجلات المتخصصة Specialized Magazine.

4- المجلات الملخصة أو المهضومة Digest Magazine(6).

وتلعب الصورة الصحفية دوراً رئيسياً في حياة المجلة، وتحقق الصورة للمجلة عدداً من الأغراض، هي:

1- العمل على زيادة قيمة النص المطبوع الذي تصحبه الصورة وجعل معانيه أكثر وضوحاً في ذهن القراء.

2- تقوم الصورة بتقديم معلومات إضافية للقارئ خاصة إذا كانت حول أجهزة أو معدات وطرق استعمالها وغير ذلك مما تشرحه الصور والأشكال الفنية المرسومة التي تنشرها المجلات.

3- تساهم الصور بإيجاد الحالة النفسية المناسبة للجو العام للحدث بآثاره السلبية أو الإيجابية التي تتفاوت بين الحزن والفرح.

4- تقوم الصور بإضفاء الجمال والبهجة على الصفحة وتقديمها في حلة قشيبة تنتزع إعجاب القارئ وتدفعه لقراءة الفقرة الأولى من الموضوع الذي تصاحبه هذه الصورة، على الأقل(7).

أما فيما يتصل بالوظيفة الإعلامية للمجلة، فقد أشار وليام ريفرز وزميلاه إلى أن: الإيضاح والشرح ووضع الحقائق في سياق مفهوم هو السبب الرئيسي الذي يستدعي وجود آلاف المجلات. كما أن المجلة كنشرة مستمرة تستطيع أن تعمل كمنبر للنقاش عن طريق نشر استجابات قرائها، وهي تستطيع أيضاً أن تستمر في حملات لفترات غير محدودة، فتصل بذلك إلى تأثير متراكم. وهي ليست سريعة الزوال كالإذاعة، ولا يسرع بإهمالها كالصحيفة، وتتوافر في كثير من المجلات الشروط الدقيقة التي تتطلبها وسائل التعليم والتفسير(8).

وقد شهد العالم العربي ميلاد فن المجلة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مع ظهور طلائع الحركة الفكرية الحديثة في كل من مصر ولبنان. وقد اتخذت المجلات الصادرة آنذاك صبغة تخصصية يغلب عليها الاهتمام بالأدب والشعر والقصص المترجمة بالإضافة إلى مجالات أخرى من التخصص وألوان المعرفة المختلفة.

ومن المجلات الأولى التي صدرت في مصر مجلة طبية عربية تسمى (يعسوب الطب) وذلك عام 1865م، وكذلك مجلة (روضة المدارس) الصادرة عام 1870م، برئاسة تحرير رفاعة رافع الطهطاوي.

وكان للصحفيين والكتّاب اللبنانيين والسوريين المهاجرين إلى مصر، وكانوا يعرفون باسم (المدرسة السورية المتمصرة) دور كبير وأساسي في إصدار عدد من المجلات الأدبية والعلمية والثقافية، ومن هذه المجلات:

النحلة الحرة وقد أنشأها لويس صابونجي عام 1871م.

مرآة الشرق ومؤسسها خليل اليازجي عام 1882م.

الحضارة ومؤسسها ميخائيل جرجس عام 1882م.

اللطائف ومؤسسها شاهين مكاريوس عام 1886م.

الشفاء ومؤسسها شبلي الشميل عام 1886م.

الهلال ومؤسسها جرجي زيدان عام 1892م.

وشهد لبنان في النصف الثاني من القرن الماضي أيضاً ظهور عدد من المجلات

الأدبية والعلمية المماثلة لتلك المجلات التي عرفتها مصر، وكان أهم هذه المجلات:

البشير للآباء اليسوعيين الصادرة عام 1870م.

الجنان ومؤسسها بطرس البستاني عام 1870م.

لسان الحال ومؤسسها خليل سركيس عام 1877م.

المشرق للآباء اليسوعيين الصادرة عام 1898م.

أما الازدهار الحقيقي الذي عاشته المجلات العربية فكان في الفترة التي امتدت ما بين الحربين العالميتين، خاصة فيما يتعلق بالمجلات السياسية والأدبية والثقافية المنوعة، وكان من أبرز المجلات السياسية التي عرفتها مصر في تلك الفترة:

الكشكول لسليمان فوزي الصادرة عام 1921م.

المصور لإميل وشكري زيدان الصادرة عام 1924م.

روز اليوسف لفاطمة اليوسف الصادرة عام 1925م.

آخر ساعة لمحمد التابعي الصادرة عام 1934م.

أما أهم المجلات الأدبية والثقافية فكانت:

أبولو للدكتور أحمد زكي أبو شادي الصادرة عام 1932م.

الرسالة لأحمد حسن الزيات الصادرة سنة 1933م.

الثقافة لأحمد أمين الصادرة سنة 1939م.

وعرف لبنان في هذه الفترة عدداً من المجلات أهمها: المرأة الجديدة، منيرفا، الكشاف، الجمهور، الأديب.

وإذا كان الطابع الثقافي والأدبي قد غلب على المجلات العربية في نشأتها الأولى، فإن المجلات الحديثة في العالم، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت أسبق من غيرها في ميلاد هذا الفنّ الصحفي قد ارتبطت بالصناعة والتجارة والمال والرغبة في الوصول إلى أعداد كبيرة من المستهلكين وباستخدام الإعلان بطريقة فعّالة على صفحات المجلات لتحقيق أهداف المعلنين والمؤسسات

المالية والاقتصادية(9).

وقد تزايدت المجلات بسرعة، وحققت درجة عالية من الازدهار في النصف الأول من هذا القرن. وكان أبرز المجلات الناجحة التي عرفتها الولايات المتحدة مجلة (ريدرز دايجست) التي أصدرها (دوايت والاس) عام 1922م، وقد اعتمدت المجلة على نشر عدد من المقالات التي تظهر في أهم الصحف والمجلات الأمريكية. وتقوم المجلة بنشر المقالات على صفحاتها بأسلوب مختلف يعتمد على التلخيص وتقديم أهم الأفكار الواردة في المقالات الأصلية(10).

وتعتبر المجلات حقلاً خصباً لنشر الإعلانات بمختلف أنواعها على صفحاتها. ويهتم المعلنون من أجل ذلك بمعرفة دورية صدور المجلة ونوعها، وطريقة طباعتها، ونوعية تخصصها إن كانت مجلة متخصصة.

ومن المميزات التي يستفيد منها الإعلان في المجلة طريقة طباعة المجلات والورق الصقيل الذي تستخدمه ويتصف بالجودة، الأمر الذي يسمح بإخراج الإعلانات بأسلوب أنيق وباستخدام الألوان، مما يؤدي إلى جذب النظر إليها وإثارة الاهتمام بها، كما تعتبر حياة المجلة عاملاً إيجابياً يزيد من قيمة الإعلان فيها، لأنها تمكث في أيدي قرائها مدة طويلة قبل أن يصدر العدد الثاني منها(11).

## 2- التعريف بأهم المجلات الأردنية

عرف الأردن عدداً كبيراً من المجلات كانت المحاولات الأولى لإصدارها قد تمت في وقت مبكر من عمر الدولة الأردنية في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن.

ويلاحظ من قراءة تاريخ المجلات الأردنية أن معظمها قد توقف عن الصدور والقليل منها هو الذي استطاع أن يواصل صدوره إلى وقتنا الحاضر. وهي مجلات تتباين في اهتماماتها وتخصصاتها بين الثقافي والأدبي والاجتماعي والديني والسياسي.

ويوضح الجدول التالي خريطة أبرز ما شهده الأردن من مجلات منذ البدايات الأولى لصحافة المجلة في الأردن إلى يومنا هذا:

| اسم المجلة | الناشر | سنة الصدور | التخصص |
|---|---|---|---|
| الحمامة | محمد صبحي أبو غنيمة | 1923 | أدبية فنية علمية مصورة |
| الحكمة | الشيخ نديم الملاح | 1932 | إسلامية علمية أدبية اجتماعية |
| الوعي الجديد | الشيخ عبد العزيز الخياط | 1950 | إسلامية علمية أدبية |
| حول العالم | صبحي زيد الكيلاني | 1950 | أسبوعية سياسية انتقادية مصورة |
| القلم الجديد | عيسى الناعوزي | 1952 | أدبية شهرية |
| الرابطة الفكرية | د. يوسف ذهني | 1955 | شهرية علمية أدبية اجتماعية |
| هدى الإسلام | دائرة الشؤون الإسلامية بمديرية الأوقاف | 1956 | إسلامية علمية أدبية إصلاحية |
| رسالة المعلم | وزارة التربية والتعليم | 1956 | مجلة تربوية |
| الشريعة | تيسير ظبيان | 1959 | إسلامية ثقافية اجتماعية |
| الأفق الجديد | جمعة حماد وأمين شنار | 1961 | أدبية ثقافية |
| الأسرة | هدى صلاح | 1961 | اجتماعية أدبية نسائية |
| الرقيب | ملحم التل | 1963 | ثقافية |
| أفكار | وزارة الثقافة | 1966 | ثقافية شهرية |
| صوت الجيل | وزارة الثقافة | 1972 | فصلية للإبداع الشبابي |
| الفنون الشعبية | وزارة الثقافة | 1974 | فصلية ثقافية |
| الفنون | وزارة الثقافة | 1976 | فصلية ثقافية |
| الأفق | طارق مصاروة | 1982 | أسبوعية سياسية عربية |
| المجلة الثقافية | الجامعة الأردنية | 1983 | فصلية ثقافية |
| وسام | وزارة الثقافة | 1984 | ثقافية شهرية للأطفال. |
| الحصاد | محمد كعوش | 1985 | أسبوعية شاملة |
| المواقف | إبراهيم العجلوني | 1987 | فصلية فكرية |
| الكاتب الأردني | اتحاد الكتّاب والأدباء الأردنيين | 1989 | فصلية أدبية |
| عمان | أمانة عمان الكبرى | 1993 | ثقافية شهرية |
| الشراع | محمد خماش | 1996 | أدبية شهرية |

ويتضح من هذا الجدول:

- أن المجلات الأردنية قد اعتمدت في معظمها على الجهود الفردية في نشرها وكذلك على المؤسسات الحكومية. أما تلك التي أصدرتها مؤسسات صحفية فهي تشكل نسبة ضئيلة.
- أن المجلات الأدبية قد احتلت مكانة رئيسية في تاريخ صحافة المجلة في الأردن.
- أن هناك عدداً مهماً من المجلات ذات الطابع الثقافي سواء منها ما تصدره وزارة الثقافة أو غيرها من الهيئات والمؤسسات.
- أن هناك عدداً من المجلات الدينية الإسلامية التي صدرت وما يزال بعضها يصدر إلى اليوم.
- أن المجلات شملت نواحي التخصص المختلفة كالأسرة والطفل.
- أن هناك قلة في عدد المجلات الجامعة أو الأسبوعية التي يغلب عليها الشأن السياسي.

ويُشار إلى أن الساحة الأردنية تحفل بعدد كبير من المجلات التابعة للمؤسسات والهيئات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة، فيما يمكن أن نطلق عليه مجلات المؤسسات والعلاقات العامة.

إضافة إلى المجلات التي تصدرها الجامعات والمعاهد العليا وهي على نوعين: مجلات محكّمة متخصصة بنشر البحوث العلمية والنوع الثاني الذي يهتم بالمادة العلمية والثقافية المنوعة.

## 3- قراءة تحليلية للمجلات الأردنية

فيما يلي قراءة تحليلية تعرّف بأهم المجلات الأردنية وتبيّن توجهاتها ونوعية اهتماماتها وتخصصاتها والعوامل التي أثّرت في مسيرتها والأسباب التي حالت دون استمرار كثير منها في الصدور.

### 3-1 المجلات الثقافية

يمكن القول إن المجلات الثقافية، تعتبر في مقدمة المجلات المتخصصة التي

عرفها الأردن منذ وقت مبكر سواء تلك المجلات التي صدرت بجهود فردية أو تلك التي صدرت عن مؤسسات صحفية أو تلك المجلات التي قامت بإصدارها دائرة الثقافة والفنون التي تحولت فيما بعد إلى وزارة للثقافة.

**3-1-1 مجلة القلم الجديد**

صدر العدد الأول من مجلة (القلم الجديد) الأدبية في أيلول عام 1952م برئاسة تحرير عيسى الناعوري، الذي حدّد هدفه من إصدار المجلة في افتتاحية العدد الأول منها، وذلك في النقاط الآتية:

1- أن أخرج الأقلام الأردنية من مكانها لتعمل على خلق نهضة أدبية محلية ناجحة فتساهم في نهضة الأدب العربي الكبيرة العامة.

2- أن أعمل على إنماء التقارب الفكري والروحي بين الأقطار العربية.

3- أن أوثق روابط التعارف والألفة والتعاون الفكري بين الأدباء العرب المقيمين في مختلف الأقطار العربية والمغتربين في مختلف ديار الهجرة فلا يظل المقيمون يجهلون أدب المغتربين، ولا المغتربون يجهلون أدب المقيمين، بل سيشترك الجميع في العمل لخلق أدب قوي ونهضة حرة واحدة.

4- أن تكون صفحات المجلة سجلاً صادقاً بقدر الإمكان، لتطورات الفكر العربي الحديث واتجاهاته المختلفة واتصالاته بالفكر العالي وميداناً لأقلام الأدباء العرب حيثما وجدوا.

5- أن نساهم مع الصحف الأدبية الراقية في إعادة الزهوة والعزة إلى الأدب والصحافة الأدبية، بخلق أدب جديد قوي حر يتغلب على أدب الميوعة والأجسام العارية والغرائز الجنسية(12).

ولكن هذه المجلة لم تعمر طويلاً وقد صدر منها إثنا عشر عدداً فقط.

**3-1-2 مجلة الأفق الجديد**

صدر العدد الأول من مجلة (الأفق الجديد) في مدينة القدس في 30 أيلول سبتمبر عام 1961م معرفة بنفسها تحت شعار (مجلة الآداب والثقافة والفكر) وقد

صدرت في البداية نصف شهرية تحولت بعدها إلى مجلة شهرية بعد عام واحد من صدورها. وقد أصدرتها مؤسسة المنار الصحفية وكان محررها المسؤول جمعة حماد ومدير تحريرها أمين شنار الذي تولى رئاسة تحريرها لدى إصدارها الشهري وحتى توقفها نهائياً عن الصدور عام 1966م.

وقد كانت الافتتاحية التي كتبتها المجلة في عددها الأول تحت عنوان (هذه المجلة)، وجاء فيها: لقد كان الفكر دائماً قوة الطليعة في سناء النهضات الراسخة وما أحوجنا في هذه المرحلة إلى فكر مستنير ترتبط جذوره بعقائدنا وتراثنا التاريخي، ويلقي ببصيرته على ما حولنا ناقلاً مقتبساً، ويرسم من ذلك كله طريق المستقبل لغد أفضل، ومن هنا كانت بعض غاياتنا من إصدار هذه المجلة أن تنقل للقارئ العربي ترجمات لما تنتجه قرائح المفكرين في العالم الخارجي ليكون موصولاً بما تحرزه الإنسانية من سبق في محاولات العلم والفن.

ومن هذه المنطلقات برزت فكرة (الأفق الجديد) وليدة حاجات كثيرة، وجواباً لضرورات عديدة، والأمل فيها أن تكون بوتقة يمتزج فيها إنتاج الأقلام المخلصة والعقول المستنيرة، ومناراً تشع من خلاله ومضات النور والخير والجمال.

وبعد، يا قارئي العزيز: فقد جرت العادة أن تقوم الصحف والمجلات، وسط هالة من بهرج القول، وخالب الوعد، أما نحن فنقدم لك مجلتك (الأفق الجديد) أملاً ضخماً يراود ألبابنا، ويلبي طموحاً واسعاً عند أدباء هذا البلد العزيز، بمجرد أمل جميل، والله وحده المسؤول أن يحقق الآمال(13).

أما افتتاحية العدد الثاني من (الأفق الجديد) فكانت بعنوان (من معالم الطريق) وقالت فيها: (استقبل القراء العدد الأول من (الأفق الجديد) استقبالاً رائعاً ظهر في هذا الإقبال العظيم، كما ظهر من فيض من الرسائل حملها البريد من أطراف هذا البلد والبلاد العربية عبر فيها القراء عن فرحتهم بصدور المجلة كما أبدوا ملاحظاتهم وما يرجون لها من تحسين)(14).

ويقول الناقد د. إبراهيم خليل: إن مجلة (الأفق الجديد) اتخذت سياسة

واضحة تجاه ما تنشره، وتجاه علاقتها بالقارئ المحلي والعربي، فقد فتحت المجال أمام مختلف الاتجاهات والمدارس لتكون ميداناً لصراع هادف بناء، فغاية المجلة ليست فردية، وعلى قدر هذا الطموح ولدت المجلة كبيرة، وبلغت سن الرشد في وقت قياسي، وهذا ما أهلها لإثراء الحركة الأدبية في سنوات معدودة 1961-1966م، فجعلتها تقدم جيلاً جديداً من القصاصين والشعراء الذين استطاعوا أن ينهضوا بالأدب، وأن يسمعوا أصواتهم للآخرين.

ويضيف: إن وراء ذلك كله إنما يكمن رجل كان له القدح المعلّى في إرساء جذور الحداثة في تربة هذا البلد الطيب، إنه الشاعر أمين شنار الذي خدم المجلة من عددها الأول حتى عددها الأخير، فكان يحرر القصائد والقصص والمقالات. وينشر شعره، ويكتب الافتتاحيات ويسهم ببعض المقالات الفكرية والفلسفية، ويجيب عن رسائل الكتّاب والأدباء ويتابع شؤون التوزيع، وكل ما يتصل بطبع المجلة(15).

**3-1-3 مجلة المواقف**

صدرت مجلة المواقف عام 1987م، برئاسة تحرير إبراهيم العجلوني وإدارة تحرير محمد ناجي العمايرة فكرية عربية فصلية، كانت فيما صدر من أعدادها تتسم بالجدية وبالغوص على القضايا المصيرية للأمة العربية والإسلامية، ولكنها توقفت بعد فترة وجيزة من صدورها بسبب ما تعرضت له من صعوبات مالية حالت دون استمرارها.

وقد بيّن إبراهيم العجلوني رئيس تحرير المجلة: أن طموح المجلة في الاستمرارية حالت دونه صعوبات جمة يقف في مقدمتها الخسائر المالية الكبيرة التي نتجت عن تحمل تكاليف أعباء نشرها وإصدارها حيث لم يستطع بمفرده مواجهة هذه الخسائر التي لم يكن يتوقعها عند إقدامه على خطوة إصدار المجلة.

وقال العجلوني: إنه لم يكن لديه، في ذلك الوقت، دراية في كيفية الإدارة الصحفية التي تقوم عليها المؤسسات الصحفية من معرفة بحالة السوق والتوزيع والاشتراكات والإعلانات. وقد كانت مفاجأة مذهلة له عندما تم تخصيص العدد

الثاني من المواقف لنشر محور خاص بالفكر الصهيوني كلف بكتابة مقالاته وبحوثه نخبة من الكتّاب والباحثين وطبع منه ستة آلاف نسخة تم بيع سبع وخمسين نسخة منها فقط.

وأضاف العجلوني قائلاً: حينذاك آثرنا التوقف علماً بأن هناك جهات معينة عرضت علينا تعويض خسائرنا المالية وقمنا برفض عروضها لأننا لم نشأ أن نرهن مجلتنا وأنفسنا لإرادتها.

وقال: إن تجربة المواقف بكل ما صاحبها من مرارة، خاصة في التوزيع المحدود لأعدادها رغم الجدية والأصالة التي تميزت بها، جعلته يحجم عن خوض هذه التجربة مرة أخرى علماً بأنه حصل على امتياز مطبوعة ثقافية ثانية في وقت لاحق باسم (الأمالي)(16).

**4-1-3 مجلة الفنون الشعبية**

صدرت هذه المجلة كمجلة فصلية عن دائرة الثقافة والفنون عام 1974 وذلك لمدة ثلاث سنوات متصلة أصدرت خلالها اثني عشر عدداً، ثم توقفت عن الصدور ليعاد إصدارها مرة ثانية عام 1989م، وذلك لعددين اثنين لتتوقف بعدهما بصفة نهائية.

ويذكر أن افتتاحية عددها الأول كتبها (طلال حكمت) ومما جاء فيها قوله: (في اكتناه التراث الشعبي والتعمق في تفهمه واجب أولي يساعد على تجديد هويتنا وكياننا ويضعنا في الطريق السوي من أجل التحرر من حالة الاغتراب التاريخي الذاتي. وما التراث إلا ذلك الحاضر الحي في حاضره والحاضر الملآن بالمنتظر. واستشعاراً لهذه الحقيقة وبداعي الاستفتاء الثقافي وطدت دائرة الثقافة والفنون العزم على إصدار مجلة تعنى بشؤون التراث لتكون مرداً ومؤثراً لمختلف المواضيع الفلكلورية في هذا الجزء من الوطن العربي)(17).

وقد قامت هذه المجلة بدور بارز في عملية المسح التراثي الفلكلوري في الأردن. وحفلت أعدادها بالمقالات والأبحاث المتعلقة بالتراث الشعبي والفلكلور الأردني. وقد تولى رئاسة تحريرها (نمر سرحان) وهو أحد المهتمين بهذه المجالات.

**3-1-5 مجلة الفنون**

وهي إحدى المجلات التي أصدرتها وزارة الثقافة. وتعـرف بنفسـها كمجلـة فصلية تعنى بشؤون الإبداع الفني. وقد صدرت عام 1976م وتوقفت سنة 1979م ثم استأنفت صدورها سنة 1990م.

**3-1-6 مجلة أفكار**

صدر العدد الأول من مجلة أفكار في حزيران عام 1966م، وهـي تعتبر مـن أهم المجلات الثقافية الأردنيـة، وقـد توقفـت خـلال مسيرتها مرتـين، الأولى عـام 1967م وحتى أيلول عام 1971م، تاريخ صدور العدد الرابـع عشـر، والثانيـة عـام 1986م ولمدة ثلاثة وعشرين شـهراً ابتـداءً مـن كـانون الأول عـام 1986م وحتـى تشرين الثاني عام 1988م.

وقد تمثل دور أفكار في خدمـة الحركـة الأدبيـة في الأردن مـن خـلال المـهام الآتية:

1- كانت مصدراً لتاريخ الأدب ودراسته في الأردن، حيث نشر الأدبـاء الأردنيـون أعمالهم فيها، سواء الرواد والشيوخ أو الشباب، ذلك أن المجلة لم تقتصر على لون معين من الأدب.
2- تفرّد المجلة وعدم وجود مجلات أدبية منافسة.
3- نشرها لمختلف الفنون الأدبية ومتابعتها بالنقد والتحليل.
4- متابعتها للنشاطات الثقافية والأدبية داخل الأردن وخارجه.
5- اهتمامها بالفكر القومي العربي، فقد حملت المجلة فكراً عربيـاً قوميـاً خالصـاً، وأثارت جوانب عديدة منه، وطرحت موضوعات جادة منه على بساط البحث والمناقشة.
6- تخصيص محور خاص عن عدد من القضايا ذات الأهمية في أعداد المجلـة مثـل محور: الفكر القومي، الفكر الماركسي، الحداثة، الترجمة(18).

### 3-1-7 مجلة صوت الجيل

صدر العدد الأول من مجلة (صوت الجيل) في أيلـول عـام 1972م، وكـانت آنذاك مجلة شهرية عامة تصدرها دائرة الثقافة والفنون. ثـم توقفـت بعـد صـدور عددها التاسع في أيـار عـام 1973م، إلى أن عـادت ثانيـة للصـدور في أيلـول عـام 1990م، كمجلة فصلية تعنى بالإبداع وأدب الشباب. وقد توقفت مرة ثانيـة عـن الصدور وفق قرار وزارة الثقافة عام 1999 بإيقاف بعض المجلات الثقافية التابعـة لها عن الصدور وتوحيدها في مجلة "أفكار" المنتظمة في الصدور.

وكان يرأس تحريرها الأديب (فايز محمود) الذي بيّن الظروف المحيطة بعمـل المجلة قائلاً: إن هناك اتجاهـاً لأن تـهتم المجلـة بالأدبـاء الشـباب الذيـن لا تتجـاوز أعمارهم خمسة وثلاثين عاماً، وأن تركز على جانب الإبداع لهذا الجيـل بالإضافـة إلى الأفق العام الذي تلتزمه المجلة في متابعة التعريف بالإصدارات الجديـدة المحليـة بخاصة والعربية بعامة بالإضافـة إلى تنـاول القضايـا الأدبيـة والفكريـة والثقافيـة المستجدة.

وقل: إن المجلة ساهمت بصقل قدرات الكثير من الأدباء الذين بدأ الكثـير منهم نتاجاته الأدبية على صفحاتها، فهذه المجلة تبحث عن أي بارقة إبـداع لـدى أي مبدع.

وأشار (فايز محمود) إلى أن جانباً من أزمة المجلات الثقافيـة يكمـن في عـدم تكوين نخبة من القراء في مجتمعنا، وحينمـا ينـدر وجـود القـارئ تصبـح التجربـة الصحفية سواء بالنسبة للصحيفة أو المجلة ليست ذات ضـرورة وإنمـا هـي محـض مغامرة فردية أو مجرد تقليد لما يتم في الخارج.

وأضاف قائلاً: إن الأساس هـو في تعزيـز وسـائل التربيـة والتعليـم بـدءاً بالمدرسة بالإضافة إلى التربية العائلية وتكوين الأسرة من أجل ايجاد الإنسان الذي يهتم بالكتاب وبالثقافة العامة وتشتعل روحـه بـالبحث عـن المعرفـة والتكويـن الضميري، بحيث يصبح لوسائل الإعـلام والصحافـة بمختلـف أنواعـها ضـرورة تساهم في بناء الإنسان والوطن والأمة(19).

## المشكلات التي تواجه مجلات وزارة الثقافة

أما أهم المشكلات التي تواجه مجلات وزارة الثقافة فقد أوضحها بعض المعنيين بأمر هذه المجلات وذلك على النحو التالي:

1- محدودية موازنة وزارة الثقافة وقبلها دائرة الثقافة والفنون، وقد ترتب على ذلك الاضطراب في صدور المجلات في أوقات منتظمة.

2- ارتباط صدور هذه المجلات بالإجراءات الرسمية المتبعة في الدولة خاصة فيما يتعلق بإجراءات الطباعة من خلال العطاءات حيث يؤدي انتظار نتيجة العطاءات إلى عرقلة صدور المجلات. وهذه الوضعية ناشئة بالطبع عن عدم ملكية الوزارة لمطابع خاصة بها الأمر الذي يعيق صدور المجلات بانتظام. ومن المعروف أن الصدور غير المنتظم يضعف من مكانة المجلة لدى قرائها.

3- عدم ملكية وزارة الثقافة لجهاز توزيع خاص بها يتولى الإشراف على توزيع مطبوعاتها، وقد أدى ذلك إلى ضعف توزيع هذه المجلات وعدم إرسالها إلى الدول العربية بطريقة كثيفة ومنتظمة مما جعلها تدور في النطاق المحلي، بينما تسعى كافة المجلات العربية إلى اختراق حاجز المحلية إلى الأفق العربي الواسع.

4- تعرض هذه المجلات إلى تغييرات كثيرة سواء فيما يتعلق بهيئات التحرير أو الشكل الخارجي للمجلة كالغلاف والحجم وشكل الاسم أو اللافتة(20).

### 8-1-3 مجلة الجذور

عرفت الساحة الأردنية مجلة باسم (الجذور) صدرت في تشرين الأول أكتوبر عام 1990م، وكانت تطبع في المنطقة الحرة باعتبارها ذات ترخيص غير أردني. وهي مجلة (شهرية مستقلة جامعة) تصدر عن (شركة الجذور لنشر الصوتيات والمرئيات، نيقوسيا، قبرص).

وقد تألفت هيئة الإشراف عليها من المشرف العام غازي عبدالقادر الحسيني، ورئيس التحرير فتحي عبدالقادر سلطان، ومدير التحرير سمير نايفة، والمشرف الفني نعيم خضر، وهيئة التحرير من زهير قواس وسمير أبو زيد.

وقد اهتمت المجلة بنشر الدراسات والمقالات. والتقارير الخاصة بالندوات واللقاءات الفكرية المتعلقة بالقضايا العربية والإسلامية بأبعادها المختلفة والصراع العربي الإسلامي- اليهودي الصهيوني.

وقد أشارت الجذور إلى دورها ورسالتها بعد عام واحد من صدورها قائلة: وقد يكون من قبيل مديح الذات القول إن الجذور استطاعت مزاحمة العديد من المطبوعات التي تغمر بعض الساحات العربية والإسلامية، والرسائل التي تصل بريد المجلة في كل شهر تصل إلى العشرات، مادحة أو منتقدة أو موجهة. ولكننا في الجذور نعتبرها رسائل قادمة من أصدقاء قد نعرفهم وقد لا نعرفهم.

إننا نعرف في أسرة تحرير الجذور أن عاماً واحداً لن يكون مقياساً وحيداً لمحاكمة مدى نجاح أية مطبوعة ولكن كغيرنا لا نجهل أن البقاء على قيد الحياة مدة عام واحد وفي ظل إمكانيات قليلة جداً، بل شحيحة، يعتبر عملاً بطولياً لا يقوى عليه سوى أصحاب المبادئ وغير الساعين إلى جمع الثروات.

إننا كغيرنا شهدنا مولد صحف ومجلات في العواصم العربية والأجنبية، ولكنها سرعان ما تهاوت لانقطاع الأوكسجين المادي عنها، أو لأن المولين كانوا أصحاب مزاج، أو لأن أصحاب هذه الصحف اكتشفوا بقدرة قادر أن مهنة الصحافة لا تطعم خبزاً.

وقالت في ختام هذه المقالة: إنها تعاهد قراءها حرصها على المضي قدماً في تأدية رسالتها الجهادية الفكرية(21).

ورغم ذلك فإن المجلة لم تستطع الصمود واضطرت إلى التوقف وربما لنفس الأسباب التي سردتها وهي تتحدث عن هموم المجلات الثقافية والفكرية.

**3-1-9 مجلة عمان**

تعتبر مجلة (عمان) واحدة من أبرز المجلات الثقافية الأردنية التي تصدر في الوقت الحاضر. وهي (مجلة ثقافية شهرية) تصدر عن (أمانة عمان الكبرى) ورئيس تحريرها المسؤول عبدالله حمدان.

وقد جاء إصدار هذه المجلة بصورتها الراهنة انسجاماً مع المساحة الجيدة التي تتيحها (الأمانة) للنواحي الثقافية والفنية التي تعدّ رافداً للحياة الثقافية والفكرية في العاصمة.

وتحظى هذه المجلة باهتمام الأوساط الأدبية وإقبال رموز الحركة الثقافية على الإسهام بتحريرها والنشر على صفحاتها.

وكان أمين عمان السابق (محمد بشير) الذي صدرت المجلة في عهده قد بيّن في العدد الأول منها الصادر في الأول من نيسان إبريل عام 1993م أن عمان هي هدية أمانة عمان الكبرى للنخبة الطيبة من أهلها، يلتقون من خلالها مع طاقاتنا الثقافية والإبداعية، لتشكل بإذن الله، إضافة نوعية إلى الإصدارات الثقافية المختلفة على ساحتنا الديموقراطية، كي ينتقل هذا الفعل الثقافي المؤسس على الحرية، واحترام حقوق الإنسان، في إطار من أدب الحوار، إلى باقي أجزاء وطننا العربي الكبير(22).

وجاء في مقالة رئيس التحرير، في العدد ذاته: ( هنا على مشارف عمان يسعدنا أن نقدم لكل واحد منكم نسخة من مجلة عمان الثقافية، هدية من أمانة عمان الكبرى للثقافة، والمثقفين، إنها أقل من محاولة متواضعة، ولكنها بكم وبمؤازرتكم، كتّاباً وشعراء ومثقفين، سوف تنمو سريعاً، وسوف تنتقل من إحساسها المتواضع بنفسها إلى إحساس أكثر ثقة وأشد اعتداداً)(23).

وفي العدد الثاني الصادر من (عمان) كتب أمين عمان يقول: (إن الكلمات الطيبة التي سمعناها وقرأناها عن مجلة عمان الثقافية خلال الشهر الماضي ألقت على كاهلنا مسؤوليات مضاعفة تتجاوز الفرح الذي غمرنا بعبارات الثناء والإطراء، إلى كيفية الرقي بهذا المشروع الثقافي بما يليق بالجهة التي يصدر عنها، وبالنخبة المثقفة التي تؤازر وتدعم وتسهم في استمراره وتطوره)(24).

وقد تحدث رئيس تحريرها (عبدالله حمدان) وهو يستعرض شخصية المجلة ورسالتها واهتماماتها بعد صدور ثمانية عشر عدداً منها قائلاً: (نعترف أننا ما زلنا

بحاجة إلى أقلام جديدة، محلية وعربية، إثراء لهذا المشروع الثقافي الذي ما زال في بداياته، ولم نتوقف للحظة واحدة عن تمرير هذه الرغبة الجادة للعديد من المثقفين الذين نثق بإسهاماتهم في الحياة الثقافية العربية، ودورهم في إغناء الخطاب الثقافي ولكننا في الوقت نفسه نعتقد أن المسألة يجب ألا يُنظر إليها من زاوية الكّم في عدد الكتّاب الذين نجحنا في استقطابهم لرفد هذه المجلة.

ولكننا ونحن نستعرض أعداد مجلة (عمان) الثمانية عشر، نكتشف أن عدد الكتّاب الذين أسهموا مشكورين في الكتابة إليها، يشكل حجماً من الصعب أن تصل إليه مجلة ثقافية أخرى، بنفس المدة الزمنية التي قطعتها (عمان).

أما الموضوعات التي اشتملتها أعداد (عمان) فليس المقام هنا يتسع لاستعراضها، ولكنها غطت مختلف الاختصاصات في المجال الثقافي، شعراً وقصة ونقداً واستطلاعاً، ونصاً إبداعياً، ورصداً شاملاً لمختلف النشاطات الثقافية وعرضاً للعشرات من الإصدارات الجديدة، دون أن نغفل المكان تعميقاً للذاكرة القومية دوماً لتاريخ صنعناه، وتراث سيظل شاهداً على ماض لم تنقطع صلتنا به حاضراً ولا مستقبلاً)(25).

**10-1-3 المجلة الثقافية**

صدرت هذه المجلة عام 1983م فصلية ثقافية عن الجامعة الأردنية، يرأس تحريرها حالياً د. همام غصيب، وتتميز بمستوى رفيع في ما تنشره من مقالات ومواد أدبية إبداعية من شعر وقصة وقراءات نقدية.

**11-1-3 مجلة الكاتب الأردني**

صدرت هذه المجلة عن الاتحاد العام للكتّاب والأدباء الأردنيين عام 1989م، ثم توقفت بعد صدور عشرة أعداد منها لتستأنف صدورها ثانية في كانون الأول عام 1996م، معرفة بنفسها دورية ثقافية مستقلة، وقد جاء في افتتاحية عددها الحادي عشر التي كتبها رئيس التحرير د. هاني العمد: (مرة أخرى تعود مجلة الكاتب الأردني إلى الصدور بعد فترة توقف، كان سببه شح الموارد المالية للاتحاد، الأمر

الذي دفع بهذه المجلة للتعثر وعدم انتظام الصدور، أما الآن وقد تيسر لهذه المجلة من يقوم بعبء الإصدار والتوزيع، فإننا نتوقع لهذه المجلة أن تعود إلى سابق عهدها، وتصدر منتظمة بإذن الله)(26). وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد العام للكتاب والأدباء الأردنيين بدأ إصدار (الكاتب الأردني) على شكل جريدة متخصصة بالأدب والثقافة بصفة نصف شهرية ابتداء من عام 1999 .

**3-1-12 مجلة أوراق**

صدرت هذه المجلة عن رابطة الكتّاب الأردنيين، وهي مجلة غير منتظمة الصدور وقد شهدت حالات من التوقف ثم متابعة الصدور وذلك على ضوء مسيرة الرابطة والظروف التي مرّت بها. وقد أشار (إبراهيم العبسي) الرئيس السابق لرابطة الكتّاب الأردنيين إلى أن الرابطة لم تقدر على مواصلة إصدار مجلة (أوراق) بحجمها الضخم، وتكاليفها العالية جداً، وانعدام مردود مبيعاتها أو قلّته(27).

**3-1-13 مجلة الشراع**

تصدر هذه المجلة الأدبية الشهرية من مدينة العقبة منذ عام 1996م، وناشرها هو محمد خماش أما رئيسة تحريرها فهي الشاعرة مريم الصيفي.

**3-1-14 مجلة عفرا**

وهي مجلة ثقافية فصلية تصدر عن مديرية الثقافة بمحافظة الطفيلة، وهي أشبه بنشرة من القطع الصغير وتتكون من اثنتين وثلاثين صفحة.

## 3-2 مجلات المرأة

لم تعرف الساحة الأردنية مجلات أسبوعية نسائية تحظى بالاستقرار والانتظام في الصدور، علماً بأن هناك محاولات كثيرة جرت في أوقات متعاقبة لإصدار مجلات متخصصة بقضايا المرأة، لعلّ من بينها مجلة (الأسرة) التي أصدرتها عام 1961م، السيدة (هدى صلاح) وهي المجلة التي لم يكتب لها الاستمرار.

وكذلك كان مصير مجلة (بسمة) التي صدرت في التسعينات وكان ناشرها (نعيم أبو شنب) ورئيسة تحريرها (روضة أبو طه)، وقد ظهرت المجلة بإخراج صحفي جيد ثم توقفت عن الصدور بعد تعرضها لخسارة مالية كبيرة وذلك لافتقارها إلى تلك الدرجة المناسبة من إيرادات الإعلان والتوزيع، إضافة إلى افتقار ناشرها إلى الخبرة في مجال النشر الصحفي، الأمر الذي أدّى إلى توقفها عن الصدور علماً بأن بداياتها كانت مبشرة وكانت متفردة في تخصصها وبدون منافسين.

وشهد عام 1997م محاولة إصدار مجلة نسائية باسم (سفيرتي) وقد صدر منها العدد التجريبي والعدد الأول برئاسة تحرير (عمار طه)، وإدارة تحرير (مصطفى العواملة) ولكن العدد الثاني لم يصدر علماً بأنه قد تمّ تجهيزه للطباعة كما تقول (ليس العتوم) التي عينت مديرة للتحرير بالمجلة قبل أن تتوقف عن الصدور وذلك بسبب الخسائر المالية التي لحقت بناشرها ورئيس تحريرها الذي لم يعدّ نفسه جيداً لمواجهة هذه المهمة لا من حيث رأس المال ولا من حيث الخبرة الصحفية(28).

وصدرت عام 1998م مجلة (شرقيات) عن (مؤسسة شرقيات الإعلامية) برئاسة تحرير (دينا زوربا) تعنى بقضايا المرأة وتهتم بتنويع المادة التحريرية التي تقدمها وتتميز بإخراج فني جذاب، وقد تحدثت رئيسة تحريرها في افتتاحية العدد الأول قائلة: وهنا في الأردن افتقدت المرأة صحافة نسائية تكون صوتها إلى العالم، وشرقيات هي سفيرة الأردن إلى العالم. يشاهدنا من خلالها، يرى عمق الروح وجمال الأرض والشعب، وفخرنا بما أنجزناه، وسعينا لتحقيق الأفضل للمرأة وبالتالي للشعب كله)(29).

كما صدرت في العام نفسه مجلة نسائية شهرية باسم (المرأة) وتحت شعار (نصف المجتمع ولكل المجتمع) يرأس تحريرها (محمد عزت زايد)، وهي تعلن لقرائها أنها: "تكرسّ صفحاتها لخدمة القضايا الإنسانية للمرأة، والدفاع عن حقوقها الاجتماعية" (30).

وفي ربيع عام 1999م صدر العدد الأول من مجلة (تـايكي) (ثقافيـة فصليـة تعنى بقضايا المرأة)، عن الدائرة الثقافية في أمانة عمان، وتعنى بـالإبداع النسـوي ويرأس تحريرها (خالد محادين) وتدير تحريرها (سميرة عوض)، وقد ذكر أمين عمـان المهندس (نضال الحديد) في افتتاحية العدد الأول مـن المجلـة ان: (تـايكي تنـهض ثانية ناشرة عبقها الأخاذ في مطبوعة دورية فكرية تهتم بالأدب النسـوي تصدرهـا أمانة عمّان الكبرى ممثلة بدائرتها الثقافية)(31).

### 3-3 مجلات الأطفال

عرف الأردن عدداً من المحاولات لإصدار مجلات متخصصـة للأطفـال كـان منها مجلة (فارس) ومجلة (لونا) بالإضافـة إلى مجلـة (وسـام) الـتي تصدرهـا وزارة الثقافة. ومجلة (براعم عمان) التي تصـدر عـن أمانـة عمـان، ومجلـة (حـاتم) الـتي تصدرها المؤسسة الصحفية الأردنية- الرأي.

ويشار إلى أن مجلة (وسـام) قـد صـدرت عـام 1984م، مجلـة ثقافيـة شـهرية للأطفال ولكنها تعثرت في بدايات صدورها عام 1984م ثم توقفت ثم اسـتأنفت الصدور في نهاية عام 1988م.

ولمجلة وسام أهداف ومضامين تربوية وثقافية ووطنية وقومية ودينيـة تسـعى المجلة إلى تحقيقها بعيداً عن الكسـب المـادي، ذلـك أن المجلـة ممولـة بالكـامل مـن موازنة وزارة الثقافة، وتباع للأطفال بسعر رمزي يعـادل 25٪ مـن سـعر التكلفـة الحقيقية، وتتعاون المجلة مع مجموعة من المختصين والكتّـاب والمربـين والرسـامين والمهتمين بثقافة الطفل في سبيل أن تستوفي مادة المجلة الشروط المطلوبة من حيث الشكل والمضمون.

وللمجلة مندوبون في المدارس من بين التلاميذ يقومون بمراسـلتها وتعقـد المجلة لمندوبيها دورة صحفية في كل عام لتعليمهم المبادئ الأولية للعمل الصحفي لمساعدتهم على القيـام بواجبـهم كمندوبـين للمجلـة في مدارسـهم مـن خـلال محاضرات مبسطة في مبادئ العمل الصحفـي وبرنـامج زيـارات ميدانيـة كتطبيـق عملي للمحاضرات المبسطة(32).

ونظراً لأهمية هذا النوع من المجلات التي تعتبر ضرورية لمخاطبة الأطفال والناشئة بما يناسبهم من الأفكار والمعلومات والرسوم التي تساعد في بناء شخصيتهم وتنمية قدراتهم على التعلم والتفكير والإبداع الأدبي إضافة إلى رعاية أصحاب المواهب، فقد شهدنا صدور مجلة (حاتم) الشهرية التي ترأس تحريرها (هدى أبو نوار) التي ذكرت أن المجلة جاءت لتسد فراغاً كبيراً في مجال متخصص، وهي هدية من جريدة الرأي إلى أبناء الوطن لخدمة الأطفال، وهي تتبع بمضمونها ثقافة الأطفال الذين تفاعلوا معها برسائلهم التي تزيد عن 3 آلاف رسالة شهرياً، تحمل مشاركاتهم وآراءهم(33). وكانت رئيسة تحرير المجلة قد أوضحت في العدد الثاني منها أن : (هدفنا هو مجلة أردنية راقية تعبر عن الطفل الأردني وتنقل صورته المشرقة إلى إخوانه الأطفال العرب في الأقطار الشقيقة)(34).

### 3-4 المجلات الدينية الإسلامية

شهد الأردن وما يزال عدداً من المجلات الدينية التي تهتم بنشر الفكر الإسلامي والمقالات والأبحاث المتعلقة بأحكام الدين ودور الدين في الحياة والمجتمع.

ومن أوليات هذه المجلات مجلة (هدي الإسلام) التي أصدرتها دائرة الشؤون الإسلامية بمديرية الأوقاف سنة 1956م، كمجلة إسلامية علمية أدبية إصلاحية، ومجلة (الشريعة) التي أصدرها تيسير ظبيان عام 1959م وما تزال تواصل صدورها إلى اليوم برئاسة تحرير حسان ظبيان معرفة بنفسها كمجلة دينية ثقافية شهرية اجتماعية تسير على مبادئ رابطة العلوم الإسلامية ودار العلوم الإسلامية.

ومن المجلات الدينية التي تصدر في الوقت الحاضر مجلة (آفاق الإسلام) الفصلية المتخصصة بالفكر الإسلامي التي يرأس تحريرها عمر المدني وتصدر عن الدار المتحدة للنشر وقد صدر عددها الأول في آذار مارس عام 1993م وهي تطبع في بيروت ولديها طبعتان عربية وإنجليزية.

## 3-5 المجلات السياسية العامة

### 3-5-1 مجلة الأفق

عرف الأردن عدداً من المجلات الأسبوعية السياسية العامة أو تلك التي يطلق عليها المجلات الجامعة التي تهتم بتقديم مادة صحفية منوعة تشتمل على المقالات الاقتصادية والسياسية والتحقيقات والمقابلات الصحفية والأبواب والزوايا الثابتة. وقد كانت مجلة (الأفق) واحدة من هذه المجلات، وإن كانت في إصدارها الأول عام 1982م قد صدرت بامتياز اقتصادي وحملت اسم الأفق الاقتصادي وقد صدر العدد الأول منها في 31 آذار من ذلك العام برئاسة تحرير طارق مصاروة أما مديرها العام فهو مريود التل، وعرفت بنفسها أسبوعية عربية.

وقد كتب طارق مصاروة في افتتاحية العدد الأول يقول: (هي المحاولة الأكثر جدية على طريق تكامل الصحافة الأردنية، ومساهمة متواضعة لإغناء موجودات القارئ الأردني والعربي. وإذا كان التواضع بشكله المعلن هو صفة تقليدية من صفات الادعاء الذكي، فإننا نؤكد أن البدايات صعبة ومنهكة).

(ولهذه المجلة التزامها الوطني والقومي. فهي أردنية عربية تتوجه إلى كل الذين يؤمنون بأن الأردني الجيد هو عربي جيد، وبأن المواطن القادر على خدمة قريته هو المواطن القادر على خدمة الوطن من محيطه إلى خليجه، وأن الانتماء إلى البعض في مجال الخدمة والعمل هو الانتماء إلى الكل).

ويضيف الكاتب: (ولهذه المجلة التزامها الخلقي في تعاملها مع مصادر الخبر وصياغته وأسلوب نشره، فالإثارة قد تكون فناً صحفياً، ولكن طالما أن حدود هذا الفن تخضع للاجتهاد الخلافي، فإننا نعتقد أن الإثارة يجب أن تبقى في حدود جدة التوجه وجديته، وشجاعة النقاش والطرح في قضايا بلدنا وأمتنا)(35).

ويذكر أن الأفق كانت ملكية صحفية مشتركة بين طارق مصاروة ومريود التل وأصحاب جريدة الرأي الخمسة في ذلك الوقت.

وقد بين الدكتور فهد الفانك أنه: قد صدر من الأفق عشرون عدداً قبل أن

تقرر الحكومة إقفالها وسحب امتيازها تعسفاً بحجة أنها تكتب في السياسة متجاوزة لطبيعة ترخيصها الاقتصادي، وقد اتضح فيما بعد أن قرار الإغلاق جاء لأسباب اقتصادية بحتة وهي كشف ممارسات الفساد(36).

ولكن الأفق تعاود الصدور مرة أخرى بعد عشر سنوات من التوقف بامتياز سياسي هذه المرة كمجلة أسبوعية سياسية عربية وذلك في الأول من شهر مايو أيار عام 1992م، لتواصل صدورها أعواماً قليلة قبل أن تتوقف نهائياً عن الصدور.

لقد شكلت الأفق في مرحلتها الثانية نقلة نوعية واضحة في صحافة المجلة في الأردن من خلال سعيها لتقديم مجلة أسبوعية شاملة، ساهم في تحريرها مجموعة من المحررين الصحفيين مثل: عصام التل، محمود مساد، حياة عطية، فؤاد أبو حجلة، يوسف غيشان، سمير الحجاوي، سهير بشناق، عامر التل، علا قموه.

وساهم في كتابة بعض مقالاتها: عرفات حجازي، إسماعيل أبو البندورة، عبدالجبار أبو غربية، أحمد النمري.

وأضافت بعد صدورها بفترة اسم د. منيب الور كمدير عام لها.

وقد اهتمت المجلة بتطوير إخراجها الفني وبتغيير نوعية الورق المستخدم في طباعتها الذي أصبح يميل إلى الجودة ابتداء من العدد 102 الصادر في 11 أيار 1994م.

أما ملاحظاتنا على ما صدر من أعداد من مجلة الأفق فيمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- قلة التحقيقات الصحفية الاجتماعية التي تتطلب جهداً صحفياً ميدانياً.
- لم يلاحظ على صفحاتها ذلك التفاعل مع شرائح المجتمع المختلفة مما يعكس عادةً شعبية المطبوعة الصحفية وتعلق الجمهور بها.
- عدم الاستقرار في هيئتها التحريرية حيث كانت أسماء المحررين والمندوبين تتغير بين وقت وآخر.

- لم تستقطب المجلة عدداً مهماً من الكتّاب البارزين محلياً وعربياً ممن يتميزون بالمهنيّة العالية وقوة التعبير الصحفي.

وقد كان (للدكتور الفانك) وقفة تقييمية لتجربة الأفق في مرحلتها الثانية حيث قال إنها: تجربة جديدة تستحق التقييم والرعاية، ويكفي أنها المجلة الأسبوعية الوحيدة في الأردن وأن رئيس تحريرها هو صاحب العمود اليومي الأول من حيث الشعبية في الصحافة الأردنية.

وقال: إن الأفق الآن عندما تعود بعد عشر سنوات كاملة تجد أمامها صعوبات من نوع آخر، ففي ظل حرية التعبير التي تتمتع بها الصحافة الأردنية اليوم لا يقبل القارئ أقل من الإبداع المهني والفكري، وهو أمر لا تخلقه حرية الصحافة وحدها، وإن كانت تسمح ببروزه إذا توافرت معطياته.

وأضاف د. الفانك قائلاً: إن ما نرجو أن تفعل الأفق هو استدراج المفكرين الأصلاء الذين يمثلون ضمير هذا الشعب وعقله. أما الدور الذي تستطيع الأفق أن تلعبه فهو دور الناقد العقلاني الجريء في السياسة والاقتصاد والثقافة والفكر(37).

أمّا طارق مصاروة رئيس تحرير الأفق فقد أوضح أن تجربة الأفق تعثرت لأسباب إدارية وقال: لقد كان لدينا ديون كبيرة على الشركات لم نستطع تحصيلها بينما كان مطلوباً منا أن ندفع مبالغ كبيرة مقابل ما حصلنا عليه من قروض، وأضاف: لقد كان هناك قصور من المساهمين في متابعة شؤون المجلة والاهتمام بما تواجهه من صعوبات، حيث لم يكونوا يهتمون بحضور اجتماعات الإدارة.

وقال أيضاً: إن هذه الظروف جعلته يعمل في المجلة متطوعاً ودون أن يتقاضى راتباً وذلك لمدة سنتين وثمانية أشهر. ولنا أن نتصور المشاكل المالية التي واجهتها المجلة إذا عرفنا أننا أصدرنا مائة وثلاثين عدداً بكلفة أربعمائة وثمانين ألف دينار بينما كان رأسمالنا كله مائة وعشرين ألف دينار. وعلى سبيل المثال فإن أجهزة الكمبيوتر التي قمنا بشرائها كلفتنا مبلغ خمسة وأربعين ألف دينار، وقمنا

بشراء كمية من الورق على دفعتين بكلفة خمسة وثلاثين ألف دينار.

وانتهى طارق مصاروة إلى القول: بأن ما واجهناه في تجربة إصدار الأفق يمثل حالة من الفشل الإدارية أدّت بنا إلى التوقف(38).

**2-5-3 مجلة الحصاد**

صدر العدد الأول من مجلة الحصاد في تشرين الأول أكتوبر عام 1985م، برئاسة تحرير محمد كعوش كمجلة (أسبوعية شاملة تصدر شهرية مؤقتاً) وكان سكرتيرا تحريرها حافظ ملاك والشاعر إبراهيم نصر الله، وقد أصبحت تعرف بنفسها في وقت لاحق كمجلة عربية شاملة. تصدر عن (مؤسسة الاقتصادي للطباعة والنشر)، وكان ترخيص المجلة صادراً من قبرص أي أنها كانت مجلة أردنية بامتياز أجنبي.

وقد شارك في الترحيب بصدور الحصاد عدد من الكتّاب والصحفيين الأردنيين، كان منهم طارق مصاروة الذي كتب في العدد الأول من المجلة وتحت عنوان المجد للكلمة يقول: (كلما أدركت أحد زملائنا حالة إصدار مجلة انتابنا شعوران متوازيان ومتعارضان الأول شعور بالفرح لأن سيداً قام من بيننا ليشعل شمعة في هذا الليل العربي الطويل، دون أن يرتب أموره من جهة كريمة على الصحافة المغتربة، الثاني: شعورنا بالأسف لأن معاناة الصحفي الناشر بين مطارات العالم ومطارات الوطن هي فوق طاقته وطاقة رفاقه، قلوبنا مع محمد كعوش وزملائه والمجد للكلمة)(39).

وكتب محمد كعوش رئيس تحريرها، في نفس العدد، وتحت عنوان على المحبة نلتقي يقول: (عند إصدار جريدة أو مجلة في الوطن أو في المهجر، نسمع أسئلة تتردد سراً وعلانية، من يمول هذه الجريدة، وما هو خطها السياسي، وجرت العادة أيضاً أن يكتب رئيس التحرير افتتاحية العدد الأول ليتحدث عن مبررات صدور الجريدة أو المجلة، تحت عنوان سؤال تقليدي هو لماذا مجلة كذا أو الجريدة.

نحن في الحصاد لن نسأل هذا السؤال ولن نجيب عليه، لأن القريبين من

الحصاد ومن العاملين فيها يعرفون حكايتها، ويعرفون أنها، أي الحصاد موال بدنا نغنيه وتجربة جديدة من نوعها في الساحة العربية، لماذا تجربة جديدة.

جديدة بمضمونها وشكلها كمجلة شهرية، فهي خرجت عن العادة المألوفة بأن تكون المجلة الشهرية مجلة دراسات ومواضيع وأبحاث مطولة، وأن يكون شكلها ذلك الشكل الجدي الوقور، الذي يليق بالنخبة المثقفة في الوطن العربي.

الحصاد أخذت شكل المجلة الأسبوعية دون أن تتقيد بالمواضيع الإخبارية التي تتعلق بأحداث الأسبوع الجديدة الساخنة فقط، وبذلك نكون قد دمجنا بين المجلة الأسبوعية والمجلة الشهرية فجاءت الحصاد بهذا الشكل الجديد.

أيضاً نقول إن تجربتنا جديدة لأن هذه المجلة ستكون في المستقبل أول تعاونية صحفية، لأننا عندما نحولها إلى مجلة أسبوعية سيملكها العاملون فيها، أي ستكون ملك المحررين.

والآن حان وقت الإجابة حول هذه المجلة، من يمول الحصاد وما هو خطها السياسي؟ نقول بصراحة، إن مصدر تمويل هذه المجلة هو المعلن والقارئ فقط لا غير، أما خطها السياسي، فهي مجلة عربية ملتزمة بالقضايا الوطنية والقومية، ومهتمة بالقضايا الإنسانية، ولن تحيد عن هذا الدرب ونأمل أن نستمر ونواصل هذه المسيرة بمحبتكم)(40).

أما أبرز الأسماء التي كتبت على صفحات الحصاد فهي: طارق مصاروة، إبراهيم نصرالله، فخري قعوار، سلطان الحطاب، خيري منصور، محاسن الإمام، عوني بدر، محمد الجيلاني، د. جمال الشاعر، فتحي خطاب.

ولم تستطع الحصاد مواصلة الصدور رغم أنها صدرت على مدى ثماني سنوات متصلة، ورغم أنها شهدت جهداً واضحاً على صعيد المادة الصحفية والمتابعات الإخبارية والاهتمام بالنواحي الثقافية، وكان يؤمل لها أن تجد مكاناً راسخاً بين مثيلاتها من المجلات الشاملة الجادة.

ويمكن القول، إنه إذا كان التوقف عن الصدور قد أصبح سمة تميز ما عرفه

الأردن من مجلات سياسية عامة فإن فرصة كثير من المجلات المتخصصة كانت أفضل حظاً في قدرتها على المواصلة، وذلك لأنها تتوجه إلى جمهور نوعي محدد واعتماد تمويلها على الجهات التي تتولى إصدارها باعتبارها مجلات مؤسسات وعلاقات عامة، وتباعد دوريتها مما يقلل حجم الأعباء المالية المترتبة على تحريرها وإنتاجها وطباعتها.

بينما وقفت مشكلات كبيرة في طريق المجلات السياسية العامة ولم تستطع الثبات والاستمرارية سواء فيما يتعلق بما أوردناه حول تجربة كل من مجلتي الأفق والحصاد أو فيما يتعلق بغيرهما من المجلات كمجلة الرائد العربي على سبيل المثال، التي أصدرها الشاعر راضي صدوق وحاولت تقديم جهد صحفي ملموس خلال رحلة صدورها وكان نصيبها التوقف رغم الجهود الكبيرة التي بذلها جهاز تحريرها لتكون معلماً صحفياً بارزاً في صحافة المجلات الأردنية.

## 4- أسباب إخفاق المجلات الأردنية

نخلص مما سبق تقديمه من تعريف بالمجلات والظروف التي أحاطت بها أن أسباب إخفاق تجربة إصدار المجلات الأردنية تعود إلى العوامل الآتية:

**أولاً:** لم تستطع المجلات الأردنية أن تكون منافسة لما يصل إلى السوق الأردنية من مجلات عربية متقدمة كثيراً في ما تنشره من مادة صحفية وما تتميز به من إخراج صحفي أنيق وطباعة عالية الجودة، بالإضافة إلى المواضيع التي تتطرق إليها موجهة إلى القارئ العربي في كل أنحاء الوطن العربي متجاوزة المحلية. ناهيك عن أن القارئ الأردني هو قارئ عربي يهمه متابعة شؤون البلدان العربية وأخبارها وما تشهده من حياة سياسية وثقافية، لأن هذا القارئ ليس محلياً فقط ولا يتوقف عند القضايا والأخبار المحلية.

**ثانياً:** إن المجلات العربية التي تصل إلى القارئ الأردني تقف وراء إصدارها مؤسسات صحفية راسخة تعتمد على إدارات صحفية منظمة بهياكل إدارية وتحريرية وأقسام صحفية متخصصة، ولديها مكاتب صحفية خارجية ومندوبون يوافونها بالتحقيقات والمواد الصحفية من معظم العواصم العربية.

وهذا ينطبق على المجلات العربية التي تصدر عن مؤسسات صحفية متخصصة بتلك المجلات نفسها فقط، أو تلك التي تصدر عن مؤسسات صحفية تملك عدداً من المطبوعات الأمر الذي يمد مجلاتها بأسباب الحياة والتنوع، إعلاناً وفكراً وأقلاماً صحفية.

**ثالثاً**: إن المجلات الأردنية لم تنل نصيبها من الإدارة الصحفية الناجحة التي توفّر لها عدداً كافياً من المحررين والمندوبين والمراسلين والإداريين بحيث يضعها في مصاف المجلات العربية والدولية التي تصل إلى القارئ الأردني. فقد اعتمد ما صدر من المجلات الأردنية على ميزانيات ضعيفة وهيئات تحرير محدودة بينما يتوقف نجاح المجلات عادة على تقديم مادة صحفية ثرية تتطلب قدراً كبيراً من الاحتراف والتحليل السياسي وتفسير الأخبار لكي يعطيها صبغة واضحة وشخصية صحفية متميزة.

**رابعاً**: ركـزّت التجربة الصحفية الأردنية في السنوات الأخيرة على الصحافة الأسبوعية النصفية التي تصدر بحجم التابلويد التي قام ناشروها بإعطائها صبغة صحفية منوعة لإرضاء الأذواق المختلفة للقراء. وربما كان ذلك محاولة لسد الفراغ الناشئ عن غياب المجلات الأسبوعية المنوعة، وبسعر للنسخة الواحدة يقل كثيراً عن السعر الذي يتطلبه بيع النسخة الواحدة من المجلات. ولكن هذه الصحف الأسبوعية لم تستطع أن تحتل المكان الشاغر للمجلة نظراً للفروق الكبيرة بين ما تقدمه هذه الصحف وبين المطلوب من صحافة المجلات.

وهو نفس الأمر الذي فعلته الصحف اليومية (الرأي والدستور والأسواق) في سعيها لإصدار الملاحق السياسية والمنوعة التي رغم قيامها بتقديم مواد صحفية منوعة ومقالات ودراسات مطولة إلا أنها لم تؤدّ الدور المطلوب من المجلات.

**خامساً**: تعتبر التكلفة العالية التي تتطلبها طباعة المجلات سبباً في تعثرها على الساحة الأردنية، لأن القارئ لا يقبل على شراء مجلة سعرها مرتفع بينما هو يجد بديلاً أفضل لها بما يتوفر لديه من مجلات عربية وافدة وبنفس السعر تقريباً أو أقل.

**سادساً**: كان اعتماد إصدار المجلات الأردنية على الجهود الفردية سبباً أساسياً في فشلها لأن المجلات تتطلب لضمان نجاحها إدارات صحفية مؤسسية وميزانيات كبيرة وهيئات تحرير متفرغة.

**سابعاً**: أظهرت تجربة المجلات الأردنية أن هذه المجلات تعتمد على الأقلام المحلية فقط بينما تحاول المجلات العربية، الاعتماد على الأقلام العربية من كافة البلدان العربية نظراً لكونها تتوجه إلى العواصم العربية المختلفة. وهذا ما طبقته بالفعل مجلة الأهرام العربي التي صدرت في إبريل نيسان 1997م، وتستكتب عدداً مهماً من الكتّاب والصحفيين العرب.

**ثامناً**: هناك مشكلة تكمن في عدم وجود القارئ المنتظم للمجلات في الأردن، وربما يعود ذلك إلى تعوّد القارئ على قراءة الصحف اليومية فقط، أو لأن سعر المجلات المرتفع تنوء به فئات كثيرة نظراً للظروف الاقتصادية الضاغطة على الأغلبية من فئات شعبنا.

**تاسعاً**: هناك أسباب تبرر إخفاق المجلات تتعلق بتوجه المعلنين في الأردن إلى الإعلان في الصحف اليومية نظراً للميزات التي يحققها الإعلان من خلال النشر اليومي، ولا توجد لدينا عادة الاهتمام بنشر الإعلانات في المجلات مقارنة بما ينشر منها في الجرائد اليومية.

**عاشراً**: إن المجلة لكي تنجح تحتاج إلى رأسمال كبير وسوق إعلاني يتحمل تكاليفها وسوق استيعابي يقبل على شراء ما يطبع من أعدادها. ذلك أن عدد القراء والنسخ المباعة تعتبر مهمة لشركات الإعلان والمعلنين الدوليين الذين يحدّدون أرقام ما ينفق على ميزانيات الإعلان على ضوء القدرة الاستيعابية للسوق وحجم القراء، ويشار إلى أن حصة السوق الأردني من ميزانيات الإعلان التابعة للشركات الدولية تعتبر محدودة جداً على ضوء ما سبق ذكره، خاصة ما يتصل بسلعة كالسيارات مثلاً، حيث لم يتوفر لدينا ذلك المعلن الذي يدفع ثلاثة آلاف دينار ثمناً لصفحة إعلانية في إحدى المجلات.

## 5- تساؤلات حول مستقبل صحافة المجلة في الأردن

وبعد، فإن غياب المجلة الأردنية أمر غير مقبول حتى الآن، ونحن نجد مؤسساتنا الصحفية التي تصدر الصحف اليومية تتطور وتنمو وتتشعب مواردها المالية والإعلانية وتتطلع إلى القرن الجديد بعين التفاؤل والثقة. وكان لا بدّ من طرح التساؤلات على إدارات هذه الصحف لمعرفة الموقف من إصدار المجلات الأردنية.

وكانت الإجابة لدى الدستور أن هناك تفكيراً بإصدار مجلة جديدة متخصصة بقضايا المرأة. وكانت الإجابة لدى الأسواق أن لديهم ثلاثة امتيازات لثلاث مجلات تخص: الأسرة، ورجال الأعمال، والمحافظات، ولكن الظروف الراهنة المحيطة بالمؤسسة تحول دون إصدارها في الوقت الحاضر.

وقد أشار بعض من حاورناهم من الكتّاب والصحفيين حول موضوع المجلات الأردنية إلى أن مؤسسة الرأي الصحفية هي المؤهلة فعلاً للقيام بإصدار المجلة الأردنية التي يمكن وضعها في مصاف كبريات المجلات العربية المرموقة، وتبين لنا أن مؤسسة الرأي قد أعدّت الدراسات والمخططات الفعلية لإصدار مجلة أسبوعية سياسية عامة ستكون قادرة على المنافسة في سوق المجلات العربية بعد أن توفر لها المناخ الصحفي الملائم والبنية التحتية اللازمة والطباعة الصحفية المتقدمة. وستكون بحجم مجلة روز اليوسف، باعتبار أنه حجم يناسب اهتمامات القراء وميولهم.

وقال الأستاذ محمود الكايد وكان عميداً (للرأي) عندما كنا ندير الحوارات حول المجلات السياسية في الأردن: إن الاسم الذي وقع الاختيار عليه (ألف فاء) وهو اسم له دلالة قومية مهمة أي الأردن- فلسطين، وأن العدد الأول من هذه المجلة سيرى النور قريباً جداً. وذلك بالإضافة إلى أن النية متوفرة لإصدار عدد أسبوعي من الرأي تحت اسم الرأي الأسبوعي يتم فيه تلخيص أهم ما ينشر في الرأي من مقالات وتحليلات بحيث يوزع محلياً وعربياً وعالمياً ويكون بمثابة ملحق صحفي متميز للجريدة(41).

## 6- الخاتمة

تصدّت الدراسة لتحليل واقع صحافة المجـلات في الأردن باعتبارهـا تجربـة واجهت صعوبات كثيرة أدّت بها إلى الإخفاق الأمر الذي أفقـد السـاحة الأردنيـة هذا النوع من المطبوعات الصحفية.

وقامت الدراسة بتحليل صحافة المجلات الأردنية التي أمكن تصنيفها تحـت خمسة أنواع تخصصية رئيسية هي:

أولاً: المجلات الثقافية.

ثانياً: مجلات المرأة.

ثالثاً: مجلات الأطفال.

رابعاً: المجلات الدينية الإسلامية.

خامساً: المجلات السياسية العامة.

واهتمت الدراسة ببحث هذه الأنواع وأهم المجلات الـتي تمثلـها والجـهات التي قامت بإصدارها والأدوار التي حاولت تأديتـها في إطـار الوظـائف الإعلاميـة لهذه المجلات.

وناقشـت الدراسـة تفصيـلاً الأسـباب الـتي أدت إلى فشـل تجربـة إصـدار المجلات في الأردن والتي أمكن حصرها في عشر نقاط شكلّت الحـوارات مـع نخبـة من الصحفيين والكتّاب الأردنيين محاورها الرئيسية.

وانتهت الدراسة إلى أهمية هذا الفن الصحفي وحاجة السـوق الصحفيـة الأردنية إليه والخطط التي تملكها بعض المؤسسات الصحفية لإصدار المجلات التي تواكب تطلعات الصحافة الأردنية إلى التوسع والتقدم.

# الهوامش والمراجع

(1) عبداللطيف حمزة، المدخـل في فـن التحريـر الصحفـي، دار الفكـر العربـي، القـاهرة، 1965م، ص278 .

(2) أدوين واكـين، مقدمـة إلى وسـائل الاتصـال، ترجمـة وديـع فلسـطين، مطـابع الأهـرام التجارية، القاهرة، 1980، ص63 .

(3) إجلال خليفة، الوسائل الصحفية، الأنجلو المصرية، القاهرة، 1980، ص19-20 .

(4) محمد سيد محمد، اقتصاديات الإعلام، مكتبة كمال الدين، القاهرة، 1979م، ص27 .

(5) محمد سيد محمد، بين الصحافة والأدب، دار الفكر العربي، القاهرة، 1985م، ص82.

(6) محمود علم الدين، المجلة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1980، ص15 .

(7) Ferguson, Rowena: Editing the Small Magazine, New York, 1976, p.86.

(8) وليام ل. ريفرز وثيودور بيترسون وجاي و. جنسن، وسائل الإعلام والمجتمـع الحديـث، ترجمة، إبراهيم إمام، دار المعرفة، القاهرة، 1975، ص232-233 .

(9) تيسير أبو عرجة، الصحافة المعاصرة، دار الكتاب الجامعي،العين، 1988م، ص156-157.

(10) Jean, Francois Bazin: La Revue De Presse, Paris, Chotard Et Associes Editeurs, 1971, p35.

(11) C. H Sandage and Vernon Fryburger: Advertising Theory and Practice, Illinois, Richard D. Irwin, INC, 1958, pp. 453-454.

(12) محمد أبو صوفة، الصحافة في الأردن 1920-1966 قـراءات أوليـة، منشـورات مكتبـة المحتسب، عمان، 1996م، ص21-22 .

(13) الأفق الجديد، العدد الأول بتاريخ 30 أيلول 1961، المقال الافتتاحي.

(14) الأفق الجديد، العدد الثاني بتاريخ 15 أكتوبر 1961، المقال الافتتاحي.

(15) إبراهيم خليل، أمين شنار الشاعر والأفق، منشورات الاتحاد العـام للأدبـاء والكتّـاب العرب، نشر بدعم من جريدة الدستور، عمان، 1997م، ص8،9،15 .

(16) مقابلة شخصية مع الأستاذ إبراهيم العجلوني بتاريخ 3/4/97م.

(17) محمد أبو صوفة، المرجع السابق، ص95-96 .

(18) وزارة الثقافة، محطات وإنجازات، إعداد لجنة وزارة الثقافة، تحرير د. باسم الزعبي، عمان، 1995، ص136-137 .

(19) مقابلة شخصية مع الأستاذ فايز محمود بتاريخ 27/3/97م.

(20) حوار مع الأستاذين عزمي خميس ود. باسم الزعبي في وزارة الثقافة بتاريخ 27/3/97م.

(21) الجذور، العدد 12، أكتوبر 1995، الافتتاحية.

(22) محمد بشير، لماذا مجلة عمان، عمان، العدد 1، 1/4/93، ص3 .

(23) عبدالله حمدان، عمان، العدد الأول، 1/4/93، المقال الافتتاحي، ص4 .

(24) محمد بشير، عمان، العدد الثاني، 1/5/93، المقال الافتتاحي.

(25) عبدالله حمدان، عمان والتنوع الذي نريد، عمان، العدد 19، كانون الأول 1995م، ص80 .

(26) هاني العمد، الكاتب الأردني، العدد الأول، كانون الأول 1996، المقال الافتتاحي، ص1 .

(27) إبراهيم العبسي، رابطة الكتّاب البحث عن أساليب جديدة، الرأي 30/4/97، ص24 .

(28) مقابلة شخصية مع السيدة لميس العتوم بوازرة الثقافة بتاريخ 10/4/97م.

(29) شرقيات، الافتتاحية بقلم رئيسة التحرير، العدد الأول، 1998م.

(30) المرأة، العدد الخامس عشر، تموز- آب، 1998م.

(31) نضال الحديد، تايكي، افتتاحية العدد الأول، السنة الأولى، ربيع 1999م.

(32) وزارة الثقافة، محطات وإنجازات، مرجع سابق، ص137-138 .

(33) الرأي بتاريخ 6/2/99، تقرير إخباري عن مجلة حاتم.

(34) مجلة حاتم العدد الثاني، كانون الأول، 1998م.

(35) طارق مصاروة، المقال الافتتاحي بعنوان كل أسبوع، الأفق، العدد الأول بتاريخ 31 آذار، 1982، ص5 .

(36) فهد الفانك، الصحافة والحرية المسؤولة، مكتبة الرأي، 14، مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية، الرأي، عمان، 1997م، ص25،30 .

(37) فهد الفانك، المرجع السابق، ص116 .

(38) مقابلة شخصية مع الأستاذ طارق مصاروة بتاريخ 9/4/97م.

(39) طارق مصاروة، المجد للكلمة، الحصاد، العدد الأول، أكتوبر، 1985م.

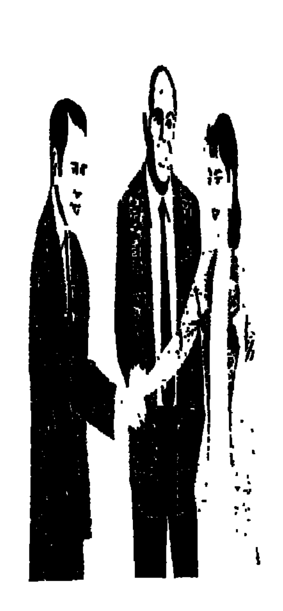
(40) محمد كعوش، على المحبة نلتقي، الحصاد، العدد الأول، أكتوبر 1985م.

(41) مقابلة شخصية مع الأستاذ محمود الكايد بتاريخ 10/4/97م.

(*) اعتمدنا للوصول إلى التعرف على حاضر صحافة المجلة ومستقبلها في الأردن على حوارات مع الكتّاب والصحفيين الأساتذة: محمود الكايد، طارق مصاروة، يحيى محمود، خيري منصور، المرحوم محمد أبو صوفة، عبدالله القاق، وموسى الحوامدة.



# الفصل الرابع



## المهنية في الصحافة الأردنية
## العنصر البشري
## دراسة ميدانية


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

## مدخل

تحاول هذه الدراسة الميدانية إلقاء الأضواء على كافة الظروف المحيطة بعمل الصحفيين من خلال صحيفة استبيان تضمنت عدداً من الأسئلة ذات صلة وثيقة بهذه الظروف، وكان من أهم القضايا والمشكلات التي اهتم البحث بالتعرف عليها: الأوضاع المادية للصحفيين من رواتب ومكافآت، والتدريب الصحفي، وقضية المعلومات، وعلاقات الصحفيين بمصادر الأخبار، والمشكلات التي يواجهها العاملون في مجال التحقيقات الصحفية، ومدى قيام نقابة الصحفيين بدورها في رعاية المهنة الصحفية وأعضاء النقابة، والفرص المتاحة للصحفيين لتنمية قدراتهم الثقافية ومدى الالتزام بأخلاقيات المهنة، وظاهرة الصحف الأسبوعية التي شهدت ظهوراً كثيفاً في السنوات الأخيرة، وموضوع التأمينات التي يتمتع بها الصحفيون وتأثيراتها على مجمل الأداء المهني.

## أهمية البحث

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع المهنة الصحفية في الأردن من خلال عرض كافة العناصر والعوامل المؤثرة في طبيعة هذه المهنة. وذلك بالتركيز على العنصر البشري الذي تقوم على عاتقه أعباء مهنة الصحافة، بهدف الارتقاء بهذا العنصر المهم والتعرف على الظروف المحيطة بعمله الصحفي.

وتأخذ هذه الدراسة أهميتها لكونها الدراسة الأولى في تاريخ الصحافة الأردنية التي تحاول الاقتراب من العاملين في مهنة الصحافة والتعرف على ظروف مهنتهم بكل ما يحيط بها من قضايا ومشكلات. وكان الدافع الرئيسي إليها هو ما شهده الأردن من حوارات واسعة حول الصحافة ومدى التزامها برسالة الصحافة خصوصاً في السنوات القليلة التي أعقبت صدور قانون المطبوعات والنشر عام 1993م، والذي كان أهم ما نصّ عليه التوسع في حق إصدار الصحف وما ترتب عليه من صدور أعداد كبيرة من المطبوعات الصحفية الأسبوعية ولجوء عدد منها إلى أسلوب الإثارة الصحفية. وكذلك رفع

سقف الحريات الصحفية من خلال الاحتكام إلى القضاء للنظر في قضايا الصحافة. إضافة إلى ظهور عدد من الصحف الحزبية التي رافقت ميلاد الأحزاب السياسية الأردنية الجديدة ابتداء من عام 1992م.

لقد أدت هذه المستجدات السياسية والصحفية إلى تساؤلات كثيرة حول العناصر البشرية العاملة في الصحافة الأردنية من حيث تأهيلها العلمي والفرص التي تحظى بها في مجال التدريب والخبرات الميدانية ومدى التزامها بأخلاقيات المهنة وقدرتها على تحمل أعباء مهنة الصحافة، في هذه المرحلة الجديدة بما تشهده من تحولات وما تتطلبه من التزامات، ناهيك عن تطلع الدولة الأردنية إلى إجراء تغييرات جذرية في ملكية أجهزة الإعلام الرسمي والانتقال إلى الخصخصة في حقبة يسود فيها أيضاً خطاب الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات.

وتجب الإشارة إلى أن هناك تأكيداً من جانب العديد من الباحثين الإعلاميين والصحفيين البارزين على أهمية العنصر البشري في إنجاح الصحيفة التي ينتمي إليها. وقد وضع بعضهم شروطاً يتوجب توافرها في الصحفيين وصولاً لهذه الغاية، وأهمها ما أورده هيلي وارد (1985-534): الدقة، والسرعة، والقدرة على الملاطفة، والمسايرة، واحترام القانون، والتواضع، واحترام الأسرار المؤتمنة لدى المصادر الخاصة، وتقدير النتائج التي تؤول إليها القصة الصحفية من جهة تأثيراتها على مختلف الأشخاص من سياسيين وأناس عاديين، والقدرة على التعامل مع الناس كمصادر إخبارية وكأصدقاء، كل ذلك في إطار من الحس الإنساني والحرص على المحبة.

ومن الخصائص المطلوبة في الصحفي كما بينها ستانلي جونسون وجوليان هاريس (1960م -13): النهم إلى حب الاستطلاع، ومرونة الشخصية، وارتياد المجتمعات، والميل إلى الترحيب بالتجارب المختلفة، وما لم يكن المخبر ذا عقل واع كثير التساؤل والاستفسار، فقد لا ينفع جريدته كثيراً، لأن عمله سيكون عديم الجدوى، كما يتعين على المندوب الصحفي أن يكون على قدر واف من الثقافة، وأن يكون ذا شغف بالسياسة والاقتصاد والاجتماع، وأن يتهيأ له أوفر حظ من

المعلومات العامة، وأن يكون قادراً على البحث والدرس، وأن يدخل على معرفته شعوراً بالمسؤولية الاجتماعية وبالقيادة.

والصحفي الحديث برأي جلال الحمامصي (1963م:18-19): يجب أن تكون خميرته مزيجاً من الصفات الموهوبة التي يولد بها، مع هذا الخليط من الدراسة في الصحافة النظرية والعملية، بالإضافة إلى هذا المزيج من العلوم الأخرى التي تفتح له آفاقاً في عمله الصحفي بحيث تكون فرص اندفاعه إلى الصفوف الأولى أمراً مؤكداً.

ويضيف فاروق أبو زيد (1984م-214) : عدداً آخراً من الصفات التي يجب أن تتوفر لدى المندوب الصحفي وهي: أن يكون سريع الحركة قادراً على أن ينتقل إلى أماكن الأحداث في وقت وقوعها وفي أسرع وقت. وأن يكون قوي الملاحظة، سريع البديهة يلتقط بأذنه وعينه مالا يستطيع الإنسان العادي أن يلاحظه.

## منهج البحث

انطلاقاً من كون هذه الدراسة من الدراسات المسحية التي تتم بناء على تصميم صحيفة استقصاء أو استبيان يراعى فيها شمول المواضيع والقضايا المتصلة تماماً بموضوع البحث من كافة جوانبه، فقد قام الباحث بتصميم استمارة استبيان مكونة من تسعة وثلاثين سؤالاً إضافة إلى البيانات الشخصية التي تعتبر مدخلاً مهماً للدراسة، وقد كان بعض الأسئلة من نوع الأسئلة المقيدة أو المحددة ويكتفى بالإجابة عليه ب نعم أو لا وبعضها الآخر من الأسئلة المفتوحة النهاية أي غير المقيدة. يطلب آراء ومقترحات وعرضاً للمشكلات. نظراً لخصوصية المهنة وطبيعة الظروف المحيطة بها واتساقاً مع الرغبة في المعرفة الدقيقة بما تواجهه من عقبات ومشكلات كما يراها الصحفيون أنفسهم.

وكما يقول روجر ويمر وجوزيف دومنيك (1989م: 168-169): فإن الأسئلة المفتوحة تسمح بإجابات لم يتنبأ بها في الأصل عند إعداد الاستبيان، ومما قد تقترحه من علاقات محتملة بين إجابات أو متغيرات أخرى.

كما أن هذا النوع من الدراسات يفرض كما يرى سمير حسين (1976-

198): مراعاة المنطق في ترتيب الأسئلة وتسلسلها بحيث يكون هناك ترابط وتناسق بين كل سؤال وما يليه من أسئلة مع عدم القفز بسرعة من قضية أو فكرة إلى قضية أو فكرة أخرى حتى لا يؤدي ذلك إلى ارتباك المبحوث وفقدانه القدرة على مواصلة الإجابة على الأسئلة.

وتحسباً لصعوبة التجاوب التي قد يواجهها البحث في مثل هذه الدراسة وهي تتعلق بظروف العمل الصحفي داخل المؤسسات الصحفية وخارجها وما يتصل بذلك من حساسية معينة لدى الصحفيين، فقد ارتأى الباحث اتباع أسلوب العينة العشوائية البسيطة Simple Random Sample ويشير عبدالباسط محمد حسن (1977م -448) إلى أن للاختيار العشوائي الصحيح صورة صادقة للمجتمع الأصلي لأنه يقوم على مبدأ إعطاء جميع الوحدات فرصاً متكافئة في الاختيار.

وقد تمثلت هذه العينة العشوائية بمجموعة من العاملين في المؤسسات الصحفية الأردنية التي تصدر الصحف اليومية والأسبوعية قوامها إثنان وخمسون صحفياً يغطون مختلف التخصصات الصحفية وبينهم رؤساء تحرير بعض الصحف الأسبوعية ومدراء تحرير ورؤساء أقسام وبتركيز أكبر على المندوبين العاملين في مجال الأخبار والتحقيقات الصحفية بصفتهم الأكثر قرباً واتصالاً بالمشكلات والظروف التي تحيط بالعمل الصحفي، وقد شملت العينة الصحفيين من كلا الجنسين ذكوراً وإناثاً.

وحاولت الأسئلة التي تضمنها الاستبيان أن تشمل كافة النواحي المتصلة بالمهنية الصحفية التي تعتبر إحدى أهم المظاهر التي تعاني منها الصحافة الأردنية، وخاصة فيما يتعلق بالعنصر البشري المتمثل بالصحفيين أنفسهم من حيث طبيعة عملهم والمشكلات التي تواجههم، لأن هؤلاء الصحفيين هم عصب المهنة ويتوقف عليهم نجاحها أو فشلها حاضراً ومستقبلاً.

## مناقشة نتائج الدراسة

### التأهيل العلمي

أظهرت الدراسة أن العاملين في الصحافة الأردنية هم في غالبيتهم من

الشباب الجامعي المؤهل علمياً في فروع العلوم الإنسانية المختلفة، وبينهم نسبة كبيرة من خريجي الصحافة والإعلام، فقد أظهرت العينة المبحوثة أن المؤهلات العلمية توزعت على النحو التالي:

| المؤهل العلمي | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| بكالوريوس في تخصصات مختلفة | 18 | ٪34.60 |
| بكالوريوس في الصحافة والإعلام | 13 | ٪25 |
| شهادة الثانوية العامة | 6 | ٪11.50 |
| ماجستير في تخصصات مختلفة | 4 | ٪7.69 |
| دبلوم الصحافة والإعلام | 3 | ٪5.76 |
| ماجستير في الصحافة | 2 | ٪3.84 |
| ماجستير في العلوم الإنسانية مضافاً إليه بكالوريوس صحافة | 2 | ٪3.84 |
| لم يذكر | 2 | ٪3.84 |
| دبلوم في تخصصات مختلفة | 1 | ٪1.92 |
| سنة أولى جامعة | 1 | ٪1.92 |
| إجمالي حجم العينة | 52 | ٪100 |

وكما تبين هذه النسب فإن الصحفيين من حملة الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس) شكلوا أعلى نسبة داخل العينة المبحوثة يليهم حملة درجة البكالوريوس في الصحافة والإعلام، ثم كانت النسبة التالية لذلك مباشرة من حملة الشهادة الثانوية العامة الذين يعتمدون على عنصر الخبرة الصحفية والالتحاق بالعمل منذ سنوات عديدة، ثم يليهم في ذلك حملة الدرجة الجامعية الثانية (الماجستير) في تخصصات مختلفة، وكانت الفئة التالية ممثلة بحملة دبلوم الصحافة والإعلام، ثم تساوت بعد ذلك نسبة الحاصلين على الماجستير في الصحافة والإعلام والحاصلين على الماجستير في تخصصات مختلفة إضافة إلى بكالوريوس الصحافة والإعلام. وتمثلت النسبة الأقل في عدد من الصحفيين

الحاصلين على الدبلومات في تخصصات مختلفة، وأولئك الذين لم يكملوا الدراسة الجامعية.

ويلفت النظر أن هناك نسبة 3.84٪ لم تبين تأهيلها العلمي ولا نوع الدراسة التي حصلت عليها.

**الرواتب الشهرية**

نظراً لأهمية الوضع المادي للصحفي، فقد سعت الدراسة للتعرف على جدول الرواتب التي يتقاضاها الصحفيون الأردنيون وذلك للانعكاسات التي تحدثها هذه الأوضاع على مجمل أداء الصحفي وظروف عمله وقدرته على العطاء، خاصة في الظروف الاقتصادية التي نعيشها وارتفاع معدل تكاليف المعيشة، إضافة إلى ما تفرضه متطلبات العمل الصحفي من أوجه إنفاق مختلفة لكي يتمكن من أداء عمله بطريقة أفضل.

وكانت نسب ما يتقاضاه الصحفيون في العينة على النحو التالي:

| الراتب | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| سبعمائة دينار فما فوق | 1 | ٪1.92 |
| ستمائة دينار فما فوق | 1 | ٪1.92 |
| خمسمائة دينار فما فوق | 3 | ٪5.76 |
| أربعمائة دينار فما فوق | 3 | ٪5.76 |
| ثلاثمائة دينار فما فوق | 7 | ٪13.46 |
| مائتا دينار فما فوق | 14 | ٪26.92 |
| مائة دينار فما فوق | 14 | ٪26.92 |
| أقل من مائة دينار | 1 | ٪1.92 |
| لم يذكر | 8 | ٪15.38 |
| إجمالي حجم العينة | 52 | ٪100 |

ويتضح من ذلك ضعف نسبة الذين يحصلون على رواتب عالية داخل المؤسسات الصحفية، بينما تتركز النسب الكبيرة في جدول الرواتب القليلة قياساً إلى ظروف الحياة المعيشية الراهنة. وقد تفسر رغبة البعض الذين شكلوا نسبة 15.38٪ من العينة عدم ذكر ما يتقاضونه من الرواتب نوعاً من التخلص من الحرج نظراً لعدم انتظام هذه الرواتب، كما أوضح الكثير من الصحفيين في ملاحظاتهم وتعليقاتهم، أو لتدني هذه الرواتب.

**التفرغ للمهنة**

نظراً لأهمية التفرغ للعمل الصحفي، فقد استوضحت الدراسة عن هذه الناحية، ومعرفة إن كان هناك عمل آخر يقوم به الصحفيون بالإضافة إلى وظائفهم الصحفية داخل مؤسساتهم فكانت الإجابة كما يلي:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| المتفرغون للعمل داخل المؤسسة | 38 | ٪73.07 |
| غير المتفرغين | 12 | ٪23.07 |
| لم يحددوا موقفهم | 2 | ٪3.84 |
| إجمالي حجم العينة | 52 | ٪100 |

وقد ذكر تسعة صحفيين أنهم غير متفرغين للمؤسسة ولكنهم يعملون في إطار الصحافة، بينما ذكر إثنان من الصحفيين أنهما يعملان إلى جانب عملهما في المؤسسات الصحفية في أعمال أخرى غير الصحافة.

ويتضح لنا أن نسبة المتفرغين للعمل الصحفي داخل المؤسسات الصحفية حظيت بأعلى نسبة داخل العينة، تليها نسبة غير المتفرغين، الذين يقومون بأعمال إضافية يتركز معظمها في أعمال صحفية أخرى تتمثل في مراسلة الصحف

العربية والأجنبية أو مجـلات العلاقـات العامـة أو الكتابـة الأدبيـة أو في أجـهزة الإعلام الرسمية كالإذاعة والتلفزيون، أما تلـك النسـبة القليلـة مـن العـاملين في مجالات غير الصحافة فقد بينت أنها تعمل في مجال التدريـس الخصوصـي خاصـة في اللغة الانجليزية وذلك لتحسين الدخل ومواجهة أعباء الحياة.

## كيفية الإلتحاق بالمهنة

نظراً لخصوصية المهنة الصحفية التي تتطلب الموهبة والاستعداد، بالإضافـة إلى كونها أصبحت علماً له أصوله وقواعده يـدرس في المعـاهد والجامعـات، فقـد رأت الدراسة أهمية التعرف على ظروف الالتحاق بالمهنـة بالنسـبة للعـاملين في الصحافة الأردنية، وكانت الإجابة كما يلي:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| الهواية والرغبة في الكتابة | 26 | %50 |
| دراسة الصحافة | 20 | %38.46 |
| الصدفة | 6 | %11.53 |
| إجمالي حجم العينة | 52 | %100 |

وتبين لنا هذه النسب طبيعة المهنة الصحفية التي تعتمـد أولاً علـى كونـها هواية ورغبة في الكتابة، ثم دراسـة جامعيـة متخصصـة يقبـل عليـها الدارسـون، وكانت النسبة الأقل لأولئك الذين التحقوا بمهنة الصحافة بمحض الصدفة.

## مهنة العمر أم محطة انتظار

ورداً على سؤال البحث: هل ترى في الصحافة مهنة العمـر ام أنـها محطـة بانتظار فرصة مهنية أخرى، كانت الإجابة موزعة على النحو التالي:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| مهنة العمر | 40 | ٪76.92 |
| محطة انتظار | 6 | ٪11.53 |
| لا إجابة | 3 | ٪5.76 |
| كلاهما معاً | 2 | ٪3.84 |
| لم يفكر بالأمر | 1 | ٪1.92 |
| إجمالي حجم العينة | 52 | ٪100 |

ونلاحظ أن أعلى نسبة بين الصحفيين يرون في الصحافة مهنة العمر، بينما اعتبر ما نسبته 11.53٪ من العينة أن هذه المهنة هي محطة انتظار لفرصة مهنية أخرى وذلك لأسباب تتعلق بعدم اتفاق هذه المهنة مع طموحاتهم وآمالهم وربما لأنهم لم يحققوا فيها المستوى المعيشي اللائق.

**الصلة المهنية بالأقسام الصحفية المختلفة**

نظراً لأهمية تمرّس الصحفي بفروع العمل المختلفة داخل المؤسسة الصحفية وعدم اقتصاره على قسم واحد، لما لذلك من أهمية في إكسابه المهارات والخبرات الصحفية الضرورية لارتقائه المهني، فقد كانت الإجابات على السؤال حول الصلة المهنية بالأقسام المختلفة داخل المؤسسة الصحفية غير القسم الذي يعمل فيه على النحو التالي:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| المطبعة | 12 | ٪13.79 |
| الإعلان | 21 | ٪24.13 |
| الإخراج | 31 | ٪35.63 |
| التصوير | 22 | ٪25.28 |
| مجموع التكرارات | 87 | ٪100 |

وإذا كان بعض الصحفيين قد أشاروا أن لديهم صلة بواحد أو اثنين أو ثلاثة من الأقسام المذكورة، فإن عدداً منهم وخاصة رؤساء تحرير الصحف الأسبوعية قد ذكروا أن صلتهم قائمة بكافة الأقسام وذلك بسبب مسؤوليتهم في الإشراف على المطبوعة الصحفية ومحدودية الجهاز التحريري والفني الذي تعتمد عليه هذه المطبوعات في إنتاجها وإخراجها.

ويتضح من النسب المبينة أعلاه أن أقسام الإخراج الصحفي تحظى بأعلى نسبة من التعامل معها من جانب الصحفيين يليها أقسام التصوير فالإعلان والمطبعة، وذكر أحد الصحفيين أنه على صلة بالتصحيح داخل صحيفته، بينما كان عدد الذين لم يحددوا موقفهم من الإجابة على السؤال ستة من أفراد العينة.

**الدورات التدريبية**

نظراً لأهمية التدريب المستمر الذي يتطلبه العمل الصحفي، خصوصاً مع التقدم المذهل الذي تشهده المهنة الصحفية في الوقت الحاضر في مجال التقنيات الحديثة وتدفق المعلومات، فقد طرحت الدراسة سؤالاً جاء فيه: هل سبق لك الاشتراك في دورات تدريبية داخل المملكة أو خارجها؟ وكانت الإجابة:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| المشاركون في الدورات التدريبية | 28 | ٪53.84 |
| غير المشاركين | 24 | ٪46.15 |
| إجمالي حجم العينة | 52 | ٪100 |

ولعل هذه الإجابة تعطينا مؤشراً لوجوب الاهتمام بهذه الناحية المهمة لتعزيز القدرات المهنية للصحفيين وضرورة إتاحة فرصة التدريب المستمر لكافة العاملين في الصحافة.

## نوعية المصادر الإخبارية

وحول أكثر المصادر التي يعتمد عليها الصحفيون في الحصول على المعلومات والأخبار، نظراً لارتباط هذا المعيار بدرجة فعالية المندوب الصحفي وحركته داخل المجتمع وجهوده الذاتية في بناء العلاقات مع المصادر الإخبارية، فقد كانت الإجابة على سؤال البحث: إذا كنت تعمل في مجال الأخبار المحلية ما هي أهم المصادر التي تعتمد عليها التغطية الإخبارية، وكانت الإجابة على النحو التالي:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| المصادر الشخصية | 40 | %44.94 |
| المؤتمرات الصحفية | 25 | %28.08 |
| أقسام العلاقات العامة | 17 | %19.10 |
| وكالة الأنباء الاردنية | 7 | %7.86 |
| مجموع التكرارات | 89 | %100 |

وتنسجم النسبة العالية المعطاة للمصادر الشخصية، والنسبة التي تليها الخاصة بالمؤتمرات الصحفية مع طبيعة المهنة الصحفية وضروراتها الفعلية في العمل الميداني والبحث عن المعلومة الجديدة، مع أهمية الدور الذي تضطلع به أقسام العلاقات العامة في تغذية الصحافة بالمعلومات المتعلقة بدوائرها ومؤسساتها.

وتجب الإشارة إلى أن ستة من أفراد العينة ذكروا أنهم لا يتعاملون مع المصادر الإخبارية المذكورة لأنهم لا يعملون في حقل الأخبار المحلية ويقومون بأعمال الترجمة والتحرير العربي والدولي وإدارة التحرير وسكرتارية التحرير.

## المشكلات التي تواجه مندوبي الأخبار

أما المشكلات التي تواجه مندوبي الأخبار في صحافتنا المحلية فقد بينها الصحفيون على النحو التالي:

| نوع المشكلة | التكرار | النسبة المئوية |
| --- | --- | --- |
| صعوبة الحصول على المعلومات | 33 | %28.44 |
| عدم تعاون المسؤولين مع الصحفيين | 23 | %19.82 |
| الأوضاع المادية للصحفيين | 10 | %8.62 |
| مشكلات المندوب داخل صحيفته | 10 | %8.62 |
| نظرة المسؤولين للصحفي | 8 | %6.98 |
| ضعف المهنية عند الصحفيين | 7 | %6.03 |
| صعوبات العمل الصحفي | 6 | %5.17 |
| التمييز بين مندوب وآخر | 5 | %4.31 |
| قيود الحريات الصحفية | 4 | %3.44 |
| عدم الثقة بالصحف الأسبوعية | 4 | %3.44 |
| عدم تفهم الناس لمهنة الصحافة | 3 | %2.58 |
| ضعف نقابة الصحفيين | 3 | %2.58 |
| مجموع التكرارات | 116 | %100 |

ويتبين من النسب المذكورة أعلاه أن قضية المعلومات وصعوبة الحصول عليها تأتي في مقدمة المشكلات التي تواجه مندوبي الأخبار في الصحف تليها مباشرة مشكلة عدم تعاون المسؤولين باعتبارهم مصادر الأخبار مع الصحفيين وهي مسألة تتصل مباشرة بما سبقها لأنها تدور في إطار المعلومات التي يبحث عنها الصحفيون من مصادرها المباشرة المتمثلة بالمسؤولين والموظفين الكبار، يلي ذلك في الأهمية ما يعانيه الصحفيون أنفسهم من أوضاع مادية تحول دون قيامهم بواجباتهم المهنية كما ينبغي، يماثلها في الأهمية ما يواجهه المندوبون داخل مؤسساتهم من مشكلات لا تحقق لهم الدرجة العالية من الإجادة في إحضار الخبر ونشره بالطريقة التي تساعدهم على الإبقاء على العلاقات الحسنة بمصادرهم يلي ذلك ما يعترف به الصحفيون أنفسهم من ضعف المهنية ونقص التدريب، بالإضافة إلى صعوبات العمل وعدم توفر أدواته الضرورية، إضافة إلى ذلك

المشكلات الأخرى المتمثلة بنظرة المسؤولين للصحفيين كما يقول الصحفيون وهي نظرة يشوبها الشعور بعدم التقدير والاحترام.

**مراسلو الصحافة الأجنبية ومصادر الأخبار**

وإذا كانت هذه المشكلات هي المشكلات التي تواجه المندوبين في الصحافة الأردنية، فهل يعتقد هؤلاء الصحفيون أن مراسلي الصحافة الأجنبية المعتمدين في المملكة هم أقرب إلى مصادر الأخبار من المندوبين المحليين ولماذا؟ وكانت الإجابة:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| نعم أقرب إلى مصادر الأخبار | 43 | %82.69 |
| لا | 7 | %13.46 |
| لا إجابة | 2 | %3.84 |
| إجمالي حجم العينة | 52 | %100 |

ويلاحظ أن أعلى نسبة تقر بأن هؤلاء المراسلين هم أكثر قرباً من مصادر الأخبار، أما الأسباب والمبررات التي ذكرت في معرض تفسير ذلك فقد كانت على النحو التالي:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| اعتقاد المسؤولين بأهمية النشر عالمياً | 15 | %34.09 |
| ضعف ثقة المسؤولين بالصحفيين المحليين | 11 | %25 |
| إمكانيات المراسلين الكبيرة وعلاقاتهم الواسعة | 6 | %13.63 |
| مجهودات المراسلين الشخصية وأسماء مؤسساتهم | 6 | %13.63 |
| النظرة التقليدية "المبجلة" للأجنبي | 6 | %13.63 |
| مجموع التكرارات | 44 | %100 |

ويلاحظ أن الرغبة في تقديم المعلومات والتصريحات من جانب المسؤولين

لهؤلاء المراسلين التي تنسجم مع الرغبة في النشر على النطاق الدولي الذي تحققه الصحافة ووكالات الأنباء العالمية قد جاءت في المرتبة الأولى بين هذه المبررات يأتي بعدها ما يراه الصحفيون الأردنيون من أنه يعكس زيادة في الثقة بهذه الوسائل الأجنبية أكثر من الثقة بالوسائل الصحفية المحلية، وهو أمر يستحق التوقف عنده لأنه يطرح تساؤلات تستوجب التأمل والمعالجة.

أما تلك النسبة من أفراد العينة التي لا تعتقد بأن هؤلاء المراسلين هم أكثر قرباً من مصادر الأخبار فإنهم يعللون ما يحظى به هؤلاء المراسلون من اهتمام بقدرتهم على طرح الأسئلة المحرجة أكثر من الصحفيين المحليين، وأن المسألة ليست قائمة على الأفضلية بين الطرفين بقدر ما هي تعتمد على قوة الشخصية والقدرات الذاتية سواء بالنسبة للمراسل الأجنبي أو الصحفي المحلي.

**الصحفيون والمعلومات**

انطلاقاً من محورية المعلومات في العمل الصحفي، فقد تطرقت إليها الدراسة من خلال السؤال التالي: برأيك كيف يمكن للصحفي أن يواجه غياب المعلومات أو حتى حجبها أحياناً وكانت على النحو التالي:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| مواصلة الجهد والبحث الدؤوب عن المصادر | 19 | %38.77 |
| المصادر الشخصية والعلاقات الاجتماعية | 7 | %14.28 |
| تأليف الأحداث وبناء النتائج عليها لتصبح وكأنها حقيقة | 6 | %12.24 |
| طرق كل السبل ولو بالتحالف مع الشيطان | 6 | %12.24 |
| المجادلة والمحاورة والإصرار | 5 | %10.20 |
| كسب ثقة المصادر واحترامها | 4 | %8.16 |
| الاتصال بالمصادر الأجنبية والمحطات العالمية | 2 | %4.08 |
| مجموع التكرارات | 49 | %100 |

ويلاحظ أن أعلى نسبة بين هذه الوسائل التي يتم اللجوء إليها في الحصول على المعلومات في حال عدم توفرها من المصادر تتمثل في أهمية مواصلة الجهد والبحث الدؤوب عن المعلومات وهو ما يتفق مع المنهج السليم في التعامل مع المصادر،أما الأسباب التي ذكرها البعض من اتباع كافة السبل حتى ولو على حساب الأخلاقيات الصحفية، فهي مع رفضنا لها فإنها يجب أن تنبه المسؤولين ومصادر الأخبار إلى دراسة موضوع تدفق المعلومات وانسيابيتها بطريقة جادة نظراً لخطورة ذلك على مهنة الصحافة وعلى مجتمعنا الأردني الذي تعتبر هذه الصحف إحدى قنوات المعلومات والأفكار التي يحصل عليها وتساهم في تشكيل فكره ووجدانه.

ويشار إلى أن أربعة من أفراد العينة امتنعوا عن الإجابة على هذا السؤال.

### علاقات الصحفيين بالمصادر

يتصل بالمسألة السابقة، بحث موضوع علاقات الصحفي بمصادره الإخبارية، ذلك أن فشل هذه العلاقة وما ينتج عنها من حرمان الصحفي من المعلومات، يقود إلى الكثير من النتائج التي تنعكس سلباً على مجمل العمل الصحفي الذي تعتبر الصلة القائمة على الثقة بين الصحفي ومصادره إحدى أبرز مقوماتها ونجاحها، من هنا كان السؤال الموجه لأفراد العينة، برأيك لماذا يفشل الصحفي أحياناً في إقامة علاقات طيبة بمصادره، وكانت الإجابة على النحو التالي:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| ضعف الشخصية عند الصحفي | 10 | %18.86 |
| عدم الكفاءة | 10 | %18.86 |
| انعدام الثقة بين الطرفين | 10 | %18.86 |
| أسباب شخصية | 7 | %13.20 |
| خوف المسؤول من نشر الحقيقة | 7 | %13.20 |
| عدم نشر التصريحات كما هي | 3 | %5.66 |
| سوء الحالة المادية للصحفي | 3 | %5.66 |
| عدم إعطاء الأهمية للمصادر | 2 | %3.77 |
| التغيير الدائم للمسؤولين | 1 | %1.88 |
| مجموع التكرارات | 53 | %100 |

ويلاحظ أن أعلى نسبة لأسباب الفشل هذه تتصل بشخصية المندوب الصحفي نفسه سواء من حيث ضعف شخصيته أو عدم كفاءته، وكذلك انعدام الثقة بينه وبين المسؤول التي قد تكون مبنية على أسباب شخصية أو تجارب سابقة للمسؤولين مع هؤلاء المندوبين في عدم نشر تصريحاتهم بطريقة دقيقة، كما أن بعض الأسباب التي أوردها الصحفيون تتصل بعدم قدرة الصحفيين على التواجد في ساحة الأحداث نظراً لضعف إمكانياتهم المادية مما يؤثر على سرعة تحركهم، بالإضافة إلى ما يتطلبه مظهر الصحفي من إمكانيات قد لا يقوى عليها إذا كانت أوضاعه المالية لا تسمح بذلك.

إن قضية العلاقة بين الصحفي ومصادره تقودنا إلى موضوع آخر قريب الصلة به، ويتعلق بما يمكن أن يحدث من محاباة من جانب بعض المسؤولين ومصادر الأخبار تجاه صحفيين معينين أو صحيفة معينة، وقد أجاب أفراد العينة على هذه الإشكالية كما يلي:

| | التكرار | النسبة المئوية |
| --- | --- | --- |
| نعم هناك محاباة | 40 | ٪76.92 |
| لا توجد محاباة | 5 | ٪9.61 |
| أحياناً | 2 | ٪3.84 |
| لا إجابة | 5 | ٪9.61 |
| إجمالي حجم العينة | 52 | ٪100 |

وقد أقرت أغلبية أفراد العينة، كما نلاحظ، بأن هذه المحاباة قائمة، وهي تؤثر سلباً كما نعلم على الأداء الصحفي بشكل عام، وتجعل الكثير من الصحفيين يشعرون بعدم جدوى الجهود التي يبذلونها ما دامت العملية قائمة على الأهواء وعلى محاباة بعض العناصر الصحفية، وهي ناحية تستدعي التوقف عندها، وتتصل بالقضية الأساسية التي يواجهها الصحفي الأردني وهي قضية المعلومات التي يسعى للحصول عليها من المصادر الإخبارية.

أما أشكال هذه المحاباة التي ذكرها الصحفيون فإنها تتمثل في:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| جريدة الرأي الأكثر انتشاراً في الأردن | 8 | %18.18 |
| الجريدة التي يحرص المسؤول على قراءتها | 6 | %13.63 |
| جريدتي الرأي والدستور | 4 | %9.09 |
| الصحف اليومية دون الأسبوعية | 4 | %9.09 |
| الصحفي الذي يهتم بنجومية المسؤول | 4 | %9.09 |
| الصحفي الذي تربطه بالمسؤول صلة قرابة أو معرفة | 4 | %9.09 |
| الصحيفة التي يتفق المسؤول مع خطها السياسي | 2 | %4.54 |
| الصحيفة ذات الانتشار الواسع | 2 | %4.54 |
| الصحفي الذي يخشى المسؤول من مهاجمته له | 2 | %4.54 |
| الصحف الأكثر قرباً من السياسة الرسمية | 2 | %4.54 |
| الصحفي الذي لا يهاجم المسؤولين | 2 | %4.54 |
| الصحفي الذي يخدم المسؤول في وزارته | 2 | %4.54 |
| مراسلي الوكالات العربية والأجنبية | 2 | %4.54 |
| مجموع التكرارات | 44 | %100 |

## التحقيقات الصحفية

نظراً لأهمية التحقيقات الصحفية باعتبارها عملاً صحفياً مجتمعياً وميدانياً، يتطلب مهارات صحفية عالية ومهنية جيدة، فقد تضمنت الدراسة سؤالاً عن المشكلات التي يواجهها العاملون في مجال التحقيقات الصحفية، سواء من داخل المؤسسات الصحفية أو من خارجها وكانت الإجابات كما أوردها أفراد العينة موزعة على النحو التالي:

**أولاً: داخل المؤسسات الصحفية**

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| عدم معرفة إدارة الصحيفة بصاحب الحديث فيتم حذف بعض أجزائه | 9 | %16.07 |
| تأخير نشر المقابلة أو عدم نشرها إطلاقاً | 8 | %14.28 |
| عدم توفير الإمكانيات المناسبة لتمكين الصحفي من إجراء التحقيقات | 9 | %16.07 |
| مشكلة التنقل والمواصلات خاصة مع عدم وجود سيارات خاصة | 12 | %21.42 |
| بعض الصحف تتعامل مع التحقيقات لسد الفراغات فقط | 5 | %8.92 |
| ضعف صياغة التحقيقات الصحفية | 5 | %8.92 |
| عدم وجود مركز معلومات في الصحيفة يجعل مهمة الصحفي أكثر صعوبة | 4 | %7.14 |
| قيام بعض رؤساء التحرير بحذف المعلومات التي يعتقدون أنها تضر بعلاقات الصحيفة | 4 | %7.14 |
| مجموع التكرارات | 56 | %100 |

**ثانياً: خارج المؤسسات الصحفية**

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| عدم القدرة على إيجاد المصادر الموثوقة | 6 | %8.69 |
| تراجع البعض عما يقولونه للصحفيين | 6 | %8.69 |
| مسألة حدود الحرية المتاحة في نشر قضايا تبدو حساسة للمجتمع | 8 | %11.59 |
| غياب المعلومات وإخفاؤها خاصة فيما يتصل ببعض الظواهر والمشكلات | 15 | %21.73 |
| عدم تقدير المواطنين لطبيعة عمل الصحفي وبالتالي عدم تعاونهم معه | 8 | %11.59 |
| تغيير المواعيد كثيراً من جانب بعض المسؤولين وعدم الالتزام بها | 8 | %11.59 |

| | | |
|---|---|---|
| عدم وجود أرقام وإحصائيات خاصة فيما يتصل بالتحقيقات الاجتماعية | 12 | ٪17.39 |
| محاولة المسؤولين الإطلاع على المقابلات قبل نشرها | 4 | ٪5.79 |
| الإطالة في أحاديث المتحدثين والميل إلى الإنشائية وغياب المعلومات المفيدة | 2 | ٪2.89 |
| مجموع التكرارات | 69 | ٪100 |

## مدى صحة الاتهام بتحريف الأخبار واختلاقها

سعت الدراسة إلى التحقق من مدى صحة الاتهام الذي يوجه إلى الصحافة أحياناً بقيامها بتحريف بعض الأخبار أو حتى اختلاقها لمعرفة رأي الصحفيين في هذه الناحية، فكانت إجاباتهم على النحو التالي:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| نعم، يحدث هذا | 31 | ٪59.61 |
| لا يحدث | 12 | ٪23.07 |
| أحياناً | 8 | ٪15.38 |
| لا إجابة | 1 | ٪1.92 |
| إجمالي العينة | 52 | ٪100 |

وقد أوضح الصحفيون الذين أيدوا وجود هذا الاتهام أنه قد يكون ناتجاً عن عدم دقة الصحفي في نقل المعلومة، أو أنه يكون خبراً صحيحاً ويجري نفيه فيبدو وكأنه خبر مختلق. وقد أشار الكثير من أفراد العينة إلى أن ذلك يحدث في الصحف الساعية إلى اجتذاب القراء وكأنها تكشف أسراراً لا يعلم بها غيرها. وأنه لا يوجد تحريف للأخبار بقدر ما هو تسريب خاطئ للمعلومات، وأن غياب المعلومات الصحيحة يؤدي إلى ذلك حيث يضطر الصحفي إلى التكهن. كما أرجع البعض سبب ذلك إلى ضعف مسؤولي التحرير من النواحي السياسية والعامة، وكذلك ضعف المندوب الصحفي الذي يجب عليه أن يتحقق من دقة الخبر قبل كتابته وتقديمه للنشر.

## الصحفيون وإحراج صحفهم

يتصل بعمل الصحفيين ما يسببونه أحياناً من مواقف محرجة لصفحهم، إما لضعف في المهنية وعدم النقل الدقيق للتصريحات أو لغياب المعلومات والاضطرار إلى التكهن والاستنتاج.

وبسؤالنا حول ما إذا كان قد سبق للصحفي أن أوقع صحيفته في مواقف محرجة مع بعض الجهات، كانت الإجابة:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| نعم | 21 | %40.38 |
| لا | 25 | %48.07 |
| لا إجابة | 6 | %11.53 |
| إجمالي العينة | 52 | %100 |

ولا يوجد فرق كبير بين نسبة الذين أجابوا بـ نعم والذين أجابوا بـ لا، مما يشير إلى طبيعة مهنة الصحافة التي تعتبر ذات طبيعة خاصة تتسم بالحساسية الشديدة لاتصالها الوثيق بالعمل العام من كافة جوانبه وبالقضايا والظواهر الاجتماعية المهمة.

أما الأمثلة التي قدمها الصحفيون كمواقف محرجة أو صعبة على حد تعبير بعضهم فقد تركزت على النواحي الآتية:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| علاقات الأردن مع الدول العربية | 4 | %22.22 |
| كشف التقصير في أداء بعض المؤسسات | 4 | %22.22 |
| شؤون الجماعات والأحزاب | 3 | %16.66 |
| تنكر أصحاب المقابلات لأقوالهم | 3 | %16.66 |
| بسبب غياب المعلومات | 1 | %5.55 |
| التطرق لمسائل أمنية | 1 | %5.55 |
| المسائل الدينية | 1 | %5.55 |
| عدم النشر بسبب الإعلانات | 1 | %5.55 |
| مجموع التكرارات | 18 | %100 |

وقد أشار بعض أفراد العينة إلى أنهم يواجهون مشكلة الذين يتنكرون لأقوالهم وتصريحاتهم إما باستخدام أجهزة التسجيل أو أخذ توقيعات على هذه الأقوال، وهي صعوبة تتكرر في الصحافة خاصة عندما يشعر صاحب الحديث أنه بالغ في جرعة الصراحة والقول وأنه ربما يعرض نفسه للإنتقاد واللوم.

**الصحفيون والمساءلات القانونية**

يتعرض بعض الصحفيين للتقديم للمحاكم بسبب القضايا المرفوعة ضدهم من بعض الجهات المتضررة، وقد شهدت الساحة الأردنية في الآونة الأخيرة كثيراً من هذه الحالات التي يناط فيها الأمر بالقضاء، وبسؤال أفراد العينة: هل سبق أن تعرضت لمساءلة قانونية بسبب موضوع نشرته أو قضية أثرتها، كانت الإجابات:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| نعم | 12 | %23.07 |
| لا | 34 | %65.38 |
| لا إجابة | 6 | %11.53 |
| إجمالي العينة | 52 | %100 |

وربما تفسر نسبة الذين تعرضوا للمساءلات القانونية وهي أقل من الذين لم يتعرضوا لها حرص غالبية العاملين في الصحافة على استيعاب نصوص قانون المطبوعات والنشر وعدم إيقاع أنفسهم في مساءلات قانونية، ناهيك عن الرحلة التي تقطعها المادة الصحفية داخل أقسام التحرير من مراجعة وتدقيق بالإضافة إلى الرقابة الذاتية السائدة في الصحافة أما الأمثلة المقدمة على هذه المواقف التي تعرض فيها أصحابها للمساءلات القانونية، فقد تركزت فيما يلي:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| قضايا حساسة تمسّ المسؤولين | 10 | %50 |
| أخبار لجنة مقاومة التطبيع | 4 | %20 |
| علاقات الأردن مع الدول العربية | 2 | %10 |
| الأخطاء الطبية | 2 | %10 |
| قضايا النصب والاحتيال | 2 | %10 |
| مجموع التكرارات | 20 | %100 |

## الصحفيون والمكافآت المالية

كأي عمل إبداعي يتطلب المزيد من الجهد والمعاناة، فإن العمل الصحفي يقع في دائرة المهن القائمة على الجهد الذاتي مما يتطلب أن تصاحبه عملية تقديم الحوافز وأشكال التشجيع المختلفة مادية ومعنوية، لعل إحدى مظاهرها المكافآت المالية التي يمكن أن تشكل نوعاً من التقدير الذي تمنحه المؤسسة الصحفية للعاملين فيها، ولمعرفة ذلك كان سؤال الباحث، هل تحصل على مكافآت مالية نظير خدمات صحفية مميزة تقوم بها؟ وكانت الإجابة:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| نعم | 16 | %3.76 |
| لا | 34 | %65.38 |
| أحياناً | 2 | %3.84 |
| إجمالي العينة | 52 | %100 |

ونلاحظ أن نسبة الذين يحصلون على هذه المكافآت المالية شكلت أقل من نصف نسبة أولئك الذين لا يحصلون عليها، وكانت نسبة الذين يحصلون عليها أحياناً قليلة جداً.

## الصحفيون ونقابتهم

لأهمية الدور المطلوب من نقابة الصحفيين تجاه أعضائها والعاملين في مهنة الصحافة، كان سؤال الباحث: هل أنت راضٍ عن ما تقدمه نقابة الصحفيين لأعضائها؟ وكانت الإجابة:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| نعم | 0 | صفر٪ |
| لا | 43 | ٪82.69 |
| إلى حد ما | 2 | ٪3.84 |
| لست عضواً | 5 | ٪9.61 |
| لا إجابة | 2 | ٪3.84 |
| إجمالي العينة | 52 | ٪100 |

ويتضح من هذه النسب أن هناك عدم رضاء شبه كامل من أفراد العينة عن نقابة الصحفيين وما تقدمه لأعضائها، وقد لوحظ أن هناك إجابات استنكارية على السؤال وردت من جانب الصحفيين من نوع: قطعاً، لا، لا غير راضٍ، وهل تقدم شيئاً، لا،لأنها عاجزة، وخدماتها تقتصر على فئة معينة، وهي عبء على الصحفي، ولم تفعل دورها إلى الآن، وذكرت إحدى الإجابات أنها بلا دور حتى الآن والسبب لا ينحصر في النقابة بقدر ما ينحصر بطبيعة علاقة المهنة مع الدولة.

وكان هناك سؤال آخر للباحث يتعلق بالدور الذي يمكن أن تقوم به النقابة تجاه الأعضاء خاصة من النواحي المعيشية والإنسانية أو على صعيد المسائل المهنية والتدريبية، وكانت الإجابات على النحو التالي:

### أولاً: على صعيد المسائل المعيشية والإنسانية

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| رفع الرواتب ووضع حد أدنى للأجور | 24 | %21.62 |
| الإسكان | 20 | %18.81 |
| حماية الصحفيين ومساعدتهم داخل مؤسساتهم | 17 | %15.30 |
| التأمين الصحي | 16 | %14.41 |
| صندوق التقاعد | 11 | %9.90 |
| القروض الميسرة والتسهيلات المادية | 10 | %9 |
| توطيد العلاقات الاجتماعية بين الأعضاء | 9 | %8.18 |
| توفير فرص عمل للباحثين عن العمل | 4 | %3.60 |
| مجموع التكرارات | 111 | %100 |

ويلاحظ أن الوضع المادي للصحفيين، الذي يعتبر أحد أهم انشغالاتهم قد حاز على أعلى نسبة في سلم المسائل المعيشية والإنسانية التي يتطلعون لأن يكون للنقابة دور في مواجهتها، يليه في الأهمية موضوع الإسكان وحماية الصحفيين داخل مؤسساتهم بتأمين الاستقرار الوظيفي لهم، ثم مسألة التأمين الصحي والتقاعد الخ.

### ثانياً: النواحي المهنية والتدريبية

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| إقامة الدورات التدريبية في الداخل والخارج | 38 | %43.67 |
| الارتقاء بمهنة الصحافة وتعزيز قدرات الصحفيين | 28 | %32.18 |
| رفع سقف الحريات الصحفية | 12 | %13.7 |
| تأمين المشاركة في المؤتمرات والندوات وإرسال البعثات إلى الخارج | 9 | %10.34 |
| مجموع التكرارات | 87 | %100 |

ومن الواضح أن مسألة التدريب قد حظيت بأعلى نسبة بين إجابات الصحفيين تلتها في الأهمية مسألة الارتقاء بمهنة الصحافة وصقل قدرات الصحفيين ثم العمل على رفع سقف الحريات الصحافية ومسألة فتح المجال أمام الصحفيين للمشاركة في المؤتمرات والندوات وإرسالهم في بعثات تدريبية للخارج.

## المشكلات التي تواجه الصحفي الأردني

وإذا كان موضوع نقابة الصحفيين قد أطلعنا على جانب من المشكلات التي تواجه الجسم الصحفي الأردني فقد طلب الباحث تحديد هذه المشكلات بطريقة مباشرة من أجل التعرف بدقة على واقع المهنة الصحفية في الأردن، فكانت الإجابات على النحو التالي:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| تدني الرواتب | 29 | %38.15 |
| صعوبات العمل الصحفي | 13 | %17.10 |
| قيود حرية التعبير | 10 | %13.15 |
| عدم تقدير الصحفي كما هو مطلوب | 9 | %11.84 |
| غياب الاستقرار الوظيفي | 6 | %7.89 |
| المشكلات داخل المؤسسات الصحفية | 5 | %6.57 |
| المسائل المعيشية المختلفة | 4 | %5.26 |
| مجموع التكرارات | 76 | %100 |

وعند سؤال أفراد العينة عن أهم المعوقات التي تواجه الصحفيين الأردنيين داخل المؤسسات الصحفية كانت الإجابات موزعة على النواحي الآتية:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| الافتقار إلى المهنية والاحتراف | 16 | %16.49 |
| ضعف المردود المادي | 11 | %11.34 |
| عدم تقدير الكفاءات | 11 | %11.34 |
| الشللية | 11 | %11.34 |
| عدم وجود إدارة مؤسساتية | 10 | %10.30 |
| البيروقراطية | 9 | %9.27 |
| التسلط والديكتاتورية | 7 | %7.21 |
| تدخل مالكي الصحف في العمل المهني | 6 | %6.18 |
| عدم الاستقرار الوظيفي | 5 | %5.15 |
| عدم كفاءة رؤساء التحرير مهنياً وإدارياً | 5 | %5.15 |
| الواسطة والمحسوبية | 3 | %3.09 |
| عمل موظفي الدولة في الصحف | 2 | %2.06 |
| ملكية الدولة لمعظم أسهم بعض المؤسسات الصحفية(الرأي والدستور) | 1 | %1.03 |
| مجموع التكرارات | 97 | %100 |

## الصحفيون وتنمية القدرات الثقافية

وحول ما إذا كانت ظروف العمل تتيح الفرصة للصحفي لتنمية قدراته التحريرية والثقافية، أجاب أفراد العينة:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| نعم | 29 | %55.76 |
| لا | 12 | %23.07 |
| إلى حد ما | 5 | %9.61 |
| لا إجابة | 6 | %11.53 |
| إجمالي العينة | 52 | %100 |

أما الوسائل التي يتبعها الصحفيون لتنمية هذه القدرات فقد توزعت بالنسبة للذين أجابوا بـ نعم على النحو التالي:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| القراءات العامة | 15 | ٪51.72 |
| الجهود الذاتية | 4 | ٪13.79 |
| القراءات الأدبية | 3 | ٪10.34 |
| السفر والاحتكاك بالآخرين | 3 | ٪10.34 |
| الدورات التدريبية | 2 | ٪6.89 |
| مجال التحقيقات | 2 | ٪6.89 |
| مجموع التكرارات | 29 | ٪100 |

علماً بأن ما نسبته 27.58٪ من الذين أجابوا بـ نعم لم يبينوا الوسائل المتبعة لتنمية قدراتهم التحريرية والثقافية وقد ذكر بعض أفراد العينة أنهم يعتمدون على أنفسهم في شراء الصحف والمجلات التي تعينهم على القراءة والمتابعة.

**المكتبة والأرشيف**

نظراً للصلة الوثيقة بين مصادر المعلومات وتعزيز المهنية عند الصحفيين كان سؤال الباحث (هل تستعين بالمكتبة والأرشيف في صحيفتك لإعداد بعض الموضوعات وإذا لم يتوفر ماذا تفعل؟) وكانت الإجابة:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| نعم | 26 | ٪50 |
| لا | 12 | ٪23.07 |
| أحياناً | 10 | ٪19.23 |
| لا إجابة | 4 | ٪7.69 |
| إجمالي العينة | 52 | ٪100 |

وقد أوضح الذين لا يستعينون بالمكتبة والأرشيف أن طبيعـة تخصصـهم لا تتطلب ذلك، أو لأنه لا يوجد أرشيف أو مكتبة داخل الصحيفة.

وذكر عدد من الصحفيين أنه يوجد فقط أرشيف للصـور داخـل صحفـهم ولا يوجد أرشيف للمعلومات.

أما في حالة عدم توفر المعلومـات والبيانـات المطلوبـة لموضوعاتـهم داخـل مكتبة الصحيفة أو أرشيفها فإن هؤلاء الصحفيين يلجأون للوسائل التالية:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| البحث عن مصادر أخرى | 10 | ٪40 |
| الاتصال مع جهات الاختصاص | 8 | ٪32 |
| المكتبات العامة | 4 | ٪16 |
| الأرشيف المنزلي | 3 | ٪5.76 |
| مجموع التكرارات | 25 | ٪100 |

## الصحفيون وأخلاقيات المهنة

نظراً لأهمية الالتزام بأخلاقيات المهنـة الـتي تعتـبر ركنـاً أساسـياً في مهنـة الصحافة وقدرتها على النهوض برسالتها فقد كان هناك سؤال للباحث جاء فيــه: (هل تعتقد أن هناك من يسيء إلى المهنة من بين العـاملين فيـها قـدّم أمثلـة علـى ذلك) وقد كانت الإجابة:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| نعم | 46 | ٪88.46 |
| لا | 2 | ٪3.84 |
| لا إجابة | 4 | ٪7.69 |
| إجمالي العينة | 52 | ٪100 |

أما الأمثلة التي وردت على سبيل الإساءة للمهنة فقد تركزت فيما يلي:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| استغلال المهنة لمصالح شخصية | 23 | %41.07 |
| عدم نقل الأخبار بأمانة | 9 | %16.07 |
| ضعف الأداء الصحفي | 8 | %14.28 |
| صحافة الإثارة | 6 | %10.71 |
| اختلاق الأخبار | 5 | %8.92 |
| سوء السلوك الشخصي | 5 | %8.92 |
| مجموع التكرارات | 56 | %100 |

ويلاحظ أن مظاهر الاستغلال وتحقيق المصالح الشخصية كانت في مقدمة الأمثلة على الإساءة للمهنة كما أوردها الصحفيون، دون الخوض في تفاصيل ما يندرج تحت عنوان الاستغلال مما ورد في إجابات أفراد العينة، يليها في ذلك عدم النقل الأمين للأخبار وضعف الأداء الصحفي الذي يسيء لهذه المهنة التي تتطلب قدراً كبيراً من الاحتراف والتمكّن والدقة. ثم ما تسببه الإثارة الصحفية من إساءة إلى الجسم الصحفي ورسالة الصحافة، وكانت النسبة الأقل لما يقوم به البعض من اختلاق الأخبار مما ينعكس سلباً على المهنة ككل. وجاءت مسألة السلوك الشخصي الذي يظهر به بعض الصحفيين أحد مظاهر الإساءة إلى هذه المهنة التي تفترض في منتسبيها السلوك الحسن والشخصية المتزنة.

## مهنة الصحافة في نظر المجتمع

نظراً للارتباط الوثيق بين نظرة المجتمع لمهنة الصحافة وتسهيل مهمة الصحفي والقيام بوظائفه داخل المجتمع، كان هذا السؤال: هل ترى أن الصحافة مهنة محترمة ذات شأن في نظر المجتمع، وإذا كانت كذلك فما هي مظاهر الاحترام، وإذا كانت الإجابة بالعكس ما هي مظاهر ذلك؟ وكانت الإجابات:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| نعم، مهنة محترمة | 26 | %50 |
| لا، ليست كذلك | 10 | %19.23 |
| إلى حد ما | 11 | %21.15 |
| لا إجابة | 5 | %9.61 |
| إجمالي العينة | 52 | %100 |

**أما مظاهر احترام المهنة فتتمثل في النقاط الآتية:**

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| احترام المجتمع للصحفي | 11 | %32.35 |
| الدور الاجتماعي للصحافة | 11 | %32.35 |
| ردود الفعل الشعبية لما تثيره الصحافة | 4 | %11.46 |
| دعوة الصحفيين للمناسبات والاجتماعات | 3 | %8.82 |
| الصحافة تخرج السياسيين والوزراء | 2 | %5.88 |
| المبيعات الكبيرة للصحف | 2 | %5.88 |
| الزيادة في أعداد الصحف | 1 | %2.94 |
| مجموع التكرارات | 34 | %100 |

**أما مظاهر عدم الاحترام، فتتمثل في النقاط الآتية:**

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| عدم احترام الصحفي | 5 | %62.5 |
| عدم تسهيل مهمته | 1 | %12.5 |
| ضعف مستواه المعيشي | 1 | %12.5 |
| تعرضه للفصل بسهولة داخل مؤسسته | 1 | %12.5 |
| إجمالي العينة | 8 | %100 |

## السياسة التحريرية للصحف وتأثيراتها المهنية

وحول السياسة التحريرية للصحيفة، كان سؤال البحث: هل تميل سياسة التحرير في صحيفتك إلى التشدد أم التساهل في مراجعة أخبار وتعليقات المندوبين والمحررين؟ وكانت الإجابة:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| الميل إلى التشدد | 30 | ٪57.69 |
| الميل إلى التساهل | 10 | ٪19.23 |
| الوسطية | 8 | ٪15.38 |
| لا إجابة | 4 | ٪7.69 |
| مجموع التكرارات | 52 | ٪100 |

ويشار إلى أن النسبة العالية التي ذكرت أن سياسة التحرير تميل إلى التشدد بينت أن ذلك ينسجم مع حرص الصحف على ضمان الدقة والتأكد من صحة الأخبار والحفاظ على المصداقية وثقة القارئ، وكذلك الأمر بالنسبة للإجابات التي تحدثت عن الوسطية الهادفة إلى الحرص على الدقة والموضوعية والتوازن في الأخبار والتعليقات.

أما بالنسبة للجهة صاحبة قرار النشر داخل الصحيفة، فقد أوضحت إجابات الصحفيين، أن تلك الجهة هي:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| رئيس التحرير | 40 | ٪76.92 |
| مدير التحرير | 4 | ٪7.69 |
| مجلس التحرير | 2 | ٪3.84 |
| المحرر المسؤول | 2 | ٪3.84 |
| سكرتير التحرير | 1 | ٪1.92 |
| المحرر | 1 | ٪1.92 |
| مالك الصحيفة | 1 | ٪1.92 |
| لا إجابة | 1 | ٪1.92 |
| إجمالي العينة | 52 | ٪100 |

وهذه النسبة العالية التي أشارت إلى رئيس التحرير كصاحب قرار النشر في الصحيفة تتفق مع ما ينص عليه قانون المطبوعات والنشر ومع القواعد المتعارف عليها في تنظيم المسؤولية عن النشر داخل المؤسسات الصحفية، ولكن الملاحظ أن هناك حالات معينة داخل بعض الصحف تشير إلى وجود جهات أخرى تتدخل في عملية النشر كما هو مبين في الجدول.

أما بخصوص الحالات التي يرى الصحفيون، من واقع الممارسة العملية أن النشر مستبعد فيها، فقد كانت على النحو التالي:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| التعارض مع مواد ونصوص قانون المطبوعات | 21 | %18.10 |
| عدم وجود دقة في المعلومات | 15 | %12.93 |
| انتقاد السياسات الرسمية | 13 | %11.25 |
| التعارض مع سياسة الصحيفة | 10 | %8.62 |
| التعارض مع مقتضيات المصلحة العامة | 9 | %7.75 |
| عندما يكون الموضوع ضعيفاً | 9 | %7.75 |
| ما يتصل بانتقاد الشخصيات | 5 | %4.31 |
| عندما يكون الموضوع منشوراً من قبل | 5 | %4.31 |
| عدم الموضوعية | 4 | %3.44 |
| عندما لا يحوز الموضوع على إعجاب رئيس التحرير | 4 | %3.44 |
| التعارض مع السياسة الإعلانية للصحيفة | 4 | %3.44 |
| التعارض مع مبادئ العقيدة الإسلامية | 4 | %3.44 |
| الإساءة لعلاقات الأردن مع الدول الأخرى | 4 | %3.44 |
| المساس بالوحدة الوطنية | 3 | %2.58 |
| في حل وجود قرار بمنع النشر | 3 | %2.58 |
| وجود ما يخدش الحياء | 3 | %2.58 |
| مجموع التكرارات | 116 | %100 |

ونظراً لما تفرضه طبيعة المهنة من عقد اجتماعات تحريرية منتظمة، كانت محاولة الباحث التعرف على هذه الناحية من خلال السؤال: هل تعقد صحيفتك اجتماعات تحرير يومية، وهل تشارك فيها؟ وكانت الإجابات على النحو التالي:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| تعقد اجتماعات يومية | 28 | ٪53.84 |
| لا تعقد اجتماعات يومية | 8 | ٪15.38 |
| تعقد أسبوعياً | 7 | ٪13.46 |
| تعقد أحياناً | 3 | ٪5.76 |
| تعقد شهرياً | 1 | ٪1.92 |
| تعقد دورياً | 1 | ٪1.92 |
| لا إجابة | 4 | ٪7.69 |
| إجمالي العينة | 52 | ٪100 |

ويلاحظ أن طبيعة هذه الاجتماعات تتصل بنوعية الصحيفة إن كانت يومية أو أسبوعية، ومن التعليقات التي وردت بهذا الخصوص ما قاله أحد الصحفيين من أن محاولات الاجتماعات باءت بالفشل، وما قاله آخر من أن هذه الاجتماعات هي لرؤساء أقسام التحرير فقط.

## الانتقال للعمل من صحيفة لأخرى

وفي مواجهة ما نشهده بين الحين والآخر من انتقال الصحفيين من صحيفة إلى أخرى، ونظراً للتأثيرات التي يحدثها هذا الانتقال على أداء الصحفيين وأوضاعهم المهنية كان سؤال الباحث: هل الانتقال للعمل من صحيفة إلى أخرى يتم بسهولة، وهل سبق لك ذلك؟ كانت الإجابات على النحو التالي:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| نعم | 10 | %19.23 |
| لا | 33 | %63.46 |
| ربما | 3 | %5.76 |
| لا أعلم | 1 | %1.92 |
| لا إجابة | 5 | %9.61 |
| إجمالي العينة | 52 | %100 |

أما بخصوص الشق الثاني من السؤال حول التجربة الشخصية للصحفي ومعرفة إن كان سبق له تغيير مكان عمله من صحيفة إلى صحيفة ثانية، فقد كانت الإجابات على النحو التالي:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| نعم | 17 | %32.69 |
| لا | 30 | %57.69 |
| لا إجابة | 3 | %5.76 |
| لا أريد | 2 | %3.84 |
| إجمالي العينة | 52 | %100 |

وهذه النسبة الأخيرة التي جاءت تحت عنوان لا أريد لم تكن واردة في سياق السؤال، وهي تعبير عن الانسجام مع المؤسسة التي يعمل بها هؤلاء.

**الصحفي المحظوظ**

رغبة من الباحث في استيضاح إن كانت مشكلات الصحفيين نابعة في بعض وجوهها من وجود نسبة منهم تعتبر في عداد الصحفيين المحظوظين أو الذين تفتح أمامهم أبواب الأخبار والمعلومات بشكل دائم كان السؤال: هل هناك صحفي محظوظ وآخر غير ذلك، داخل المؤسسة الصحفية؟ إذا كانت الإجابة بـ نعم قدّم أمثلة؟ وكانت الإجابة على النحو التالي:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| نعم | 35 | %67.30 |
| لا | 7 | %13.46 |
| ربما | 2 | %3.84 |
| لا أعلم | 1 | %1.92 |
| لا إجابة | 7 | %13.46 |
| إجمالي العينة | 52 | %100 |

وهذه النسبة العالية من الذين قالوا نعم تشير إلى أن المقولة التي افترضت السؤال ليست نابعة من فراغ، وأن واقع العمل الصحفي يشهد مثل هذه الظاهرة.

أما الأمثلة التي قدّمها أفراد العينة تعبيراً عن ذلك فكانت موزعة على النحو التالي:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| هو صاحب العلاقة الأفضل مع الإدارة ورئيس التحرير | 24 | %46.15 |
| هو القادر على إقامة علاقات شخصية مع المسؤولين | 16 | %30.76 |
| إذا كان يعمل في الصحف اليومية | 4 | %7.69 |
| إذا كان له أسهم في المؤسسة الصحفية | 4 | %7.69 |
| صاحب الجهد المميز في الحصول على الأخبار | 4 | %7.69 |
| مجموع التكرارات | 52 | %100 |

## ظاهرة الصحافة الأسبوعية

إزاء ظاهرة الصحف الأسبوعية التي شهد الأردن ظهور عدد منها في السنوات الأخيرة، خاصة بعد صدور قانون المطبوعات والنشر رقم 10 لسنة 1993م، الذي خفف من قيود الترخيص، حيث تميز هذا النوع من الصحف في معظمه بأسلوب صحفي غير مألوف بالنسبة للصحافة الأردنية، كان سؤال الباحث: هل تؤيد وجود عدد كبير من الصحف الأسبوعية في الأردن؟ وما هي برأيك ايجابيات أو سلبيات هذه الكثرة؟ وكانت الإجابات على النحو التالي:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| نعم | 21 | ٪40.38 |
| لا | 16 | ٪30.76 |
| لا إجابة | 15 | ٪28.84 |
| إجمالي العينة | 52 | ٪100 |

**أما الايجابيات التي أوردها الصحفيون مرتبطة بهذه الصحف، فكانت:**

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| خلق نوع من المنافسة الصحفية | 21 | ٪36.20 |
| تعزيز الحريات الصحفية | 18 | ٪31.03 |
| تقديم فرص عمل للباحثين عن العمل | 10 | ٪17.24 |
| نشر الوعي بين المواطنين | 3 | ٪5.17 |
| رفع درجة الرقابة الشعبية على الأداء الحكومي | 3 | ٪5.17 |
| تنويع مصادر الأخبار | 3 | ٪5.17 |
| مجموع التكرارات | 58 | ٪100 |

**أما السلبيات التي أوردها الصحفيون مرتبطة بهذه الصحف، فكانت:**

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| الإثارة الصحفية | 13 | ٪30.23 |
| عدم احتمال السوق الأردني لهذا العدد من الصحف | 7 | ٪16.27 |
| الكساد الصحفي (انخفاض التوزيع لكثرة الصحف) | 6 | ٪13.95 |
| التسويق على حساب الخدمة الصحفية | 6 | ٪13.95 |
| المنافسة غير "الشريفة" أحياناً | 6 | ٪13.95 |
| زيادة عدد الصحفيين الذين يسيئون للمهنة | 4 | ٪9.30 |
| ضعف رواتبها وعدم التزامها بالدفع | 1 | ٪2.32 |
| مجموع التكرارات | 43 | ٪100 |

## ميثاق الشرف الصحفي

اتساقاً مع السعي المتصل والبحث المستمر عن أفضل الطرق الخاصة بوضع الضوابط التي تضمن سلامة المهنة وتقدمها، جاء السؤال: هل تؤيد وجود ميثاق شرف صحفي يلتزم به الصحفيون الأردنيون؟ إذا كانت الإجابة بـ نعم لماذا؟ وكانت الإجابة على النحو التالي:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| نعم | 33 | %63.46 |
| لا | 12 | %23.07 |
| لا إجابة | 7 | %13.96 |
| إجمالي العينة | 52 | %100 |

أما المبررات التي ذكرها الصحفيون لوضع ميثاق الشرف الصحفي فقد تمثلت في النقاط الآتية:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| يكون دستوراً ملزماً للصحفيين | 11 | %44 |
| يعرّف الصحفي بحقوقه وواجباته | 5 | %20 |
| لمنع التجاوزات التي تحدث في الصحافة | 5 | %20 |
| لضمان عدم الخروج على المصلحة الوطنية | 4 | %16 |
| مجموع التكرارات | 25 | %100 |

وقد أشار بعض الصحفيين إلى أن هذا الميثاق يجب أن يكتب بحذر شديد حتى لا يصبح سيفاً مسلطاً على رقاب الصحفيين.

أما المبررات التي ذكرها البعض تعبيراً عن رفضهم لمثل هذا الميثاق فقد

انطلقت من أن قانون المطبوعات والنشر يؤدي الغرض، كما أن الصحفي عندما يقسم على مزاولة المهنة يكون قد تعهد بشرف المهنة ولا مبرر إذن لمواثيق وقوانين جديدة.

## المجلس الأعلى للصحافة

يتصل بالحديث عن ميثاق الشرف الصحفي موضوع المجلس الأعلى للصحافة الذي سبق لجهات إعلامية كثيرة أن أثارته في معرض البحث عن تنظيم المهنة ووضع الضوابط الملائمة لها، وقد كان السؤال المتعلق بذلك: هل تؤيد إنشاء مجلس أعلى للصحافة يراقب أداء الصحافة الأردنية؟ إذا كانت الإجابة بـ نعم لماذا وإذا كانت الإجابة بـ لا لماذا؟ وكانت الإجابات على النحو التالي:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| نعم | 22 | ٪42.30 |
| لا | 18 | ٪34.61 |
| نعم ولا | 1 | ٪1.92 |
| لا رأي له | 2 | ٪3.84 |
| لا إجابة | 9 | ٪17.30 |
| إجمالي العينة | 52 | ٪100 |

**أما الايجابيات التي يراها المجيبون بـ نعم مرتبطة بالمجلس الأعلى للصحافة في حال إنشائه فهي:**

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| تصويب أوضاع المهنة وتنظيمها | 6 | ٪35.29 |
| مراقبة الأداء الصحفي بشكل عام | 6 | ٪35.29 |
| العمل على تطوير المهنة | 3 | ٪17.46 |
| ضمان حقوق الصحفيين | 1 | ٪5.88 |
| أسوة ببضع الدول المتقدمة | 1 | ٪5.88 |
| مجموع التكرارت | 17 | ٪100 |

**أما المبررات التي ذكرها المجيبون بـ لا مرتبطة بالمجلس الأعلى للصحافة، فكانت:**

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| ما لدينا من رقابة وقوانين يكفي | 6 | %33.33 |
| الصحفي يجب أن يراقب نفسه بنفسه | 5 | %27.77 |
| المطلوب تفعيل دور نقابة الصحفيين | 2 | %11.11 |
| مطلوب إنشاء محكمة خاصة بالصحافة | 1 | %5.55 |
| فشل التجارب السابقة | 1 | %5.55 |
| مجموع التكرارات. | 18 | %100 |

## ما يميز عمل الصحفيين الأجانب

نظراً للتقدم الكبير الذي أحرزته الصحافة العالمية خاصة في مجال التقنيات الحديثة، ومحاولة من الباحث التعرف على وجهات نظر الصحفيين الأردنيين تجاه الظروف المحيطة بعمل الصحفيين الأجانب من خلال الاحتكاك بهؤلاء الصحفيين، كان السؤال: هل سبق لك الاحتكاك بالصحفيين الأجانب في بعض المناسبات والمؤتمرات، برأيك ما الذي يميز أسلوب عملهم عن الصحفيين الأردنيين؟ وكانت الإجابة:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| نعم | 42 | %80.76 |
| لا | 4 | %7.69 |
| لا إجابة | 6 | %11.53 |
| إجمالي العينة | 52 | %100 |

أما أهم ما يميز أسلوب عملهم فقد تمثل في النقاط الآتية، وفق ما ذكره أفراد العينة الذين أجابوا بـ نعم:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| الإمكانيات المادية الكبيرة | 25 | %26.59 |
| الحرية المتاحة لهم وسهولة حصولهم على المعلومات | 22 | %23.40 |
| الخبرة الواسعة والتخصص وتطبيق أصول المهنة | 21 | %22.34 |
| التقنيات الحديثة (الكمبيوتر الشخصي، الهاتف المتنقل،الخ) | 10 | %10.63 |
| القدرة على العمل المتواصل | 5 | %5.31 |
| احترامهم من جانب صحفهم ومجتمعاتهم | 4 | %4.25 |
| الموضوعية التي يتحلون بها | 3 | %3.19 |
| المكافآت المجزية التي يحصلون عليها | 3 | %3.19 |
| الثقة بالنفس والجرأة | 1 | %1.06 |
| مجموع التكرارات | 94 | %100 |

## الرحلات الصحفية

نظراً لأهميـة الرحـلات الصحفيـة إلى الخـارج ودورهـا في تعزيـز تجـارب الصحفي وتوسيع الآفاق أمامه، كـان السـؤال: هـل سـبق لـك القيـام برحـلات صحفية في دول عربية أو أجنبية على حساب صحيفتك؟ كانت الإجابة:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| نعم | 22 | %42.30 |
| لا | 27 | %51.92 |
| لا إجابة | 3 | %5.76 |
| إجمالي العينة | 52 | %100 |

وكما نلاحظ فإن نسبة مـن استطاعوا القيـام بـهذه الرحـلات الصحفيـة كانت أقل ممن لم يحالفهم الحظ في ذلك، وقد ذكر بعض الصحفيين أن قسماً مـن هذه الرحلات الصحفية تم على حساب الجهات المضيفة وليس الصحيفة نفسها، بينما ذكرت نسبة صغيرة أنها قامت بمثل هذه الرحلات على نفقتها الخاصة.

## تأثير الإعلان على الأداء الصحفي

لبيان مدى تأثير المساحات الإعلانية الكبيرة التي تغطي مساحات مهمة من صفحات بعض الصحف اليومية على وجه الخصوص، كان السؤال: هل تؤثر المساحات الإعلانية الواسعة على أداء المحررين الصحفيين من حيث اختصار الموضوعات أو غيابها وعدم نشرها أو تقليص المساحة المخصصة للمادة التحريرية بصفة عامة، وكانت الإجابة على النحو التالي:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| اختصار الموضوعات | 34 | %38.20 |
| غياب الموضوعات وعدم نشرها | 25 | %28.08 |
| تقليص المساحة المخصصة للمادة التحريرية بصفة عامة | 30 | %33.70 |
| مجموع التكرارات | 89 | %100 |

ويشار إلى أن عدداً من الصحفيين قد ذكروا بأن التأثير المشار إليه يتم في بعض الأحيان خاصة بالنسبة لاختصار الموضوعات وتقليص المساحة المخصصة للمادة التحريرية، وذكرت نسبة صغيرة أن لا تأثير للإعلان على التحرير، وربما تكون هذه النسبة من العاملين في الصحف الأسبوعية التي لا تواجه مثل هذه الخصوصية.

## الصحفيون والتامينات

بسؤال الباحث عن نوع التأمينات التي يحظى بها الصحفيون في الوقت الحاضر، باعتبارها من العوامل المساعدة في توفير الأجواء المناسبة للعمل الصحفي، ذكر تسعة من أفراد العينة أنهم لا يتمتعون بأي شيء من أنواع التأمينات بينما امتنع عن الإجابة ستة منهم، وقد يفسر عدم الإجابة غياب التأمينات عنهم أيضاً، أما تلك الفئة المستفيدة من التأمينات فقد توزعت نسب التأمينات التي تحظى بها على النحو التالي:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| الضمان الاجتماعي | 37 | %55.22 |
| التأمين الصحي | 24 | %35.82 |
| التأمين على الحياة | 4 | %5.97 |
| صندوق الادخار في الرأي | 2 | %2.98 |
| مجموع التكرارات | 67 | %100 |

### الصحفيون ومستقبل المهنة

إذا كانت الأسئلة السابقة تهدف إلى التعرف على كافة الظروف المحيطة بالعمل الصحفي، فقد رأينا أهمية السؤال عن مستقبل مهنة الصحافة في الأردن، وكان السؤال: هل تؤمن بأن الصحافة لها مستقبل مهني واعد في الأردن؟ وضح أسباب تفاؤلك أو تشاؤمك؟ وكانت الإجابة كما يلي:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| نعم | 22 | %42.30 |
| لا | 17 | %32.69 |
| ربما | 7 | %13.46 |
| لا إجابة | 4 | %7.69 |
| لا أعلم | 2 | %3.84 |
| إجمالي العينة | 52 | %100 |

ويمكن تفسير هذه النسبة التي أجابت بـ لا النظر إلى مستقبل المهنة انطلاقاً من الواقع الراهن بمشكلاته الكثيرة المشار إليها في ثنايا الدراسة ولكن النسبة الأعلى التي أجابت بأن مستقبلاً واعداً ينتظر المهنة بالفعل تزيد لدينا الاطمئنان على مستقبل الصحافة في الأردن،إضافة إلى تلك النسبة التي تقع بين دائرتي الإيجاب والنفي والتي يمكن أن ترجح تطورات المهنة مستقبلاً دائرة الإيجاب واليقين لديها.

وقد تركزت أسباب التفاؤل حول مستقبل المهنة في النقاط الآتية:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| المسيرة الديموقراطية والحريات العامة | 13 | ٪68.42 |
| بروز القيادات الشابة في المهنة | 5 | ٪26.31 |
| أجواء السلام في المنطقة | 1 | ٪5.26 |
| مجموع التكرارات | 19 | ٪100 |

أما أسباب التشاؤم التي ذكرها المجيبون بـ لا، فقد تركزت في النقاط الآتية:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| عدم تطوير المهنة | 5 | ٪31.25 |
| قيود حرية الرأي | 3 | ٪18.75 |
| غياب الاستقرار الوظيفي | 3 | ٪18.75 |
| سيطرة النظرة التجارية على الصحف | 2 | ٪12.5 |
| أسباب مختلفة | 3 | ٪18.75 |
| مجموع التكرارات | 16 | ٪100 |

أما تلك النسبة التي أجابت بـ ربما فقد ذكرت أن هـذا المسـتقبل يمكـن أن يكون واعداً بشرط وضع أسس جديدة للحفاظ على حقـوق الصحفيـين وإعـادة تأهيلهم، وأن ذلك يستغرق بعض الوقت، كما أننا بحاجة إلى البدء بعمليـة تغيـير شامل في المجتمع الذي تعتبر الصحافة جزءاً منه.

## مقترحات الصحفيين للارتقاء بالأداء الصحفي

لقد رأينا أن تكون خاتمة الاستبيان مجموعة مـن الأفكـار والمقترحـات الـتي يعتبرها الصحفيون أنفسهم أساسية للارتقاء بأداء الصحفيين الأردنيـين، وكـانت هذه مبينة على النحو التالي:

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| إقامة الدورات التدريبية في الداخل والخارج | 28 | %21.21 |
| تحسين أوضاع الصحفيين المادية ورفع رواتبهم | 21 | %15.90 |
| إيجاد الحوافز المادية والمعنوية | 15 | %11.36 |
| دعم نقابة الصحفيين وإعطاؤها دوراً فاعلاً | 12 | %9.09 |
| تعزيز الحريات الصحفية | 10 | %7.57 |
| اهتمام الدولة بالصحافة | 7 | %5.30 |
| إنشاء معهد (مركز) للتدريب الصحفي | 7 | %5.30 |
| التقيّد بأخلاقيات المهنة | 6 | %4.54 |
| إجادة اللغة الإنجليزية | 5 | %3.78 |
| إرسال البعثات إلى الخارج | 5 | %3.78 |
| استخدام التكنولوجيا الصحفية الحديثة | 5 | %3.78 |
| تسهيل مهمة الصحفي في الحصول على المعلومات | 4 | %3.03 |
| الاهتمام بإجادة اللغة العربية | 2 | %1.51 |
| أن تكون هناك نقابة للصحفيين فقط (بدون أصحاب الصحف) | 1 | %0.75 |
| عدم ترخيص صحف جديدة إلا برأسمال مرتفع | 1 | %0.75 |
| مجموع التكرارات | 132 | %100 |

## الخاتمة

لقد تبين لنا من خلال عرض الإجابات التي أدلى بها أفراد العينة من الصحفيين على أسئلة الاستبيان طبيعة المشكلات التي يواجهها الصحفيون الأردنيون فيما يتعلق بالمهنية الصحفية، وقد حاولت الدراسة أن تتطرق لكافة النواحي ذات الصلة الوثيقة بالأداء الصحفي والمهنية الصحفية، فقد أكدت العينة المبحوثة من الصحفيين على أهمية: التدريب الصحفي سواء داخل الأردن أو خارجه للارتقاء بالأداء المهني والتمكن من الخبرات الحديثة التي تتيحها المعاهد

الصحفية بما تقدمه من دورات تدريبية. ومن ذلك أيضاً تأكيد الصحفيين على أهمية إنشاء مركز للتدريب الصحفي في الأردن يساهم برفع سوية الأداء المهني للصحفيين.

وضرورة تحسين الأوضاع المادية للصحفيين ورفع ما يتقاضونه من رواتب، إضافة إلى المكافآت المالية والحوافز المادية لكي يتمكنوا من القيام بأعباء مهنتهم في ظل ارتفاع مستوى المعيشة، وما تتطلبه مهنة الصحافة من وجوه إنفاق إضافية.

وضرورة قيام نقابة الصحفيين بمهامها النقابية المقررة حتى تستطيع تقديم الخدمات الضرورية لأعضائها ولكي يكون لها دور فاعل في رعاية المهنة وتأمين الأجواء المناسبة لتحسين ظروف العمل من زوايله المعيشية والإنسانية.

وأكدت نتائج الدراسة على قضية الحريات الصحفية وتعزيزها وحماية المكتسبات التي تحققت للصحافة منذ صدور قانون المطبوعات والنشر عام 1993م.

وبينت ضرورة الالتزام بأخلاقيات المهنة الصحفية حماية لرسالة الصحافة ولدورها الإيجابي في خدمة المجتمع وقطعاً للطريق على أولئك النفر الذين يسيئون للمهنة بأساليب مختلفة.

وأكدت الدراسة على خطورة قضية المعلومات وضرورة توفيرها للصحفيين حتى لا تتعرض المادة الإخبارية والقصص الصحفية التي يكتبونها للاختلاق والتحريف.

وإذا كان لا بد من اقتراحات وتوصيات للارتقاء بهذه المهنة ورفع سوية الأداء الصحفي، فإننا لا نجد أفضل من التأكيد على هذه المقترحات والأفكار التي تقدم بها الصحفيون أنفسهم في خاتمة الاستبيان لأنها تتصل بعمق بالواقع الراهن للعمل الصحفي والكيفية التي يمكن بواسطتها الانطلاق إلى واقع أفضل ومستقبل أكثر وضوحاً على صعيد النهوض بهذه المهنة الرسالة.

# المراجع العربية والأجنبية

(1) أبو زيد، فاروق: فن الخبر الصحفي، جدة، دار الشروق، 1984م.

(2) الحمامصي، جلال، المندوب الصحفي، القاهرة، دار المعارف، 1963م.

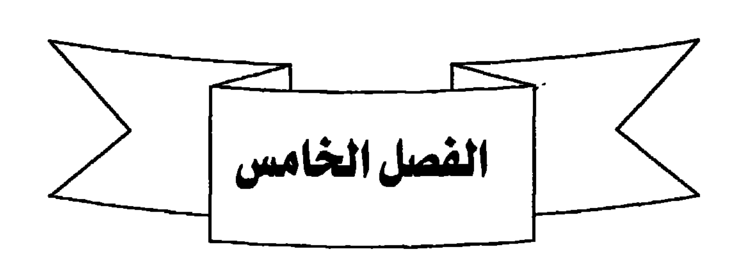
(3) جورج ويمر وجوزيف دومينيك، مناهج البحث الإعلامي، ترجمة صالح أبو اصبع، دبي، مؤسسة البيان، 1989م.

(4) ستانلي جونسون وجوليان هاريس، استقاء الأنباء فن، ترجمة وديع فلسطين، القاهرة، دار المعارف، 1960م.

(5) محمد حسن، عبدالباسط: أصول البحث الاجتماعي، القاهرة، مكتبة وهبة، 1977م.

(6) محمد حسين، سمير: بحوث الإعلام، القاهرة، عالم الكتب، 1976م.

(7) Hilly, H Ward: Professional News Writing, Harcourt Brace Jovanovich, Publishers, New York, 1985.



# الفصل الخامس



## الصحافة الأردنية اليومية والانتخابات النيابية للمجلس النيابي الثالث عشر نوفمبر 1997م



مدخل:

# وسائل الإعلام الأردنية والانتخابات النيابية

رفعت الصحف اليومية الأربع (الرأي، الدستور، العرب اليوم والأسواق)، وتيرة اهتمامها بالانتخابات النيابية للبرلمان الثالث عشر قبل أسبوعين من اليوم المحدّد للانتخابات الذي كان في الرابع من تشرين الثاني عام 1997م، وقامت بتكليف مندوبيها ومحرريها ومراسليها في المحافظات القيام بتغطية الحملات الانتخابية في أيامها الأخيرة، وقامت بنشر الرسائل والتقارير الإخبارية في أماكن بارزة من صفحاتها بل وخصّصت صفحات خاصّة بالانتخابات تتضمن التقارير الإخبارية والتحليلات الصحفية المتصلة بهذه التقارير التي تتحدّث عن الاستعدادات القائمة ليوم الانتخابات.

ولم تكتف هذه الصحف بما يرسله مندوبوها الدائمون في المحافظات بل أرسلت عدداً من مندوبيها للمساعدة في إنجاز تغطيات إخبارية موسّعة يعتبر إنجازها أكبر من الطاقة المعتادة للعاملين في المكاتب الصحفية خارج العاصمة.

واهتمت الصحف الأردنية اليومية بنشر تقاريرها الإخبارية تحت عناوين معبّرة بصدق عن محتويات الأخبار واختفت منها الإثارة الصحفية المعتادة في مثل هذه المناسبات، وذلك بسبب الهدوء العام الذي تميزت به الانتخابات وخلّوها من المنافسات الحادّة التي تتمّ عادة على ضوء تباين الشعارات السياسية المطروحة والبرامج الحزبية خاصة مع إعلان بعض القوى السياسية وجماعة الإخوان المسلمين مقاطعتها للانتخابات.

وكانت وسائل الإعلام السمعية والسمعية البصرية (الإذاعة والتلفزيون)، قد قامت بتغطية الانتخابات النيابية للمجلس النيابي الثالث عشر، وشكّلت هذه التغطية نقلة نوعية اتسمت باستخدام تقنيات النقل الإخباري التي أقيمت خصيصاً لنقل أحداث يوم الانتخابات بطريقة تتسم بالفوريّة وبأحدث وسائل

النقل والتغطية المباشرة.

ويذكر أن الإذاعة والتلفزيون قد قاما بجهد كبير أثناء التمهيد للمعركة الانتخابية من خلال العديد من البرامج الهادفة إلى التعريف بالدوائر الانتخابية وبوجوب ممارسة الحقّ الديمقراطي الانتخابي وإجراءات التسجيل وعملية الانتخاب وإلقاء الأضواء الكاشفة على البرامج الانتخابية للمرشحين التي قدمّها التلفزيون ولأول مرّة في تاريخ الحياة النيابية وذلك على سبيل الإعلان التجاري.

وقد بذل التلفزيون الأردني يوم الانتخابات جهوداً واضحة في المتابعات الإخبارية لمجريات الأحداث في مختلف الدوائر الانتخابية عبر شبكة واسعة من المندوبين إضافة إلى قيامه باستضافة العديد من الشخصيات التي تمتّ محاورتها في مختلف الشؤون المتصلة بالانتخابات والتوقعات المتصلة بها سواء أكانت شخصيات جامعية أو سياسية أو اقتصادية.

وقد ثمّن العديد من الإعلاميين والمراقبين الجهد الذي بذلته مؤسسة الإذاعة والتلفزيون لتغطية الانتخابات من النواحي الفنية والطواقم البشرية التي تناغمت جهودها خاصة في المركز الإعلامي الذي أقيم خصيصاً لهذا الغرض في المركز الثقافي الملكي وتم تزويده بمختلف الأجهزة والمعدات الاتصالية التي تتيح أفضل إمكانات التغطية للفعاليات الانتخابية للمراسلين والصحفيين العرب والأجانب.

ومن ذلك استوديو الخيال التلفزيوني أو ما يسمى الحقيقة الوهمية، الذي يعمل على تأمين صورة نقية مميزة تظهر من خلال الرسم الاليكتروني والجداول القراءات التحليليّة والرقمية وهذه جميعها مرتبطة بجهاز كمبيوتر متطوّر.

## الرأي والانتخابات النيابية

كان الجهد الإخباري الذي بذلته صحيفة (الرأي) واضحاً من خلال الرسائل الإخبارية اليومية التي نشرتها لمندوبيها في المدن الرئيسية إضافة إلى

الدوائر الانتخابية في العاصمة، وقد عكست بعض هذه الرسائل موقف بعض المواطنين الذين يراقبون الانتخابات بفتور ولا مبالاة كما ذكر مندوب الرأي في الزرقاء (20/10) والمرجعيات الجغرافية العشائرية التي تتصف بها وضعية الانتخابات في عجلون (20/10) وارتفاع حرارة توزيع البطاقات في إربد (20/10)، والدعوة إلى الإفادة من الإيجابيات العشائرية بعيداً عن التعصب (21/10)، أما في البلقاء فالمرشحون متحمسون والناخبون غير مبالين (21/10)، وفي الدائرة الأولى تنافس شديد بين ستة مرشحين و 14 يلعبون في الوقت الضائع، وفي استطلاع صحفي نشرته الرأي جاءت عناوينه: (طلبة الجامعات يراقبون الانتخابات ببرود وحماس قليل)، و (مقاطعون لقناعات سياسية ومشاركون عشائريون ومترددون لم يحسموا أمرهم) (21/10) .

أما في معان فهناك بيانات ولافتات معيشية ومرشح وعد بنصف راتبه للفقراء إذا نجح (21/10) .

وتطرقت المتابعات الإخبارية اليومية للموضوعات الآتية:

- التأكيدات الحكومية المتكررة على نزاهة الانتخابات.
- البطاقات الانتخابية وتكرار الأسماء ووجودبطاقات بأسماء الموتى.
- الصبغة العشائرية والمنافسات بين المرشحين على أسس عشائرية.
- غياب الإسلاميين وردود الفعل على المقاطعة الإسلامية.
- المضامين التي تحملها الشعارات الانتخابية على الصعيد المحلي والقومي.
- المفاجآت التي قد تحملها الانتخابات النيابية.
- المهرجانات الانتخابية التي تقام لمؤازرة المرشحين.
- ردود الفعل على فتوى دائرة الافتاء: الانتخاب واجب ديني.
- ردود الفعل على تعيين الدكتور مازن العرموطي ناطقاً رسمياً للانتخابات.
- فرص المرشحات من النساء لعضوية البرلمان والتوقعات بفوز اثنتين أو ثلاث منهن.

- ضعف الشعارات الاقتصادية المطروحة في الحملات الانتخابية.
- المخالفات في قوائم الناخبين وتوزيع البطاقات.
- تأكيدات الناطق الرسمي لحل مشكلة احتجاز البطاقات الانتخابية.
- الأفكار التي تعلنها قوى مقاطعة الانتخابات خاصة وثيقة الإصلاح الوطني.
- ضرورة المشاركة في الانتخابات للوصول إلى مجلس نيابي قادر على تحمل مسؤولياته.
- التحركات الانتخابية باتجاه سكان المخيمات والوعود التي تمنح لهم.
- استعدادات مديرية الأمن العام لتوفير المناخ الآمن للعملية الانتخابية.

ومما يلفت نظر الباحث أن صحيفة (الرأي) لم تحاول خلال هذين الأسبوعين اللذين خضعت فيهما الصحافة للبحث أن تدلي هي بدلوها في شؤون الانتخابات وما يحيط بها من أحداث وذلك من خلال المقالات الافتتاحية المعبرة عن رأي الصحيفة ومواقفها، وفيما عدا تعليق واحد نشر ضمن زاوية نافذة بتوقيع نزيه ومقالة افتتاحية واحدة قبل يوم واحد من الانتخابات لم تحاول الرأي أن يكون لها رأي خاص إزاء الاستعدادات الانتخابية، بينما تركت هذه الموضوعات لمندوبيها يسجلون هذه الأحداث بواسطة تقاريرهم الإخبارية وكتّاب أعمدتها يناقشون ما يتصلّ بالانتخابات كلّ حسب موقفه ورأيه ورؤيته دون أن يكون ذلك بالطبع ملزماً لها أو يستوجب بالضرورة اتفاقاً وتطابقاً كاملين معها.

وكان أكثر كتّاب الأعمدة في (الرأي) اهتماماً بإثارة الشؤون الانتخابية الكاتب فخري قعوار من خلال عموده اليومي (شيء ما) وقد تميزت كتاباته بالحدّة والسخرية ومن هذه الكتابات ما جاء تحت عنوان بطاقة المرحوم الانتخابية (20/10) حول بطاقة انتخابية سلمت لأحد المواطنين باسم شقيقه المرحوم المتوفي عام 1993م، وقد ذكر في معرض تعليقه أن رئيس الوزراء أعلن عن شطب سبعين ألف اسم متكرر أو توفي صاحبه، وخلص إلى القول: إنه يجب إعادة النظر

في الأسماء والتدقيق فيها، ومنع التكرار من أن يتكرر في انتخابات الشهر القادم، والتفكير الجديّ بالكيفية التي ينبغي أن تصدر بموجبها البطاقات في المستقبل.

وكتب مقالاً ثانياً تحت عنوان (نعم الانتخابات عشائرية) (22/10)، وقال فيه: ليس صحيحاً أبداً أن الانتخابات النيابية في الأردن غير عشائرية ما دامت محكومة بنظام الصوت الواحد، بل إن هذا النظام أحيا التقارب العشائري بعد أن أصيب بشيء من التفكك، وجمع أبناء الدم الواحد، وأعاد المجتمع الأردني إلى زمن التكتلات العشائرية، ومنح هذه التكتلات قوة لم تكن لتتوفر لها لولا نظام الصوت الواحد.

ومقالاً ثالثاً (26/10) انتقد فيه بحدّة ما يقال عن حصول بعض المرشحين على بطاقات الناخبين دون علمهم، ودون إذن أو تفويض منهم، وخلص إلى القول: إن ما يحدث الآن من خلط وتشابك بين المرشحين والبطاقات الانتخابية، يحجب عنا رؤية انتخابات نزيهة وموضوعية وحرة وحيادية ويمنع ظهور المرشح الأكثر شعبية أو فوزه أي أن المرشح الأشطر والأقدر على الدخول إلى أروقة المحافظة والحصول على بطاقاته وبطاقات خصومه، سوف يضمن الفوز لنفسه وسوف يضمن الحسرات لمنافسيه.

وانتقد فخري قعوار الفتوى الشرعية التي أصدرها مفتي المملكة بالوكالة الشيخ سعيد الحجاوي حول وجوب المشاركة في الانتخابات (27/10) قائلاً: إن فضيلة المفتي بالوكالة زجّ نفسه في أمر سياسي، ووضع فتواه في مواجهة علماء أجلاء يعرفون أصول الشرع، ويعرفون شؤون دينهم ودنياهم، واتخذوا قرار المقاطعة بعد دراسة مستفيضة ومراجعات واسعة وتمحيصات دقيقة، بحيث لا يتناقض قرارهم السياسي مع أصول الدين والشرع.

وكتب قعوار تحت عنوان (حزمة المخالفات الانتخابية) (28/10) حول كتاب صادر من وزارة التربية والتعليم، إلى مدراء المدارس الحكومية لكي يقوم المدرسون بواجب دعوة أهالي التلاميذ لأداء الواجب الانتخابي وعدم الالتفات

إلى دعوات المقاطعة مبيناً أن في ذلك مخالفة لقانون استخدام المؤسسات العامة لأغراض انتخابية.

وكتب بأسلوب ساخر تحت عنوان (يوم الثلاثاء النزيه) يقول: إن الأمور بمقدماتها وأن المشكلة تكمن في قانون الصوت الواحد أولاً وبما يليه من إجراءات تسبق يوم الاقتراع، مثل التكرار الرهيب في البطاقات وحجز بعض المرشحين لبطاقات سواهم واختفاء بطاقات، وخلو البطاقة من ذكر نوع مهنة حاملها وصرف بطاقات للأعزاء الموتى.

وقال الكاتب: إنه لا ضرورة لحدوث التزوير بدليل أن نسبة الأصوات المعارضة في صفوف المرشحين لا تزيد عن 5٪ في أحسن الأحوال، وهؤلاء مطلب للحكومة كي يكونوا ملح مجلس النواب وفلفله.

وقال فخري قعوار في مقال آخر (3/11): إن هناك عدم دقة في تصريحات الناطق الرسمي للانتخابات الذي يؤكد كل يوم أن الإسلاميين موجودون في قوائم المرشحين، ذلك أن الكلام قائم على خلط مقصود بين من يرفع شعارات دينية إسلامية وهو لا ينتمي لأي تنظيم إسلامي وبين من يرفع شعارات كهذه نيابة عن تنظيم أو حزب يدعو إليها.

ويلاحظ أن فخري قعوار لم يتخذ موقفاً يدعو فيه إلى مقاطعة الانتخابات ولكنه واصل مقالاته بأسلوبه الساخر منتقداً بعض الإجراءات والظروف المحيطة بالعملية الانتخابية.

واحتلت قضية الانتخابات جانباً من اهتمام الدكتور فهد الفانك في عموده اليومي رؤوس أقلام فنجده يناقش الدعوة إلى تشريع قانون انتخابي عصري يقوم على مبدأ الصوت الواحد مع تقسيم المملكة إلى ثمانين دائرة انتخابية فيقول: كنت أفهم لو طالب هؤلاء بإبقاء الصوت الواحد ولكن جعل المملكة كلها دائرة واحدة مع كوتا من المقاعد لكل محافظة بحيث يحصل المرشح على أصوات من جميع أنحاء البلاد. بهذه الطريقة نحصل على برلمان يمثل الوطن كله بالفعل لا

بالقول، ويكون من شخصيات ذات حضور على الصعيد الوطني، وبهذه الطريقة تتراجع أهمية التكتلات العشائرية والعصبيات المحلية الأخرى.

وبالرغم من كل ما كتب في الصحافة الأردنية من أن الانتخابات تتخذ صبغة عشائرية فإن الدكتور الفانك يكتب (20/10) قائلاً: إن هناك مبالغة شديدة في وصف قواعد المرشحين بأنها عشائرية والهدف بطبيعة الحال هو التقليل من شرعية المرشح ومن أهمية فوزه وصحة تمثيله للوطن، وبعد أن ناقش تفصيلاً أسباب عدم قدرة العشائر على حسم المسألة من وجهة نظره ومنها:

1- ليس صحيحاً أن لكل عشيرة في الأردن زعيماً مطاعاً يقرر لها من تنتخب.

2- ليس صحيحاً أن أصوات العشائر تكفي لفوز مرشح العشيرة في دائرة كبيرة.

3- ليس صحيحاً أن لكل عشيرة مرشحاً.

خلص إلى القول: ينجح النائب بمواقفه السياسية وكفاءته وخدماته وشهرته ومعارفه وأقاربه وحزبه، أما العشائرية وحدها فلا تضمن شيئاً.

وكتب محمد خروب تعليقاً بعنوان: (بين يدي وزير الداخلية) (26/10) بث فيه شكواه من أنه لم يستطع الحصول على بطاقته الانتخابية حيث قيل له إن أحد المرشحين قد حمل تفويضاً منه بأن يتسلمها.

وقال حسين أبو رمان تحت عنوان (الحالة العشائرية والانتخابات) (27/10) إن: التقدم نحو صياغة تشريعات أكثر ديموقراطية يتطلب فيما يتطلب إدراك قوانين التغيير في ظروف بلادنا الخاصة والعامة وتأصيل حياتنا السياسية والحزبية.

أما سلطان الحطاب فقد هاجم من يدعّون من المرشحين أنهم مدعومون من جهات عليا موضحاً (28/10) أن : الذي لا يجد في نفسه القدرة والكفاءة ليس جديراً أن يتصدى للعمل العام وأن يرشح نفسه ليكون نائباً.

ثم تحدث في مقال آخر (29/10) عن ما يجري في عالم البطاقات الانتخابية من تزوير أو حجز موضحاً أن وزير الداخلية يقف بالمرصاد لكل ما يتم العلم به

من هذه التصرفات.

وعلّق أحمد المصلح في عموده اليومي (ملاحظة) (29/10) على اختيار الدكتور مازن العرموطي ناطقاً رسمياً للانتخابات داعياً أن تنهض وسائل الإعلام والصحافة بدورها الإعلامي التثقيفي القائم على حوارات الرأي والرأي الآخر، سواء المشاركون في العملية الانتخابية أو المقاطعون والداعون إلى مقاطعتها من القوى الحزبية والشخصيات الوطنية المستقلة.

أما الكاتب طارق مصاروة فكان مقلاً في تناول الشأن الانتخابي في عموده اليومي (كل يوم) ولكنه كتب (2/11) تحت عنوان (لو كنت الحكومة) داعياً الحكومة : أن تمارس أقصى حدود النزاهة في الانتخابات وعدم الخوف إطلاقاً من وجود بضعة نواب معارضين عليها أن تسعى بكل الوسائل لضمان وجودهم في البرلمان بعد حالة المقاطعة التي أعلنت من جانب الفئات المقاطعة للمشاركة في الانتخابات.

وفي اليوم السابق مباشرة على الانتخابات كتبت (الرأي) مقالاً افتتاحياً (3/11) تحت عنوان يوم يفصلنا عن الانتخابات قالت فيه: إن الانتخابات سوف تتم بشفافية مطلقة تؤكد نزاهتها وبمثالية يحسدنا عليها الآخرون، وأن المرشحين لعضوية مجلس النواب القادم أبدوا خلال حملتهم الدعائية للفوز بأحد مقاعده قدراً متميزاً من احترام منافسيهم، فكانت المعركة تتم بأسلحة نظيفة وتنم عن وعي كامل بطبيعتها التنافسية التي تستهدف في آخر الأمر خدمة الوطن والمواطنين وأشارت الرأي إلى حرص السلطة التنفيذية على حيادية الانتخابات.

وبعد إجراء الانتخابات كتبت الصحيفة مقالاً بعنوان (مجلس نيابي جديد والانتقال للألفية الثالثة) بتوقيع (نزيه) (5/11) جاء فيه: مطلوب من مجلس النواب الجديد، مواجهة شجاعة وفاعلة، لكل القضايا التي يواجهها الوطن حالياً، بحثاً عن حلول عملية سليمة، تتصف بالشمولية والحسم، فالقدر جعل من مهمة هذا المجلس الجديد الانتقال بنا إلى الألف الثالثة، ويجب أن يحقق هذا الانتقال

دون حمولات من قضايا القرن الراحل، والأمل هنا معقود.

وكتب إياد الوقفي أحد مندوبي الرأي مقالاً بعنوان (نعم الانتخابات نزيهة) (8/11) قال فيه: إن الانتخابات كانت فعلاً نزيهة، وأن العشائرية كانت هي سيدة الموقف وكانت عامل الحسم الأهم لدى الغالبية العظمى من المرشحين من أقصى شمال المملكة وحتى أقصى جنوبها، وأن عدداً من المرشحين كان يروج عنهم بين الناس بأنهم مرشحو الحكومة ومع ذلك فإن النجاح في الانتخابات لم يكن حليفهم ولعل هذا الأمر يتضح أكثر مع مرشحي الحزب الوطني الدستوري الذين لم ينالوا سوى مقعدين داخل القبة فقط.

وفتحت الرأي الباب واسعاً للكتّاب والقراء للتعبير عن آرائهم إزاء الانتخابات دون تدخل من جانبها في مضامين ما يكتبونه من آراء وتعليقات انصبّت في معظمها على ما يجب أن يتصف به النائب الذي ستوصله الإرادة الشعبية إلى البرلمان، وتركّزت هذه الكتابات في الرأي في زاوية (آراء حرة) المخصصة للمقالات والتعليقات التي تصل للصحيفة من خارج هيئة محرريها وكتابها المنتظمين، وزاوية (مع الناس) المخصصة لرسائل القراء.

وكان مما نشرته (الرأي) في زاوية (آراء حرة) المقالات الآتية، على مدى الأسبوعين اللذين سبقا يوم الانتخابات: المجلس النيابي والنائب الذي نريد وطموحات الوطن، للمحامي خالد يوسف الزعبي قال فيه: نريد مجلساً نيابياً ونائباً قوياً، في طرحه ودفاعه عن قضايا المواطنين والوطن دون خوف أو فزع أو مجاملة أو محسوبية (21/10)، ومقال بعنوان (انتخابات وأحزاب) للكاتبة منى شقير قالت فيه: الانتخابات التشريعية أهم حدث سياسي في حياة أية دولة ديموقراطية لتشكيل أكبر هيئة تشريعية تعمل على معالجة الشأن الوطني بهمومه ومشكلاته المختلفة، تتحول في بلدنا إلى سباق عشائري يستند إلى وزن العشيرة وقوة المال ودعم السلطة.

كما نشرت الرأي سلسلة من المقالات للمحامي عبدالرزاق أبو العثم تحت

عنوان (تداعيات انتخابية) وسلسلة أخرى تحت عنوان (برلمانيات) للدكتور جمال الشاعر، ومقالاً للنائب السابق محمد داوودية بعنوان (الإشاعات) (22/10) قال فيه: التقيت بعدد من المرشحين للانتخابات النيابية فشكا لي بعضهم، تعرضهم لإشاعات من كل العيارات والألوان والأصناف، وكان ردّي هذا أمر طبيعي وعادي، فأنتم في الواجهة وتحت الأضواء ولكم منافسون من شتى البنى الأخلاقية فإياكم والتلهي بالورشة التي فتحوها لكم لإلهائكم.

وانتقد هاشم سلامة في مقال بعنوان (مرشحو المعارضة) (25/10) ما قيل عن إتلاف لافتات انتخابية تحمل عبارات معادية للتطبيع قائلاً: استغرب ويستغرب كثيرون معي أن تكون الديموقراطية عندنا عصبية المزاج، لدرجة أنها تنزعج من عبارات تقول لا للتطبيع، وليس سليماً ولا صحياً بأن تسمع وترى الحكومة فقط عبارات أو شعارات تدغدغ عواطفها وتريح أعصابها فمن ارتضى التعددية كان يجب أن يتوقع أن الرأي المختلف مع رأيه لا بدّ آت إما بمقالة صحفية أو بندوة أو بيافطة انتخابية.

ومن هذه المقالات أيضاً ما نشر بعنوان (الكرة الآن في مرمى المواطن)، بقلم فتحي الحمود، و (حيرة الناخب وخيرة الخيرة)، بقلم علي خلف الحجاحجة، و (رأي واجتهاد حول انتخابات 1997 البرلمانية) بقلم الدكتور محمد الرعود، و(الانتخابات والوطن) للدكتور محمد القضاة، و (هذا الصوت من يستحقه) بقلم وليد جابر، و (خلفيات المخاوف بعدم نزاهة الانتخابات)، بقلم خالد محمد، و(كنّا نفترض) بقلم حسني عايش، و (الحملة الانتخابية) بقلم بسام العوران.

وكتب نصوح المجالي مقالاً بعنوان (الناس والوجه الآخر للانتخابات) (26/10) تحدث فيه عن السلبيات المجتمعية التي ترافق مرحلة الانتخابات قائلاً: إن الانتخابات استدرجت وأحيت أسوأ أنواع النعرات بين أبناء العمومة والجيران وحتى بين الأخوة والأقارب، ومن سوءات فترة الانتخابات ظاهرة الدعاية السلبية، تلك التي يمارسها أنصار المرشح ليس لصالح المرشح ولكن ضد

خصومه أو منافسيه، فالبرلمان في بلادنا لا زال مسرح المخاتير في الأعم والأغلب مع استثناءات قليلة، لأنه انعكاس لمعاني واعتبارات المحليات الضيقة، والتي لم تتطور كثيراً عما كانت عليه في مطلع القرن، وتستعيد صورتها القديمة بكل عصبياتها في مناسبة الانتخابات.

ودافع فيصل عاكف الفايز (28/10) عن العشائرية في غمرة النقاش الدائر حول الانتخابات والصوت الواحد والحزبية قائلاً : إنّ المجتمع الأردني هو مجتمع عشائري، وجذور العشائرية في الأردن عميقة ومتأصلة كجذور شجرة السنديان أمّا الحزبية فهي ليست الأساس في تركيبة المجتمع الأردني والدليل هو قلة المنتسبين لهذه الأحزاب.

وكتبت الدكتورة سميرة الخوالدة في زاوية (أوراق) مقالاً انتقدت فيه قرار جماعة الإخوان المسلمين بفصل اثنين من قيادات الإخوان اللذين خرجا على قرار الجماعة بمقاطعة الانتخابات وهما د. عبدالله العكايلة ومحمد الأزايدة، معتبرة أن ذلك يجسد قمع اجتهاد الأغلبية لاجتهاد الأقلية، وتساءلت قائلة هل يمكن للأغلبية في الجماعة أن ينسوا أنهم دعاة لا قضاة فيحكموا على الأقلية بالخروج من التنظيم.

وكتب د. بركات عوجان مقالاً بعنوان (رسالة للناخبين) أرسله من بكين أعرب فيه عن رغبته في المشاركة بالإدلاء بصوته ولكنه قال إن إحدى ثغرات قانون الانتخاب أن المغتربين لا يستطيعون الإدلاء بأصواتهم من خلال السفارات الاردنية في الدول الأخرى.

وتضمنت زاوية آراء حرة مقالاً كتبه أحمد جميل الضمور (2/11) قال فيه إن النائب الذي نريد هو من تكون لديه الحرقة على الإسلام وعلى الأمة، والحرقة على الأردن وخدمة قضاياه والعمل على تحديثه وتطوره، والحرقة على خدمة المنطقة الانتخابية.

أما زاوية (مع الناس) التي تتضمن عادة رسائل القراء فقد حملت عدداً

كبيراً من الرسائل التي يشارك أصحابها بآرائهم وتعليقاتهم في موضوع الانتخابات وقد كانت (27/10) تحت العناوين الآتية: حول البطاقات الانتخابية، بين النائب والناخب تقع المسؤولية، النائب الذي نريد، الدعاية الانتخابية والظواهر السلبية، مفارقات في الوعود الانتخابية، استعداداً للعرس الوطني الديموقراطي، خواطر ديموقراطية في ظل الانتخابات النيابية.

وفي اليوم التالي (28/10) كانت الرسائل تحت العناوين الآتية: رد على التحليل الانتخابي للدائرة الأولى، النائب الذي نريد، الانتخابات النيابية عرس وطني، لماذا نفتقد الجرأة في نصيحة المرشحين، امتحان الشهادة النيابية.

وفي اليوم الذي يليه (29/10) حملت رسائل القراء العناوين الآتية: الانتخابات النيابية ما بين الناخب والمنتخب، الانتخابات والمقاطعة، امنعوا إطلاق العيارات النارية يوم إعلان نتائج الانتخابات، هواجس انتخابية، المرشح وطموح الوطن والشعب.

وفي عدد يوم (30/10) كانت الرسائل الآتية، يعلوها عنوان عريض وضعته الصحيفة: (أربعة أيام تفصلنا عن الانتخابات) وجاءت تحت عناوين: الانتخابات القادمة ويوم الثلاثاء الديموقراطي، يوم الاقتراع، النائب الذي نريد، لماذا لا أذهب إلى الانتخاب.

وفي عدد الرأي يوم الأول من نوفمبر نشرت الرسائل تحت العناوين الآتية: النائب الذي نريد، ما هو المطلوب من نواب محافظة معان، المرجعية العشائرية في الانتخابات النيابية.

وفي عدد يوم (2/11) وقبل إجراء الانتخابات بيومين كانت عناوين رسائل القراء على النحو التالي: مجلس نيابة أم ماذا، فعاليات في الانتخابات، سلبيات وإيجابيات في الانتخابات، النائب المثالي الذي نريد.

أما في اليوم السابق على الانتخابات (3/11) فقد نشرت هذه الرسائل تحت العناوين الآتية: الانتخابات واجب وطني للجميع، المرأة والانتخابات والتنمية الوطنية، العرس الديموقراطي، رأي حول مواصفات الناخب، مشاعر انتخابية.

## الدستور والانتخابات النيابية

خصصّت الدستور صفحة يومية للانتخابات تحت عنوان (انتخابات 1997م) بإشراف أحمد الحسبان وذلك لمتابعة أخبار الانتخابات في كافة الدوائر الانتخابية في العاصمة والمحافظات، واستعانت بمندوبيها ومراسليها في مدن المملكة لموافاتها بالتقارير الإخبارية الخاصة بالأنشطة والحملات الانتخابية.

وقدمت الدستور في صفحة الانتخابات مقالاً يومياً تحت عنوان (كلمة) للتعليق على الشؤون الانتخابية المختلفة.

ولم تحاول الدستور تناول قضية الانتخابات في الأسبوعين اللذين سبقا يوم الانتخاب في مقالاتها الافتتاحية وتركت هذه المهمة لمندوبيها وكتّاب الأعمدة فيها.

وقد احتلت الهموم الانتخابية مساحة مهمة من مقالات الكاتب عريب الرنتاوي الذي كتب تحت عنوان (دوائر وانتخابات) (27/10) معلقاً على ضعف الإقبال على التسجيل للانتخابات في دوائر عمان والزرقاء معللاً ذلك بالأسباب التالية:

الأول: إن الحالة الانسحابية ما زالت تتحكم بالأردنيين من أصل فلسطيني.

والثاني: يتصل بظاهرة نشترك فيها مع معظم دول العالم الثالث التي ترتفع فيها درجة حرارة الحملات الانتخابية كلما ابتعدنا عن المدن وتوغلنا في الأرياف.

والثالث: يتصل بضعف ثقة مجتمعات النخبة التي تتركز عادة في العاصمة، في المؤسسة التشريعية، وقدرتها على القيام بدورها الدستوري على أكمل وجه.

وأشاد الرنتاوي (28/10) بجهود الناطق الرسمي للانتخابات الدكتور مازن العرموطي وقال: إن العرموطي توقف في لقاءاته مع الصحفيين عند عنوانين مهمين هما:

الأول: حرص الدولة على شفافية الانتخابات ونزاهتها التامة، حفاظاً على سمعة الأردن وصدقيته واحترام تجربته الانتخابية.

والثاني: ضمان مشاركة أوسع قاعدة شعبية ممكنة في العملية الانتخابية من خلال توفير أجواء الثقة والجدوى والقناعة لـدى المواطنين بضرورة التوجه إلى مراكز الاقتراع.

وقال عريب الرنتاوي (30/10) إن الحكومة ليست بحاجة إلى تجنيد وتعبئة لإنجاح هذا المرشح أو ذاك، والأكيد أنها ليست بحاجة لأي تلاعب في مسار العملية الانتخابية وإجراءاتها لضمان فوز مؤيديها من بين المرشحين، ذلك أنه وبافتراض نجاح جميع مرشحي المعارضة في الانتخابات فإن حجم المعارضة في المجلس سيظل ضعيفاً.

وبعد انتهاء عملية الانتخابات أشاد الرنتاوي (8/11) بجهود الناطق الرسمي باسم الدولة للانتخابات الدكتور العرموطي الذي كشف: عن مقدرة متميزة على الحوار والإقناع بالمعلومة والرقم والتحليل، والتزم بما وعد به في لقائه الأول مع الكتاب والصحفيين وأظهر بالملموس كيف يمكن للإعلام الرسمي أن يكون مقنعاً.

كما احتلت الهموم الانتخابية قسطاً وافراً من الاهتمام في كتابات محمد إبراهيم داود (رحمه الله) في عموده اليومي (سمعت ورأيت) الذي كتب تحت عنوان (المطلوب كشف المتلاعبين بالعملية الانتخابية) (27/10) يقول: إنه إذا صحّ ما يقال ويتردّد في مختلف الأوساط عن تلاعب بعض المرشحين والعاملين لحسابهم في البطاقات الانتخابية واستلامها دون موافقة أو حتى معرفة أصحابها فلا مندوحة من اتخاذ إجراءات حازمة ضد المتلاعبين بغض النظر عن مواقعهم أو نفوذهم الاجتماعي أو السياسي.

ولكنه في اليوم التالي (28/10) يقول: إن الحكومة قد سارعت لقطع الطريق على المتلاعبين والتزمت بإصدار بطاقة لأي ناخب احتجزت بطاقته أو لم يتم تسليمها له لكي يمارس حقه في اختيار من يتوسم فيهم الخير كما أنها اعتمدت إثبات الهوية الشخصية لكل ناخب حتى يكون بالإمكان إحباط أي محاولة للتزوير وتقديم كل من يحتجز بطاقة ناخب للقضاء.

وهاجم الكـاتب الجـهات الـتي أعلنـت مقاطعتـها للانتخابـات قـائلاً: إن مقاطعة الانتخابات لم تثبت أنها قوة ضاغطة أو أنها ذات ثقل سياسي قـادر علـى إحداث أي تغيير أو إصلاح ولم تستطع تقديم الوسائل الكفيلة بتحقيق الأهداف الوطنية والقومية، والمقاطعة هي المسؤولة الرئيسية عـن إعطـاء العشـائرية القـوة الحاسمة في إنجاح المرشحين بـدلاً مـن محاولـة الاختيـار الواعـي للعنـاصر المؤهلـة والقادرة فعلاً على تمثيل الشعب وطموحاته تحت قبة البرلمان.

وبعد ظهور نتائج الانتخابات كتب محمد ابراهيم داود تحت عنوان (عشـائرية المجلس الجديد مثل بقية المجالس) (8/11) يقول: إنـه ليـس مـن الموضوعيـة في شـيء المبالغة وتضخيم دور الثقل العشائري وجعلـه السـبب الرئيسـي في حسـم نتيجـة الانتخابات الأخيرة، ولذا فإن تضخيم الدور العشائري في الانتخابات الأخـيرة، فيـه مبالغة لا مبرر لها إلاّ إذا كان الهدف تبرير فشـل الحزبيـين أو التخفيـف مـن صدمـة المعارضة التي كانت تراهن على فشل الانتخابات نتيجة للتجاوب مع مقاطعتها.

أمّا أحمد الحسبان فقد كـانت لـه متابعاتـه اليوميـة لشـؤون الانتخابـات في صفحـة (انتخابـات 1997م)، ركّـز فيـها علـى مواضيـع: البطاقـات الانتخابيـة، شعارات المرشحين، والاستجابة الجيدة للحكومة بشأن البطاقات المكرّرة.

وكتب محمد سلامة (22/10) يهاجم قرار مقاطعة الانتخابات قائلاً: إن قرار المقاطعة يبقى انتحاراً سياسـياً، سـتغيب عنـه جماعـة سياسـية عريقـة مثـل جماعـة الإخوان المسلمين لمدة أربع سنوات قادمة.

وهاجمت اسمهان الشعلان (26/10) مطلقي الشائعات من المرشحين الذيـن يستهدفون إضعاف منافسيهم.

وقال يوسف أبو لوز (27/10): إن المرأة الاردنية استثمرت عقلـها واطلـت بنشاط مرموق على العالم وأصبحت مادة إنتـاج حقيقيـة تضـاهي بذلـك حضـور الرجل وتسبقه في أحيان، وهي من حقـها أن تخـوض تجربـة بلادهـا وترفـع بـهذه التجربة إلى ذرا الإنجاز الحقيقي وليس الإنجاز الدعائي الاستهلاكي.

ودعا نزيه القسوس (29/10) إلى إلغاء البطاقة الانتخابية بشكلها الحالي والاستعاضة عنها إما بالهوية الدائمة الممغنطة أو بإثبات شخصية عادي كدفتر العائلة أو الهوية الشخصية.

وكتب علي الصفدي (1/11) يقول: لقد فات أوان التراجع عن الانتخابات، وما على الشخصيات والأحزاب التي التزمت بها وتخلت طوعاً عن حقها الدستوري في الترشيح والانتخاب إلا أن تستفيد مما أوقعت نفسها به، وألا تقدم على مثله مستقبلاً.

وقال حمادة فراعنة (2/11) الذي فاز بعضوية المجلس النيابي الجديد، إنه: من الظلم، ظلم الحكومة وأجهزتها ومؤسساتها بوجود نوايا مبيتة للتزوير، فهي ادعاءات كاذبة مضللة تهويشية لأسباب ودوافع انتخابية لن تنطلي على الواعين الأذكياء من أبناء شعبنا.

وبعد ظهور نتائج الانتخابات قدم علي سعادة (8/11) قراءة تحليلية لنتائج الانتخابات تحت عنوان (انتخابات المفاجآت الهادئة).

وكتب محمد سلامة (8/11) تعليقاً حول فشل المرأة في الوصول إلى البرلمان مبيناً أن هذا الفشل شكّل صفعة أليمة للحركة النسائية.

## العرب اليوم والانتخابات النيابية

خصّصت صحيفة ا(العرب اليوم) مساحات مهمة لأخبار الانتخابات والحملات الانتخابية، وذلك من خلال المقالات والتعليقات التي كتبها محررو الصحيفة وكتابها المنتظمون وغير المنتظمين إضافة إلى التقارير الإخبارية الواردة من مندوبيها في محافظات المملكة، وكذلك التحليلات الصحفية التي قدمتها تحت عنوان (الموقف اليوم)، ولم تبتعد القضايا المطروحة للنقاش فيها عن ما سبق ذكره من المعالجات الصحفية لصحيفتي الرأي والدستور.

ويشار إلى أن هناك اهتماماً خاصاً بَرَز على صفحات الجريدة بأخبار

التحركات الانتخابية للدكتور رياض الحروب عميد دار العرب اليوم، وقتئذٍ الذي دخل الانتخابات الأخيرة عن دائرة الكرك ولم يحالفه الحظ بالفوز.

وكان أبرز الكتّاب الذين عالجوا القضايا الانتخابية على صفحات العرب اليوم رئيس تحريرها طاهر العدوان في عموده اليومي (أضواء) الذي كتب تحت عنوان (تتعزز الثقة بانتخابات نزيهة) (25/10) يقول: إن تدخل القصر والأمير الحسن لوقف واقتلاع ظاهرة البطاقات المكررة، هو تصحيح حاسم لممارسات خاطئة كادت أن تشوه العملية الانتخابية وتزيد من تعقيداتها مما يسيء إلى صورة البلد والحكم. والحقيقة أن تعامل رئيس الوزراء ووزير الداخلية مع مسألة البطاقات المكررة أثبتت أيضاً وبما لا يدع مجالاً للشك النية الرسمية على سلامة الانتخابات وأنه لا يوجد مرشح مفضل أو مرشحون مفضلون، وإنما سياسة حكومية ملتزمة بضمان أقصى درجات الحياد بين جميع المرشحين.

وكتب متمنياً النجاح للناطق الرسمي باسم الدولة(30/10) قائلاً: كلنا أمل أن تتاح له الفرصة والظروف والآلية لتطبيق وتنفيذ كل الإجراءات والخطط التي أعلن عنها والمتعلقة بتكرار البطاقات أو اختفائها أو استيلاء بعض المرشحين عليها.

وقال طاهر العدوان (3/11): إن هناك صنفين من المرشحين، واحد يمثل العشيرة ويجسدها وهذا هو النائب العشائري، وآخر تدعمه العشيرة وتمدّه بأصواتها لكنه يجسّد شخصية النائب الوطني، وعلى الناخبين أن يحكمّوا ضمائرهم وأن يختاروا النائب الوطني.

وناقش محمد الصبيحي في عموده اليومي (وجهة نظر) بعض القضايا الانتخابية، فهو يكتب (20/10): أن الانتخابات ستكون نزيهة 100٪ وإذا حدث تزوير طفيف فسيكون من قبل بعض الناخبين مما لا علاقة للحكومة به وهي بريئة منه تماماً، وسبب هذه الشفافية والنزاهة المنقطعة النظير هو عدم وجود مبررات للتزوير أصلاً فالمعارضة غائبة عن الانتخابات و 95٪ من المتنافسين بلا لون ولا هوية سياسية.

وحول قضية البطاقات الانتخابية قال الصبيحي (28/10): إن الحل المعقول والنهائي لهذه المشكلة هو في إلغاء البطاقة الانتخابية كلها.

وناقش محمد ناجي العمايرة في عموده اليومي (قف) عدداً من الموضوعات الانتخابية ومنها موضوع المرأة والانتخابات (21/10) فهو يقول: إن عدد المرشحات قليل جداً كما أن أصواتهن الانتخابية خافتة على الأقل من خلال اليافطات والاجتماعات والتحركات الانتخابية.

وعلق العمايرة على تعرض إحدى المرشحات وهي وصاف الكعابنة من بدو الوسط لإطلاق الرصاص عليها قائلاً (23/10): إن الحوار بالرصاص والعصي والحجارة والكراسي لا يمكن أن يكون مقبولاً في وقت نطل فيه على القرن الحادي والعشرين كما أنه ليس مهماً أن ينجح هذا الشخص أو ذاك بمقدار ما هو مطلوب أن ينجح الوطن كله في هذا الامتحان.

وانتقد الكاتب (29/10) لافتات المرشحين وشعاراتهم قائلاً: إنها تزخر بالكثير من العبارات الطنانة والأفكار المنمقة والوعود العريضة والشعارات والأماني والأحلام والرؤى الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وعلّق محمد ناجي العمايرة على نتائج الانتخابات بعد إعلانها (6/11) قائلاً: صحيح أنها تميزت بشكل عام بالنزاهة والشفافية، غير أن الثغرات التي يعاني منها قانون الانتخاب المعمول به حالياً، أثرّت سلبياً على سير العملية الانتخابية، وربما أسهمت مباشرة، أو بالنتيجة، بإلحاق الضرر بهذا المرشح أو ذاك مما يعطي انطباعاً غير ايجابي عن بعض النتائج التي ظهرت، مما يستدعي فعلاً العمل على تغيير القانون.

وقال حلمي الأسمر في تعليقه اليومي (3/11): إن دلالة وجود 32 مرشحاً إسلامياً في الانتخابات و 20٪ من المعارضة بشكل عام من بين المرشحين لا يعني مشاركة الجبهة بشكل سري بقدر ما يعني أن الجبهة ليست هي عنوان الإسلاميين الوحيد في البلد. وهو هنا يقصد جبهة العمل الإسلامي التي قاطعت الانتخابات.

وعلق الأسمر على خسارة توجان فيصل لمقعدها في البرلمان قائلاً (6/11): إن المرأة الوحيدة التي كانت في البرلمان وهي توجان فيصل خسرت مقعدها لصالح مدير المطبوعات السابق الذي وقع قبل مغادرته الدائرة قرار إغلاق الجزء الأكبر من الصحف الإسبوعية نايف مولا.

وتعرض كل من الكتّاب: صالح القلاب وجميل النمري ومروان حزين وشاكر الجوهري وداود القرنة ورهام الفرا لمناقشة القضايا الانتخابية المختلفة فيما لا يبتعد كثيراً عن الأفكار المطروحة ذات العلاقة المباشرة بموضوع الانتخابات.

## الأسواق والانتخابات النيابية

اهتمت صحيفة الأسواق من خلال ما قدمته من تحليلات صحفية ومتابعات إخبارية بشؤون الانتخابات النيابية كما كانت الهموم الانتخابية موضع اهتمام كتّاب الأعمدة فيها، وكتبت الصحيفة نفسها مجموعة من المقالات الافتتاحية حول الانتخابات وآفاق الحياة النيابية والديموقراطية في الأردن.

وكتب رشيد حسن في عموده اليومي (مع الناس) تعليقاً بعنوان (الفوضى والتفويض في البطاقات الانتخابية) (24/10) قائلاً: نتساءل كيف يقبل مرشح طارحاً نفسه نائباً للأمة والوطن أن يمارس هذه الأدوار ويقوم بالتحايل على الأنظمة والقوانين.

ودعا في مقال آخر (30/10) إلى (إعلان أسماء المرشحين المخالفين) قائلاً: إن من يقدم على التزوير أو يستعمل هذه الأساليب الدونية لا يستحق أن يكون نائباً يمثل الأمة، ولا يستحق التستر على اسمه كائناً من كان.

وكتبت الأسواق مقالاً افتتاحياً تحت عنوان (أجواء المنافسة الانتخابية) (1/11) قالت فيه: إن موضوع البطاقات الانتخابية وفقدانها في بعض الأحيان أو عدم عثور العديد من الناخبين على بطاقاتهم الانتخابية هي أفعال قد تكون من قبيل ضعف الدراية وقلة المراس والخبرة الديموقراطية أي أن تكون أفعالاً غير

مقصودة أو أن تكون أفعالاً من باب التنافس بين المرشحين ظناً منهم أن في ذلك إحدى الصيغ وإحدى الأدوات المهمة لقواعد اللعبة التنافسية.

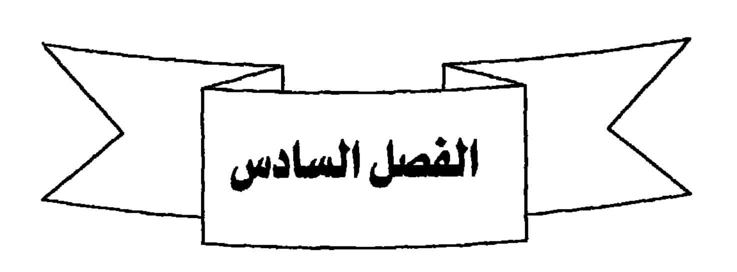
ودعت الصحيفة في مقال افتتاحي آخر (2/11) إلى (ضرورة المشاركة في الانتخابات) باعتبار هذه المشاركة من علامات تجذر النهج الديموقراطي في أعماق النفس ومن معايير اندفاع الحراك الديموقراطي في جسم المجتمع.

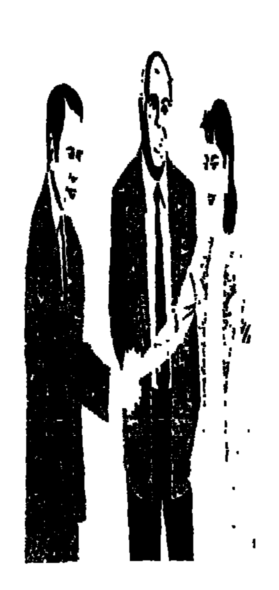
وكتبت الأسواق يوم الانتخابات (4/11) مقالاً افتتاحياً عن العرس الديموقراطي الأردني والتظاهرة الشعبية العارمة التي يشهدها ذلك اليوم تحت عنوان اليوم يقول الشعب كلمته.

واعتبر يحيى محمود أن مجلس النواب الجديد الذي أفرزته الانتخابات (5/11) هو نتاج لمرحة الانتقال وعدم التأكد بشأن أفضل الخيارات وكمنهج للمقبل من السنوات على الأصعدة الداخلية والخارجية.

أما أحمد الدباس فقد اعتبر في عموده اليومي (مجرد كلمة) (8/11) أن الأحزاب لم تخسر شيئاً بمقاطعتها للانتخابات إذ أن مشاركتها أو عدم مشاركتها في الانتخابات سيان ولا قدرة لها على فرز نائب من كوادرها لكن الإخوان المسلمين هم الجهة الوحيدة الخاسرة من مقاطعة الانتخابات.

وكتبت الأسواق مقالاً افتتاحياً تحت عنوان (بوصلة التحرك للمجلس النيابي الجديد) (8/11) تقول فيه: إنه من الضروري أن تكون هذه المرحلة هي مرحلة تقديم القرار الاقتصادي على القرار السياسي فتكون البوصلة الحقيقية في توجهات هذا المجلس متركزّة على اتجاهات التنمية والتطوير والتحديث، فهذه الروحية وهذا التوجه هو أمر في غاية الأهمية وهو من المنطلقات المهمة لعمل المجلس الحالي لا بل من المرجعيات المرحلية الاستراتيجية التي لا بد من الركون إليها في دورات انعقاد المجلس الحالي.



# الصحافة الفلسطينية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي 1967



## محاصرة الثقافة العربية الفلسطينية

شنت إسرائيل منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غـزة في يونيـو حزيـران 1967م حرباً ثقافية اتخذت أشكالاً ومظاهر متعددة، ومارست غـزواً ثقافيـاً منظمـاً هدفت من ورائه إلى مسخ الشخصية العربية الفلسطينية وطمس الهوية الثقافيـة للشعب الفلسطيني.

وقد سار الكيان الإسرائيلي في تعامله مع الأرض المحتلة في خطين متوازيين هما: الإبادة البشرية والإبادة الثقافية، وهما يحققان هدفـاً واحـداً، الإبـادة البشـرية تعني التخلص من المواطنين الفلسطينيين، سواء عن طريـق القتـل والإرهـاب أو التهجير لإفراغ الارض، والإبادة الثقافيـة الـتي تعـني مسـخ الشـخصية الوطنيـة الفلسطينية(1).

واسـتخدم الكيـان الإسـرائيلي في هـذه الإبـادة الثقافيـة كافـة الوسـائل والأساليب، موظفاً في ذلك أجهزة الإعلام والدعاية، بمـا تسـتخدمه مـن أسـاليب الدعاية والحرب النفسية. وقد أثبت استقراء تاريخ الدعاية الصهيونية وفلسفتها:

أولاً: اسـتحالة فصـل العمـل الدعـائي عـن العمـل السياسـي في تـاريخ الصهيونية بمختلف مراحلها.

ثانياً: عبث أي محاولة لفهم المنطق الدعائي الإسرائيلي مستقلاً عن المنطـق الدعائي الصهيوني السابق على نشأة الدولة الإسرائيلية(2).

وقد وظفت الدعاية الإسرائيلية كافة الوسائل الإعلاميـة، ومنـها الصحافـة عندما أصدرت الحكومة الإسرائيلية جريدة الأنباء باللغـة العربيـة بعـد الاحتـلال مباشرة لمخاطبة الجماهير الفلسطينية، وشجعت إصـدار صحـف لروابـط القـرى المتعاونة مع الاحتلال، حيث تم إعطاء هذه الروابط رخصاً بإصدار صحـف تحمـل أسماء مثل أم القرى، التقدم، الميثاق، وذلك بهدف خلق حملة تضليليـة أمـام سـكان الضفة عن أهداف تلك الروابط وتبرير تعاملها مع الاحتلال الإسرائيلي(3).

والإذاعة ويوجد عدد من المحطات في إذاعة الكيان الإسرائيلي تقدم برامج متعددة تهتم بمخاطبة الرأي العام الفلسطيني والعربي وتحاول تقديم صورة زاهية للسياسة الإسرائيلية، وتتكون هذه المحطات مما يلي:

البرنامج الأول ويذيع بالعبرية.

البرنامج الثاني ويذيع بإحدى عشرة لغة بما فيها اللغة العبرية وهو مخصص للبرامج التجارية والخفيفة.

البرنامج الثالث وهو خاص بالإذاعات الموجهة ويذاع بإحدى عشرة لغة.

البرنامج الرابع وهو خاص بالقسم العربي.

إذاعة الجيش الإسرائيلي المعروفة باسم غاليه ساهل(4).

يضاف إلى ذلك التلفزيون والاتصال الشخصي وغير ذلك من أدوات الإعلام والدعاية والحرب النفسية.

ويطرح المنطق الدعائي الإسرائيلي عدداً من المنطلقات في أجهزته الإعلامية التي توجه رسائلها الاتصالية للرأي العام الفلسطيني داخل الأرض المحتلة، أهمها:

محاولة بث التفرقة وتمزيق الصفوف وشق الوحدة الوطنية الفلسطينية.

محاولة بث الإحباط واليأس لدى جماهير الأرض المحتلة.

تشويه صورة النضال الفلسطيني وإلصاق صفة التخريب والتطرف بمنظمة التحرير الفلسطينية.

الزعم بالحرص على إقامة السلام مع العرب والحرص على مستقبل الفلسطينيين الذين تكمن مشكلتهم الأساسية مع الدول العربية.

إطلاق الأسماء العبرية على المدن والقرى والمناطق الفلسطينية وتكرار هذه الأسماء في الوسائل الإعلامية منذ بداية الاحتلال، مثل يهودا والسامرة التي تطلق على الضفة الغربية.

أما الحرب الثقافية الهادفة إلى ضرب المقومات الأساسية للشخصية الوطنية الفلسطينية فقد تم توجيهها ضد الثقافة الفلسطينية، ولم يوفر المحتل الإسرائيلي أية وسيلة قمعية ضد الثقافة الفلسطينية العربية، ولم يكن يرمي إلى طمسها بالمعنى المجازي للكلمة بل بالمعنى الحرفي وكان يخطط لتجريد الشعب الواقع تحت الاحتلال من مقومات هويته الوطنية وفي مقدمتها اعتزازه الثقافي(5).

وقد اتخذت هذه الحرب الثقافية أشكالاً متعددة منها:

أولاً: اضطهاد الكتاب والأدباء والعاملين في الحقل الثقافي الذين يشاركون في صياغة الحياة الثقافية في الأرض المحتلة. ويتخذ هذا الاضطهاد أساليب كثيرة من الاعتقال والإبعاد ونهب المكتبات الخاصة وتحطيم اللوحات الفنية ومحاربة كل أشكال الإبداع التي تؤكد على ارتباطهم بأرضهم وتراثهم وثقافتهم الوطنية بما يشكل رداً على عمليات التذويب والإلغاء.

وتزداد هذه الحملة ضد المثقفين والمبدعين شراسة، لأن هؤلاء يساهمون بالفعل في ترسيخ حقيقة الوجود المادي والحضاري للشعب الفلسطيني فوق أرض فلسطين، وهو ما يتصادم مباشرة مع المخططات الإسرائيلية خاصة وأن الحركة الثقافية في الأرض المحتلة كانت من بدء تكونها "ثقافة وطنية تعمل من أجل حماية شخصية هذا الشعب، ثقافة وطنية تعمل من أجل إبراز كل ما هو حي ومتقدم من تراث هذا الشعب"(6).

ثانياً: محاصرة العمل الثقافي نفسه، فقد دأبت السلطة المحتلة على محاربة المعارض الفنية التشكيلية التي تضم اللوحات والملصقات المعبرة عن هموم الجماهير وطموحاتها، حيث تنشط رابطة الفنانين التشكيليين في الأرض المحتلة وتقيم معارضها الفنية بين وقت وآخر، ومنها على سبيل المثال، المعرض الذي أقيم في الذكرى العشرين للإحتلال وتضمن ملصقات فنية تحت عنوان يسقط الاحتلال في يونيو 1987م.

وتعتبر الملصقات الفنية إحدى أشكال الابداع الثقافي الفلسطيني المقاوم،

ومنها الملصق الذي أصدرته لجان العمل الثقافي في الضفة الغربية وقطاع غزة، في أثناء الانتفاضة، تحت عنوان (الحرية لهـم)، تضمـن نبـذة عـن عـدد مـن الكتـاب والصحفيين الفلسطينيين المعتقلين إدارياً وطالب بالإفراج عنهم، وذلك في فبراير 1988م.

ويشير الكاتب محمد الأسعد إلى أن تجربة الفنانين الفلسـطينيين في الأرض المحتلة الذين تتعرض لوحاتهم للتحطيم والمصادرة والحظر تدل دلالة مباشرة على القدرات التي تختزنها هذه الطاقة وأن الصهاينة يحاربون نمط الواقعية الحضارية أي تلـك الواقعيـة الـتي تتضمـن الوعـي بـالجموع الفلســطينية وعيــاً اجتماعيــاً وإنسانياً(7).

وفي تقييمه للدور الذي تقوم به الحركة الفنية التشكيلية في الأرض المحتلـة يقـول النـاقد محمـد البطـراوي أحـد أدبـاء الأرض المحتلـة: (لقـد ولـدت الحركـة التشكيلية الفلسطينية قوة واعية ارتبطت بالجماهير ارتباطاً عضوياً وحملــت همــاً كفاحياً ضد الاحتلال الإسرائيلي ، فناً مقاوماً بكل مـا تحملـه الكلمـة مـن معنـى المقاومة)(8).

ويتعرض المسرح الفلسـطيني في الأرض المحتلـة لحـرب مماثلـة، وهـو الـذي أثبت، رغم الصعوبات التي تعترضه، قدرته على حمل هموم القضيـة الفلسـطينية والطواف بها، داخل الأرض المحتلة وخارجها.

وتتعدد الفرق المسرحية في الأرض المحتلة وتركز نشاطاتها على تغذيـة روح المقاومة وفضح خطط الاحتلال باقتلاع الأرض واستلاب النفوس، ويخدم التعــدد قضية استمرار المسرح الفلسطيني إذ تصـدر باسـتمرار أوامـر الحكـم العسـكري الإسرائيلي بوقف نشاط هذه الفرقة أو تلك أو منع هذه المسرحية أو تلك فتقـوم الفرق الأخرى بالتعويض ولهذا التعدد تفسـير آخـر ايجـابي هـو انتشـار النشـاط المسرحي على مستوى القرى والأحياء والمدارس والجامعات(9).

ثالثاً: محاربة العملية التعليمية سواء في المراحل الأولى، أو التعليم الجـامعي،

وتتعرض الجامعات الفلسطينية باستمرار لإجراءات التعطيل والإغلاق، ومضايقة أعضاء الهيئات التدريسية فيها واضطهادهم، لا سيما وأن هذه الجامعات ساعدت على زيادة الوعي الثقافي والسياسي لدى الجماهير الفلسطينية سواء كانت الطلابية أو فئات المجتمع الأخرى، وساعد وجود الجامعات الفلسطينية أيضاً على رفع المستوى الحضاري والإنساني والوطني في المجتمع الفلسطيني في الأرض المحتلة وخاصة في غياب السلطة الوطنية الفلسطينية(10).

وتشمل هذه الحرب ضد التعليم، التدخل السافر في المناهج الدراسية وتحريف المعلومات في الكتب الدراسية بهدف خدمة الاحتلال وتشويه التاريخ العربي والإسلامي والهجوم على الشخصية العربية.

رابعاً: قيام السلطة المحتلة بالترويج لأفلام الجريمة والإثارة، والسماح بإدخال الكتب والروايات التي تحمل مضامين العنف والجنس والجريمة بهدف تشجيع الإنحراف وإضعاف الروح الوطنية لدى الأجيال الجديدة من شبان الأرض المحتلة.

خامساً: الحرب الدينية التي تتمثل بالهجومات المتواصلة التي يشنها اليهود المتعصبون ضد الأماكن الإسلامية ومحاربة الصلاة في باحات المسجد الأقصى ومنع المسلمين من أداء شعائر الصلاة فيه، بالإضافة إلى منع التوسع في بناء المساجد، وكذلك تدمير بعض المقابر الاسلامية وشق الطرق فيها واستخدامها كمواقف للسيارات.

## بداية ظهور الصحافة الفلسطينية بعد الاحتلال

عندما وقعت الضفة الغربية وقطاع غزة في قبضة الاحتلال الإسرائيلي في الخامس من يونيو حزيران 1967م، كانت مدينة القدس تعيش بدون صحافة، فقد توقفت الصحف التي كانت تصدر فيها قبل وقوع الاحتلال ببضعة أشهر، عندما صدر قانون المطبوعات الاردني المؤقت رقم 16 بتاريخ 1/2/1967، وتم بموجبه دمج الصحف اليومية الصادرة في القدس كما أشرنا إلى ذلك من قبل.

ويذكر أن جريدة فلسطين تعتبر من أقدم الصحف الفلسطينية إذ صدرت في يافا عام 1911م، ثم تابعت رحلتها في القدس بعد عام 1948م. وكذلك الأمر بالنسبة لصحيفة الدفاع التي صدرت في يافا عام 1934م وانتقلت بعد نكبة عام 1948م إلى القاهرة لفترة قصيرة ثم عاودت صدورها في القدس. أما الجهاد فقد صدرت في القدس عام 1953م.

وكان لقرار وقف الصحف المقدسية عن الصدور عام 1967م، وقع عميق الأثر بل وصدمة بالغة القسوة على أصحابها ومحرريها، خاصة بعد الرحلة الطويلة التي قطعتها هذه الصحف في ميدان الكلمة المطبوعة، فكتب أصحاب هذه الصحف وناشروها مقالات وداعية مؤثرة معبرة عن رحلتها الصحفية الطويلة في ميدان الكفاح الصحفي(11).

وعندما جاء الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م هاجر بعض أصحاب الصحف ومحرريها إلى عمان وغيرها من العواصم العربية، ولكن الصحفيين الذين لم يغادروا الضفة الغربية قاموا بإصدار صحف جديدة تحت الاحتلال.

ويلاحظ أن الصحافة كانت قبل عام 1967 تتركز في مدينة القدس، ولم يكن في قطاع غزة في تلك الفترة سوى صحيفة واحدة هي جريدة أخبار فلسطين التي كان يرأس تحريرها زهير الريس وتوقفت عن الصدور عند وقوع الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م.

وقد رأت سلطة الاحتلال أن الفرصة مواتية لاستثمار الفراغ الصحفي القائم بإصدار صحيفة إسرائيلية ناطقة باللغة العربية، فأصدرت جريدة (الأنباء) في أكتوبر 1968م، لتحل محل صحيفة (اليوم) الحكومية الإسرائيلية التي صدرت منذ عام 1948م، وكانت الأنباء صوتاً للاحتلال وسياساته ومشاريعه، واستخدمت أداة للحرب النفسية ضد الجماهير الفلسطينية بهدف إخضاعها لإرادة الاحتلال وسياسة الأمر الواقع التي يحاول فرضها في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكانت الأنباء صحيفة حكومية تمول مباشرة من الحكومة الإسرائيلية.

ولكن هذه الصحيفة فشلت في خدمة سياسة الاحتلال، ولم تلق قبولاً فلسطينياً الأمر الذي أدى إلى توقفها نهائياً عن الصدور في بداية عام 1985م.

وبعد صدور الأنباء بفترة وجيزة، تقدم محمود أبو الزلف إلى السلطة المحتلة لإصدار صحيفة القدس فتمت الموافقة على طلبه، وصدرت الصحيفة، بصفة يومية في 8/11/1968 وقد وافقت السلطة المحتلة على إصدار هذه الصحيفة العربية معتقدة أن السماح بإصدار صحيفة عربية يخدمها على أكثر من صعيد خصوصاً إذا تمكنت من إخضاع هذه الصحافة للضبط وجعلها مطية بيدها قدر ما تستطيع لتلميع صورة الاحتلال ومنحه صفة الشرعية، معتقدة أن مثل هذا الإجراء يساهم في ايجاد متنفس لسكان الأرض المحتلة المتطلعة إلى التعبير عن رأيها، كما أن السماح بظهور صحافة عربية قد يعرقل نمو الصحافة والمنشورات السرية التي بدأت تظهر في أعقاب الاحتلال مباشرة، علاوة على ذلك فإن سلطات الاحتلال تظهر نفسها أمام الرأي العام العالمي بالمظهر الليبرالي وتخفف من وطأة الاستنكار والشجب العالمي للاحتلال(12).

ثم تتابع صدور الصحف العربية بعد ذلك، فأصدر يوسف نصري نصر صحيفة الفجر بصفة أسبوعية عام 1972 وتم تحويلها إلى صحيفة يومية عام 1974م بعد اختطاف محررها إلى جهة مجهولة حيث لم يعرف مصيره إلى الآن. وكان المحرر المسؤول عن الفجر بعد اختفاء صاحبها هو حنا سنيورة ورئيس مجلس إدارتها حلمي حنون رئيس بلدية طولكرم.

وأصدر محمود يعيش جريدة الشعب اليومية عام 1972م. وصدرت الطليعة الأسبوعية برئاسة تحرير بشير البرغوثي عام 1978م.

وصدرت الميثاق عام 1980م وكانت أسبوعية تحولت فيما بعد إلى صحيفة يومية برئاسة تحرير محمود علي الخطيب وتم إغلاقها نهائياً عام 1986م. في نفس الوقت الذي أغلقت فيه صحيفة العهد برئاسة تحرير غسان علي الخطيب.

وصدرت النهار بصفة أسبوعية عام 1986م ثم تحولت إلى يومية عام

1987م لصاحبيها سامي العناني وعثمان الحلاق.

وإلى جانب هذه الصحف عرفت الأرض المحتلفة عدداً من المجلات الأسبوعية ونصف الشهرية والشهرية، ومن هذه المجلات:

الشراع: التي صدرت عام 1978م لصاحبيها سهام ووليد العسلي، وقد أغلقت بصفة نهائية عام 1983م.

الكاتب: الصادرة عام 1979م ورأس تحريرها الشاعر أسعد الأسعد.

البيادر السياسي: الصادرة عام 1981م ورأس تحريرها جاك خزمو.

العودة: الصادرة عام 1982م وكان رئيس تحريرها إبراهيم قراعين وتم سحب ترخيصها وإغلاقها في الانتفاضة 1988م.

الجسر (جيشر): وهي صحيفة نصف شهرية باللغة العبرية برئاسة تحرير المحامي زياد ابو زياد.

وتعتبر هذه الصحف والمجلات الأكثر أهمية بالإضافة إلى تميزها بالانتشار الواسع والاستمرارية لمدة طويلة بالنسبة لبعضها، وإن كان بعضها الآخر تعرض للاحتجاب والإغلاق، فقد كان الاحتجاب صفة لازمت الكثير من صحف ومجلات الأرض المحتلة، وكان وجود الاحتلال والقيود التي يفرضها على الصحف السبب الرئيسي في توقفها واختفائها ربما بعد صدور أعداد قليلة منها.

وإلى جانب الصحف والمجلات، آنفة الذكر، عرفت الأرض المحتلة عدداً من المجلات الأدبية التي أسهمت في رعاية الحركة الثقافية واحتضان الأقلام الشابة مثل التراث والمجتمع الصادرة عام 1974م. ومجلة البيادر الثقافية الصادرة عام 1976م. ومجلة الفجر الأدبي الصادرة عام 1980م.

وقد استطاعت هذه المجلات أن تحتضن المواهب الشابة وأن تسهم في ظهور نتاج أدبي ملتزم بهموم وقضايا الجماهير، وأن تنظم المواجهة الثقافية ضد الاحتلال(13).

وشهدت الأرض المحتلة نوعاً من الصحافة السرية التي تدعو إلى مقاومة الاحتلال ومواجهته مثل صحيفة الوطن، وفلسطين، والثورة مستمرة، والراية، وراية الشعب، ونشرة لجنة التوجيه الوطني، وصحيفة التقدم، وقد لعبت هذه الدوريات والصحف دوراً وطنياً وتثقيفياً هاماً(14).

كما أصدرت الجبهة الوطنية المتحدة التي مارست نشاطها المقاوم في قطاع غزة بين 1967-1971م نشرة سرية باسم المقاومة توقفت عن الصدور في أكتوبر 1971م. وقد "شاركت صحيفة المقاومة مع رجال الجبهة المتحدة في تحريك وصنع المظاهرات والإضرابات وغيرها من أشكال النضال المدنية إلى جوار الأنشطة المسلحة في القطاع"(15).

أما الجبهة الوطنية الفلسطينية التي نشطت في قطاع غزة أيضاً فقد أصدرت عدداً واحداً فقط من صحيفة باسم فلسطين في إبريل نيسان 1974م(16).

وعرفت المعتقلات التي أقامها المحتلون لأبناء الأرض المحتلة، نوعاً من المجلات الاعتقالية التي قام المعتقلون الفسطينيون بتحريرها، فقد صدرت مثلاً في سجن الرملة مجلتان بين الأعوام 73-77 هما: الشرارة والطليعة، كما صدرت في سجن الرملة أيضاً مجلة الصمود بين الأعوام 79-81م. وصدرت في سجن نفحا مجلة نفحا الثورة بين الأعوام 81-85م(17).

وقد شكل الصحفيون الفلسطينيون في الأرض المحتلة نقابة لهم باسم رابطة الصحفيين العرب تضم في عضويتها كافة الصحفيين العاملين في المؤسسات الصحفية، وقد حاولت هذه الرابطة عبر البيانات التي تصدرها والخطوات التي تقوم بها تحقيق المطالب الملحة لجميع أعضائها سواء كانت هذه المطالب متعلقة بالنضال الوطني في مواجهة الاحتلال وممارساته القمعية ضد رجال الصحافة العربية، أو مطالب حياتية ومهنية تفرضها طبيعة العلاقة بين الصحفيين والمؤسسات التي يعملون فيها.

ويمكن القول، ان الصحافة الفلسطينية في الأرض المحتلة، استطاعت أن

تشكل جزءاً أساسياً من الحركة الثقافية الفلسطينية، وأن تكون عاملاً مهماً في الحفاظ على الهوية الثقافية والشخصية القومية للشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال منذ عام 1967م. واستطاعت بالرغم من تضييق الخناق عليها، أن تؤدي دوراً ملموساً في خدمة الجماهير، بالقدر الذي يتاح لها أن تنشط من خلاله.

إن قراءة صفحات هذه الصحف تشير إلى أن أهم الموضوعات والقضايا والمشكلات التي تهتم ببحثها ومناقشتها، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الدعوة المستمرة إلى الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتفويت الفرصة على المحتلين الذين يستفيدون من شق الصف الوطني.
- الدور الإعلامي الإخباري الذي يسهم في زيادة حصيلة القراء من المعلومات عن الأحداث الجارية وخاصة ما تشهده الأرض المحتلة من أخبار الاعتقالات والإفراجات والغرامات وأخبار البلديات والشخصيات العامة، والأخبار السياسية العربية، وأخبار الكيان الإسرائيلي وأحزابه، وكافة الأخبار التي تفرزها العلاقة اليومية مع سلطات الاحتلال.
- إلقاء الضوء على عمليات الاستيلاء على الاراضي لصالح حركة الاستيطان اليهودية.
- متابعة أخبار وأنشطة النقابات والاتحادات والجمعيات المهنية، الطلابية والعمالية والنسوية، والخيرية الموجودة في الأرض المحتلة.
- الدور الاجتماعي للصحافة وهي تعرض مشكلات الحياة الاجتماعية والمعيشية والإنسانية للمواطنين.
- إلقاء الضوء على المشكلات التعليمية والصحية والزراعية التي يواجهها المواطنون في ظل الاحتلال.
- قيام الصحف بترجمة المقالات عن الصحف الإسرائيلية، خاصة تلك التي تتناول القضية الفلسطينية وتطوراتها، وذلك في حدود ما تسمح الرقابة

العسكرية الإسرائيلية بنشره.

- متابعة الأخبار العلمية والثقافية المتعلقة بالجامعات الفلسطينية، وما تشهده من ندوات ومحاضرات ومعارض وأنشطة أكاديمية ومجتمعية.
- الدعوة إلى وأد محاولات إثارة الفتنة الطائفية التي يجري تفجيرها في بعض الأحيان.

إن الصحافة الفلسطينية التي تحمل أعباء رسالة إعلامية جماهيرية، وتتبنى معركة الدفاع عن الوجود الفلسطيني في مواجهة الاحتلال، حاولت أن تقوم بدورها، وأن تؤدي رسالتها، رغم المشكلات العديدة التي تعترض طريقها، والصعوبات التي تعرقل عملها، فهذه الصحف كانت تفتقر إلى الإمكانيات والتجهيزات الفنية والطباعية الحديثة، وتفتقر إلى الميزانيات الكبيرة التي تيسر لها متطلبات العمل الصحفي، وتعاني من النقص في عدد المحررين والمندوبين الذين يعملون فيها، وتصدر بعدد من الصفحات لا يزيد على ثماني أو عشر صفحات، ويتعرض الصحفيون فيها لمضايقات لا حصر لها من طرف السلطة المحتلة مما يحول دون القيام بمهامهم كما ينبغي، بالإضافة إلى عدم الاستقرار الوظيفي والمهني الناشئ عن التعطيل المستمر والإغلاق الذي تتعرض له المؤسسات الصحفية في الأرض المحتلة.

## اساليب معاقبة الصحفيين الفلسطينيين

لعل صورة الحرب الثقافية والإعلامية التي تشنها سلطات الاحتلال العسكري الإسرائيلي ضد الانسان الفلسطيني وثقافته الوطنية وصحافته تتضح أكثر من خلال كشف أساليب الاحتلال في محاصرة هذه الصحافة، التي تعتبر صوتاً إعلامياً للشعب الفلسطيني يحمل مطالبه ويعبر عن أمانيه، علماً بأنها الحد الأدنى الذي يملكه من وسائل الاتصال والتعبير في مواجهة السلطة المحتلة التي توظف كافة أجهزتها الإعلامية في حربها ضد جماهير الأرض المحتلة.

ومن هذه الأساليب اضطهاد العاملين في الصحافة، على اختلاف مناصبهم أو مواقعهم في العمل الصحفي، ويتخذ هذا الاضطهاد أشكالاً مختلفة من الاعتداء على حياة الصحفي وحريته وعمله ودوره في تأدية رسالته الإعلامية، حيث يتعرض الصحفيون الفلسطينيون للتحقيقات البوليسية شبه اليومية، كما يتعرضون لأحكام الاعتقال الإداري والسجن والإقامة الجبرية والإبعاد والقتل والتهديد بالقتل وغير ذلك من الأساليب التي يمكن شرحها فيما يلي:

**أولاً: الاعتقال**

وقد تعرض لإجراءات الاعتقال عدد كبير من الصحفيين، سواء كانوا من العاملين داخل المؤسسات الصحفية التي توجد في مدينة القدس، أو المراسلين والمندوبين المحليين الذين يتواجدون داخل المدن الفلسطينية أو مدراء المكاتب الصحفية وأصحابها، أو وكلاء توزيع الصحف في المدن الفلسطينية، بالإضافة إلى الكتاب والأدباء الذين يتعاونون مع الصحف في تحرير الصفحات المتخصصة.

وهذا الاعتقال قد يكون لفترات محددة قصيرة، وقد يكون اعتقالاً إدارياً لمدة ستة أشهر بدون محاكمة الصحفي أو توجيه تهمة محددة له، بالإضافة إلى الصحفيين الذين يتم تمديد الاعتقال الإداري لهم بشكل تلقائي بحيث تكون المدة ستة أشهر قابلة للتجديد.

ولا يقتصر الاعتقال على الصحفيين من الذكور بل يشمل الصحفيات العاملات في دور الصحف أو اللواتي يقمن بمراسلة الصحف من المدن الفلسطينية.

ويكون الاعتقال أحياناً بتهمة حيازة كتب ممنوعة أو دواوين شعرية تمجد المقاومة، أو نشرات تعتبرها السلطة المحتلة من المواد التحريضية أو حيازة صحف ممنوعة علماً بأنها تصدر في الأرض المحتلة أو فلسطين المحتلة عام 1948م أو لحيازة أشرطة كاسيت تحمل مادة تدعو إلى مقاومة الاحتلال(*).

## ثانياً: الإقامة الجبرية

ويتم فيها إلزام الصحفيين بالإقامة القسرية في منازلهم في المدن والقرى والمخيمات التي يقيمون فيها والمرور يومياً على إدارات الحكم العسكري لإثبات وجودهم، وعدم مغادرة أماكنهم طيلة فترة الإقامة الجبرية وهي ستة أشهر قابلة للتمديد.

وقد خضع لأحكام الإقامة الجبرية العديد من الصحفيين، إذ تم وضع الصحفي حمدي فراج المحرر في صحيفة الفجر تحت الإقامة الجبرية لمدة خمس سنوات إلى أن تدخلت منظمة العفو الدولية وتم الإفراج عنه.

كما تم فرض الإقامة الجبرية في مارس 87م بحق الصحفي يوسف الجعبة لمدة ستة أشهر وذلك للمرة الثالثة على التوالي، وقد حظر عليه بموجب هذا الأمر مغادرة مدينة البيرة وإلزامه بإثبات وجوده يومياً لدى مركز شرطة رام الله.

وكذلك الأمر بالنسبة للصحفي نبهان الخريشة الذي خضع قبل اعتقاله في فبراير 88م لأحكام الإقامة الجبرية لمدة خمس سنوات متتالية في قرية ذنابة بقضاء طولكرم.

ويمكننا أن نتبين مدى قسوة أحكام الإقامة الجبرية من خلال هذا النداء الذي سبق أن وجهه الصحفيون الفلسطينيون الخاضعون للإقامة الجبرية إلى صحفيّي العالم من خلال منظمة الصحفيين العالمية، والمنظمة الدولية للصحفيين، وجاء فيه:

... ونحن كصحفيين نخضع لعقوبة الإقامات الجبرية التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلية دون معرفتنا للسبب الحقيقي أو المباشر لمثل هذه العقوبة، التي تجعل الواحد منا يعيش وضعاً نفسياً ومهنياً صعباً جداً، سيما وأن طبيعة عملنا تتعلق بحرية الحركة ومحاولة نقل الكلمة الصادرة عن معاناة شعبنا.

إن كلامنا مقيد في كل الأحوال، لأنه يمر على مقص الرقيب العسكري

الإسرائيلي الذي أعطى نفسه الحق في أن يقرر ما يشاء ويشطب ما يشاء لكننا لا ندري بأي حق تمنعنا سلطات الاحتلال من التحرك لممارسة عملنا، وتقييدنا في بيوتنا وقرانا التي تعيش أوضاعاً احتلالية استثنائية قاسية(18).

## ثالثاً: الإبعاد

وتعتبر سياسة الإبعاد خارج الأرض المحتلة أحد أخطر الأسلحة بيد سلطات الحكم العسكري الإسرائيلي، وقد تعرض للإبعاد نخبة من الصحفيين والكتاب على مدى سنوات الاحتلال ومن هؤلاء: على الخطيب، خليل السواحري، محمود شقير، حسن عبدالجواد الخ.

وكان أهم الصحفيين المبعدين في الأعوام الأخيرة أكرم هنية رئيس تحرير صحيفة الشعب السابق الذي أبعد في 28 ديسمبر 1986م. وقد شغل هنية منصب نقيب الصحفيين الفلسطينيين بين أعوام 80-84م. وكان عضواً في لجنة التوجيه الوطني التي شكلت في الأرض المحتلة عام 78م. وقد وضع تحت الإقامة الجبرية بين أعوام 80-83م في مدينة رام الله وسبق اعتقاله لمدة شهر واحد عام 1981م.

ويقول أكرم هنية عن إبعاده أنه: كان في سياق حملة إسرائيلية بدأت في الأراضي المحتلة تستهدف إسكات وإخراج الأصوات الوطنية المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية، والمعادية للاحتلال الإسرائيلي وضرب الصحف والهيئات والنقابات والجمعيات الفلسطينية(19).

ومن الصحفيين الذين أبعدوا في أثناء الانتفاضة بشير نافع مدير مكتب جريدة الفجر في رام الله، وقد ذكر أنه تعرض للاعتقال سبع عشرة مرة، وأنه تعرض لاعتقال إداري مباشر قبل إبعاده في 11/4/1988م(20).

ولعل الإعلان الذي قدمه أناتولي شارانسكي في صحيفة الهيرالد تريبيون

يعطي دلالات واضحة لخطورة إبعاد الصحفيين وغيرهم من القادة النقابيين خارج الأرض المحتلة، يقول الإعلان: انك عندما تقيم في إسرائيل فإنك ستأخذ مكان ثلاثة من الفلسطينيين الذين أبعدوا عن أرض وطنهم وأرض آبائهم، وذلك بسبب محاولتهم ممارسة حريتهم في التعبير وحقهم في مقاومة الاحتلال، وهؤلاء الثلاثة هم: الصيدلي عزمي الشعيبي، والصحفي حسن عبدالجواد، والنقابي علي أبو هلالة، فهل أدركت ماذا يعني ذلك(21).

## رابعاً: المنع من السفر

ويتم منع رجال الصحافة من مغادرة الأرض المحتلة إلى الخارج للمشاركة في المؤتمرات التي يدعون لحضورها، حيث منع الصحفي بشير البرغوثي رئيس تحرير الطليعة من السفر إلى بلغاريا للمشاركة في مؤتمر السلام العالمي الذي عقد بتاريخ 23/9/1980 ولم تذكر السلطات أسباب هذا المنع(22).

كما تم منع محمود أبو الزلف رئيس تحرير صحيفة القدس من السفر إلى خارج الأرض المحتلة لمدة عام وذلك في يوليو 87م. وقد ذكر أبو الزلف أن سفره للخارج كان سيستغله في تنظيم وإدارة عمل وتوزيع جريدة القدس الدولي وشراء أجهزة وآلات حديثة للصحيفة إضافة إلى الراحة والاستجمام(23).

## خامساً: القتل والتهديد بالقتل

ولعل أشد ما تعرض اليه الصحفيون محاولات الاختطاف والاغتيال مثلما حدث لمؤسس صحيفة الفجر يوسف نصري نصر الذي تم اختطافه إلى جهة مجهولة عام 1974م ولم يعرف مصيره بعد ذلك، كما تعرض محرر آخر من أسرة الفجر للقتل في ظروف غامضة وهو الصحفي حسن عبدالحليم الذي اغتيل في عام 1985م بعد قيامه بسلسلة من التحقيقات الصحفية التي تفضح شبكات تزوير عقود بيع الاراضي العربية لليهود.

كما يتعرض الصحفيون أحياناً لحوادث إطلاق الرصاص على منازلهم

لإرهابهم ومحاولة قتلهم، كحادثة إطلاق الرصاص على منزل جاك خزمو صاحب ورئيس تحرير مجلة البيادر السياسي ومحاولة إحراق سيارته وسيارة شقيقه في مارس 1988م.

## أما أساليب الحصار التي تعرضت لها المؤسسات الصحفية نفسها فيمكن توضيحها فيما يلي:

### أولاً: الرقابة

تعتبر الرقابة العسكرية الإسرائيلية الصارمة على الصحافة العربية في الأرض المحتلة من أخطر الأساليب التي يطبقها الاحتلال الإسرائيلي لمحاصرة هذه الصحافة.

ويمكننا أن نتعرف على خطورة الرقابة من خلال شهادات واقعية لبعض الصحفيين العاملين في صحف الارض المحتلة ومجلاتها. ومن هؤلاء أسعد الأسعد محرر مجلة الكاتب الذي يقول: إن جميع الصحف والمجلات والنشرات المختلفة من كتب ومطبوعات تخضع لقانون الرقابة العسكرية. حيث يتقدم الناشر بنسختين من المادة المراد نشرها، تحتفظ الرقابة بنسخة وتعاد للناشر نسخة أخرى ليعمل بموجب التعليمات المنصوص عليها في نسخته من خلال إشارات مميزة: مشطوب كلياً أو مشطوب جزئياً أو مسموح بنشره، وأحياناً يتم الشطب الجزئي بطريقة يتغير بعدها المعنى تماماً أو لا يفهم منه شيء، وللرقيب الحق في شطب ما يشاء دون ذكر الأسباب أو تفسيره، اذ يحكم العملية كلها قوانين الطوارئ سيئة الصيت(24)، وهي القوانين التي وضعتها سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين عام 1945م.

ويصف صبري جريس هذه القوانين أو الأنظمة بأنها تعبر أحسن تعبير عن العقلية الاستعمارية التقليدية في موقفها من شعوب مستعمراتها وطريقة معاملتها لتلك الشعوب، وتمنح السلطات صلاحيات اعتباطية واسعة وبالغة

القسوة، قد يجر تطبيقها أضراراً فادحة جداً على حرية الانسـان وأملاكـه، بصـورة شبه مطلقة، وهذه الأنظمة لا تترك مجـالاً إلا وتتدخـل فيـه، ابتـداء بحريـة الكـلام والصحافـة والتنقـل وإنتـهاء بتنظيـم اسـتعمال الأسـلحة ومصـادرة الأمـلاك والإشراف على وسائل النقل(25)(*).

كما تخضع الصحف العربيـة الصـادرة في الارض المحتلـة لعـدد كبـير مـن القوانين والأوامر، كالأمر الخاص بتنظيم استيراد وتوزيع الصحف الذي صدر في يوليو 1967م، وكذلك الأمر العسكري رقم 1140 الصادر في يونيو 1985م الـذي ينظم نشر الإعلانات الحكومية في الصحف العربية.

أما حنا عفيف عميرة مدير تحرير صحيفة الطليعة فيقول في شهادته: إنـه لا توجد خطوط وقواعـد واضحـة بالنسـبة لمـا يسـمح أو يحظـر نشـره لكـن هنـاك باستمرار تركيز من جانب الرقابة العسكرية الإسرائيلية على منـع نشـر الأخبـار ووجهات النظر التي تعبر عن معاناة وتطلعات الشعب الفلسطيني(26).

وهذا ما تعترف به الصحيفة الإسرائيلية حداشوت التي تقول: إن الرقيـب الإسرائيلي لم يترك هذه الصحف وشأنها فمقصاته تقص حتى الأنباء التي نشرت في وسائل الإعلام الإسـرائيلية والعالميـة. وفي أكـثر مـن مناسـبة شـطبت الأنبـاء بالرغم من أنها برزت على رأس صفحات الصحف الإسرائيلية، وتقـوم الرقابـة بشطب المواد بشكل اختياري حتى بين الصحـف نفسـها. فالنبـأ الـذي ينشـر في النهار يشطب في الفجر أو الشعب(27).

ولا تقتصر الرقابة على المادة التحريرية فحسب، بل تمتد إلى الصـور، وقـد منعت الصحف في أحيان كثيرة من نشر صور منقولة عن الصحف الإسـرائيلية، كما أن هناك مجلات تحتاج أغلفتها الأولى إلى صور تصدر بدونها عندما لا يعجـب الرقيب الإسرائيلي أي من الصور المقترحة لصفحات الغلاف.

أما الصحف والمجلات التي تتجرأ فتنشـر أخبـاراً أو مقـالات دون عرضـها على الرقيب فإنها تتعرض لعقوبات قاسية أبسطها تحديد نطاق توزيعها في مدينـة

القدس، وأقساها تعطيل صدورها لمدد زمنية طويلة(28).

ويلخص اكرم هنية الآثار السلبية التي تتركها الرقابة على الصحف الفلسطينية وعلى العاملين فيها، قائلاً وفي الطريق من رام الله إلى الزنزانة الإنفرادية فكرت في شكل شيء ما عدا مضامين وآثار الطرد، وتذكرت سيل الرسائل التي وصلتني من الرقيب العسكري لمطالبتي بإرسال كل كلمة أو حرف سليقى النور على صفحات الجريدة اليه أولاً. وتذكرت الساعات الطوال التي كان يجب علي أن أقضيها في مكتبي للتأكد من الالتزام الكامل بقوانين الرقابة، وتعبيرات القنوط التي كانت تظهر على وجوه الصحفيين المنهكين عندما يعلمون أن معظم ما كتبوه لن يسمح بنشره وأمكنني أن أرى بوضوح ملامح الحزن التي كانت تظهر على وجه ذلك الشاعر الشاب الذي غالباً ما كان يدخل مكتبي وهي يحمل قصيدة جديدة جميلة، ليفاجأ بأن قصيدته الأخيرة قد منعت من النشر(29).

وعندما اشتعلت الانتفاضة في الثامن من ديسمبر 1987م ازدادت إجراءات الرقابة العسكرية الإسرائيلية على الصحافة وأصبحت أكثر حدة، بهدف تجريد الصحف الفلسطينية من كل قدرة على التأثير ونقل الأحداث والتواصل مع الجماهير الفلسطينية.

ولعل الشهادات التي يقدمها رؤساء تحرير هذه الصحف تقدم الدليل على قسوة الإجراءات وأساليب المحاصرة التي اتبعتها الرقابة الإسرائيلية لتضييق الخناق على الصحافة الفلسطينية.

يقول محمود ابو الزلف رئيس تحرير صحيفة القدس: إن صحيفته تتعرض يومياً للمضايقات من قبل مكتب الرقابة العسكرية، وأن من المستحيل نشر تحقيقات كثيرة حول الأحداث الحالية في الارض المحتلة، حتى وإن كانت منقولة عن الإعلام الإسرائيلي (30).

ويقول حنا سنيورة رئيس تحرير الفجر: إن المطبوعات الوحيدة التي لا تخضع

للرقابة هي تلك التي توزع سراً من قبل قيادة الانتفاضة، وأن رئيس التحرير الفعلي في الصحف الفلسطينية هو الرقيب العسكري الإسرائيلي الذي يمنع نشر معظم الأخبار(31)، وقال سنيورة: إنه لم يكن يحق له ترك مساحات فارغة في صحيفته مكان المواضيع المراقبة وأنه كان مضطراً أن يملأ هذه المساحات بإعلانات مجانية، واعتبر أن غياب الحريات الصحفية هو أحد أسباب الانتفاضة الفلسطينية(32).

أما إبراهيم قراعين رئيس تحرير مجلة العودة فيقول: إن كل صحفي لديه رقيب في رأسه، وهناك ثلاث قواعد أساسية ينبغي على الفلسطينيين اتباعها أنهم لا يمكنهم تأييد منظمة التحرير الفلسطينية، ولا رفع حماس السكان، أو التسبب في حدوث فوضى جماهيرية(33).

وقد منعت الرقابة في غمرة الانتفاضة نشر مقابلة صحفية أجراها في تونس مراسل جريدة الفجر مع خليل الوزير أبو جهاد قبل اغتياله بيومين حول الانتفاضة وتأثيراتها المختلفة.

واختارت الفجر الاحتجاب عن الصدور ليوم واحد احتجاجاً على قيام الرقابة العسكرية بمنع نشر المقالات المخصصة لاغتيال ابو جهاد وذلك في اليوم التالي لاستشهاده في 16 إبريل 1988م.

وقد نقلت بعثات تقصي الحقائق الصحفية الأجنبية، جوانب من ممارسات الرقابة العسكرية الإسرائيلية ضد الصحف الفلسطينية، فقد جاء في تقرير بعثة الاتحاد القومي للصحفيين البريطاني، أن الرقابة التابعة لسلطات الاحتلال حذفت أكثر من 400 خبر في الصحف الفلسطينية خلال أسبوع واحد فقط(34).

أما بعثة (نقابات الصحفيين الفرنسيين) فقد لاحظت تزايد الإجراءات القمعية وتضاعف الرقابة على الصحف الفلسطينية منذ ديسمبر 87م مثل حظر حمل آلات التصوير على الصحفيين العرب واستحالة ذهاب الصحفيين

العرب إلى مواقع الأحداث حيث يعتبرون من مثيري الشغب بل من المحرضين(35).

## ثانياً: عرقلة التوزيع

أفرز واقع التعامل اليومي بين سلطات الاحتلال والصحف الفلسطينية عدداً من الحقائق الخاصة بمسألة توزيع الصحف، أهمها:

- أن هناك صحفاً تصدر في مدينة القدس ويقتصر توزيعها على مدينة القدس وحدها ولا يسمح بتوزيعها في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- ان الصحف الصادرة باللغة العربية في فلسطين المحتلة عام 1948م لا يسمح بتوزيعها في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- يتم منع توزيع الصحف أحياناً في مناطق معينة من الأراضي المحتلة لحرمان تلك المناطق من قراءة الصحف.
- يتم منع توزيع صحف معينة من دخول بعض المناطق كعقوبة للصحف وعقوبة للمناطق معاً.
- رغم الرقابة السابقة على النشر إلا أن الصحف تحجز بعد طبعها وقبل توزيعها عند الحاكم العسكري لمعرفة مدى التقيد بتعليمات الرقابة.

ويقول أسعد الأسعد رئيس تحرير مجلة الكاتب: إن مسألة التوزيع تعتبر إحدى المشكلات الكبيرة التي تواجه الصحف والمجلات العربية في الارض المحتلة، فالحصول على رخصة لإصدار مطبوعة ما لا يعني بالضرورة السماح بتوزيعها في الضفة الغربية وقطاع غزة فهناك قوانين وأوامر عسكرية تحدد ذلك. وكانت سلطات الحكم العسكري تمنح تصريح التوزيع سنوياً، ثم صارت تمنحه كل ثلاثة أشهر بعد خضوع الصحيفة للتدقيق يومياً(36).

وقد وضعت سلطات الاحتلال شروطاً جديدة لتوزيع الصحف في المناطق المحتلة تنص على أنه يحق لسلطات الاحتلال، صباح كل يوم، أن تفتح الطرود

المرسلة إلى الضفة والقطاع ومصادرة تلك الطرود اذا وجدت في اعدادها مواد لا تروق لهذه السلطات، رغم عرض هذه المواد سلفاً على الرقابة العسكرية للمطبوعات قبل طباعة الصحيفة(37).

ويلزم لتوزيع الصحف والمجلات استصدار رخصتين للتوزيع، الأولى تؤخذ من الحاكم العسكري للضفة الغربية، والثانية تؤخذ من الحاكم العسكري لقطاع غزة.وهذان الإثنان لديهما صلاحيات لإجراء مراقبة ثانية على الصحف بعد صدورها وقد يجيز أحدهما التوزيع ولا يجيزه الآخر. وقد لا يجيز الاثنان ذلك. والذريعة التي يستخدمها هؤلاء لتبرير ممارساتهم التعسفية هي: اشتمال هذه الصحف والمجلات على مقالات تحريضية أو مخلة بالأمن، أو لأن توزيع هذه الصحف والمجلات قد يؤدي إلى إحداث توتر في المناطق المحتلة(38).

وقد حالت سلطات الاحتلال دون توزيع بعض الصحف في سائر أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة واقتصر توزيعها على مدينة القدس وذلك منذ صدور العدد الأول لكل من هذه الصحف، كما حدث بالنسبة لصحيفة الطليعة الصادرة عام 1978م، ومجلة العودة الصادرة عام 1982م، وصحيفة الموقف الصادرة عام 1985م.

وتفاقمت مشكلة التوزيع عندما صدر تعديل على الأمر العسكري رقم 1140 بحيث يتم إجبار الصحف الفلسطينية على نشر إعلانات الإدارة المدنية مجاناً وبدون أي تعديل في نصوص الإعلانات، وقد ربطت سلطات الاحتلال الرخص التي تمنحها لتوزيع الصحف العربية بمدى التزام هذه الصحف بالتعديلات المضافة على الأمر العسكري وبنشر الإعلانات محذرة من أنها لن تجدد الرخص التي ينتهي مفعولها ما لم تنشر الصحف إعلاناتها(39).

وازدادت إجراءات عرقلة توزيع الصحف ضراوة في أثناء الانتفاضة وتعتبر الحرب على الصحف ومنع توزيعها جزءاً من السياسة الإسرائيلية لمواجهة الانتفاضة وتجريد المواطنين من كافة أسلحتهم وفرض التعتيم الإعلامي الكامل

على الأساليب القمعية التي تواجه بها الانتفاضة.

وكان أول هجوم على الصحف قرار يحظر توزيع صحيفة الفجر لمدة عشرة أيام، والشعب لمدة اثني عشر يوماً في مختلف أنحاء الضفة والقطاع بحجة قيام الصحيفتين بنشر مواد محظورة بغير تصريح من الرقابة العسكرية(40). وهذه المواد بالطبع ليست سوى أخبار الانتفاضة وتطوراتها في الأرض المحتلة.

وقد تطول فترة منع التوزيع بالنسبة لإحدى الصحف أكثر من ذلك، كما حدث لصحيفة القدس عندما صدر قرار بمنع توزيعها في الضفة والقطاع لمدة 45 يوماً بحجة أن الصحيفة خالفت أوامر الرقابة العسكرية ونشرت نبأ اشتباك مجموعة للمقاومة مع قوات الجيش الإسرائيلي في شمال فلسطين المحتلة وتضمن وفقاً للجنة الإسرائيلية فقرات لم تقدم للرقابة(41).

وقد تعددت أشكال المحاربة التي تتعرض لها الصحف الفلسطينية، كصدور قرار يحظر توزيعها وبيع نسخها في بعض المناطق قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً، واعتقال الموزعين الذين يخالفون قرارات جيش الاحتلال.

وكذلك، ملاحقة جنود الاحتلال لباعة الصحف المتجولين في بعض المدن وتمزيق ما بحوزتهم من أعداد الصحف والاعتداء عليهم.

أما التوزيع الخارجي للصحف الفلسطينية فهو غير قائم بطبيعة الحال، داخل الدول العربية، ولكن صحيفة القدس استطاعت أن توزع في لندن بعد ظهر كل يوم، في طبعتها الدولية، ابتداء من فبراير 87م، وظل الأمر كذلك إلى أن صدر قرار الحاكم العسكري الإسرائيلي بمنع إرسالها وتوزيعها في العاصمة البريطانية في إبريل 1988م.

## ثالثاً: سحب الترخيص والإغلاق

لقد دأبت سلطات الاحتلال على إشهار سيف الإغلاق في وجه الصحف الفلسطينية وتقوم بسحب رخص هذه الصحف علماً بأن هناك صعوبات جمة

تقف في طريق الحصول على هذه الرخص، فإن أول ما تواجهه الصحف الفلسطينية هو رخصة إصدارها التي لا تسمح سلطات الاحتلال بها إلا في أضيق الحدود، ولبعض مواطني مدينة القدس التي أصبحت بعد الاحتلال عام 1967م، مدينة موحدة وفق القانون الإسرائيلي، وهو الأمر الذي يسمح لسكانها بإصدار الصحف على خلاف المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة الخاضعين لأحكام الاحتلال الإسرائيلي الذي لا يسمح لهم بمثل هذا الحق في إصدار الصحف وتملك رخص إصدارها(*).

وقد تم سحب رخص الكثير من الصحف والمجلات منذ السبعينات وخلال الثمانينات، وتعرض لهذا الإجراء كل من الصحف والمجلات التالية:

ففي 29/11/83 قررت السلطات الإسرائيلية سحب ترخيص صحيفة الوحدة التي ابتدأت بالصدور في 30/2/1982، وفي 17/8/83 قررت هذه السلطات سحب ترخيص مجلة الشراع التي ابتدأت بالصدور في 1/5/78م. وكانت قبل ذلك قد سحبت ترخيص صحيفة البشير في عام 1979م، وفي صيف عام 1985 سحبت ترخيص صحيفة الدرب بعد صدور خمسة أعداد منها فقط(42).

وادعت سلطات الاحتلال أن الصحيفة تدار وتوجه من قبل تنظيم غير مشروع. وقد لجأ صاحب امتياز الصحيفة إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية فوراً إلا أن أمر الايقاف نفذ أيضاً(43).

وقد ازدادت إجراءات الإغلاق في أثناء الانتفاضة حيث رأت سلطات الاحتلال في الصحف الفلسطينية أدوات إعلامية وطنية يجب إسكاتها، فقد طالبت النائبة الصهيونية جيئولا كوهين بإغلاق جميع مراكز الإعلام الفلسطينية التي تعمل في القدس وقرنت هذه المطالبة بطلب إغلاق الجامعات الفلسطينية التي وصفتها بأنها مراكز للإرهاب(44).

وقامت سلطات الاحتلال بسحب ترخيص مجلة العودة التي تصدر عن المكتب الفلسطيني للخدمات الصحفية الذي أغلقه المحتلون أيضاً، وذلك بزعم

أن المجلة يتم تمويلها من المنظمات الفلسطينية وتنطق باسمها، وقد علق ابراهيم قراعين رئيس تحرير المجلة على قرار الإغلاق وسحب الترخيص بقوله: إن قرار سلطات الاحتلال هو قرار سياسي وأن المحتلين يريدون إسكات أي صوت يخاطب الرأي العام العالمي أو الفلسطيني، وأن العلاقة القائمة الآن مع سلطات الاحتلال بعد وقف كل وسيلة للتعبير والحوار هي القمع من جانب سلطة الاحتلال والمقاومة من جانب الشعب الخاضع للاحتلال(45).

وقد امتدت يد الإغلاق إلى عدد من الصحف التي تصدر باللغة العربية في فلسطين المحتلة عام 1948م ومنها: الجماهير التي تصدر في الناصرة، والصراط المستقيم التي تصدر في أم الفحم، كما عطلت الاتحاد الصادرة في حيفا لمدة أسبوع وذلك بسبب اهتمام هذه الصحف بمتابعة أخبار الانتفاضة.

كما أغلقت الحكومة الإسرائيلية صحيفة طريق الشرارة بطبعتيها العربية والعبرية في فبراير 1988م، وهي صحيفة إسرائيلية تناصر القضية الفلسطينية وتصدر عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وقد تمت محاكمة محرريها وسجن بعضهم بحجة إقامة العلاقات مع الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وذلك بعد أن قامت هذه الصحيفة بفضح جرائم الاحتلال وتأييد الانتفاضة.

وقد أشارت صحيفة لوموند إلى أن هذه الصحيفة الأسبوعية التي تصدر بانتظام في طبعتها العبرية منذ عام 1982م، وفي طبعتها العربية منذ عام 1986م تهتم بشكل كبير بالموقف في الاراضي المحتلة، وتشكل الأخبار التي تنشرها باستمرار مصدراً موثوقاً للمعلومات سواء بالنسبة للصحفيين الإسرائيليين أو الصحفيين الأجانب، وهي تنطق باسم الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة وليس الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين(46).

### رابعاً: إغلاق المكاتب الصحفية

توجد هذه المكاتب الصحفية في معظم مدن الضفة والقطاع، وتضطلع بمهام إعلامية إخبارية، يتم من خلالها نقل الأخبار والتحقيقات، ويعمل فيها عدد

من الصحفيين والمراسلين الذين يقومون بعملهم في ظروف صعبة بسبب الإجراءات الإسرائيلية التي تعرقل حركتهم وتحاول منعهم من القيام بوظائفهم الصحفية.

وقد تعرضت هذه المكاتب بالإضافة إلى إجراءات المحاصرة والتضييق، إلى الاعتداءات المباشرة عليها من جانب جنود الاحتلال والمستوطنين، كما حدث بالنسبة لمكتب غزة للخدمات الصحفية الذي جرى تحطيم محتوياته وذلك بعد أن نجح في تقديم خدمات صحفية جيدة، وبعد أن حصل على ترخيص لإصدار صحيفة توزع في القطاع والضفة تحت اسم الدرب(47).

أما أهم المكاتب الصحفية في الارض المحتلة فهو: المكتب الفلسطيني للخدمات الصحفية، الذي أنشأته الصحفية ريموندا الطويل في القدس عام 1978م ويديره الصحفي إبراهيم قراعين.

وقد أقدمت سلطات الاحتلال على إغلاقه في مارس 1988م لمدة ستة أشهر بعد أن كان مصدراً رئيسياً للأخبار في الارض المحتلة، من خلال اعتماده على شبكة من المراسلين في سائر المدن الفلسطينية.

وكان المكتب موضع ثقة وكالات الأنباء الأجنبية والمراسلين الأجانب الذين يشتركون في خدماته الصحفية، وجاء إغلاقه في غمرة الانتفاضة تعبيراً عن سياسة الاحتلال في فرض التعتيم الإعلامي الكامل على أحداث الانتفاضة، وضرب كل القنوات الإعلامية التي تحاول تقديم الحقائق عن غير طريق سلطات الاحتلال نفسها. خاصة وأن الانتفاضة جعلت المكتب ينفرد بتغطيات إخبارية دقيقة بواسطة مندوبيه ومراسليه العاملين في أنحاء الأرض المحتلة.

### خامساً: إغلاق المطابع

لقد قامت سلطات الاحتلال بمحاربة المطابع الفلسطينية وأصحابها، نظراً للدور الذي تقوم به هذه المطابع في طباعة ونشر المطبوعات والمنشورات التي

تدعو إلى مقاومة الاحتلال ورفض الواقع الذي يحاول تكريسه في الارض المحتلة.

وهذه بعض أشكال المحاصرة التي تتعرض لها المطابع الفلسطينية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال مطبعة القادسية في الرام لمدة ستة أشهر من 15 فبراير إلى 15 أغسطس 87م بعد أن اعتقلت صاحبها جمال إسماعيل سلامة بتاريخ 28/12/86 وحكمت عليه بالسجن لمدة شهرين ونصف وغرامة مالية مقدارها ألفا شيكل.

كما أغلقت مطبعة جمعية عمال المطابع التعاونية في شعفاط بالقدس لمدة ستة أشهر بموجب أمر عسكري صدر في 27/7/87م.

وزادت سلطات الاحتلال من إجراءاتها القمعية ضد المطابع في غمرة الانتفاضة بحجة أن هذه المطابع تقوم بصفة سرية بطبع المنشورات والبيانات التي تستخدمها القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة في توجيه مسار المواجهات مع جيش الاحتلال، ومن هذه الإجراءات قيام سلطات الاحتلال بإبلاغ جميع أصحاب المطابع في الضفة الغربية وقطاع غزة بأن عليهم الحصول على تصاريح خاصة من الحكم العسكري الإسرائيلي لمزاولة العمل في هذه المطابع بعد أن كانت هذه الرخص تمنح من البلديات ودائرة المالية.

وقدمت سلطات الاحتلال إنذارات متوالية لأصحاب المطابع تحذرهم فيها من خطورة القيام بطبع المنشورات التي تعرض الأمن العام للخطر كما ورد في تحذير مسؤولي الحكم العسكري لأصحاب المطابع في طولكرم في يناير 1988م، حيث قام المسؤولون الإسرائيليون بغارات تفتيشية على المطابع وطلبوا من أصحابها التوقيع على تعهدات بعدم طبع منشورات معادية.

ولعل هذه الإجراءات الصارمة كانت ناتجة عن الدور الإعلامي الذي لعبته منشورات الانتفاضة باعتبارها إحدى الوسائل الإعلامية المتاحة للجماهير الفلسطينية في ظل الرقابة العسكرية المفروضة على الصحافة وفي ظل الحصار الذي أحكمته سلطات الاحتلال على الارض المحتلة، الأمر الذي جعل جيش

الاحتلال يشن حملات مكثفة بحثاً عن أماكن طبع المنشورات والمسؤولين عن إعدادها وطباعتها وتوزيعها.

وقد اعتقلت سلطات الاحتلال عدداً من أصحاب المطابع في محاولة منها لمعرفة مصادر المنشورات والمطابع التي تتولى نشرها، ومن هؤلاء الأخوان موسى وعلي درويش، من قرية العيسوية بقضاء القدس متهمة إياهما بتشغيل المطبعة لطباعة المنشورات التي تدعو لمواصلة الانتفاضة، وذلك في مارس 1988م.

كما أصدرت سلطات الاحتلال في مارس 88م قراراً بإغلاق جميع مطابع خان يونس بدون إبداء الأسباب. وذلك في إطار العقوبات الجماعية التي تدل على عدم معرفة السلطات للمكان الذي تطبع فيه منشورات الانتفاضة.

وأغلقت سلطات الاحتلال كذلك مطبعة الريان لصاحبها محمد الريان في مدينة نابلس وذلك لمدة عامين وبدون إبداء الأسباب في إبريل 1988م.

* * * * *

لا بدّ من التوضيح هنا أن هذه الدراسة قد تم إعدادها إبان فترة الاحتلال الاسرائيلي المباشر للضفة الغربية وقطاع غزة ، وقبل التحولات السياسية التي نتج عنها قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة والقطاع ، وما ترتب عليه من وضعية جديدة تعيشها الصحافة الفلسطينية بعد قيام السلطة الوطنية وعودة الصحفيين الفلسطينيين الذين سبق وأن أبعدتهم سلطات الاحتلال.

# المصادروالمراجع

(1) صالح ابو أصبع، الثقافة الفلسطينية في مواجهة الاحتلال، مجلة الوحدة، العدد 21، يونيو 1986، ص38 .

(2) حامد ربيع، الدعاية الصهيونية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1975م، ص15 .

(3) إسماعيل سرور شلش، الإدارة المدنية الإسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة بين التقرير والتقويم، شؤون عربية، العددان 33-34، ديسمبر 1983م، ص66 .

(4) غازي السعدي ومنير الهور، الإعلام الإسرائيلي، عمان، دار الجليل للنشر، 1987، ص183 .

(5) حسام الخطيب، الأرض المحتلة في خضم المواجهة الثقافية، شؤون عربية، العددان 33-34، ديسمبر 1983، ص172.

(6) ياسر عبد ربه، ندوة مجلة صامد الاقتصادي، العدد 27، نيسان 1981م، بعنوان: الثقافة والإعلام في الثورة الفلسطينية ودورهما في رسم ملامح المجتمع الفلسطيني الجديد.

(7) محمد الأسعد، الفن التشكيلي الفلسطيني، من عرض الكتاب بصحيفة الاتحاد الظبيانية، 16/11/87م.

(8) اليوم السابع، العدد 197، 15 فبراير 1988م، ص40، مقال رياض بيدس: الحركة الفنية التشكيلية في المناطق المحتلة معركة العسكر ضد الألوان.

(9) حسام الخطيب، المصدر السابق، ص176-177 .

(10) الاتحاد الظبيانية، في 6 نوفمبر 1987م.

(11) عرفات حجازي، الصحافة الاردنية في مواجهة الغزو الصهيوني من عام 1967- 1985م، وثائق المؤتمر الثقافي الوطني الثاني، 9-22 تشرين الأول 1985م، عمان، منشورات الجامعة الاردنية، ص90-91 .

(12) غازي السعدي ومنير الهور، الإعلام الإسرائيلي، مرجع سابق، ص238 .

(13) يحيى يخلف، المقاومة الثقافية للشعب العربي الفلسطيني، مجلة الوحدة، العدد 21، يونيو 1986م، ص58 .

(14) غازي السعدي ومنير الهور، الإعلام الإسرائيلي، مرجع سابق، ص238 .

(15) محمد خالد الازهري، قطاع غزة بين الاحتلال والمقاومة في عشرين عاماً، شؤون عربية، العدد 52، ديسمبر 1987م، ص123 .

(16) محمد خالد الازهري، المصدر السابق، ص124 .

(17) هاني العيساوي، النضال الثقافي داخل سجون الاحتلال، الوحدة، العدد 21، يونيو 1986، ص107 .

(*) فيما يلي أسماء بعض الصحفيين الذين اعتقلوا في العامين 87-88:

- المصور الصحفي عزام عبيد مايو 87 .
- رضوان أبو عياش رئيس رابطة الصحفيين العرب في الارض المحتلة ديسمبر 87 .
- صلاح الزحيكة مدير تحرير صحيفة الشعب يناير 88 م.
- ناصر نمر مراسل الفجر في رام الله مارس 88م.
- كمال جبيل الذي تم تمديد اعتقاله لمدة ستة أشهر للمرة الثانية على التوالي، وهو من أسرة تحرير الميثاق الموقوفة عن الصدور عام 1986، مارس 88م.
- المتوكل سعيد طه، رئيس اتحاد الكتاب والأدباء الفلسطينيين، فبراير 88م.
- عبدالناصر صالح، نائب رئيس اتحاد الكتاب والأدباء، مارس 88م.

- يحيى ابو شريف، مراسل صحيفة الأتحاد الحيفاوية بالقدس يناير 88م.
- هاني العيساوي، صحفي مستقل، يناير88م.
- سمعان خوري، مراسل وكالة الصحافة الفرنسية، يناير 88م.
- نبهان الخريشة، مراسل صحيفة الفجر في طولكرم، فبراير 88م.
- الصحفية عطاف سلمان، ابريل، 88م.
- الصحفية ناهدة محمد نزال، المحررة في المكتب الفلسطيني للخدمات الصحفية، ومجلة العودة، ابريل 88م.
- الياس زنانيري، مدير تحرير مجلة العودة الموقوفة، مايو 88م.
- حاتم عبدالقادر، مدير تحرير صحيفة الفجر، مايو 88م.
- رياض جبران، طلال ابو عفيفة، موسى جرادات، المحررون في الفجر، مايو 88م.

(18) فلسطين الثورة، العدد 569، بتاريخ 3/8/85م.

(19) صحيفة الاتحاد الظبيانية، 11 يونيو 1987م.

(20) صحيفة الخليج، 14/4/88م.

(21) International Herald Tribune, 21,2,1986. وقد أضاف الإعلان المعلومة الآتية وهي ان الإبعاد تم في 31 يناير 1986م، بأمر من السلطات الإسرائيلية.

(22) عبدالجواد صالح، الاحتلال الإسرائيلي وأثره على المؤسسات الثقافية والتربوية في فلسطين المحتلة، مركز القدس للدراسات الإنمائية، لندن، 1985م، ص90 .

(23) صحيفة الخليج، 18/7/87م.

(24) أسعد الاسعد، الصحافة، سلسلة الثقافة الفلسطينية في مواجهة الاحتلال الصهيوني، دمشق، دار الجاحظ للطباعة، بدون تاريخ، ص36–37 .

(25) صبري جريس، العرب في إسرائيل، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،

ط2، 1973، ص36 .

(*) جاء في المادة 88 فيما يتعلق بالمطبوعات المحظورة، يجوز للرقيب بأمر يصدره ان يحظر استيراد او تصدير او طبع او نشر اي مطبوع، ويعتبر هذا الحظر شاملاً أية نسخة او جزء او طبعة او عدد من ذلك المطبوع، يرى ان استيراده او تصديره او طبعه او نشره يضر او من شأنه ان يضر او يحتمل ان يصبح مضراً بالدفاع عن فلسطين او السلامة العامة او النظام العام.

- وجاء فيما يتعلق برخص الجرائد في المادة 94-1- لا يجوز طبع او نشر أية جريدة في فلسطين إلا اذا كان صاحب تلك الجريدة قد حصل سابقاً على رخصة موقعة بإمضاء حاكم اللواء الذي يراد طبع الجريدة فيه او الذي تطبع فيه في ذلك الحين. 2- يجوز لحاكم اللواء بمحض إرادته، ان يمنح تلك الرخصة او ان يرفض منحها دون بيان اي سبب ويجوز له ان يقرن الرخصة بأية شروط وان يلغي الرخصة التي منحها او يغير اي شرط من الشروط التي اشترطها فيها على الصورة المذكورة في اي وقت من الأوقات.

وفيما يتعلق بصلاحيات طلب عرض المواد على الرقيب قبل النشر، جاء في المادة 97 ما يلي: يجوز للرقيب ان يصدر أمراً الى صاحب او محرر او طابع او ناشر اي مطبوع، او الى صاحب او مدير أية مطبعة او محل طباعة، او الى مؤلف أية مادة او الى اي شخص على وشك ان يطبع او ينشر أية مادة يكلفه فيه بأن يعرض عليه المادة التي يراد طبعها او نشرها، قبل الطبع او النشر.

يوسف خوري، الصحافة العربية في فلسطين، 1876- 1948م، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1976م، ص207، 209، 210 .

(26) حنا عفيف عميرة، حول قمع الحريات الصحفية ، الضفة الغربية وغزة، الوحدة، العدد 21، يونيو 1986م، ص105 .

(27) البيان، 30/4/88م.

(28) تيسير عبدالحافظ مسودي، مراكز البحث العلمي ومعوقات النشر في الاراضي المحتلة، بحث مقدم لندوة النشر العلمي بجامعة الإمارات، 1985م، ص24-25 .

(29) الاتحاد في 10/2/87، نقلاً عن الجارديان تحت عنوان صوت في البرية، رحلتي الى المجهول وعذاب البحث عن منفى، مقال بقلم أكرم هنية.

(30) الخليج، بتاريخ 10/5/88م.

(31) الخليج، بتاريخ 10/5/88م.

(32) الاتحاد بتاريخ 22/2/88م في مؤتمر نظمته جمعية الصحافة الاجنبية في البندقية.

(33) الاتحاد بتاريخ 16/2/88م.

(34) الاتحاد بتاريخ 11/2/88م.

(35) الخليج، بتاريخ 2/3/88م.

(36) اسعد الأسعد، مصدر سابق، ص39 .

(37) غازي السعدي، من ملفات الارهاب الصهيوني في فلسطين، مجازر وممارسات، 1936-1983م، عمان، دار الجليل للنشر، 1985م، ص185-186 .

(38) تيسير مسودي، مصدر سابق، ص25 .

(39) فلسطين الثورة، العدد 569، بتاريخ 3/8/85م.

(40) الخليج، بتاريخ 16/12/87م.

(41) الخليج، بتاريخ 23/1/88م.

(*) حدثت استثناءات محدودة بالنسبة لإصدار الصحف في الضفة الغربية والقطاع، حيث صدرت في قطاع غزة صحيفة باسم الشرق الاوسط توقفت بعد فترة قصيرة من صدورها.

(42) حنا عفيف عميرة، مصدر سابق، ص105 .

(43) سمعان خوري، حول إعادة تطبيق سياسة فرض الإجراءات الإدارية، الوحدة، العدد 21، يونيو 1986م، ص95 .

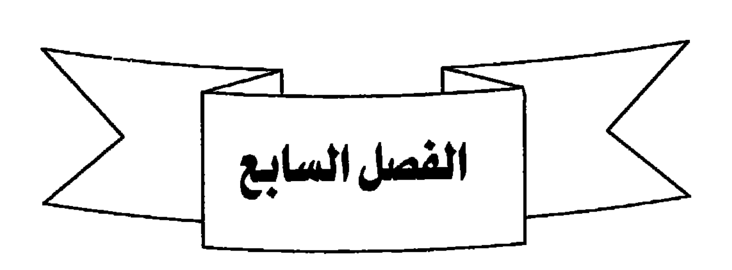
(44) الاتحاد، بتاريخ 21/3/88م.

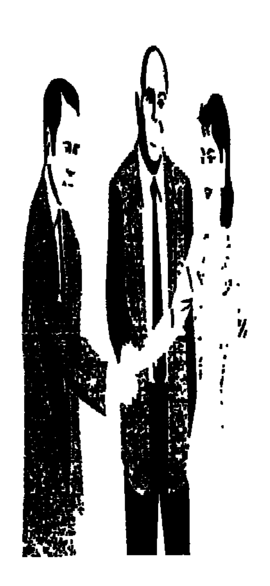
(45) الخليج، بتاريخ 3/5/88م.

(46) Le Monde, 18 Fevrier, 1988.

(47) الخليج، بتاريخ 17/6/87م.





# أربع مراحل في حياة الصحافة الجزائرية



## مدخل

تتناول هذه الدراسة المراحل الأربع التي شهدها تاريخ الصحافة الجزائرية منذ البدايات الأولى التي عرفها ذلك التاريخ حين أصدر الفرنسيون صحيفة المبشر عام 1847م، وهذه المراحل هي: صحافة الحقبة الاستعمارية التي شهدت صدور عدد كبير من الصحف كان أهمها صحف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. ثم مرحلة الثورة التحريرية وما شهدته من صحف ومجلات صدرت لمواكبة ذلك الحدث التاريخي المهم، فصحافة عهد الاستقلال الذي كان عام 1962م وشهد ظهور اعداد كبيرة من الصحف باللغتين العربية والفرنسية إضافة إلى الصحافة المتخصصة التي تغطي اهتمامات وحقولاً مختلفة، ثم كانت المرحلة الرابعة وتتمثل بالحقبة الحاضرة التي تعبر الصحف الصادرة فيها عن واقع التعددية السياسية والحزبية التي تشهدها الجزائر بعد أن كانت طيلة الفترة السابقة ومنذ حصولها على الاستقلال صحافة رسمية تابعة بشكل مباشر للدولة سواء عن طريق ملكية حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم أو وزارة الإعلام.

## أولاً: الصحافة في العهد الاستعماري

عرفت الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية التي بدأت في العام 1832م عدداً كبيراً من الصحف التي تحض على المقاومة وتحرض على مواجهة المستعمر وعدم الخضوع له، وأهمية الحفاظ على الشخصية الوطنية بمقوماتها العربية والإسلامية، وذلك عندما استخدم ذلك الرعيل الأول من كتّابها ومفكريها وصحفييها والمصلحين الاجتماعيين فيها سلاح الصحافة لمواجهة المستعمر بنفس الاسلحة التي كان يستخدمها، وهي الصحف.

وكان الفرنسيون قد أصدروا عدداً كبيراً من الجرائد منذ السنوات الأولى لدخولهم الجزائر مستعمرين، وذلك باللغتين العربية والفرنسية، وكانت الصحيفة الأولى التي يصدرها الفرنسيون باللغة العربية هي صحيفة(المبشر) عام

1847م، التي لم يكن صدورها باللغة العربيــة المكسـرة (الدارجـة) بجـانب اللغـة الفرنسية طبعاً محبة للغة العربية أو تقديراً لها ولكن لكونها اللغة الوحيـدة الـتي كـان الشـعب الجزائـري يفهمـها آنـذاك، فـأصدرت السـلطة الاسـتعمارية هـذه الصحيفـة الرسميـة لمقـاصد سياسـية اسـتعمارية وهـي أن يطلـع الجزائريــون في صفحاتها على التعاليم والقوانين الصادرة مـن الولايـة العامـة ثـم لتخـلل بـها الروح الثورية المقاومة التي ما انفكت تتقد بها قلوب المواطنين ضد عدوهم. ومن ثم فإنها لم تخف نواياها حين صرحت بأنها ستعمل جاهدة في سبيل القضاء علـى كل الوشاة أهل الشيطنة على حد تعبـير المبشـر نفسـها، وهكـذا اسـتمرت هـذه الجريدة في الصدور لا يعرف الجزائريون غيرها(1).

وتوالت بعدهـا الصحـف الناطقـة باللغـة الفرنسـية الـتي كـان يصدرهـا المعمرون أي المستوطنون الفرنسيون بالإضافـة إلى السـلطة الاسـتعمارية نفسـها، وكـان الصحفيـون الفرنسـيون لـدى إصدارهـم الصحـف الفرنســية الناطقـة بالفرنسية في الجزائر للتعبير عن مصالحهم ومصالح بلادهم، يحرصون على إطلاق أسماء جزائرية على صحفهم ومجلاتهم وهي في الحقيقة لا تملك مـن الجزائريـة إلا المنشأ والتوزيع(2).

ومن هـذه الصحـف صحيفـة (الجزائـري) L,Algerien وصحيفـة (المجلـة الافريقية) Revue Africaine وصحيفة (الجزائر الجديدة) L, Algerie Nouvelle وقـد اتسـم إصــدار الصحــف الفرنسـية في الجزائــر بــالكثرة والتنــوع في الاختصاصات والاهتمامات وقد بلغت 30 جريــدة عـام 1871م و28 جريـدة عـام 1883م و 50 جريدة عام 1886م، و92 جريدة عام 1890م(3).

وقد أتاحت هذه الصحف للعناصر الوطنية المتعلمة في الجزائر أن تتعــرف على أهمية سلاح الكلمة وخطـورة سـلاح الصحافـة وضـرورة القيـام بامتلاكـه لتحقيق الأهداف الوطنية من خلالــه، ومـن ثـم تطلعـت إلى إصـدار الصحـف باللغة العربية بالرغم من ضعــف الإمكانيـات الـتي كـانت تتوفـر عليـها، ومـن

العسف الذي كانت تواجه به من السلطة الاستعمارية، وقد ساعدهم على ذلك ما كانوا يقرأونه ويتابعونه من صحف ومجلات مشرقية كانت تفد إليهم بطرق سرية عن طريق تونس والمغرب.

كما يعتبر الجو السياسي والاجتماعي الداخلي والخارجي من أهم العوامل في بعث الصحافة الوطنية، فإن الأوضاع التي كان يعيشها الوطن العربي والإسلامي قبيل الحرب العالمية الأولى وأثناءها وبعدها فتحت أعين الجزائريين وعلمتهم كيف يستفيدون من الصحافة في سبيل المطالبة بحقوقهم والتعبير عن مشاعرهم القومية والإسلامية والعمل الجاد في سبيل الخروج من تخلفهم، والاتصال بالجماهير العريضة التي راحوا يبثونها أفكارهم الإصلاحية(4).

ولكن هذه الصحف لم تكن تجد الطريق أمامها سهلاً ميسوراً، فقد كانت تعيش واقعاً صعباً يفقدها القدرة على الاستمرار بسبب ما تتعرض له من صعوبات مالية وإدارية، ناهيك عن ملاحقة السلطة الاستعمارية لها، الأمر الذي كان يعرضها للتعطيل والإغلاق "فإن أول ما يلفت النظر لمتتبع تاريخ هذه الصحافة هو التساقط المتتابع وهذا الانقطاع المستمر فإن أغلبها لا تعد أعمارها بالسنوات ولكن بالشهور والأيام"(5).

وقد عرف من هذه الصحف: المنتخب، المبصر، الحق، النصيح، المغرب، الأخبار، المصباح، الهلال، الجزائر، الحق الوهراني، الفاروق، ذو الفقار، النجاح، الإقدام، الاستقبال، وكانت تصدر في كل من الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة وعنابة وغيرها من المدن الجزائرية.

ولكن أهم الصحف التي كان يصدرها المثقفون الجزائريون، هي تلك التي أصدرها الإمام عبد الحميد بن باديس وزملاؤه من مؤسسي (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين)، وهي الجمعية التي قامت بدور هام في الحفاظ على مقومات الشخصية الوطنية والإسلامية للشعب الجزائري، وعلى لغته العربية، وقاومت تيارات الفرنسة، والانحراف الديني، وشجعت التعليم، وعانت في سبيل ذلك من

اضطهاد المستعمر وملاحقته لما كانت تصدره من الصحف، وقد عـرف مـن أهـم مؤسسي هذه الجمعية إلى جانب ابن باديس، محمـد البشـير الإبراهيمـي، ومبـارك الميلي، والطيب العقبي، والسعيد الزاهري، وتوفيق المدني، وقد كـان لكـل واحـد من هـؤلاء دوره وكفاحـه المعلـوم في نشـر المبـادئ الـتي قـامت الجمعيـة لنشـرها وترسيخها في الوجدان الشـعبي الجزائـري، ونـال كـل واحـد منـهم نصيبـه مـن الاضطهاد والمعاناة وهو بصدد الدفاع عن مبادئه وحرصه على متابعة رسالته.

وقد جاء في القانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين، أنها جمعية إرشـادية تهذيبية تأسست في عاصمة الجزائر تحت اسم جمعية العلماء المسلمين الجزائريـين وأنه لا يسوغ لهذه الجمعية بأي حال من الأحوال أن تخوض أو تتدخل في المسـائل السياسية وأن القصد من هـذه الجمعيـة هـو محاربـة الآفـات الاجتماعيـة كـالخمر والميسر والبطالة والجهل وكل ما يحرمـه صريـح الشـرع وينكـره العقـل وتحجـره القوانين الجاري بها العمل. ومن أساسيات الدعوة الي قامت عليها الجمعية: ندعو إلى ما دعا إليه الإسلام وما بيّنه من الأحكـام بالكتـاب والسـنة وهـدي السـلف الصالح من الأئمة، مع الرحمة والإحسـان دون عـداوة أو عـدوان، وعنـد المصلحـة العامة من مصالح الأمة، يجب تناسي كل خلاف يفـرق الكلمـة ويصـدع الوحـدة، ويوجد للشر الثغرة، ويتحتم التآزر والتكاتف حتى تنفرج الأزمـة وتـزول الشـدة بإذن الله ثم بقوة الحق وادراع الصبر وسلاح العلم والعمل والحكمة(6).

وقد أصدر ابن باديس صحيفة المنتقد الأسـبوعية عـام 1925م في قسـنطينة وكان شعارها الحق فوق كـل أحـد والوطـن قبـل كـل شـيء، ولكنـها لم تواصـل صدورها فتم ايقافها عن الصدور بعد أربعة أشهر، فقام ابن باديس بعد تعطيلـها بإصدار الشهاب في قسنطينة أيضاً عام 1925م.

ويقول الدكتور محمد ناصر: إن الشهاب اقتفت آثار سابقتها مبادئ وأفكاراً، مضموناً وشكلاً، حاملة شعارات المنتقد نفسها، ساعية إلى غايته التي صرف عنـها، واصطنع ابن باديس في تحريرها نوعاً مـن المرونـة السياسـية فكـان يلـين القـول،

ويخفف اللهجة مع السلطات الحاكمة في فرنسا، بينما يغلظه ويحتد فيه مع أقطاب الاستعمار من معمرين ومستشرقين ومن لف لفهم من المتفرنسين في الجزائر، وكانت الشهاب تعلن المبادئ التالية على صفحاتها: مبدؤنا في الإصلاح الديني والدنيوي لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها. وتحته مباشرة: الحق والعدل والمؤاخاة في إعطاء الحقوق للذين قاموا بجميع الواجبات، أما أركان الغلاف الأربعة فكانت تحمل الكلمات التالية: العدالة، الأخوة، الإسلام(7).

أما الشيخ محمد البشير الإبراهيمي فقد تحدث في تقرير جمعية العلماء في مؤتمرها الخامس المنعقد بالجزائر سنة 1935م عن هذا الكفاح الصحفي الذي قامت به جمعية العلماء مبيناً أن جريدة المنتقد كان اسمها نذيراً بالشر لأهل الضلال بأنه متحد لما نهوا عنه، وهاتك لحرمة ما شرعوه في كلمتهم التي حذّروا بها العامة وهي قولهم: اعتقد ولا تنتقد، وانبرت للكتابة في المنتقد أقلام كانت ترسل شواظاً من نار على الباطل والمبطلين، ثم عطل المنتقد فخلفه الشهاب الجريدة ثم أسست جريدة الإصلاح ببسكرة فكان اسمها أخف وقعاً وإن كانت مقالاتها أسدّ مرمى وأشد لذعاً، وأسماء الجرائد كأسماء الأناسي يظن الناس أنها وليدة الاختيار المقتضب والشعور الطافر، وغلطوا إنما هي وليدة شعور متمكن وتأثر نفساني عميق تزجيه مؤثرات قارة، ثم تطور الشهاب الأسبوعي فأصبح مجلة شهرية استلمت قيادة الحركة من أول يوم وورثت الأقلام التي كانت تكتب في الجرائد قبلها، ولم تهن لمجلة الشهاب في حرب الباطل وأهله عزيمة ولم تفلّ لها شباة وكم لها من مواقف شريفة في خدمة الحركة الإصلاحية وكم لها على النهضة العلمية والأدبية من أياد، وها هي ذي لم تزل ثابتة القدم واضحة النهج مرفوعة الرأس(8).

وكانت صحيفتا المنتقد والشهاب قد صدرتا بجهد شخصي من الإمام ابن باديس، وذلك بخلاف الصحف التي قامت جمعية العلماء التي كان يرأسها الإمام نفسه بإصدارها وهي: الشريعة، والسنة، الصراط، والبصائر.

وابتداء من سنة 1931م أصبح علماء المسلمين في الجزائر هـم قـادة الـرأي العام الجزائـري بفضـل صحـف أصدروهـا لهـذا الغـرض نذكـر منـها (الثبـات والشـريعة)، وقـد أوقفتـهما الحكومـة إداريـاً سـنة 1933م وسـنة 1934م علـى التوالي(9).

وكانت البصائر الصحيفة الرابعة التي تصدرها جمعيـة العلمـاء المسـلمين الجزائريين عام 1935م.

والبصائر بصائران اثنتان: أولى وقد كان يديرها في السنتين الأوليين الطيب العقبي، وفي سنة 1937م عـين مبـارك الميلـي بقـرار مـن المجلـس الإداري لجمعيـة العلماء مديراً ومحرراً خلفاً للعقبي، وقد ظل الشيخ مبارك الميلي مديـراً لهـا طـوال سنتين اثنتين، حتى توقفت عن الصدور إبـان الحـرب العالميـة الثانيـة، فالبصـائر الأولى عاشت سنوات خمساً فقط، وهي أهم الصحف الأسبوعية في الجزائر خلال العقد الرابع من هذا القرن، أما البصائر الثانية وهي أطول عمـراً وأخطـر أمـراً، وأبعد قيمة في تاريخ النهضة الأدبية بالجزائر، فإنها صـدرت في خـامس وعشـرين من شهر يوليو سنة 1947م، وقـد ظـل الإبراهيمـي مسـؤولاً عـن إدارتـها إلى أن توقفـت في سـنة سـتة وخمسـين، بعـد أن تشـرد المسـؤولون عنـها، حيـث كـان الإبراهيمي لاجئاً في المشرق العربي نتيجة لبطش الاستعمار الفرنسي(10).

وكان للبصائر أثر كبير في الحياة الأدبية وتطور الحركـة الوطنيـة وأسـاليب مجابهتها للاستعمار الفرنسي، وقد ناقشت البصائر قضايا فكريـة ودينيـة ووطنيـة عديدة إبان مرحلتي صدورها، بالإضافة إلى دورها الايجابي في خدمة اللغـة العربيـة باعتبارها الركـيزة الأساسـية للشـخصية العربيـة الإسـلامية للإنسـان الجزائـري وكذلك هويته القومية.

وقد اتسـمت هـذه المرحلـة التاريخيـة بظـهور عـدد كبـير مـن الصحفيـين والكتّاب البارزين الذيـن كـان لصحفـهم وأقلامـهم ومواقفـهم أثـر واضـح في الحفاظ على الهوية الوطنية واللغـة العربيـة مـن أمثـال: محمـد السـعيد الزاهـري

والطيب العقبي ومبارك الميلي والإبراهيمي وأبو اليقظان.

وقد أصدر أبو اليقظان عدداً من الصحف أهمها: وادي ميزاب، المغرب، النور، الأمة، والفرقان.

ولعل من أهم الأسباب التي دفعت بأبي اليقظان إلى ميدان الصحافة هذا الشعور الوطني النابض الذي أخذ يمتد وينتشر في أعقاب الوعي الإصلاحي الذي ظل بصفة خاصة حوالي 1925م منتظماً في الشمال حول صحيفة المنتقد وبزعامة الشيخ ابن باديس، وفي الجنوب في الحركة الإصلاحية التي أصبح يتزعمها الشيخ بيوض ابراهيم. وقد كان الالتقاء والتعاون بين الحركتين هنا وهناك واضحاً منذ البداية إذ نجد أقلاماً إصلاحية كثيرة من (ميزاب) كانت تشارك بالرأي والحماسة في المنتقد ثم الشهاب. وقد كان فضل الصحافة في دفع هذه الحركة وإشهارها في الأوساط العامة عظيماً، مما جعل أبا اليقظان أكثر من أي وقت مضى، يؤمن بالدور الهام الذي ستلعبه الصحافة في النهضة بالأمة الجزائرية(11).

وقد اتسمت مواقف ابي اليقظان وكتاباته بالصراحة والجرأة الأمر الذي عرض الجرائد التي كان يصدرها باستمرار للتعطيل والمصادرة، وقد أيد ابو اليقظان على صفحات جريدة الأمة حركة حزب الشعب الجزائري المعروف بسياسته الداعية إلى الاستقلال التام، ويبدو أن أبا اليقظان قد وجد بغيته المنشودة في سياسة هذا الحزب، فكان حريصاً على نقل أخباره ونشر بياناته ومساندة مواقفه(12).

ويلاحظ على صحف هذه المرحلة كثرة تعرضها للاضطهاد والتعطيل، دون أن يفت ذلك في عضد أصحابها ورجالها الذين كانوا يعتبرونها السلاح الأساسي الفعّال في مواجهة الاستعمار وخططه وبرامجه، الهادفة إلى الفرنسة الكاملة والقضاء على الشخصية القومية الجزائرية، مما جعل هؤلاء الصحفيين والكتّاب لا يستسلمون لليأس.

فقد آمنوا بجدوى الصحافة في إيقاظ الشعوب ولم يستسلموا لهذه المعاملة القاسية حيث قابلوا طيش الاستعمار وجنونه بالحكمة وضبط النفس حيناً وبالحيلة والمراوغة أحياناً أخرى، فإذا احتضرت جريدة عربية في ريق عمرها خلفتها جريدة جديدة يتوجها اسم آخر وإن كان المسمى واحداً يديرها المدير الملاحق نفسه، والأسرة المنكوبة عينها بل ولربما عادت بلهجة أقسى وأعنف(13).

وكان دفاع الصحافة قوياً ضد تيارات الفرنسة، وضد الفئات التي كانت تقلد الفرنسيين وتدعو إلى الاندماج بهم والانسلاخ عن الشخصية الوطنية، وكانت الصحافة من أمضى الأسلحة في هذه المعركة، التي كانت متشعبة الاتجاهات متعددة الساحات ضد الاستعمار نفسه، وضد المعمرين والمستوطنين الذين يحمي وجودهم واستغلالهم، وضد الفئات الجزائرية السائرة في ركاب المستعمر، وضد الجمود والتحجر الذي ابتعد عن الساحة الوطنية وكان ينتهز الفرص لمحاربتها وإضعافها.

وكانت هذه الصحف وطنية إسلامية عربية تندد بالذوبان في الغرب وتحارب المنادين به سواء كانوا غربيين أو جزائريين مستغربين. كما كانت تجادل علماء الدين المحافظين المتمسكين بحرفية النصوص الدينية، والمتعاونين على الصعيد السياسي مع السلطات الفرنسية، وقد تميزت الصحافة الإصلاحية الجزائرية العربية بلغتها الفصحى واتساع ثقافتها الإسلامية، وكانت تقرأ ليس فقط في الجزائر، بل في تونس والمغرب أيضاً(14).

وكانت هذه الصحافة تكتب مدافعة عن اللغة العربية والدين الإسلامي والحقوق الوطنية لأهالي البلاد وأصحابها الشرعيين. وقد امتد بصرها إلى خارج الحدود مستفيلة مما تكتبه الصحافة العربية المشرقية عن قضايا العالم العربي والإسلامي مثل قضية فلسطين، التي انبرى للحديث عنها كل من محمد السعيد الزاهري وتوفيق المدني وأبو اليقظان الذين كانوا يفضحون الحركة الصهيونية ويدعون إلى نصرة شعب فلسطين ويباركون كفاحه ويدعونه إلى طريق المقاومة.

وقد كتب توفيق المدني تعليقاً حول إعدام الشهداء الثلاثة عطا الزير وفؤاد حجازي ومحمد جمجوم الذين أعدموا إبان ثورة عام 1929م في فلسطين قائلاً: كل جهاد خلا من الضحايا ومن الشهداء يعد جهاداً عقيماً فكان يوم 21 المحرم يوم تتويج الجهاد الوطني الفلسطيني بتاج التضحية والاستشهاد.. ماتوا رحمهم الله فخلدوا ذكرى الجهاد والتضحية وأناروا بموتهم في وجه الشعب الفلسطيني سبل الحياة ومسالك النجاة. لم تدفن في تلك القبور الثلاثة جثث الأبطال الشهداء الخالدين، كلا لقد دفن أولئك في القلوب العربية الدامية، إنما دفن في تلك القبور أبدياً هو سياسة حسن الظن في الإنجليز واعتماد الضعيف على القوي لإحراز حقه(15).

وقد ثمنت اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في دورتها السابعة، وهي تضع ملامح السياسة الإعلامية في الجزائر الدور الذي قامت به الصحافة الجزائرية قبل قيام الثورة التحريرية عام 1954م بقولها: إن إلقاء نظرة خاطفة على التجربة الإعلامية قبل اندلاع ثورة نوفمبر 1954م تؤكد أنها وظيفة الإعلام الوطني الذي كان يعكس في أحلك الظروف مميزات الشعب الجزائري ويعبر عن صموده وإصراره على البقاء والحفاظ على مقوماته رغم محاولات الإبادة والاستئصال والهيمنة الاستعمارية المطلقة فكان الإعلام أداة تنشيط للعمل السياسي والثقافي والتربوي في نفس الوقت الذي كان فيه وسيلة معبرة عن الاستمرارية التاريخية للأمة الجزائرية منذ أقدم العصور(16).

## ثانياً: صحافة الثورة التحريرية

جاء اندلاع الثورة التحريرية في أول نوفمبر 1954م ليضع الشعب الجزائري على الطريق الصحيح الذي يقود إلى الحرية والاستقلال. وقد جاء في البيان الأول للثورة أن الهدف الذي تسعى إليه الثورة الجزائرية هو الاستقلال الوطني بواسطة إقامة الدولة الجزائرية الديموقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية مع احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي

أو ديني داعياً إلى التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وإلى تجميع وتنظيم جميع الطاقات السلمية لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري وهادفاً إلى تدويل القضية الجزائرية وتحقيق وحدة شمال افريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي، ومؤكداً أنه انسجاماً مع المبادئ الثورية واعتباراً للأوضاع الداخلية والخارجية فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا، وأوضح البيان أن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء وتتطلب حشد كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية، وحقيقة أن الكفاح سيكون طويلاً ولكن النصر محقق واختتم البيان بنوده بالقول: أيها الجزائري إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة وواجبك هو أن تنضم إليها لتنقذ بلادنا والعمل على أن تسترجع لها حريتها، إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك، وانتصارها هو انتصارك(17).

وقد حقق الإعلام الجزائري بعد أول نوفمبر 1954 قفزة نوعية إذ واكب الثورة المسلحة وساهم في دعم التحام الشعب بجبهة التحرير الوطني، وفي تصوير بطولات جيش التحرير الوطني وخاصة منذ 20 أغسطس 1955م الذي كانت معاركه ايذاناً بتحول مصيري في مسيرة الثورة المسلحة وتطورها مما ساعد الإعلام الجزائري على أن يضطلع بدوره في التعريف بعدالة القضية الجزائرية في المحافل الدولية، إلى جانب الدور الذي اضطلع به في التعبئة الداخلية.

وقد أكدت وثيقة الصومام في 20 أغسطس 1956م على أهمية وسائل الإعلام والدعاية وعلى طبيعة دورها في الحركة المسلحة كضرورة لتكثيف النشاط الدعائي على الصعيد الدولي عن طريق إنشاء مكاتب لجبهة التحرير الوطني في الخارج والتركيز على وسائل الإعلام من صحف ونشرات وتقارير وأفلام لخدمة قضية الشعب الجزائري.

وقد عرفت صحافة الثورة التي ظهرت في عام 1955 نوعاً من اللامركزية بفعل الظروف الخاصة التي كان يجتازها الكفاح المسلح، فكانت هناك صحيفة

(الوطني) ثم ظهرت طبعات مختلفة تحمل اسم (المقاومة الجزائرية) التي استمرت في الصدور إلى عام 1957م كما ظهرت منذ صيف 1956م صحيفة (المجاهد) بمدينة الجزائر، ونظراً للتطور الذي عرفته الثورة الجزائرية بعد مؤتمر الصومام، وتقديراً من قيادة الثورة لأهمية الإعلام وحرصاً منها على وحدة التوجيه تقرر توحيد صحافة الثورة منذ سنة 1957م في صحيفة واحدة هي المجاهد التي أصبحت هي اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، التي كانت توزع على نطاق واسع داخل الجزائر في طبعات على ورق شفاف، كما كانت توزع في الخارج في طبعات عادية، وقد كانت المجاهد مدعومة داخل ولايات الكفاح بالجزائر، بعديد النشرات الداخلية التي كانت تصدر تحت إشراف المحافظين السياسيين وتلعب دوراً معتبراً في نقل أفكار وأخبار الثورة إلى القاعدة المكافحة(18).

وقد كان الظهور الأول للمجاهد الأسبوعية في شهر جوان – يونيو 1956م بالجزائر العاصمة في صورة سرية، فقد صدرت وريقات مسحوبة على آلة الرونيوتم رقنها على الورق الحريري في طبعتين الأولى بالعربية في أحد النوادي التابعة لجمعية العلماء المسلمين بحي القصبة والثانية بالفرنسية لغاية يوم الخامس والعشرين جانفي – يناير 1957م تاريخ اكتشاف القوات الفرنسية لمخبأ المجلة خلال الحملة التمشيطية التي قادها الجنرال الفرنسي (ماصو) منذ الخامس جانفي من نفس السنة بهدف القضاء النهائي على نشاط ثوار جبهة التحرير الوطني حيث عرفت تلك العملية آنذاك بمعركة الجزائر وأثرها صودرت جميع معدات المجلة والتحق المشرفون على إصدارها بصفوف الثورة الجزائرية في الجبل أو في خارج الجزائر، وقد ظهر للمجلة أثناء المدة القصيرة من صدورها على ارض الوطن ستة أعداد حيث طبع من كل عدد ثلاثة آلاف نسخة، وصدر العدد الرابع في الجزائر وتونس غداة انعقاد مؤتمر الصومام حيث خصص كله لنشر المقررات التي أسفر عنها هذا المؤتمر(19).

وقد تحدثت المجاهد عن نفسها وعن البواعث التي وقفت وراء إصدارها

وعن التسـمية الـتي تحملـها والمرتبطـة بالجـهاد والكفـاح الـذي أعلنـه الشـعب الجزائري في ثورته التحريرية. قالت المجاهد: ليس سابقاً لأوانه بالتـأكيد أن تظـهر جريدة ناطقة بلسان المقاومين، كي تمـلأ فراغـاً حقيقيـاً وتبلـغ صـوت الجزائـر إلى الشعب الجزائري المكافح والعالم الذي تستقطبه حربـها، إن المجـاهد بالإضافـة إلى المقاومة الجزائرية ستكون الناطق المسموح له بلسان جبهة التحرير الوطني ومـرآة لجيش التحرير الوطني. ولا شك أن هناك من سيبدون اندهاشهم من اختيار هـذا الاسم ويظنون أنه مستوحى من جهوية معينة، أو من تشـدد ديـني مـا في حـين أن هدفنا هو تحررنا من ربقة الاستعمار المعاديـة لهويتنـا الوطنيـة، وإقامـة ديموقراطيـة ومساواة بين كل الجزائريين دون تسيير عرقي أو ديني. إن تسمية هذه الصحيفة بـ المجاهد سيزيد من تكريس هذا الاسم الجيد الذي أطلقه شعبنا بما لديه مـن حـس سليم، غداة أول نوفمبر 1954م على الوطنيين الذيـن رفعـوا السـلاح مـن أجـل جزائر حرة مستقلة وديموقراطية. إن المجاهد في المعركـة الضخمـة الـتي سـتتواصل حتى النصر، سيكون العين والأذن والصوت وناقل الخبر الموضوعي للرأي العـام، ومتلتقى المقاومين والشعب وأنه بهذا الاسم قد وعى دوره في المهمة التي أسندت إليه(20).

ثم أصبحت المجاهد بعد ذلك اللسان الوحيد للثورة الجزائرية وصدر بـلاغ لجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير معلناً ذلك ومؤكداً على أن صحيفة المقاومـة الجزائرية ستتوقف عن الصدور وجاء في هـذا البيـان: وبصفتـها النـاطق الرسمـي باسم جبهة التحرير الوطني فإن المجاهد ستجمع الأخبار المتعلقـة بكفاحنـا وتعـزز بذلك فعالية دعايتنا المكتوبة، إن الجزائريـين والجزائريـات سـيطلعون مـن خـلال المجاهد على أخبار المسيرة المظفرة لجيش التحريـر الوطـني البطـل، وسـيجدون في المجاهد عزمهم وتصميمهم، وكذلـك البرنـامج السياسـي والاجتمـاعي والثقـافي الذي أنجزته جبهـة التحريـر الوطـني فـوق الـتراب الوطـني، كمـا سـتوضح لهـم التوضيحات حول الاسـتقبال الحماسـي الـذي خصـه الـرأي العـام لكفاحنـا. إن

الشعب الجزائري الملتزم التزاماً بطولياً بمعركة التحرير سيرى أسبوعياً في المجاهد هدف الثورة الجزائرية يتحقق في هزيمة العدو وتأسيس جمهورية جزائرية ديموقراطية، أيها الجزائريون أيتها الجزائريات إن المجاهد ستكون مرآة الثورة الجزائرية . . تحيا الجزائر حرة مستقلة(21).

ولكن التحرك الحقيقي في حياة المجاهد حصل بعد انتقالها من الحياة السرية إلى الحياة العلنية بعد معركة مدينة الجزائر حيث أخذت ثوبها الحقيقي وأصبحت المجاهد اللسان المركزي الوحيد للثورة الجزائرية وذلك تطبيقاً لما أسفر عنه مؤتمر الصومام في 20 أغسطس 1956م، الذي درس مشكلة الإعلام الثوري، ودعا إلى ضرورة توحيد وتكثيف الجهود في هذا الميدان(22).

وبعد توقفها عن الصدور في العاصمة الجزائرية في شهر أغسطس 1957م بدأت المجاهد صدورها في مدينة تطوان المغربية وهناك استخدمت الإمكانيات البشرية والمادية لجريدة المقاومة الجزائرية التي توقفت عن الصدور إلا أن اتخاذ مجلة المجاهد مدينة تطوان مقراً رئيسياً لصدورها لم يدم طويلاً حيث نقلته للمرة الثالثة إلى العاصمة التونسية يوم فاتح نوفمبر سنة 1958م عند العدد الحادي عشر واستقرت هناك بصفة نهائية لغاية رجوعها عند العدد الواحد والعشرين بعد المائة إلى الجزائر(23).

وقد كانت المرحلة التونسية من حياة المجاهد إبان الثورة أطول مرحلة حيث تمت على اثر قرار لجنة التنسيق والتنفيذ القاضي بنقل الصحيفة من تطوان إلى تونس لتكون قريبة من قيادة الثورة وفي هذه المرحلة عرفت المجاهد من ناحية الشكل استقراراً سواء من ناحية التبويب أو من ناحية ثراء المواضيع، كما عرفت صحفيين وكتاباً كباراً مثل فرانز فانون ورضا مالك وأحمد بومنجل باللغة الفرنسية، ومحمد الميلي وعبدالله شريط باللغة العربية. ومع بداية المفاوضات الجزائرية الفرنسية حول وقف إطلاق النار، راحت المجاهد تذكر بكل مسؤولية الأهداف والميادين التي انطلقت من أجلها الثورة وكافح من أجلها المجاهدون، ومع

فرحة الاستقلال عادت المجاهد إلى أرض الوطن لتطبع في مدينة قسنطينة متحدية عصابات منظمة الجيش السري الإرهابية(24).

وقد تم توزيع المجلة أثناء صدورها بمدينة قسنطينة من طرف الجيش الشعبي الوطني، وبعد ذلك انتقلت المجاهد إلى العاصمة الجزائر عند العدد الرابع والعشرين بعد المائة.

وبعد عقد جبهة التحرير الوطني لمؤتمرها الثالث يوم السادس عشر إبريل سنة 1964م أوصى المكتب السياسي لهذه الأخيرة في إطار جهوده الهادفة إلى توحيد الإعلام الجزائري بإنشاء مؤسسة للصحافة المكتوبة في البلاد تتولى إصدار دوريتين يومية، وأسبوعية باللغتين العربية والفرنسية يحملان نفس العنوان لمجلة المجاهد الأسبوعية، وإغلاق جميع الدوريات الصادرة في الجزائر آنذاك.

كما أن الصحافة الجزائرية التي كانت تابعة غداة الاستقلال لجبهة التحرير الوطني انقسمت بموجب المرسوم الرئاسي لشهر أغسطس سنة 1965م إلى صحافة حزبية وأخرى حكومية، وبموجب ذلك بقيت المجاهد الأسبوعية تابعة لحزب جبهة التحرير الوطني مع زميلتها مجلة الثورة الأفريقية التي ظهرت في شهر فبراير سنة 1963م(25).

## ثالثاً: صحافة عهد الاستقلال

لقد كان من القرارات السياسية الأولى المهمة التي اتخذتها الجزائر بعد الاستقلال تلك المتمثلة بنقل الصحافة إلى السلطات الوطنية ووضعها في أيدي الجزائريين، وقد عكست الإحصائيات المتوفرة حول الصحف اليومية والأسبوعية والمجلات والدوريات على اختلاف أنواعها حرص الدولة الجزائرية على مدّ الوسائل الإعلامية بالإمكانات المناسبة لكي تقوم بدورها التنموي إلى جانب القطاعات الثقافية والاجتماعية الأخرى(26).

كما أصدرت الجزائر المستقلة عدداً كبيراً من الصحف والمجلات التي عهد

إليها مواكبة الحياة الجديدة بكافة نواحيها، وكانت هذه الصحف، كما أسلفنا، إما تابعة بشكل مباشر لحزب جبهة التحرير الوطني، أو وزارة الإعلام، بالإضافة إلى الصحف والمجلات التي تصدرها المنظمات الشعبية المتفرعة عن حزب جبهة التحرير.

وتعتبر المجاهد الأسبوعية من أهم صحف هذه المرحلة أيضاً، حيث واصلت صدورها الأسبوعي المنتظم بعد حصول الجزائر على استقلالها في 5 يونيو- حزيران عام 1962م، وحملت عبء الدفاع عن استقلال البلاد ومواكبة مرحلة البناء والتنمية.

وأصبحت المجلة اللسان المركزي لحزب جبهة التحرير الوطني، واهتمت أن تكون مجلة رأي ملتزمة بسياسة الدولة والحزب الذي حكم الجزائر منذ استقلالها حتى بداية مرحلة التعددية السياسية في السنوات الاولى من حقبة التسعينات.

واتسمت المعالجات الصحفية للمجلة بالروح الجادة خاصة فيما يتعلق بالقضايا التنموية والسياسية والثقافية على الصعيد الداخلي، وكذلك الاهتمام بالشؤون السياسية العربية والدولية مع إيلاء القارة الافريقية ومشكلاتها المختلفة موقعاً متميزاً من المتابعة والاهتمام.

كما أصبحت مجلة الثورة الافريقية Revolution Africaine لساناً مركزياً لحزب جبهة التحرير الوطني، باللغة الفرنسية، وهي أسبوعية صدرت عن دائرة الصحافة التابعة للحزب، وتمتاز بمعالجاتها الصحفية الجادة، وتصدر باثنتين وخمسين صفحة، متضمنة المقالات والمقابلات الصحفية إضافة إلى الزوايا والأبواب الثابتة.

أمّا أهم الصحف اليومية التي صدرت بعد الاستقلال فهي:

الشعب: وهي صحيفة وطنية إخبارية تصدرها الشركة الوطنية، الشعب، للصحافة، تأسست في ديسمبر عام 1962م، وتضع شعاراً إلى جانب اسمها أو اللافتة هو (الثورة من الشعب وإلى الشعب) وهي تتبع وزارة الإعلام وتصدر في

مدينة الجزائر العاصمة.

وكانت الشعب هي الصحيفة اليومية الوحيدة التي تصدر باللغة العربية في العاصمة الجزائرية وذلك قبل ميلاد صحيفة (المساء) اليومية التي صدرت عن دار الشعب نفسها في أول أكتوبر 1985م.

وقد ساهمت الشعب طوال مراحل صدوها المتواصل منذ الاستقلال بدور كبير في دفع عملية التعريب وتطوير الصحافة المطبوعة في الجزائر.

أمّا صحيفة المساء فقد صدرت يومية وطنية مسائية وتتبع وزارة الإعلام وتضع تحت اللافتة أي اسم الصحيفة شعاراً ثابتاً يتكون من الكلمات الثلاث الآتية: وفاء، استمرارية، تطور.

وهي تهتم إلى جانب النواحي السياسية الداخلية بالشؤون الخارجية تحت اسم الحياة الدولية، وتهتم بنشر التحقيقات الاجتماعية تحت اسم الحياة والمجتمع، كما تبدي اهتماماً خاصاً بالنواحي الثقافية وبالأعمدة الصحفية الثابتة.

وتصدر في مدينة قسنطينة عاصمة ولايات الشرق الجزائري صحيفة يومية باسم (النصر) تتبع وزارة الإعلام وتندرج تحت قائمة الصحف الجهوية أي التي تصدر خارج العاصمة الجزائرية.

وتهتم هذه الصحيفة بالدرجة الأولى بتقديم الخدمة الإعلامية والصحفية للولايات والمناطق التي تصدر فيها، إضافة إلى الاهتمام بما يجري على ساحة الدولة والعالم.

وقد صدرت النصر عام 1963م باللغة الفرنسية ثم بدأ تعريبها بصفة جزئية، أي بواقع صفحتين من صفحاتها الأولى والثانية ابتداء من يوليو عام 1971م، ثم كان التعريب الكامل لصفحاتها ابتداء من العدد رقم 156 الصادر في يناير عام 1972م.

وقد جاء في افتتاحية ذلك العدد أن تعريب صحيفة النصر: يندرج في إطار

الثورة الثقافية الكبرى، الذي يعني التعريب فيها استعادة اللغة الوطنية مكانها المشروع، وبعد عام من تعريبها الكامل كتبت النصر في افتتاحية العدد الصادر في أول يناير 1973م تقول إنها ستظل دائماً: كجريدة شعبية في متناول كل أفراد الشعب الجزائري والالتزام بخدمته وخدمة التعريب الذي هو أحد عناصر ثورتنا الثقافية(27).

وتعتبر صحيفة (الجمهورية) الجريدة الجهوية اليومية الثانية: وتصدر في مدينة وهران عاصمة ولايات الغرب الجزائي، وقد بدأت صدورها عام 1963م باللغة الفرنسية، ثم خضعت لعملية التعريب الجزئي لبعض صفحاتها ابتداء من أول يناير 1976م، وتم تعريبها الكامل بعد عام واحد من ذلك التاريخ أي في أول يناير 1977م.

ويتم تقسيم مهام العمل الصحفي في الجمهورية بين أربعة أقسام هي:

القسم الجهوي: ويعتبر القسم القيادي في كل عمل التحرير تطبيقاً لجهوية الجريدة، ويشرف القسم على إنتاج وتحرير صفحتين يومياً تضمان أخبار ونشاطات ولايات غرب الجزائر.

القسم الوطني: ويعمل أساساً على صياغة كل الأخبار ذات الطابع الوطني، ويساعده على تغطية النشاطات الوطنية مكتب الصحيفة بالعاصمة.

القسم المحلي : ويعدّ هذا القسم صفحة محلية يومية تتعلق بالحياة اليومية في ولاية وهران.

قسم التحقيقات: ويقوم بتغطية شاملة على المستويات الجهوية والوطنية والمحلية.

أما أهم الصحف اليومية الصادرة باللغة الفرنسية بعد الاستقلال، فهي (المجاهد) وهي وطنية إخبارية تصدر في مدينة الجزائر العاصمة، تأسست عام 1965م وتتبع وزارة الإعلام، وتضع تحت اللافتة شعار (الثورة من الشعب وإلى الشعب) باللغة الفرنسية.

ويصل عدد صفحاتها إلى اثنتي عشرة صفحة، تخصص الصفحة الأولى منها للمادة الإخبارية المهمة مصحوبة بالصور والعناوين الكبيرة، وتتضمن الصفحة الأولى أحياناً مقالة افتتاحية على يسار الصفحة ولكن بشكل غير دائم.

وتخصص الصفحتين الثانية والثالثة للأخبار والتقارير الإخبارية المحلية أو (الحياة الوطنية) قد تمتد أحياناً إلى أربع صفحات، حيث تتصف بعدم الثبات في تبويب صفحاتها.

وتخصص الصفحة الرابعة للاقتصاد والخامسة للشؤون الدولية التي قد تحتل صفحتين أحياناً. وتخصص عدداً من الصفحات للإعلانات الرسمية والتجارية والمبوبة والرياضة إضافة إلى التحقيقات المحلية.

وتنشر المجاهد داخل أعدادها في معظم الأحيان ملاحق من أربع صفحات تحت عنوان: الملحق الثقافي أو مجلة المجاهد أو الملحق الاقتصادي أو الملحق الرياضي.

وتقوم الصحيفة بنشر اسمها (اللافتة) على الصفحة الأخيرة، في أعلى رأس الصفحة باللغة العربية ، بينما تنشر هذا الاسم على الصفحة الأولى باللغة الفرنسية.

ويجدر بالذكر، أن صحيفة المجاهد تمتلك أجهزة طباعية وفنية متقدمة، ولديها طبعات يومية في المدن الجزائرية الرئيسية.

كما شهدت هذه الحقبة صدور صحيفة يومية أخرى باللغة الفرنسية في العاصمة هي (آفاق 2000) التي تطبع في مطابع المجاهد، وقد تأسست في أول أكتوبر 1985م، في نفس يوم صدور المساء اليومية الصادرة باللغة العربية.

ويشار إلى أن آفاق 2000 تحتوي على صفحة باللغة الانجليزية إلى جانب اللغة الفرنسية التي تنشر بها باقي الصفحات.

وقد رحبت المجاهد الأسبوعية بميلاد هاتين الصحيفتين عند صدورهما باعتبارهما وسيلتين جديدتين لتدعيم الإعلام الوطني بقولها:

وإذا كان صدور صحيفتي المساء وافاق 2000 يدخل في إطار تنويع وسائل

الإعلام وجعلها في متناول كل الفئات الاجتماعية، فإنه ينبغي أن تعكسا انشغالات الجماهير وبلورة إرادتها في التغيير نحو الأفضل وذلك من خلال مفكريها ومبدعيها حتى تقف سداً منيعاً في وجه الغزو الاعلامي المعادي لكل اختياراتنا ومقوماتنا العربية والإسلامية، وأملنا هو أن تكون صحيفة المساء وآفاق 2000 إضافة نوعية لإعلامنا الصحفي(28).

وتعتبر صحيفة (أحداث الجزائر) Algerie - Actualitesمن أهم الصحف التي تصدر بالفرنسية في العاصمة الجزائرية. ويصل عدد صحفاتها إلى 40 صفحة، وتستخدم الصور والعناوين الكبيرة، وتعرّف بنفسها كصحيفة أسبوعية وطنية.

وتهتم بمعالجة الموضوعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد اشتهر على صفحاتها الرسام المعروف سليم المتخصص برسم الأشرطة المرسومة التي تعالج المسائل الاجتماعية الداخلية بطريقة كاريكاتورية نقدية.

ويمكن التعرف على محتوى (أحداث الجزائر) بالقراءة التحليلية لها: حيث تتضمن الصفحة الأولى، عادة صورة كبيرة تمثل أحد التحقيقات الصحفية داخل العدد، إضافة إلى العناوين الدالة على بعض موضوعات العدد.

وتخصص صفحتين أو أكثر لدليل الفنون والعروض المسرحية والبرامج الإذاعية والتلفزيونية كما تخصص عدداً من الصفحات للأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تجري داخل الجزائر تحت عنوان الأحداث الجارية أو الراهنة، وعدداً من الصفحات للأحداث الخارجية تتناول فيها القضايا والمشكلات العربية والدولية.

كما تخصص صفحات للقراء ورسائلهم ومناقشاتهم، وأخرى تحت عنوان وسائل الاتصال والمجتمع تضمنها متابعات للأنشطة الفنية المختلفة من عروض موسيقية وغنائية ومسرحية وغيرها، داخلية وخارجية، بالإضافة إلى الصفحات الخاصة بالثقافة التي تنشرها تحت عنوان الحياة الثقافية.

**الصحافة المتخصصة:**

شهدت الجزائر بعد الاستقلال نوعاً من المجلات المتخصصة التي أصدرتها المنظمات الجماهيرية التابعة لحزب جبهة التحرير الوطني، ومن أهمها مجلات (الفلاح والثورة) و(أول نوفمبر) و(الثورة والعمل)، وهي نصف شهرية تصدر باللغة العربية عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين، و(الوحدة) وهي اللسان المركزي للاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، و(الجزائرية) النسوية التي تصدر عن الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، و(الأمل) التي صدرت في أكتوبر عام 1983م، للشباب والرياضة إضافة إلى مجلة (الجيش) وهي عسكرية سياسية وثقافية تصدر عن الإدارة المركزية للمحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، ويصدر منها طبعة باللغة الفرنسية إلى جانب الطبعة العربية.

ويمكن على سبيل المثال، التعريف باثنتين من هذه المجلات بصورة أكثر تفصيلاً وهما: الفلاح والثورة وأول نوفمبر.

فقد تأسست مجلة الفلاح والثورة عام 1977م، مجلة شهرية سياسية اقتصادية للاهتمام بشؤون الفلاحة والثورة الزراعية وقد أصدرها الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، وقامت بتقديم الزوايا والأبواب الصحفية التي تخدم هذا المرفق بشكل مباشر ومستمر، ومن هذه الزوايا والأبواب، نشاط المنظمة ويقصد بها الاتحاد الوطني للفلاحين، والإرشاد الزراعي، وقرية من ألف قرية وتحقيقات من الولايات، واستراحة الفلاح.

أما مجلة أول نوفمبر: فهي مجلة شهرية صدرت في أول نوفمبر عام 1972م عن المنظمة الوطنية للمجاهدين وهي إحدى منظمات حزب جبهة التحرير الوطني، وقد صدر العدد الأول منها باللغة الفرنسية وفيه البيانات التي تعرف بها كمجلة سياسية وطنية جامعة تصدر عن المجلس الوطني لقدماء المجاهدين، أما العدد الثاني وما تبعه من أعداد فقد صدرت باللغة العربية، وباختلاف في البيانات المعرفة بها حيث ذكرت أنها سياسية اجتماعية ثقافية تصدر عن المنظمة

الوطنية للمجاهدين.

وتعنى مجلة أول نوفمبر بالتاريخ للثورة الجزائريـة، وتـهتم بإحياء الـتراث الوطني، وذلك بنشرها للدراسات والوثـائق المكتوبـة والمصـورة الخاصـة بـالثورة، وهي تدعو بصفة مستمرة المجاهدين الأحياء إلى تقديم كل ما لديهم من وثـائق أو معلومات أو شهادات حية لإنجاز الغرض الذي تسعى إليه وهو كتابة تاريخ الثورة الجزائرية.

كما عرفت الجزائر المستقلة عدداً من الصحـف والمجلات الخاصـة بقضايـا الفكر الديني الإسلامي، وقد توقف عدد منها عن الصدور، بينما واصـل بعضـها الآخر رحلته الإعلامية ومن هذه المجلات والصحف الدينية:

الأصالة: وهي مجلة ثقافية تصدر كل شـهرين عـن وزارة الشـؤون الدينيـة، وكانت حين تأسيسها تصدر بصفة شهرية، وقد صدر العدد الأول منها في مـارس عام 1971م.

الرسالة: وهي مجلة شهرية تربوية إسلامية جامعة، صدر العدد الأول منها في مارس 1980م، وقالت إنها اختارت اسم الرسـالة آملـة أن تبلـغ رسـالة الإسـلام الخالدة وتؤدي الأمانة الملقاةعلى عاتقـها فالرسـالة جـاءت تعبـيراً عـن الصحـوة الإسلامية التي تعم البلاد.

العصر: وهي صحيفة أسبوعية نصفية بحجم التابلويد تصـدر عـن المجلـس الإسلامي الأعلى، وقـد صـدر العـدد الأول منـها في 16 ابريـل 1981م، وذكـرت الصحيفة في افتتاحية عددها الأول أن الفكرة وراء إصدارها أملتها الحاجة إلى ملء الفراغ في حقل الثقافة الإسلامية وعلومها ودعا إليها التنوع والتجديد.

ومن المجلات الدينية التي توقفـت عـن الصـدور (المعرفـة) الشـهرية الـتي صدرت بين (عامي) 1963-1965م و(القبس) الشهرية التي صـدرت بـين عـامي 1966-1970م.

وشهدت الجزائر أيضاً عدداً من صحف الاطفال الصـادرة باللغـة العربيـة

مثل صحيفتي جريدتي و أمقيدش إضافة إلى كتب الاطفال التي تصدر على شكل سلاسل عن المؤسسة الوطنية للكتاب التابعة للشركة الوطنية للنشر والتوزيع وهي الشركة الرئيسية التي تتولى الإشراف على طباعة وتوزيع الكتب المحلية والأجنبية في الجزائر وهذه السلاسل هي: أحكي لكم، صور من الطبيعة، مكتبتي، شموع، وروضة الأطفال.

ومن المجلات الخاصة بالأطفال التي كانت تصدر في الجزائر في السبعينات وتوقفت عن الصدور : طارق، ابتسم، اقنيقذ.

## رابعاً : صحافة التسعينات في الجزائر

شهدت الصحافة الجزائرية صدوراً كثيفاً في سنوات التسعينات عندما فتح الباب أمام التعددية السياسية والحزبية، وتنوعت هذه الصحف من حيث توقيت الصدور بين اليومي والأسبوعي ونصف الشهري والشهري، إضافة إلى عدد من المطبوعات والمجلات الفصلية التي تصنف تحت قائمة الصحافة المتخصصة.

وتصدر هذه الصحف بإحدى اللغتين العربية أو الفرنسية، ويوجد عدد قليل منها يجمع بين اللغتين معاً داخل الصحيفة الواحدة.

ويلاحظ أنه رغم مرور نحو أربعة عقود على نيل الاستقلال إلاّ أن عدداً كبيراً من الصحف الجزائرية ما زال يصدر باللغة الفرنسية، الأمر الذي يدعو إلى التساؤل خاصة مع الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال على صعيد التعريب والتخفف من الفرنسة اللغوية.

كما يلاحظ من قراءة الواقع الراهن للصحافة الجزائرية عدم اقتصار صدور الصحافة على العاصمة وحدها بل يمتد ذلك إلى مختلف الولايات التي تشهد نوعاً من الصحف يروق للجزائريين تسميتها بالصحافة الجهوية نسبة إلى الجهة في الوقت الذي تعرف فيه الصحافة الصادرة في العاصمة باسم الصحافة الوطنية.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أما من حيث الحجم الذي تصدر به الصحافة الجزائرية فيغلب عليها الحجم النصفي التابلويد وبستة عشرة صفحة وهي لا تحفل كثيراً بالصور والعناوين الكبيرة كما تفتقر إلى الإخراج الصحفي الأنيق ويغلب عليها القتامة الإخراجية في كثير من الاحيان.

ونظراً لأهمية اللغة التي تصدر بها هذه الصحف، فإنها تعرف بنفسها على ضوء لغتها العربية أو الفرنسية فهي إما يومية عربية أو يومية فرنسية، أو أسبوعية عربية أو أسبوعية فرنسية وهكذا.

ويجدر بالذكر أن الحالة المضطربة التي تعيشها الجزائر منذ بداية التسعينات التي شهدت التعددية السياسية وتوقف حكم الحزب الواحد، وهو حزب جبهة التحرير الوطني، وبدء المواجهات بين الحكم والجماعات الإسلامية المعارضة، هذه الحالة تؤثر سلباً على الصحافة الجزائرية من حيث عدم قدرتها على الانتظام في الصدور والاستمرار، خاصة بعد أن تعرض عدد كبير من الصحفيين والإعلاميين على اختلاف تخصصاتهم ومواقع عملهم إلى الاغتيال وإضطرار عدد كبير آخر إلى مغادرة الجزائر إلى بعض الدول الأوروبية.

لقد أدّت هذه الحالة من عدم الاستقرار في الشارع السياسي الجزائري إلى بروز مشكلات وعقبات كبيرة في طريق الصحافة الجزائرية أهمها:

1- حرمانها من الكفاءات الصحفية الشابة التي تضطر إلى مغادرة البلاد والتوقف عن العمل الصحفي بسبب الخوف من حالة الاغتيال التي طالت عدداً بلغ سبعة وخمسين صحفياً وصحفية في مدة لا تزيد عن عامين.

2- المشكلات الفنية التي تتعرض لها الصحافة بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج والطباعة وعدم قدرتها على تحمل هذه النفقات خاصة في ظل الموارد الإعلانية المحدودة، الأمر الذي يؤدي إلى الاحتجاب المؤقت أو التوقف الدائم عن الصدور.

3- خضوع الصحافة للرقابة الحكومية الصارمة بسبب حالة عدم الاستقرار

السياسي التي تتزامن مع العنف الدموي الذي أصبح سمة شبه يومية في بعض مناطق الجزائر.

4- خضوع هذه الصحافة لحالة من الاضطراب الفكري الناشئ عن صراع المواقف والاتجاهات المعبرة عن مصالح الفئات والأحزاب والتيارات التي أفرزتها مرحلة التعددية السياسية والحزبية في الجزائر والتي تتجلى في المعارك الصحفية التي تشهدها هذه الصحافة.

وفيما يلي تعريف بالصحف والمجلات الجزائرية التي تصدر في الوقت الحاضر على اختلاف أنواعها وتوجهاتها وتوقيت صدورها:

**أولاً: الصحف اليومية الصادرة باللغة العربية**

يلاحظ أن عدداً من الصحف التي شهدتها الجزائر في المرحلة السابقة على التعددية الحزبية القائمة قد استطاع مواصلة الصدور، ومن هذه الصحف التي تصدر يومياً في العاصمة الجزائرية، صحيفتا الشعب والمساء، كما يتواصل صدور الصحف اليومية الجهوية: النصر في قسنطينة، والجمهورية في وهران.

أما الصحف اليومية الجديدة التي صدرت في سنوات التسعينات فهي: الحياة العربية لمحررها أحمد مستاري والخبر لِـ شريف رزقي والسلام لـ محمد عباز و الحوار لـ عبدالحميد مهري.

**ثانياً: الصحف اليومية الصادرة باللغة الفرنسية**

لقد حافظت صحيفتا المجاهد وآفاق اليوميتان الصادرتان في الجزائر العاصمة على استمرارية الصدور، بينما شهدت الحقبة الحاضرة عدداً مهماً من الصحف اليومية الصادرة باللغة الفرنسية التي يتركز معظمها في العاصمة، وهي: الوطن لـ عمر بلهوشات، ولوماتان لـ محمد بن شيكو ولوسوار دالجيري لـ زبير سويسي والمستقل لـ نور الدين قيطون وليبرتي لـ أحمد فطاني والرأي لـ حفيظ شيبان ولوكوتيديان د. الجيري لـ كمال بلقاسم.

كما يصدر في قسنطينة صحيفة الأصيل لـ عزيز رحماني، أما في وهران فتصدر صحيفة لانوفيل ريبوبليك لـ عبدو بنابو.

**ثالثاً: الصحف الأسبوعية الصادرة باللغة العربية**

إضافة إلى المجاهد الأسبوعية التي واصلت صدورها منذ مرحله الثورة التحريرية إلى مرحلة ما بعد الاستقلال إلى الوقت الحاضر، فإن هناك عدداً كبيراً من الصحف الأسبوعية تصدر في الجزائر حالياً سواء في الجزائر العاصمة أو في غيرها من المدن والولايات.

ومن هذه الصحف التي تصدر في العاصمة: النبأ لـ أحمد فقايري والشباك لـ علي سلحاني والشروق لـ علي فضيل، والعالم المعاصر لـ سليم صالحي، والإذاعة العربية لـ الأمين بشيشي، والمنتخب لـ مجامعية ميلود، والوجه الآخر لـ عبدالقادر عبدو، والصحيفة لـ عيسى عجينة، والعالم السياسي لـ سليم صالحي، واللقاء لـ محمد رزقي، والوقت لـ محمد زاوي، والحدث لـ محمد سلامي، والمحقق السري لـ فيصل بخوش.

وفي قسنطينة يصدر كل من الشرق الجزائري لـ مصطفى نطور، والعقيدة لـ كمال طالبي الذي يصدر صحيفة ثانية باسم الفجر، والسبيل لـ عبدالغفور سعدي، والبيان لـ عبدالله بوفولة.

كما يصدر في ولاية البويرة صحيفة شمس الوسط لـ بوجمعة كرنان، وفي باتنة الأوراس لـ كمال طالبي وفي برج بوعريريج الأنوار لـ عيسى صيودة.

**رابعاً: الصحف الأسبوعية الصادرة باللغة الفرنسية**

تعتبر مجلة الثورة الافريقية وصحيفة الجيري اكتوالتيه من أقدم المطبوعات الأسبوعية الصادرة باللغةالفرنسية التي حافظت على استمرارية صدورها إلى الوقت الحاضر، إضافة إلى صحيفة الهدف الرياضية التي صدرت عام 1972م في قسنطينة.

أما أهم الأسبوعيات الصادرة بالفرنسية حالياً في الجزائر العاصمة فهي: منافسة لـ جمال قسوم، والجزيرة لـ كمال بلقاسم، والفريق لـ الشيخ عبدالرحمن، والحكيم لـ العربي هبلي، والحق لـ عبدالسلام راشلي، والمنار لـ أحمد العكروت، وفوروم لـ أكلي حموني، ولاغازيت لـ شريف رزقي، ولاناسيون لـ خير الدين عميار،

ولونوفيل تل لـ شمس الدين سايح، وليبدو ليبري لـ عبدالرحمن محمودي، وماغ 7 لـ زهير مباركي، وأولمبيك لـ حميد طاهري ومجلة التلفزيون لـ عبدالقادر عباس.

وفي وهران تصدر صحيفة ديتكتيف لـ أحمد بن نعوم وفي تيزي أوزو تصدر البلاد لـ نور الدين تالاوانو وفي تيبازة تصدر الرياض لـ سيد علي عزوق.

يضاف إلى ذلك عدد من الصحف الأسبوعية المزدوجة اللغة التي تنشر باللغتين العربية والفرنسية وأهمها: فنار، بومرداس، الثورة والعمل، السباق.

**خامساً: الصحف نصف الشهرية الصادرة بالعربية**

يصدر حالياً في الجزائر عدد من الصحف نصف الشهرية باللغة العربية هي: شعاع الرؤيا لـ عبدالحق بودهابية، وتصدر في مدينة ميلة، والعهد لـ محمد سعدي، وتصدر في قسنطينة، أما العصر لـ محمد مهدي القاسمي، والبصائر لـ أحمد حماني والمنبر لـ فريد بن شيخ، والموعد لـ عبدالقادر طالبي والواجهة لـ الحاج داود النجار، فتصدر في الجزائر العاصمة.

**سادساً: الصحف نصف الشهرية الصادرة بالفرنسية**

أما الصحف نصف الشهرية الصادرة بالفرنسية فتتمثل بـ صحيفة الأسرار لـ نعيمة ياشير، والمنشار لـ محفوظ عيدر، وكلتاهما تصدران في الجزائر العاصمة.

**سابعاً: المجلات الشهرية الصادرة بالعربية**

تشهد المرحلة الحاضرة ظهوراً كبيراً للمجلات الشهرية الصادرة باللغة العربية على اختلاف أنواعها وتتمثل بما يلي: ألوان لـ محمد بلقاسم خمار والفلاح لـ بكاير حرمة والوفاق العربي لـ عبدالرحمن سلامة. وتصدر هذه المجلات الثلاث في الجزائر العاصمة. والتضامن لـ النذير مصمودي التي تصدر في قسنطينة.

**ثامناً: المجلات الشهرية الصادرة بالفرنسية**

تتمثل هذه المجلات بـ الظرف الراهن لـ السعيد احريز، ورسالة الإعلام لـ فريد قرابة، وهما تصدران في العاصمة. ولاكتوال لـ محمد كساسي، وتصدر في ولاية تيبازة ومنبر الشباب لـ محمد بوزينة، التي تصدر في ولاية الشلف.

ويجدر بالذكر أن مجلة الجيش التي صدرت في عام 1963م قد حافظت على استمرارية صدورها وهي مجلة شهرية مزدوجة اللغة العربية والفرنسية، تصدرها المديرية المركزية للمحافظة السياسية وذلك في الجزائر العاصمة.

**تاسعا: الصحافة المتخصصة**

يندرج تحت هذا العنوان عدد من المجلات التي تعنى بحقول مختلفة من الاهتمامات والأنشطة الذي تمثله مجلات: الكلمة لـ عبدالله عثا منية، وتصدر عن الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية، والتبيين لـ الطاهر وطار وهو روائي معروف يصدر مجلة أخرى غير منتظمة باسم القصيلة، والثقافة وهي مجلة فصلية صدرت عام 1971م، وحافظت على استمراريتها وتصدر عن المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام.

إضافة إلى الصحافة النسائية التي تتمثل بمجلة الجزائرية لـ عائشة بن الإمام، التي صدرت عام 1970م، وما تزال تصدر إلى اليوم، ودفاتر نسائية لـ زينب الأعرج، وهي مجلة فصلية.

والمجال الطبي الذي تمثله المجلة الجزائرية للطب لـ عبدالحميد أبركان، وهي نصف شهرية تصدر بالفرنسية.

والمجال الاقتصادي وتمثله مجلة: بورصة الأعمال وهي شهرية تصدر بالفرنسية، والفلاحة الصناعية وهي صحيفة نصف شهرية مزدوجة اللغة، والمركزية للإعلانات وهي صحيفة أسبوعية تصدر باللغة الفرنسية، ويجدر بالذكر أن هذه الصحف والمجلات المتخصصة تصدر كلها في الجزائر العصمة.

## الخاتمة

قدّم البحث صورة موضحة للمراحل الأربع التي ميّزت تاريخ الصحافة الجزائرية والسمات البارزة لكل مرحلة منها من حيث نوعية الصحف الصادرة فيها والظروف المحيطة بها والمشكلات التي كانت تواجهها.

فقد تميزت المرحلة الأولى التي عرفت بصحافة الحقبة الاستعمارية باستخدام الجزائريين للصحف كوسيلة لمقاومة المستعمر وصحافته ومحاربة تيارات الاندماج والفرنسة والكفاح من أجل الحفاظ على اللغة العربية والهوية الوطنية للشخصية الجزائرية، وقد عرفت تلك المرحلة أعداداً كبيرة من الصحف كان أهمها التي أصدرتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بزعامة عبدالحميد ابن باديس.

وتمثلت المرحلة الثانية بالصحف والمجلات التي أصدرتها الثورة التحريرية التي انطلقت في نوفمبر عام 1954م وتميزت تلك الصحف وفي مقدمتها مجلة المجاهد بمواكبة ذلك الحدث التاريخي الهام الذي تطلب وجود صحافة مقاومة تتولى مهام التعبئة الإعلامية المناسبة سواء داخل الجزائر نفسها أو في البلدان العربية المحيطة بها كما بينته الدراسة.

وكانت المرحلة الثالثة من حياة الصحافة الجزائرية هي مرحلة صحافة الاستقلال حيث قامت الجزائر المستقلة بإصدار العديد من الصحف والمجلات باللغتين العربية والفرنسية بالإضافة إلى إصدار الصحف الجهوية خارج الجزائر العاصمة، والاهتمام بالصحافة المتخصصة على اختلاف أنواعها واهتماماتها وتلك الصادرة عن المنظمات الجماهيرية التابعة لحزب جبهة التحرير الوطني.

أما المرحلة الرابعة التي يمكن تسميتها بصحافة التسعينات فقد بدأت مع التعددية السياسية والحزبية التي جاءت بعد انتهاء حكم الحزب الواحد الذي حكم الجزائر منذ حصولها على الاستقلال عام 1962م.

وتشهد هذه المرحلة صدور أعداد كبيرة من الصحف والمجلات التي تعبر عن واقع التعددية الحزبية الجديدة، وهي المرحلة التي تشهد أيضاً حالة من الاضطراب السياسي الذي يتزامن مع العنف الدموي والصراع المسلح بين الحكومة الجزائرية وجماعات المعارضة الإسلامية، الأمر الذي أثر سلبياً على أداء الصحافة الجزائرية وتعرض عدد كبير من الصحفيين الجزائريين للإغتيال واضطرار عدد آخر إلى الهجرة خارج البلاد.

## الهوامش والمصادر

(1) محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980م، ص9 .

(2) الزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر، ج2، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982م، ص33 .

(3) الزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر، ج3، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982م، ص10 .

(4) محمد ناصر، مرجع سبق ذكره، ص8 .

(5) محمد ناصر، سبق ذكره، ص8 .

(6) سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين المنعقد بمركزها العام (نادي الترقي)، بالجزائر، الجزائر، دار الكتب، 1982م، الملحق المرفق بالسجل بعنوان: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قانونها الأساسي ومباديها الإصلاحية، ص17، 16، 15، 6، 5.

(7) محمد ناصر، سبق ذكره، ص60 .

(8) سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، سبق ذكره، ص51-52 .

(9) خليل صابات، وسائل الاتصال: نشأتها وتطورها، القاهرة، الأنجلو المصرية، 1987م، ص304 .

(10) عبدالمالك مرتاض، نهضة الأدب العربي المعاصر في الجزائر، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1983م، ص108-110 .

(11) محمد ناصر، ابو اليقظان وجهاد الكلمة، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980، ص19-20 .

(12) محمد ناصر، المرجع السابق، ص113 .

(13) محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية، ج1، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1978م، ص49 .

(14) خليل صابات، مرجع سبق ذكره، ص304 .

(15) محمد ناصر، المقالة الصحفية، سبق ذكره، ص412-413 .

(16) حزب جبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية، قسم الإعلام والثقافة، الدورة السابعة، من 15-17 يونيو 1982م،الجزائر، مديرية النشر والطبع والتوزيع، 1982م، ص107 .

(17) حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري، بيان أول نوفمبر 1954م.

(18) حزب جبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية، سبق ذكره، ص109-110 .

(19) أحمد بن مرسلي، التطور الفني لمجلة المجاهد الأسبوعية 1962-1979، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم السياسية والإعلامية بجامعة الجزائر، 1982م، ص38-39 .

(20) المجاهد الأسبوعية، افتتاحية العدد الأول، منتصف جوان - يونيو 1956م.

(21) المجاهد الأسبوعية، العدد 8 بتاريخ 5 أغسطس، 1957م.

(22) أحمد حمدي، مجلة المجاهد أداة إعلام مجاهدة، المجاهد الأسبوعية، 2 نوفمبر 1984، ص114-116، العدد الخاص بالذكرى الثلاثين لانطلاق الثورة الجزائرية.

(23) أحمد بن مرسلي، سبق ذكره، ص39-40 .

(24) أحمد حمدي، سبق ذكره، ص116 .

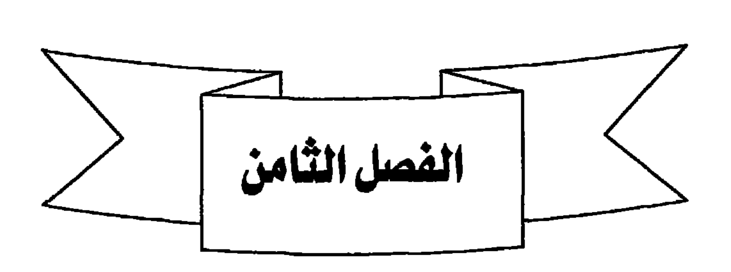
(25) أحمد بن مرسلي، سبق ذكره، ص43 .

(26) Bourges, Herve: Decoloniser L, Information, Paris, Editions, Cana, 1978, pp. 94-95.

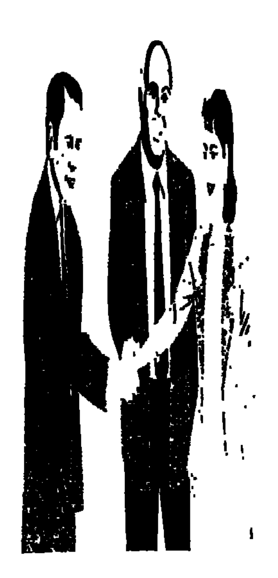
(27) صالح بن بوزة، الجهوية والوطنية - المركزية في جريدة النصر، 1972-1975، رسالة ماجستير غير منشورة بمعهد العلوم السياسية والإعلامية، بجامعة الجزائر، 1982م، ص462 .

(28) حمري بحري، خطوتان جديدتان لتدعيم الإعلام الوطني، المجاهد الأسبوعية، بتاريخ 11/10/85، ص28 .

(*) اعتمدت الدراسة فيما يتعلق بالقراءة التحليلية للصحف والمجلات الجزائرية على مجموعات كبيرة من هذه الصحف والمجلات الصادرة باللغتين العربية والفرنسية بالإضافة إلى قرب الباحث شخصياً من هذا الحقل حيث عمل مدرساً للصحافة في معهد العلوم السياسية والإعلامية بجامعة الجزائر الذي تفرع عنه معهد متخصص بالإعلام باسم معهد علوم الإعلام والاتصال في الفترة ما بين 1981-1984م.




# الإعلام وقضايا المجتمع





# 1- اتجاهات تطور الإعلام وأثره المعاصر على الأحزاب السياسية

## مدخل: ثورة الاتصال والمعلومات وتأثيراتها

ربما لا يكون الأمر محتاجاً إلى مزيد من التوضيح، فالإعلام الذي نعايشه اليوم قد بلغ من التطور أشواطاً بعيدة ووصل آفاقاً واسعة جعلت عصرنا هذا يحمل صفة عصر الإعلام والاتصال والتصقت بهذا المرفق الحيوي الهام صفة الثورة فيقال ثورة الاتصال، ونظراً لما تشكله المعلومات بالنسبة للاتصال باعتبارها مادته المبثوثة أو المنقولة يقال أيضاً ثورة المعلومات.

إن هناك اهتماماً كبيراً نلاحظه في الوقت الحاضر بدراسة الوسائل الإعلامية وطاقاتها وقدراتها الاتصالية خاصة منذ أن أطلق عالم الاتصال مارشال ماكلوهان مقولته بأن: الوسيلة هي الرسالة، والتي يقصد بها التأثيرات المهمة التي تحدثها تقنية الوسيلة على الرسالة التي تقوم بنقلها: فالإذاعة تلائم نقل الأخبار السريعة والقصيرة، والتلفزيون يلائم نقل الأخبار المصورة، والمجلات تلائم تقديم التفسيرات الخبرية.

ويزداد النظر بعمق أكبر تجاه الإمكانيات المذهلة لهذه الوسائل الإعلامية وهي ما نلاحظه في دراسة المفكر الفرنسي ريجيس دوبريه في علم الإعلام العام والميديولوجيا الذي يعتبر متابعة دقيقة عميقة لمقولة الوسيلة هي الرسالة.

إن تكنولوجيا الاتصال التي تعبر عما وصل إليه عصرنا من تقنية عالية كان للاتصال نصيبه الأوفر منها، هي تقنية متعددة الجوانب ترتبط باستخدامات الكمبيوتر في وسائل الاتصال سواء فيما يتصل بنقل المعلومات أو تخزينها واسترجاعها، أو التحرير الاليكتروني للصحف، أو اختراق الصحف للمسافات البعيدة لكي تقرأ على شاشات الكمبيوتر بواسطة شبكات المعلومات، إضافة إلى استخدام الأقمار الصناعية في نقل مادة الصحف وطباعتها في أماكن متعددة في

وقت واحد. هي إذن، ثورة المعلومات والمعلوماتية في سعيها إلى تطوير رسائلها الإعلامية ووصولها إلى قطاعات واسعة من جماهير المستهلكين معتمدة على أجهزة تحريرية مدربة كفؤة تحظى بمهنية عالية وتتمتع بالتأهيل والتدريب اللازمين لمواجهة متطلبات العمل الإعلامي المتطور.

إن المظهر البارز لانفجار المعلومات يتمثل في المعالجة الآلية للمعلومات حيث تمت الاستعانة بالحاسب الآلي في تخزين واسترجاع خلاصة ما أنتجه الفكر البشري، في أقل حيز متاح، وبأسرع وقت ممكن، أما ثورة الاتصال فقد تجسدت في معالجة المعلومات عن بعد. وباستخدام أقمار الاتصال الصناعية، أمكن لملايين الأنباء والبيانات أن تتدفق عبر الدول والقارات والمحيطات بطريقة فورية، ومكتوبة وبالصوت والصورة.

وقد تحول إنتاج المعلومات إلى صناعة تنتج سلعة تخضع لما تخضع له السلع الأخرى من عرض وطلب، وأصبح لها سوق كبير لا يختلف كثيراً عن أسواق البترول أو الذهب أو غيرهما من السلع، وقد يزيد ما ينفق على إنتاج المعلومات على المستوى الدولي، عما ينفق على الكثير من السلع الاستراتيجية المعروفة في العالم.

وكان من نتائج ثورة الاتصال والمعلومات هذه:

- استغلال الفضاء في خدمة الاتصال والإعلام من خلال الأقمار الصناعية المنتشرة لهذا الغرض.
- ضخامة المؤسسات التي تعمل في مجال الاستثمار الإعلامي وهي مؤسسات تقوم على الاحتكار والتمدد لتغطي بلداناً عديدة في قارات العالم الخمس.
- اتساع آفاق ومجالات التدريب الإعلامي وزيادة المعاهد والكليات التي تقوم بتدريس الإعلام وفنونه استجابة للطلب المتزايد على العاملين لخدمة صناعة الإعلام والاتصال.
- الزيادة الكبيرة في المراكز المعنية باستطلاعات الرأي العام وقياسه على أسس علمية ومنهجية بعد أن كانت تقتصر على مراكز قليلة جداً في العالم.

- التفاوت الكبير في القدرات والإمكانيات الإعلامية بين الدول الكبرى المتقدمة والدول النامية، واتساع الفجوة فيما بينها في الاستهلاك الإعلامي وآلية إصدار الصحف وامتلاك القنوات والأجهزة والمعدات الإعلامية.
- الاختلال القائم في تدفق المعلومات لصالح الدول المصنعة التي ما تزال مهيمنة بل تزداد سيطرتها وهيمنتها على الإعلام الدولي من خلال نصيبها الكبير في ما تبثه وكالات الأنباء العالمية.

إن الإعلام اليوم يخضع لاستخدامات تفوق الحصر، فهو أداة للتنمية، وأداة لصراع العقائد والمصالح، ووسيلة للدعاية، والحرب النفسية، والعلاقات العامة، والإعلان وكما أنه أداة للتحول الديموقراطي فهو في الوقت ذاته أداة في يد الدكتاتورية والتسلطية، إنه دائماً سلاح ذو حدين، هو في أحدهما إعلام عن الحقائق التي تتصف بالصدق والدقة والموضوعية، وفي ثانيهما: أداة للتضليل والتزييف والتعمية.

ومثلما هو أداة للتقدم ومحاربة التخلف، فإنه يمكن من خلال توجهات أخرى أن يكون أداة لتكريس التبعية والتخلف.

ولكن توظيفات الإعلام في إطارها الايجابي يمكن أن تشمل اعتبار الإعلام أداةً اقتصادية في خدمة الاقتصادات الوطنية والعالمية إضافة إلى كونه يشكل أداة اقتصادية واستثمارية في حد ذاته، وأداة سياسية لجهة استخدامه سلاحاً في الرقابة الشعبية وحرية التعبير والحوار والنقاش، وأداة تنموية لجهة دوره في التغيير الاجتماعي والتحضر والتحديث ومواكبة النهوض الاجتماعي بكافة أشكاله ومحتوياته.

وتجب الإشارة إلى أن من أخطر القضايا التي تواجه الإعلام المعاصر قضية حرية التعبير أو حرية الصحافة والإعلام وهي التي تقف دونها حواجز وعقبات كبيرة، ورغم أن كافة الدساتير والقوانين تعتبرها مسألة مقررة سلفاً، إلا أن أعداداً كبيرة من الصحفيين تفقد حياتها أو عملها أو حريتها سنوياً في بقاع كثيرة من المعمورة،بالإضافة إلى التناقص في حجم الحريات الصحفية واللجوء إلى المزيد من

القيود بدلاً من التوسع في فتح الأبواب المغلقة أمام الصحفيين، وقد سبق للجنة الدولية لدراسة مشكلات الإعلام التابعة لليونسكو أن ذكرت في معرض حديثها عن الإعلام باعتباره أداة سياسية أن حرية التعبير تعتبر واحدة من أغلى مكتسبات الديموقراطية وكثيراً ما يتم تأمينها عن طريق النضال الشاق ضد القوى والسلطات السياسية والاقتصادية، الأمر الذي يكلف تضحية باهظة تصل إلى التضحية بالنفس، وهي في الوقت ذاته حارس أساسي للديموقراطية، ويعتبر وجود حرية التعبير أو عدم وجودها أهم مؤشر دال على الحرية من كافة جوانبها في أي أمة.

كما أن هناك اعترافاً بالدور الكبير الذي يلعبه الاتصال في ميدان التربية والتعليم، ويؤدي الاتصال بما وهب من قيمة تربوية أكبر إلى خلق بيئة تعليمية.

إن مفاهيم مثل: حضارة الفيديو والتعليم البديل والمجتمع المسير بالحاسبات والقرية العالمية، إنما تعكس ذلك الوعي النامي بأن البيئة التقنية تخلق شكلاً دائماً من أشكال عرض الأخبار وإمكانية الوصول إلى المعرفة.

وإلى جانب ذلك، هناك الوظيفة الثقافية للاتصال، وقد تم النظر إلى الاتصال باعتباره دافعاً للثقافة وخطراً يهددها في الوقت ذاته.

ويمكن اعتبار دور الاتصال بمثابة دور الناقل الأساسي للثقافة، إن وسائل الاتصال هي أدوات ثقافية تساعد على دعم المواقف أو التأثير فيها، وعلى حفز وتعزيز ونشر الأنماط السلوكية وتحقيق التكافل الاجتماعي، وهي تلعب أو يتعين عليها أن تلعب دوراً أساسياً في تطبيق السياسات الثقافية وفي إضفاء طابع ديموقراطي على الثقافة وهي تشكل بالنسبة لملايين من الناس الوسيلة الأساسية في الحصول على الثقافة وجميع أشكال التعبير الخلاّق.

إن طبيعة الملكية الصحفية وملكية وسائل الاتصال قد تعرضت لتغييرات كثيرة بعد الحرب العالمية الثانية جعلها في غالبيتها ملكية خاصة تسري عليها مقاييس العمل التجاري والاستثماري وذلك بسبب:

أ- التقدم التكنولوجي.

ب- تركيز الإنتاج والتسوق.

جـ- قدرة وسائل الاتصال على البث عبر أرجاء العالم.

د- الاعتماد على الإعلان.

كما تخضع المؤسسات الإعلامية اليوم في كثير من دول العالم، وخاصة الدول الكبرى المصنعة، إلى ظاهرة التركيز والاحتكارات.

كل ذلك جعل من المؤسسات الإعلامية مؤسسات تجارية في سوق تتمتع باحتكار القلة، وتتوقف عوائدها وأرباحها بشكل أساسي على مصدرين هما: الإعلان والتوزيع ولهذا المدخل أساسان الأول: أن المضمون الإعلامي يستجيب أساساً للمتطلبات الاقتصادية، وعلى وجه الأخص، الضغوط الناشئة عن المعلنين، والأساس الثاني: أن أصحاب المؤسسات الإعلامية يملون المضمون الإخباري على الوسيلة باعتبارهم ملاكاً لها.

## الوظيفة السياسية للإعلام

أما الوظيفة السياسية للاتصال فإنها تقف في مقدمة المهام التي تتولى وسائل الإعلام القيام بها، وهناك صلة وثيقة بين العملية السياسية والعملية الاتصالية، وبين الاتصال الاجتماعي والسياسي، وبين الإعلاميين والسياسيين، ووسائل الاتصال تمثل مؤسسات السيادة في المجتمع المعاصر التي يجب أن تتكيف معها بقية مؤسسات المجتمع، وتقوم هذه المؤسسات بمهمة: تمثيل وجهة نظر الرأي العام في مواجهة الحكومة فهي تشكل الرأي العام من خلال القضايا التي تهمه وتقوم بإعلام الحكومة عن اتجاهات الرأي العام، وقد نظر إلى هذه الوظيفة بصفتها العنصر الفعّال في العملية الديموقراطية.

إن وسائل الاتصال تقوم بالتعرف على اتجاهات الرأي العام من خلال رصدها للقضايا والهموم والمشكلات التي يتخذ الرأي العام مواقف محددة إزاءها سواء كانت مشكلات وقضايا داخلية تمس حياة الجماهير ومعيشتها المباشرة، أو قضايا تتصل بالنواحي القومية والعالمية والإنسانية وانعكاساتها على الرأي العام داخل بلد ما.

كما تقوم وسائل الاتصال بمهمة المشاركة في العملية السياسية من خلال تركيز الانتباه على قضايا معينة، فالاتصال يؤثر بشكل كبير في صنع القرارات من خلال الأسلوب الذي يتم به عرض الحقائق.

ويمكن ملاحظة أن الوظيفة السياسية للإعلام تتم في أكثر من ميدان نذكر منها:

- الوظيفة الإعلامية المستخدمة في إطار التعددية السياسية التي تفترض وجود المنابر والتجمعات والأحزاب التي تسعى لامتلاك الوسائل والقنوات الإعلامية الموضحة لبرامجها السياسية والساعية لمخاطبة جماهيرها المباشرة وغير المباشرة.
- وظيفة الإعلام الخارجي الذي تسعى من خلاله الدول إلى التعريف بحضاراتها ومصالحها على نطاق دولي واسع من خلال مختلف الوسائل الإعلامية المتاحة سواء بالأسلوب الإعلامي الذي يتوسل بالحقائق والمعلومات أو الأسلوب الدعائي الذي يميل إلى المبالغة ومخاطبة العواطف.
- أسلوب الحملات الإعلامية التي يتم إطلاقها سواء من جانب الحكومات أو الأحزاب، داخل الحكم أو في صفوف المعارضة، والتي يتم تصميم رسائلها الإعلامية المتاحة بطريقة يومية متكررة تستخدم كافة الوسائل الإعلامية وتحمل مضامين وشعارات تعبوية تبشيراً بفكرة أو بخطة أو بدعوة جديدة، أو رداً على حملة إعلامية مضادة، ناشرة من التصورات والأفكار والمنطلقات ما يساعد الجهة المنظمة على تحقيق أهدافها في زمن قياسي.
- استخدام الإعلام كأداة قمعية في يد السلطات التي تتبع في قيادة العمل الإعلامي مناهج النظرية السلطوية الاستبدادية في الإعلام فكل شيء يتم من خلال الدولة ولا شيء غير ذلك، والسلطة هي التي تفكر وتقرر وتنفذ، والإعلام هو الذي يبشر ويروج من خلال ما هو مطلوب منه من عزف على الأوتار التي تخدم السياسات المفروضة على الناس.

إن هذه التوظيفات أو الاستخدامات السياسية للإعلام تتصل بشكل وثيق بما يجري على الساحة الدولية من استقطاب دولي يعتبر الإعلام أحد أهم أسلحته، خاصة ما تمارسه الولايات المتحدة من أساليب السيطرة على العالم باعتبارها القطب الأوحد الذي يفرض نظاماً عالمياً يستخدم فيه الإعلام بكافة وسائله وقنواته وقدراته لتحقيق الهيمنة الإعلامية من خلال الشبكات الإذاعية والتلفزيونية والصحافة ووكالات الأنباء ووكالة الإعلام الأمريكية.

وقد شهدت السنوات الأخيرة انهيار النظام الإعلامي الشرقي الشيوعي وأثر الإعلام الغربي على المتغيرات في الكتلة الشرقية، وتطور النظام الإعلامي الدولي من الطابع الثنائي إلى طابع النظام الواحد، وتعاظم نفوذ الولايات المتحدة الإعلامي بحيث أصبحت القطب الواحد المهيمن على النظام الإعلامي الدولي.

وتقول الإحصائيات بأن خمسة وستين في المائة من الأخبار والمعلومات التي يتم تداولها في العالم بشكل أو بآخر ترد من الولايات المتحدة الأمريكية، وفي دراسة لليونسكو اتضح أن ما يقرب من ثلث البرامج التلفزيونية التي تذاع في العالم، برامج أمريكية، والنسبة في ازدياد مستمر.

إننا نشهد استخداماً كبيراً للإعلام ووسائله المختلفة في حقل الدعاية الدولية وذلك بهدف التأثير في الجماهير الأجنبية، وهذه الدعاية تتسم بالعنف في أساليبها ووسائلها أحياناً، وباتباع أساليب الإقناع والاستمالة أحياناً أخرى.

أما الحرب النفسية التي يعتبر الإعلام أحد أهم أسلحتها، فهي عملية اتصال أكبر من الدعاية، وهي مربوطة بالاستراتيجية العسكرية والسياسية والاقتصادية، وتعتمد الحرب النفسية على معرفتها بأن فرص نجاح العمليات العسكرية تزيد مع تحطيم الروح المعنوية للعدو، وتوصف الحرب النفسية بأنها حرب هجومية يخوضها جيش بأسلحة فكرية وعاطفية من أجل تحطيم قوة المقاومة المعنوية في جيش العدو وفي السكان المدنيين.

ونحن في هذه المنطقة من العالم عشنا، وما نزال، فصولاً كثيرة من الحرب النفسية ذات الصلة الوثيقة بالحروب الفعلية التي عايشناها وذقنا مراراتها،

ويشرف على هذه الحرب النفسية عادة خبراء الدعاية والإعلام الذين يجيدون لغة الإعلام وتأثيراته وقواعد علم النفس الاجتماعي ناهيك عن فهم الأهداف التي تسعى هذه الحرب لتحقيقها، مع التذكير بأن الحرب النفسية تتصل مباشرة بمحاولات التدخل الأجنبي في شؤون الآخرين سواء من خلال الغزو العسكري المباشر أو أشكال الهيمنة غير المباشرة.

ويشار إلى أن الإذاعات الدولية والإذاعات الموجهة على اختلاف أنواعها وتخصصاتها تعتبر أهم أسلحة الدعاية والحرب النفسية وهي تصل الليل بالنهار مستخدمة أهم اللغات العالمية دفاعاً عن المصالح السياسية والاستراتيجية للدول التي تملكها وتستخدمها كأدوات للدعاية السياسية الدولية، إضافة إلى وكالات الأنباء العالمية التي تعاظم نفوذها وأصبحت تهيمن على صناعة الخبر والصورة على ساحة العالم بأسره وتعتبر أذرعاً سياسية للدول الكبرى التي تملكها.

وقد أدت سيطرة وكالات الأنباء الدولية الخمس الكبرى على جمع وتوزيع الأخبار إلى إيجاد ظاهرة خطيرة في الإعلام الدولي وهي الاختلال وعدم التوازن في تداول الأخبار العالمية، حيث تحتكر الوكالات الخمس الكبرى حوالي 80٪ من الأخبار الدولية، بينما لا يزيد نصيب المجتمعات النامية عن 20٪ من هذه الأخبار .

وتطرح مسألة الهيمنة الإعلامية بواسطة الوكالات العالمية للأنباء إشكالية الاختلال الإخباري لصالح الدول المتقدمة.

ولا شك أن الاختلال في تدفق المعلومات على النطاق الدولي أحد مظاهر ومعطيات التفاوت القائم على المستوى الدولي في شتى المجالات، والتي تمنح الدول الأقوى مزايا عديدة يمكن وصفها بالقدرة على السيطرة وتوجيه وإدارة النظام الدولي لصالحها وتعرقل في الوقت ذاته أطرافاً أخرى في المجتمع الدولي في سعيها لتحقيق معدلات التنمية التي توفر لسكانها الحد الأدنى من متطلبات الحياة.

ولما كان الإعلام الخارجي للدولة هو إحدى الوظائف التي تمارسها الدولة في سياستها الخارجية، فهو لا شك إحدى وسائل ممارسة هذه السياسة، ومعبر عن

قوة الدولة السياسية والعسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية، وعن تأثرها وتأثيرها في المدخلات الدولية والإقليمية التي تحكم وتوجه العلاقات الدولية.

وفي مواجهة هذه الهيمنة الإعلامية نجد دول العالم الثالث تعيش حالة من التبعية الإعلامية بوصفها غير قادرة على مجابهة هذه الهيمنة الإعلامية للدول المتقدمة خاصة إزاء تحديات البث المباشر للأقمار الصناعية والمضامين الأيديولوجية المغايرة القادمة من الغرب وأنماط السلوك التي تتنافى مع عادات وتقاليد الشعوب في الدول النامية، وهذه التبعية يمكن ملاحظتها من خلال الاعتماد براجمياً على الاستيراد من الدول المتقدمة، كما أن هناك فجوة كبيرة بين الدول الصناعية والدول النامية في مجال الاتصال والمعلومات وفي ملكية أجهزة الراديو والتلفزيون وفي صناعة الكتاب وفي توزيع الصحف.

ومما يجدر ذكره أن التلفزيون يلخص أكثر من أي وسيلة إعلامية أخرى أوجه التقدم الذي أحرزته وسائل الاتصال في ربع القرن الأخير، لذلك كان من الطبيعي أن تحقق الدول المتقدمة سبقاً بعيداً في مجال الإنتاج التلفزيوني، وهو الأمر الذي مكنها من السيطرة شبه الكاملة على سوق التبادل الدولي لبرامج التلفزيون.

نخلص من ذلك، إلى أن المشهد الإعلامي الدولي، بقيادة الإعلام الأمريكي، الغربي يفرز في الوقت الحاضر عدداً من الممارسات المميزة لأدائه التي يمكن رصدها وتسجيلها على النحو التالي:

– لجوء وسائل الإعلام الغربية إلى أساليب الإثارة الإخبارية والتركيز على الأحداث السريعة الساخنة مما يكرس المعرفة السطحية بشؤون العالم من خلال عروض الأخبار التي تفتقر إلى المتابعة والتحليل.

– التركيز الشديد على الصورة التلفزيونية بإمكانياتها السحرية الأمر الذي جعل الوسائل الإعلامية تقوم بتكييف رسائلها لجمهور المشاهدين انسجاماً مع القوة السحرية الهائلة للكاميرا، وقد أصبح هناك أهمية متزايدة للتلفزيون عبر الحدود، كما أصبح الزعماء يعتمدون على الصور أكثر من اهتمامهم بما يقدمونه

من الحجج والبراهين، وقد أصبحت أخبار التلفزيون عبارة عن قفزات فقط والمشاهد أسير لها بما يتفق مع الرغبة في التأثير السريع للأحداث، فالمعلومات تتحرك بشكل سريع ورد فعل الأشخاص يكون أكثر سرعة.

- التركيز على مسألة الإرهاب العربي- الإسلامي وتكريس وسائل الإعلام الغربية لجهودها في الهجوم على الشخصية العربية والإسلامية تحت دعاوى الأصولية والإرهاب وكيل التهم للعرب قبل التحقق فعلياً من هوية الجهات التي تقوم بالأعمال الإرهابية.

- توظيف وسائل الإعلام الأمريكية في خدمة السياسة الخارجية الأمريكية، وقد تجلى ذلك بوضوح في عهد إدارة ريغان، من خلال الحملات الإعلامية التي وجهت ضد ليبيا ولجوء تلك الإدارة إلى فبركة القصص الإخبارية عن (الإرهاب) الليبي داخل الولايات المتحدة الأمريكية وذلك خدمة للسّياسة الخارجية الأمريكية.

- توظيف الإعلام الغربي والأمريكي في خدمة أهداف حرب الحلفاء في الخليج عام 1991 ضد العراق، وإخضاع الإعلام الغربي والصحافة الغربية لرقابة عسكرية صارمة حطمت أسطورة الحرية الإعلامية في الغرب عندما تتعارض تلك الحرية مع المصالح الاستراتيجية الحيوية للدول الغربية.

وأمام هذه القوة الهائلة للإعلام الغربي الذي تدعمه قوة التلفزيون المنقولة بواسطة أقمار الفضاء يبقى التساؤل حول كيفية الحفاظ على مقومات الهوية الثقافية لشعوبنا في عصر التلفزيون حيث كل المجتمعات أصبحت أكثر قابلية للانكشاف.

إننا لا نملك سوى دراسات قليلة جداً حول تأثير ما تحمله الأقمار الصناعية لمجتمعاتنا العربية، سواء فيما يتصل بالغزو الثقافي والإعلامي، أو التأثيرات على العادات والتقاليد وأنماط الحياة الاجتماعية، وما هي الايجابيات والسلبيات الناتجة عن استقبال المحطات الأجنبية، خاصة وأنها بث مباشر غير خاضع للرقابة ويمتاز بالجاذبية التلفزيونية وعناصرها الفنية والإخراجية المؤثرة.

إننا في مواجهة ذلك كله، نلاحظ الضعف الذي يعتري الخطاب الإعلامي العربي الموجه إلى الخارج، سواء من حيث المضامين الفكرية أو التقنيات وأساليب الاتصال وهو ما تم وصفه أحياناً بالغياب الإعلامي عن الساحة الدولية مما جعلها نهباً للدعاية المعادية لأمتنا ومصالحها وطموحات شعوبها.

كما نلاحظ الضعف الذي يتسم به الإعلام العربي على صعيد الكوادر الإعلامية التي ينقصها التدريب في مجال الإنتاج الإعلامي المتطور والاستخدام الأمثل للتكنولوجيا الإعلامية المستوردة من الدول المصنعة.

علماً بأن توفر تكنولوجيا الاتصال فقط لا يعني النجاح في معركة الإعلام، لأن هذه التكنولوجيا تتطلب المضمون الفكري والثقافي المناسب، وما يزال الوطن العربي في الغالب متلقياً سلبياً في المعادلة الاتصالية يعيش تحت رحمة المضامين الدعائية والثقافية الأجنبية التي تكرس الاستلاب والعداء للهوية الثقافية العربية ناهيك عن العداء المباشر للشخصية العربية.

وعلى الرغم من الاندفاع الإعلامي الكبير والتدفق الهائل الذي يتم عبر القنوات الفضائية العالمية باتجاه الإنسان العربي، إلا أن هذا الإنسان ما يزال عاجزاً عن التواصل الإعلامي المطلوب مع أخيه العربي وذلك بسبب غياب التعاون الإعلامي، والحواجز التي تقف في طريق التبادل الإعلامي ناهيك عن ضعف قدرة بعض الدول العربية على امتلاك تكنولوجيا ووسائل الإعلام المتطورة.

## الإعلام المعاصر وتأثيراته على الإعلام الحزبي

ان ما أوردناه من بيان اتجاهات الإعلام المعاصر، يمكن أن ينعكس على العمل الإعلامي الحزبي في بلادنا من عدة أوجه نقدمها فيما يلي:

- أهمية التعرف على الظروف المحيطة بالعمل الإعلامي وطبيعة العناصر التي تشكل العملية الإعلامية من حيث امتلاك الوسيلة الإعلامية ومصادرها التمويلية وكافة العوامل التي تحكم المهنة الصحفية والإعلامية.

- أهمية التعرف على التقنية المتقدمة التي أصبحت تعتمد عليها المؤسسات الإعلامية المعاصرة، والصبغة التجارية التي تسيطر على عمل المؤسسات الإعلامية.
- إدراك مدى خطورة البث التلفزيوني الفضائي الوافد عبر الأقمار الصناعية والتحديات الثقافية التي يحملها لمجتمعاتنا.
- أهمية الاحتراف والمهنية العالية المطلوبة لإدارة العمل الإعلامي وإدارة الإنتاج الصحفي والإعلامي، وهو ما يتطلب إعداد الكوادر الحزبية الإعلامية المدربة والمؤهلة جيداً للعمل في المؤسسات الإعلامية الحزبية.
- أهمية الارتقاء بالمضامين الفكرية والأيديولوجية المقدمة لجماهير مستهلكي الوسائل الإعلامية الحزبية بطريقة تجعلها سهلة الفهم وتتصف بالجاذبية والحيوية في سوق إعلامي وصحفي يتسم بالازدحام والإشباع والمنافسة.
- أهمية توفير قاعدة تمويلية متعددة النوافذ والموارد تستند عليها المؤسسات الإعلامية الحزبية في مواجهة التكاليف الباهظة التي يتطلبها العمل الإعلامي.
- ضرورة الاهتمام بالوظائف الاجتماعية للاتصال في جوانبها الثقافية والتربوية إلى جانب الوظيفة الرئيسية المتمثلة بالوظيفة السياسية.
- أهمية السعي المستمر للدفاع عن الحريات العامة وفي مقدمتها حرية التعبير، وأهمية الوظيفة الحوارية للإعلام الحزبي الذي يفتح المجال للرأي والرأي الآخر لتوسيع قاعدة المشاركة السياسية.
- وأخيراً، أهمية الالتفات إلى معايشة التطورات التي يشهدها العمل الإعلامي داخل المؤسسات الصحفية المعاصرة وما يتطلبه من تكنولوجيا قائمة على استخدام الحواسيب وشبكات المعلومات وبنوك البيانات.

# المصادر والمراجع

1- أبو زيد، فاروق، انـهيار النظـام الإعلامـي الـدولي، القـاهرة، مطـابع الأخبـار، 1991م.

2- الجمال، راسم محمد، دراسات في الإعلام الدولي (مشكلة الاختلال الإخباري)، جدة، دار الشروق، 1985م.

3- بدر، أحمد: الإعلام الدولي، القاهرة، مكتبة غريب، 1977م.

4- دوبريـه، ريجيـس، علـم الإعـلام العـام والميديولوجيـا، ترجمـة فـؤاد شـاهين وجورجيت الحداد، بيروت، دار الطليعة، 1996م.

5- دائرة الشؤون الثقافية، حق الاتصال، أبحـاث النـدوة العربيـة لحـق الاتصـال، 1981م، بغداد، منشورات وزارة الإعلام، 1982م.

6- حمادة، بسيوني إبراهيم، دور وسائل الاتصـال في صنـع القـرارات في الوطـن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993م.

7- سيرفاتي، سيمون، وسائل الإعلام والسياسة الخارجية، ترجمة: محمـد مصطفـى غنيم، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1995م.

8- ماكبرايد، شون، أصوات متعددة وعالم واحد، تقريـر اللجنـة الدوليـة لدارسـة مشكلات الاتصال، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981م.

# 2- الجذور الفكرية والفلسفية لحريّة الصحافة في الغرب

## تمهيد: جذور العلاقة بين الصحافة والسلطة

لقد شكلّت حرية التعبير الصحفية أهم معركة في حياة الصحافة منذ بداياتها الأولى وقبل أن تتخذ هذه الصحافة شكل الصحيفة المطبوعة، عندما كانت المحاولات الأولى للتعبير تتم عبر ذلك الشكل الذي عرفه تاريخ الصحافة الأوروبية وهي الأوراق الخبرية التي تعتمد على الناسخين، والتي كانت تؤدي دوراً إعلامياً وإخبارياً مهماً قبل نشأة الطباعة على يد الألماني يوحنا جوتنبرغ في منتصف القرن الخامس عشر وهو الاختراع الذي مهّد الطريق إلى نشأة الصحافة المطبوعة.

ويحدثنا تاريخ الصحافة الأوروبية عن المناخات التي رافقت ذلك التاريخ حاملة معها المحاولات الدائبة المستمرة لكي تظفر تلك المطبوعات بحريتها وتقاوم العسف والتنكيل.

فلما عرفت الطباعة عام 1450م بدا للسلطات العامة خطرها في توجيه النقد إليها. وفي خلال أكثر من قرن ظلّت الصحافة تحت رحمة السلطة الدينية في أوروبا، وتولت بعد ذلك السلطة الزمنية مهمة تكبيل الصحافة. حتى أن نشر أي موضوع بغير ترخيص سابق من هذه السلطة كان يعاقب عليه بالموت.

وقد عاشت شعوب العالم الغربي ردحاً طويلاً من الزمان تحت أشكال مختلفة من الأوتوقراطية، حيث يعتمد النظام على عدد محدود من الأفراد على القمة يفرضون إرادتهم على الجماهير الغفيرة.

وفي هذه الفترة اتخذ التحالف بين الكنيسة والدولة شكلاً سياسياً عرف باسم الحق الإلهي فالملوك يحكمون لأنهم مخولّون بذلك من الله وأي جدال حول نفوذهم وسلطاتهم كان يشكّل جريمة تعرف باسم التحريض على إثارة الفتن.

إن هذا الشكل القديم الذي تميزت به علاقة الصحافة بالسلطة عرف

باسم النظرية الاستبدادية أو نظرية السلطة في الصحافة التي ارتبط ظهورها بنشأة الصحافة في أوروبا في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر.

وقد تمثلت المبادئ الأساسية لعمل الصحافة في إطار هذه النظرية بما يلي:

- تلتزم الصحافة بتأييد كل ما يصدر عن الحكومة ومؤسساتها، والدفاع عن سياسات الحكم.

- يُعدّ السماح لأي فرد بالعمل في الصحافة منحة من الحاكم، وامتيازاً يختص به من يشاء من رعيته، ويترتب على هذا الامتياز التزام الفرد بتأييد النظام الحاكم وسياساته، وإلاّ يتم سحب الامتياز.

- يمكن السماح للأفراد بملكية الصحف التي يصدرونها، ولكن يظل قيام هذه الصحف واستمرارها رهناً برغبة السلطة.

- إن درجة الحرية المسموح بها للصحف يجب أن تكون مناسبة للحالة السياسية التي توجد بالمجتمع، وتقدير هذه الدرجة من الحريات الصحفية متروك للسلطة الحاكمة.

لقد عرفت أوروبا، كما أشرنا آنفاً، قبل اختراع الطباعة لوناً من الصحافة المنسوخة عرفت باسم الأوراق الخبرية التي ظهرت للمرة الأولى إبان حرب المائة سنة التي نشبت عام 1337م بين الإنجليز والفرنسيين وكانت تنشر أنباء الانتصارات الحربية الانجليزية ولكنها كانت رسائل مَلَكية تحتكرها الحكومة تحت سيطرة التاج.ولكنْ، وبالرغم من هذا الاحتكار، فإن هناك رسائل إخبارية كان بعض الكتاب يقومون بإعدادها خفية مما كان يثير الملوك الإنجليز، ففي عهد الملك هنري الثامن 1509–1547م صدر أمر ملكي جاء فيه: أن جميع الرسائل الإخبارية التي صدرت بدون إذن الملك لا بدّ أن تجمع وتحرق في ظرف أربع وعشرين ساعة وإلاّ تعرّض أصحابها لعقوبة السجن.

وقد يبدو غريباً أن يستمر نشاط الرسائل المنسوخة حتى مطلع القرن الثامن عشر أي بعد اختراع الطباعة بثلاثة قرون، ولكن الحقيقة أن هذه الرسائل

كانت تسدّ فراغاً كبيراً لا يمكن أن تسدّه الصحف المطبوعة. وذلك لأن القيود الحكومية والرقابة الصحفية وقوانين النشر المختلفة كانت تنصبّ على المطبوعات فقط مما جعل لهذه الرسائل المنسوخة أهمية كبرى وخاصة عندما تكون الحكومة شديدة في رقابتها أو عندما تصادر المطبوعات أو تعطّل.

على أننا لا يجب أن نغفل عما كان يلاقيه القائمون على جمع هذه الأخبار وطبعها، من عنت وضيق في أداء مهمتهم. فقد كانوا في بعض البلاد يعاملون باحتقار، ويحط الناس من شأنهم وينعتون بضاعتهم بالترهات والأكاذيب، وأطلق أحد شعراء فلورنسا على الغازتة لقب هذه الساحرة الخبيثة.

لقد أدّى اختراع الطباعة إلى تطوير وسائل التعبير الصحفية فظهرت كتب الأخبار أو ما كان يسمى بالدوريات التي كانت تظهر مطبوعة ولكنها تتسم بعدم الانتظام في الصدور، بالإضافة إلى عدم قدرتها على الصمود طويلاً فكانت تعيش أسابيع قليلة وكان كتّابها خليطاً من العلماء والطابعين وبائعي الكتب والساسة والمؤلفين والتجار.

وكان من المعارك الأولى التي دارت دفاعاً عن حرية هذه الدوريات ما قام به البرلمان الإنجليزي من إلغاء للرقابة القائمة على هذه الدوريات سنة 1641م، وكان ذلك الإلغاء عاملاً من عوامل ازدهار هذه الدوريات الخبرية وتمتعها بالحرية لأول مرة في انجلترا منذ نشأة الطباعة. وبدأت هذه الدوريات تنشر محاضر جلسات مجلس العموم. ولكن هذا البرلمان الذي ترك للصحفيين حريتهم خلال سنتين عاد فأظهر شعوره العدائي نحو الصحافة وحريتها. وقد فرض عليها الرقابة مرة أخرى الأمر الذي جعل الشاعر ملتون يهاجم هذه الرقابة بكل قوة ولم يرق له ما أصاب المطبوعات من ضغط وتضييق ووجّه في سنة 1644م نداءً إلى البرلمان اعتبر بحق أول مرافعة ظهرت في العصور الحديثة دفاعاً عن حرية الصحافة، ولكن البرلمان لم يستمع إلى نداءات ملتون بل ازداد في تطرفه بإصدار قرارات أكثر قسوة. وقامت الثورة بقيادة كرمويل بإلغاء كل الصحف سنة 1655. وتم سنة 1663م وضع قانون الترخيص الذي كان يمثل الرقابة الحكومية بكل صرامتها. وقد تطورت

الأحداث بعد ذلك بقيام ثورة سنة 1688م التي قامت بفك قيود الصحافة وقام البرلمان بعدم تجديد قانون الترخيص الذي ألغي عام 1695م مما كان له أكبر الأثر في تاريخ الصحافة الإنجليزية. وقد مهّد ذلك إلى تطور الصحافة وظهور أول صحيفة انجليزية يومية سنة 1702م هي ذي ديلي كرنت.

أما أول نصر لحرية الصحافة في أمريكا فكان سنة 1734م عندما تم تقديم الطابع ذي الأصل الألماني زنجر Zenger إلى المحاكمة بعد أن شن حملة عنيفة في صحيفة بمدينة نيويورك ضد حاكمها كوزبي Cosby وقد تطوع للدفاع عنه المحامي أندرو هاملتون وتمكّن من تبرئته أمام هيئة المحلفين.

وفي فرنسا، كانت تصدر ثلاث صحف (دوريات) شهيرة تتمتع بالرعاية الحكومية الملكية هي جازيت وميركور وجورنال دي سافان لم تكن تقنع الطبقة الوسطى بما تكتبه وتنشره. وكان هناك تطلع إلى الحرية التي تحققت بالفعل في سنة 1789م حيث صدر في تلك السنة إعلان حقوق الإنسان الذي اعترف بمبدأ حرية الصحافة، وقامت الثورة الفرنسية في تلك السنة. حيث أتاحت للصحافة أن تتمتع بحريتها الكاملة وأدّت إلى ظهور مئات الصحف وكان الأمر أشبه بالفوضى مما أدّى إلى إعادة فرض الرقابة عليها سنة 1797م. وكانت الضربة القاضية التي تلقتها الصحافة عندما قام نابليون بانقلابه على الحرية الصحفية وإصداره مرسوماً أبقى فيه على 13 صحيفة فقط في باريس وأعاد نظام الترخيص المسبق. وقد ظل نابليون حتى آخر حياته يعتقد أن الصحافة يجب أن تكون أداة من أدوات الحكم والسلطة، وكان معنى الحرية عنده هو نفس معنى الحرية الذي عرفه الطغاة والدكتاتوريون في العالم.

## الجذور الفكرية والفلسفية لنظرية الحرية في الصحافة

إن جهوداً متصلة لمجموعة من الفلاسفة شكلّت الأساس الذي بنيت عليه الأفكار المتعلقة بالتنظيم السياسي والاجتماعي للدولة الحديثة التي يأخذ الإنسان فيها دوره وحقوقه الطبيعية كإنسان. وكانت نظرية العقد الاجتماعي قد بلورت

مثل هذه الأفكار حيث كان دعاتها الرئيسيون هم: هوبز ولوك وروسو. وإذا كان هوبز من دعاة الحكم المطلق حيث جعل الناس يتنازلون بمقتضى هذا العقد عن جميع حقوقهم وحرياتهم الطبيعية، فإن أفكار لوك كانت الأساس الذي قامت عليه المدرسة الفردية والمدرسة النفعية وما يعرف باسم الديموقراطية التقليدية التي تمثل نوع التنظيم السياسي المرتبط بالنظام الرأسمالي. أما روسو فإنه أول من وضع نواة الأفكار الأساسية التي انبثقت عنها إلى حد كبير معظم اتجاهات الديموقراطية الاجتماعية الحديثة وذلك من خلال مبدأ السيادة الشعبية الذي تحدث عنه.

ويشار إلى أن لوك صدر له عام 1690م رسالتان في الحكم بهدف الدفاع عن الثورة الإنجليزية وإيجاد التبرير النظري لما حققته. وبذلك يكون قد برّر بنظريته عن العقد الاجتماعي ثورة البرلمان الإنجليزي عام 1688م، وأضفى عليها المشروعية بأن جعلها حقاً للشعب أو ممثليه في هذه الحالة، على أساس أن الحاكم أخلّ بشروط العقد المبرم بينهما.

إن المذهب الليبرالي الذي عرفته المجتمعات الغربية نما وتطور على قاعدة من النظريات والأفكار التي وضعها هؤلاء الفلاسفة وغيرهم. ومن هذه النظريات النظرية الفردية التي تقوم على أساس مبدأ أن كل فرد يتمتع بمجموعة من الحريّات الطبيعية أو (الحقوق الطبيعية) التي ترتبط به بوصفه إنساناً، وأن الغرض الرئيسي من السلطة السياسية أو الدولة هو حماية هذه الحقوق فقط وليس لها أن تتدخل في نشاط الأفراد وتصرفاتهم بأكثر ما يتطلبه هذا الغرض.

وارتبطت النظرية الفردية بنشأة النظام الرأسمالي، إذ كانت الطبقة الرأسمالية الناهضة في ذلك الوقت يهمها التخلص من الحكم المطلق الذي كان سائداً وضمان حرية النشاط الاقتصادي وهو المبدأ الذي يعرف في علم الاقتصاد باسم حرية التعامل دون تدخل من جانب السلطة السياسية.

ويقابل مذهب حرية التعامل في علم الاقتصاد المذهب الليبرالي في علم السياسة إذ أن دعاة الفردية اعتبروا عدم تدخل السلطة السياسية في الشؤون الاقتصادية هو جوهر الحرية السياسية التي يقوم عليها هذا المذهب.

وقد حظيت الفردية بحجة جديـدة تبررهـا، إلى جـانب (الحقـوق الطبيعيـة) ومبدأ (حريـة التعـامل) عندمـا انتشـرت بـين مفكـري الغـرب وهـي (النظريـة التطورية) وأفكار (داروين) عن أصل الكائنات الحرية. فقـد نقـل بعـض أنصـار (الفردية) مفهوم (الصراع من أجـل البقـاء) و (البقـاء للأصلـح) عـن النظريـة التطورية إلى مجال الفكر الاجتماعي للدفاع عـن وجهـة نظرهـم. وهكـذا يصبـح النشاط الاقتصادي ساحة صراع من أجل البقاء أساسه (المنافسة الحرة) بين الأفراد ولا يبقى فيها سوى أصلح العناصر التي تمثـل (التقـدم) وأي تدخـل مـن جـانب السـلطة السياسـية في هـذا الصـراع ضـار لأنـه في الواقـع يـؤدي إلى بقـاء غـير الصالحين. وكان أبرز المدافعين عن النظرية (الفردية) على هذا الأساس هو العالم البريطاني (هربرت سبنسر) الـذي ذهـب إلى أن معيـار التقـدم الاجتمـاعي هـو تناقص ما تقوم به السلطة السياسية مـن وظـائف، وأن كـلّ تدخـل مـن جـانب الحكومة يتعارض مع قانون البقاء للأصلح.

ويشار إلى أن المذهب الليبرالي الـذي نمـا وتطـور مـع نمـو وتطـور الطبقـة الرأسمالية، كان لفلاسـفة (عصـر الاسـتنارة) دور مـهم في تكوينـه. وتطلـق هـذه التسمية على الحركة الفكرية الضخمة التي قادهـا الفلاسـفة في كـل مـن فرنسـا وألمانيا وإنجلترا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، والمفـهوم الأساسـي الـذي قامت عليه فلسفاتهم هو الاعتقـاد بـأن العقـل البشـري، بقدرتـه الذاتيـة ودون الحاجة إلى الاستعانة بأية تفسيرات ميتافيزيقية يستطيع أن يدرك القوانين والقـوى التي تحكم العالم وأن يسيطر عليها لمصلحة الإنسان.

كما ظهرت مدرسـة جديـدة تقـول إن مفـهوم (القـانون الطبيعـي) الـذي استمده (لوك) من (الفلسفة الإغريقية) وشكلّ أحد أساسيات المذهب الليـبرالي اعتبر أمراً ليس بالإمكان إثباته بالتجربة، فلا يكفي العقل وحـده لإثبـات صحـة أي شيء بل لا بدّ من وجود دليل يثبت صحته (بالتجربة) العملية. وهذه المدرسة الجديدة تعرف باسم (المدرسة التجريبيـة) وكـان أهـم مفكريـها هـو الفيلسـوف الانجليزي (ديفيد هيوم).

لقد قادت هذه الطروحات الفلسفية إلى تقديم أساس نظري بديل لنظرية القانون الطبيعي والحقوق الطبيعية تمثلت بحركة (الراديكاليين الفلاسفة) الذين كان على رأسهم (جيرمي بنتام) وتبلورت أفكارهم فيما يعرف (بالفلسفة النفعية)، وقد طبّق هؤلاء الفلاسفة مفاهيم (المنفعة) المحققة للسعادة البشرية في تبرير المذهب الليبرالي.

ووفقاً للنظرية الليبرالية، ينبغي أن تكون للصحافة قاعدة كبيرة من الحرية كي تساعد الناس في بحثهم عن الحقيقة، ولكي يصل الانسان إلى الحقيقة عن طريق العقل، ينبغي أن تتاح له حرية الوصول إلى المعلومات والأفكار، وهو يستطيع أن يميّز فيما تقدمه له الصحافة بين الحقيقي والزائف باستخدام عقله. حيث تظهر الحقيقة من خلال التفاعل الحرُّ بين المعلومات والأفكار، إذا كان الانسان صادقاً مع عقله، وعلى ذلك فإن التغيير الاجتماعي لن يأتي عن طريق القوة، وإنما عن طريق عملية النقاش والاقتناع.

ومن المفكرين الذين كان لهم دور في إبداع النظرية الليبرالية في الصحافة الشاعر جون ملتون في إنجلترا، الذي كانت أقوى حججه الفلسفية هي أن الحقيقة تنبثق عن المواجهة الحرُة المفتوحة بين الأفكار، أي السوق الحُرة للأفكار. ويقرّر ملتون أن الانسان لا يستطيع أن يصل إلى الصواب في مسألة من المسائل حتى يستمع إلى آراء المخالفين له في هذه المسألة، ذلك: أن الحقيقة لا تضمن لنفسها البقاء إلاّ إذا أتيحت لها الفرصة لأن تتقابل وجهاً لوجه مع غيرها من الحقائق في وضوح وحريّة تامة.

وقد أخذت النظرية الليبرالية في الصحافة افتراضين جوهريين عن لوك هما: عقلانية الإنسان، وحرية التعبير كحق طبيعي.

وقد كان اللورد كامدن والسير توماس ايرسكين من بين الانجليز الذين اعتنقوا فلسفة لوك عن عقل الإنسان والحقوق الطبيعية، وقد وسّعا من نطاق النظرية الليبرالية، بما ذهبا إليه من أنه ينبغي أن تقيد سلطة الحكومة في تدخلها في شؤون الصحافة تقييداً شديداً.

وقد شاركهما في هذا الرأي الأمريكي توماس جيفرسون الذي بين أن للصحافة وظيفتين كبيرتين هما: تنوير الجمهور وحماية الحريات الشخصية. وكان جيفرسون يرى أن الصحافة ينبغي أن تكون رقيباً على الحكومة.

وإذا كانت هذه الأفكار قد عززت مفهوم النظرية الليبرالية في الصحافة في كل من إنجلترا وأمريكا فإن فرنسا هي الأخرى قد شهدت جهوداً مماثلة من خلال فلاسفة القرن الثامن عشر أمثال: فولتير ومونتسيكيو وجان جاك روسو الذين قاموا بعبء الدفاع عن الحرية في مختلف ميادينها ومنها حرية الرأي والتعبير.

أما في القرن التاسع عشر، فقد أيّد الفيلسوف الانجليزي جون ستيوارت ميل حرية التعبير لا على أساس الحريات الطبيعية وإنما على أساس المنفعة، فكل عمل إنساني يجب أن يستهدف خلق أقصى حد من السعادة لأكبر عدد من الناس، ويمكن الوصول إلى هذه الحالة بكل تأكيد، إذا كان الفرد حُرّاً في أن يفكر ويعمل كما يشاء.

وتستند النظرية الليبرالية في الصحافة على الأسس الآتية:

- أن حق الفرد في أن يعرف حق طبيعي كحقه في الماء والهواء ولكي يمارس الفرد هذا الحق الطبيعي لا بدّ أن تتمتع الصحافة بحريتها كاملة دون أية قيود تأتي من خارجها.
- أن حق الفرد في المعرفة يصبح لا معنى له إذا لم يكن لهذا الفرد الحق في أن يختار ما يريد أن يعرفه، وبالتالي لا بدّ أن تتعدد مصادر المعرفة بتعدد الصحف ذات الاتجاهات المتباينة.
- يؤكد النظام الليبرالي على حق الفرد في أن يصدر ما يشاء من الصحف ما دام قادراً على ذلك، ودون تصريح من السلطة الحاكمة.
- عدم فرض أية رقابة من جانب الحكومة على الصحف سواء ما كان منها سابقاً على النشر أو لاحقاً له، وإنّ أي تجاوز تقع فيه الصحيفة يكون من شأن القضاء وحده.

ولكن هذه النظرية في التطبيق العملي، ورغم ما ساهمت به فلسفة الحرية في زيادة قدرة الناس على اتخاذ القرارات المنطقية والذكية للوصول إلى الحقيقة، إلاّ أنها انطوت على المغالاة في تقديم مواد الجريمة والجنس والعنف واقتحام الحياة الخاصة للشخصيات العامة، ونشر الشائعات والأكاذيب عن فساد المسؤولين الحكوميين وكشف الأسرار الحكومية التي تؤثر على العلاقات الدبلوماسية بين الدول.

وقد قادت هذه السلبيات التي رافقت تطبيقات نظرية الحرية في الصحافة إلى ميلاد نظرية جديدة كان مسرحها الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف القرن العشرين تقريباً، عرفت باسم نظرية المسؤولية الاجتماعية.

وهذه النظرية ترتكز على المقدمة المنطقية التالية: إن من يتمتع بالحرية عليه التزامات معينة قِبَل المجتمع، ويكفل الدستور حرية وسائل الإعلام، ومن ثم فإنها ملزمة بأداء مهام جوهرية معينة. والنظرية الليبرالية كافية ما دامت وسائل الإعلام تضطلع بالتزاماتها، أما اذا قصرّت فإن هيئات أخرى ومنها الحكومة، يجب أن تجعلها ترتفع إلى مستوى مسؤولياتها، وهي تفترض أساساً أن الحرية، بما في ذلك حرية الصحافة، لا يمكن تعريفها بمعزل عن مسؤولية ممارستها، فوسائل الإعلام التي تتمتع بالحماية والمكانة المرموقة، في ظل القوانين والأعراف الأمريكية، عليها التزام قِبَل المجتمع للقيام ببعض المهام الجوهرية في الديموقراطية الصناعية الحديثة المعقدة.

ومن العوامل التي أدّت إلى ميلاد هذه النظرية:

أ- الثورة التكنولوجية والصناعية وهذه الثورة لم تغيّر وجه الحياة في الولايات المتحدة من هذه النظرية. فقط ،ولكن هذه الثورة أثرّت على طبيعة الصحافة ذاتها.

ب- النقد المرير الموجه للصحافة ووسائل الإعلام بالنسبة لنمو حجمها وزيادة احتكاراتها وأهميتها مما يجعلها عامل ضغط حتى على الحكومة نفسها وربما يؤدي إلى عرقلة إجراءاتها.

جـ- الجو الفكري الجديد، الذي عبر فيه بعض المفكرين عن شكّهم في الفروض الأساسية التي تقوم عليها نظرية الحرية (الليبرالية) بجوانبها المطلقة.

د- إرساء قواعد المهنة الصحفية خصوصاً بعد اشتغال كثير من المفكرين والمتعلمين على مستويات عالية بهذه المهنة.

لقد دفعت هذه الأوضاع إلى تشكيل لجنة هتشنز لدراسة حرية الصحافة، التي تألفت من كبار الشخصيات ورجال الصحافة والجامعات عام 1947م في الولايات المتحدة. وتوصلت إلى صياغة نظرية المسؤولية الاجتماعية، وقدمتها في كتاب (صحافة حرة مسؤولة).

وقد بينت اللجنة أن الصحافة لكي تكون أداة للتعبير عن كافة وجهات النظر، فإن عليها:

- أن تزود جمهورها بإمكانية تبادل النقد والتعليقات.

- أن تزود جمهورها بصورة ممثلة لكافة الجماعات الشرعية التي يتألف منها المجتمع.

- أن تكون مسؤولة عن تقديم وتصنيف الأهداف والقيم في المجتمع.

- أن تقدم صورة صادقة وبصياغة جيدة لأحداث اليوم.

وإذا فشلت الصحافة في أداء هذه الالتزامات فإن الحكومة أو الهيئة الرسمية المسؤولة ملزمة بالتدخل لإجبارها على القيام بها، وهذا التدخل تحتمّه الرغبة في ضمان التعبير عن كافة جوانب الحقيقة المطلوب تقديمها للجمهور الذي يستطيع بواسطة الإعلام المتوفر لديه إصدار القرارات الخاصة به.

وبذلك أضافت هذه النظرية إلى مبادئ النظام الصحفي الليبرالي مبدأين جديدين هما:

1- ضرورة وجود التزام ذاتي من جانب الصحافة بمجموعة من المواثيق الأخلاقية التي تستهدف إقامة توازن بين حرية الفرد ومصالح المجتمع.

2- أنّ للصحافة وظيفة اجتماعية هي تقديم البيانات عن الأحداث الجارية

بصرف النظر عن نوعية التأثير الذي قد تحدثه هذه البيانات على القراء.

وعلى الصعيد العالمي، واعترافاً بالأهمية التي تشكلها الحريات الصحفية في العالم فقد نصّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948م في مادته التاسعة عشرة على أن: لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أيّ تدخل واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية. وتم التأكيد على هذه الحرية في المادة التاسعة عشرة من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية التي أصدرتها الأمم المتحدة عام 1966م، حيث نصّت على أنّ: لكل فرد الحق في حرية التعبير، وأن هذا الحق يشمل حرية البحث في المعلومات أو الأفكار من أي نوع واستلامها ونقلها بغض النظر عن الحدود الإقليمية وذلك إمّا شفاهة أو كتابة أو طباعة.

كما تبرز معظم الدساتير في العالم النّص على حرية الصحافة وكذلك حرية الإعلام على وجه العموم، بشرط أن تتوافر العناصر الآتية لضمان وجود هذه الحرية وهي:

- عدم خضوع الصحافة للرقابة السابقة على النشر.

-أهمية تحديد المجال الذي يجوز للمشرع أن يتدخل فيه للحد من حرية الصحافة، فإن التوسع في مدلول فكرة حماية النظام العام أو وقاية النظام الاجتماعي قد يصبح ستاراً لحماية السلطة العامة والأشخاص العامّين من النقد، وقد يؤدي إلى اعتبار الرأي جريمة مما يشلّ حرية الصحافة.

- تقتضي حرية الصحافة أن تكون حرة في استقاء الأنباء ونشرها، فلا قيمة لحرية الصحافة إذا أوصدت في وجهها أبواب الأخبار.

- كذلك، حرية إصدار الصحف بغير توقف على رضاء الحكومة.

ويمكن القول، بأن تطور الصحافة الحديثة قد أثار عدّة مشكلات، سواء فيما يتعلق بالأخطار التي تهدد حريتها واستقلالها، أو فيما يتعلق بمفهوم رسالتها في المجتمع.

ومن هذه المخاطر التي تهدد الحريات الصحفية:

- تحوّل الصحافة إلى صناعة تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، وقد أدى ذلك إلى إنشاء كتل احتكارية تتولى إصدار الصحف في معظم البلاد الرأسمالية، بحيث تحولت حرية الصحافة إلى حرية للنفر القليل من الرأسماليين الذي يملك إصدار الصحف.
- إن الصحف أصبحت تعتمد في تمويلها الأساسي على حصيلة الإعلانات مما يجعل للمعلنين سيطرة اقتصادية على الصحف ومما يؤثر بالتالي على استقلالها.
- قيام بعض الصحف بتقاضي إعانات خفيّة من جهات معينة.
- الدور الذي تقوم به بعض الصحف في التدخل في أسواق المال لخدمة أغراض بعض رجال المال والأعمال ، كما أن بعضها ينشر الأخبار التي تخدم مصالحها حينما تضارب هي في بورصات الأوراق المالية.

ومما يجدر ذكره، أن ظاهرة التركيز الصحفية أو الاحتكارات، تحدث في البلدان الصناعية في اتجاهات متعددة هي:

أ- امتداد ملكية وسائل الاتصال عن طريق المشاركة بين مالكي مؤسسات مختلفة للوسائل الجماهيرية وظهور مجتمعات ضخمة تضم قطاعات متعددة.

ب- زيادة حجم المشروعات الفردية في مجالات عديدة مثل : إنتاج الأنباء، المنتجات الثقافية، إنتاج البرامج، صناعة أجهزة الاتصال.

جـ- تضخم سلاسل الصحف.

د- التركيز في دار نشر واحدة لا بالنسبة للصحف اليومية فحسب، بل لمختلف الدوريات (يومية، أسبوعية، شهرية، وصحف متخصصة، أو دوريات للتسلية الخ).

هـ- الاندماج بين صحف وشركات توزيع مختلفة.

و- السيطرة على الصحف بواسطة صناعات أو بنوك مختلفة.

ز- دمج الصحف مع وسائل إعلامية أخرى.

وتثير ظاهرة التركيز قلق كثير من الناس، لأنها تمثل في نظرهم تهديداً لوجود صحافة حرة متعددة وخطراً يتهدد فرص العمل المتاحة للصحفيين، وقد نُظر إلى تركيز الصحافة على أنه ضار وخطر على القراء والصحفيين وأصحاب الصحف الصغيرة على حد سواء. ذلك أن تناقص عدد الصحف اليومية يقلل من تنوع وجهات النظر في الصحافة، ويضيق الاختيارات المفتوحة أمام القراء، ويحدّ من تباين الآراء ومن مجال المناقشة، ويشجع التشابه وقبول قيم الأقلية المسيطرة.

ومن هنا يمكن أن يكون تهديداً خطيراً للتنوع الفكري الذي يعد أمراً حيوياً للديموقراطية.

ولعل هذه المخاوف التي تهدد الحريات الصحفية في المجتمعات الرأسمالية، قد عبر عنها بوضوح، (رودني أ. سموللا) في كتابه (حرية التعبير في مجتمع مفتوح) بالقول: إن سوق الأفكار سوف ينحاز في النهاية بلا شك لصالح هؤلاء الذين لديهم الموارد الكافية لإغراق السوق بسلعهم من الأفكار، شأنه في ذلك شأن ما يجري في السوق التجارية. وهكذا فإن أفكار الأثرياء والأقوياء سوف تتاح لها فرصة أكبر بكثير في السوق عن الفرص المتاحة لأفكار الفقراء والمحرومين من حق التصويت. إن بلايين الدولارات التي ينفقها المعلنون سنوياً تهدف لإغراق سوق الافكار بكلام محسوب لكي يؤثر على المستهلكين.

إن الأمل في أن تؤدي سوق الأفكار إلى ظهور الحقيقة يتضاءل أكثر من ذلك بتسرب التشوهات العاطفية إلى مجال الأفكار، إن النداءات غير العاقلة التي تدعو إلى الكراهية والتعصب والتحيز قد غطّت طوال تاريخ تجربة الانسان على التسامح الحكيم والتفهم مما أدّى إلى عمليات عربدة من العنف والتدمير.

# المصادروالمراجع

1- إبراهيم إمام، تطور الصحافة الانجليزية، الأنجلو المصرية، القاهرة 1956م.

2- أحمد بدر، الإعلام الدولي، مكتبة غريب، القاهرة 1977م.

3- جمال العطيفي، حرية الصحافة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة 1974م.

4- تيسير أبو عرجة، الصحافة المعاصرة، دار الكتاب الجامعي، العين، 1988م.

5- شون ماكبرايد، أصوات متعددة وعالم واحد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م.

6- حسن عماد مكاوي، أخلاقيات العمل الإعلامي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 1994م.

7- خليل صابات، وسائل الاتصال نشأتها وتطورها، الانجلو المصرية، ط2، 1979م.

8- عبدالكريم أحمد، أسس النظم السياسية، الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية، مطبعة جامعة القاهرة 1971م.

9- محمود نجيب ابو الليل، تاريخ الصحافة في أوروبا وأمريكا، مطبعة التحرير، القاهرة 1954م.

10- رودني أ. سمولا، حرية التعبير في مجتمع مفتوح، ترجمة : كمال عبدالرؤوف، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة 1995م.

11- وليام ريفرز وزميلاه، وسائل الإعلام والمجتمع الحديث، ترجمة ابراهيم إمام، دار المعرفة، القاهرة 1975م.

# 3- العنف التلفزيوني وتأثيره على الشباب والأطفال

## مدخل: حياتنا المعاصرة والعنف

أمّا هذا العنف الذي نحاول أن نروي حكايته فهو ماثل أمامنا، وهو مشهد يومي من مشاهد حياتنا، نجده في البيوت، وعلى الأرصفة، وفي زحام الشوارع، وفي طوابير التلاميذ في المدارس، وفي أخبار الصفحات الأولى في الجرائد، وفي النشرات الإخبارية في الراديو والتلفزيون.

العنف بأشكاله المتعددة صار سمة من سمات حياتنا بعد أن تعقدّت هذه الحياة، واضطربت وسائلها المعيشية، واهتزت فيها منظومة القيم التربوية، وضعفت المعايير القيمية التي تعارف عليها الناس.

وأصبح هناك فراغ عاطفي وروحي كبير، وطغت المادة على كلّ شيء وأصبح الانسان رقماً هامشياً وآلةً مسيّرة في عالم الحسابات والأرقام.

وليست صورة تشاؤمية هذه التي أرسمها، كما أنها ليست لوحة سريالية.

لقد كان العنف في حياتنا مجرّد مادة مستوردة نقرأها في الصحف، وتتبارى في عرضها بعض أسبوعياتنا، وتقدمها الدراما التلفزيونية الغربية المصنّعة أمريكياً في الغالب، ولكنها على نحو أو آخر أصبحت مادة صحفية وإعلامية مكرسّة في وسائل إعلامنا وأبطالها يخرجون من بين صفوفنا.

وهذه بعض الأمثلة فقط:

شقيقتان شابتان تشنقان نفسيهما في الزرقاء. وفي بعض أحياء عمّان تحدث جرائم قتل فظيعة يذهب ضحيتها عدد من الأبرياء. وبلال وسوزان هما بطلا مسلسل دامٍ هو الأول من نوعه في تاريخ الأردن وهما: رجل وزوجته ارتكبا عدداً من جرائم القتل بأساليب متعددّة، والشاب سعيد القشاش طالب التوجيهي وذابح أهله كتب فصلاً درامياً دامياً قيل إنه قام فيه بتقليد فيلم أمريكي عرض قبل جريمته بفترة وجيزة.

إذن، فهذه جرائم وليست مجرد عنف تلفزيوني وهي أشدّ وأقسى لأنها في واقعنا اليومي، وأبطالها من بيننا.

فما دخل التلفزيون وبرامجه في ذلك كلّه.

ملاحظة أولى: ليس لدينا في الأردن صناعة دراما واضحة المعالم وذات شخصية محدّدة أو ذات طابع عنفي حتى نحذّر من خطورة ما نصنع تلفزيونياً وسينمائياً على حياة أبنائنا.

ملاحظة ثانية: العنف التلفزيوني الذي نشاهده هو مادة مستوردة، وقد أصبحت أكثر كثافة وسطوة بتعدد مصادر المشاهدة التلفزيونية.

. . . فالقنوات التلفزيونية كثيرة.

. . . وتصل إلى البيوت بلا رقابة.

. . . وحريتها، في أغلب الأحيان، بلا سقوف.

. . . وبرامجها مصنوعة لتوزع عالمياً بصرف النظر عن نوع المستهلك.

. . . والمتلقي عندنا، الذي هو أنا وأنت والأبناء الأعزاء، يستطيع مشاهدة كل شيء.

. . . الأفلام التي تعجّ بالجريمة والجنس والقتل والتمثيل بالجثث.

. . . الاستخدام الكثيف للمسدسات والبنادق والقتل بدم بارد.

. . . تحطيم الرؤوس وإلقاء الناس من السيارات.

. . . المطاردات البوليسية العنيفة التي تجرف في طريقها كل شيء.

. . . أفلام المخدرات والعصابات والخروج على كل القوانين.

. . . الاستخدامات الحديثة للقتل بالليزر والفيروسات.

. . . البشاعة التي تلحق بضحايا الحروب الأهلية والتطهير العرقي والفتك بالأبرياء.

. . . ما تحمله نشرات الأخبار التلفزيونية، بالصوت والصورة، من ضراوة عنف الإنسان بأخيه الإنسان.

إن كلّ هذا يثير في نفوس الصغار الخوف والفزع، ويترك لديهم المزيد من

التساؤلات المريرة عن هذه الحياة الحافلة بالأخطار، وغير الآمنة، والمهدّدة للاستقرار والسعادة، والخوف من المجهول.

وهي ترسّب شيئاً عميقاً من الخوف والرعب في اللاشعور، وتلقي الأطفال والناشئة في عالم من التوترات والقلق والحيرة، ولا أعرف أي نوع من العبارات اللفظية يمكن أن يصف حالة طفلة جزائرية صغيرة وهي تشاهد أهلها يذبحون جميعاً بالسكاكين أمام ناظريها، وهي تصرخ من شدّة الألم.

## الأطفال والعنف التلفزيوني

هل يتأثر الطفل بما يشاهده من مادة فليمية عنيفة؟ لقد اتفق الدارسون على أن هذا التأثر قائم، ولكن بدرجات مختلفة، فقد يتم التأثر دون أن يصل إلى حدّ اكتساب الطابع العنيف المستعد للقيام بالسلوك العنفي المماثل لما تتم مشاهدته.

وقد يتم التأثر إلى درجة التحوّل إلى السلوك المنحرف، واكتساب هذه العدوانية، واعتبارها سلوكاً مبرّراً للمبادرة بالعدوان، والإنحراف، وإيذاء الآخرين، وقد يتطور إلى استخدام أدوات القتل.

وليس بعيداً عن هذا ما يقال عندنا عن عنف بعض تلاميذ المدارس، الذين يحملون السكاكين، ويؤذون الأقران، ويهدّدون المعلمين ويشكلون عصابات صغيرة تمارس عنفها وعدوانيتها بشكل أو بآخر.

وهؤلاء هم نتاج حالة أسريّة غير مستقرّة إنسانياً ووجدانياً. وقد يكون التفكّك سمتها الأساسية، أو أن العنف هو السمة الغالبة على علاقات الأبوين معاً، أو الأب والأبناء مما ينعكس على تصرفات هؤلاء الأبناء.

وعلينا ألاّ نغفل أن الدنيا أصبحت بفعل ثورة الاتصال والتلفزيون خصوصاً قرية كونية يعتبر العنف وعدم الاستقرار أحد أبرز سماتها الراهنة.

فالحروب والصراعات الدموية قائمة والأزمات الاقتصادية ناشبة، وإحباطات الشباب وعدم تلبية مطالبهم الوظيفية والمعيشية حقيقة ماثلة، وضعف

الجوانب الروحية والثقافية والقيم الاجتماعية والإنسانية أمورٌ مسلّمٌ بها.

والطفل كائنٌ يتأثر بما يسمع ويشاهد، ويحتاج إلى العون الكبير من أسرته لكي يبقى على ثباته ومقاومته للانحراف وعدم خضوعه للتقليد والبعد عن التطرف في اتخاذ الاتجاهات والمواقف التي ربما تقود إلى التطرف في الأفعال والجرأة في اللجوء إلى الإيذاء والعدوان.

خاصةً، وأن هذه المواد التلفزيونية تقوم أحياناً بإظهار المجرم بصورة البطل، واعتبار القوة الغاشمة هي الحلّ، والمكافأة المجزية تكون للشرير، وهو الذي يظفر بالسطوة والمال.

من الضروري أن يعرف الناشئة أن الدنيا من حولنا ليست باقة أحلام رومانسية، ولكن من الضروري أيضاً أن تُعزّز لدى هذه الناشئة قيم الخير والمحبة والطمأنينة، والبعد عن تحقيق الأماني المبتغاة بالسلوك العدواني المقيت.

ويذكر البعض أنه إلى جانب التلفزيون وما يتركه من آثار على نفسية الطفل، فإن ما ينّمي روح العدوان عند بعض الاطفال هو الحياة المنزلية المضطربة والسلوك الوالّدي المنحرف والمحيط الاجتماعي الزائف.

وإذا كان بعض الباحثين الإعلاميّين قد أشاروا إلى أهميّة مشاهدة العنف للتنفيس والتطهير وتبريد الطاقة العدوانية الكامنة عند البعض، فإن آخرين شددّوا على بطلان هذه الفكرة، وأنْ تكرار المشاهدة لهذا النوع من المضامين التلفزيونية يمكن أن يؤدي بمرور الوقت إلى اكتساب شيء من السلوك المنحرف ومقارفة الفعل العدواني.

**تحذيرات أساسية**

وعليه، فإن التحذير يجب أن يتم إزاء:

- التمادي في المشاهدة للإنتاج الفنّي الهابط.
- والأغاني التي تشيع فيها الميوعة والمناظر المؤذية.
- والتمادي في التعاطي مع برامج الصداقة التلفزيونية التي تقود إلى السلوك الخاطئ.

- والتمادي في استمرار التعاطي مع الإعلام الهروبي الذي يقتل الإرادة والوقت.
- والتمادي في إطلاق الحرية الشخصية في المشاهدة للمضامين التلفزيونية المليئة بالعنف والجريمة.
- والتمادي في الابتعاد عن النصح والمشورة والمناقشة الواعية مع الأبناء بصفتهم أصدقاء.

كما أن من الضروري أن يتعمق الحوار داخل الأسرة الواحدة حول المشاهدة التلفزيونية وأنواعها ومحاذيرهـا، وأن ينشط الـدور الثقـافي للمدرسـة والجامعـة، خاصة وأن النشـاط الأبـرز في حياتنـا الراهنـة هـو الغنـاء والتمـايل مـع المغنـين واعتبـارهم النجـوم العاليـة والأقمـار السـاطعة، علـى حسـاب أسمـاء العلمـاء والمفكرين الذين لا يحفل بهم الإعلام وجماهيره الواسعة.

إننـا لا نسـتطيع إغـلاق أبوابنـا أمـام زحـف الإعـلام الغربـي، الأمريكـي خصوصاً، ولكننا معنيون بالإنتقاء، وبالتحصين، وبالاسـتفادة ممـا يتيحـه الاتصـال الثقافي، فهناك مكتسبات تكنولوجية عالمية لا غنى لنا عنها.

وقد أصبح العالم اليوم يتلقى أكثر مـن 65٪ ممـا تبثـه المحطـات التلفزيونيـة العالمية من نتاجات فيلمية وبرامجية أمريكيـة، وهـي نتاجـات تركّـز علـى الإثـارة، وتهتم بالعنف، ويهمها الاستحواذ على انتباه الناس والإمساك بهم لفـترة تكفـي للإعلان عن منتج، والدراما قد لا تعنى بالواقع فإذا كان تحريف الواقع يثير انتبـاه الجمهور إذن فالتحريف هو المطلـوب، والظفـر بانتبـاه المشـاهدين هـو الاهتمـام الأساسي للتلفزيون، ويقول أحد نقاد التلفزيون الأمريكي: إنّ ما هـو غـير عـادي وعنيف هو المصدر الأساسي للأخبار، والنزاع هو الذي يشـدّ الانتبـاه، بينمـا يمـرّ الوئام والسلام دون تسجيل، إن التلفزيون يعرض العنف مع اهتمـام غـير كـافٍ بالسياق، وإعطاء أولئك الذين يعتمدون على هذه الوسيلة صورة محدودة ومشوهة ومنطوية على التهديد المتواصل.

إن خطورة دور التلفزيـون في حيـاة الطفـل نابعـة مـن السـاعات الطويلـة

لجلوسه أمامه بلا حراك كمتلقّ سلبي متأثر به، لأن هذا التلفزيون لديه إمكانية السيطرة على مشاهديه الذين يجلسون أمامه مستسلمين ومنصتين ومنفعلين ومتفاعلين، إلى درجة قول أحدهم: إن كل ما نعمله وكل ما نتمثّله وكل ما يشغل بالنا إنما يتأثر بالتلفزيون.

والتلفزيون هو صاحب الجمهور الأكثر اتساعاً واحتشاداً من كل وسائل الإعلام.

وهو بالنسبة للبعض ذلك الجهاز المدهش الذي جاء بالدنيا كلّها للمشاهد وهو في منزله.

وقد جاء في إحدى الدراسات الأمريكية أن الطفل الأمريكي العادي متى بلغ الخامسة عشرة من عمره يكون قد شاهد على شاشة التلفزيون ما يربو على 13 ألف حادثة قتل.

**المواجهة كيف؟**

إننا في مواجهة هذا العنف التلفزيوني وخطورته، نبحث عن دور أكبر للأسرة ودور أهم للمدرسة، ودور أعظم لوسائل الإعلام، وخاصة التلفزيون في بلادنا، لكي يهتم بهذه الشريحة العريضة من مجتمعنا من خلال برامج يتم إعدادها بشكل مخطط ومدروس يستأنس في إعدادها بآراء العلماء والمفكرين والمتخصصين في حقول علم النفس والاجتماع والتربية والفكر الديني والأدب.

وأن يتم إعداد برامج تلفزيونية للشباب تتسم بالإنفتاح والواقعية وتكريس الحوار الغني المباشر بين الأجيال، وإشعارهم بأنهم حاملو أمانة وأصحاب رسالة، وأن الحاضر يجب أن يأخذ بأيديهم إلى الغد الأفضل، وأن لهم هوية ثقافية عليهم أن يتمثلوها ولغة عربية هي سياج يحمي شخصيتهم، وانتماءهم واعتزازهم الوطني والقومي.

# 4- الخبر الرياضي، تحريره وإخراجه

## تمهيد

هناك سمات تحريرية وإخراجية للأخبار الرياضية تتصل بطبيعة الوسيلة الصحفية المكرسة لنشر هذه الأخبار، سواء كانت صحيفة يومية أو صحيفة أسبوعية، من الحجم العادي أو حجم التابلويد النصفي، وسواء كانت الصفحات المخصصة للرياضة متصلة بصفحات الجريدة أو على شكل ملحق منفصل.

وقد تزايد عدد المحررين والمندوبين العاملين في الحقل الرياضي في السنوات الأخيرة وأخذت الصحافة الرياضية تحتل مكاناً هاماً في حياة الناس واهتماماتهم وخاصة فئات الشباب منهم. وقد دفعت هذه الناحية المؤسسات الصحفية إلى التوسع في ما تخصصه من صفحات وملاحق للرياضة على اختلاف أنواعها ومجالاتها، وقد لاحظنا الاهتمام بتنسيق الصفحات الرياضية وإخراجها وتنويع الفنون التحريرية فيها، إضافة إلى إخضاعها للتقسيمات الواضحة على ضوء التقسيم الجغرافي، المحلي والعربي والعالمي.

بالإضافة إلى التنوع في الأبواب والزوايا الصحفية التي تهتم بالجوانب الاجتماعية والإنسانية، إضافة إلى إيلاء الرياضة النسوية ومجتمع الرياضيين، وانعكاسات الرياضة وشؤونها على الحياة العامة في المجتمع ككل، اهتماماً معيناً كذلك.

## الخبر الرياضي ومحرّروه

إن الخبر الرياضي الجدير بالقراءة والمتابعة هو الذي يقوم المندوب الصحفي الرياضي بإحضاره وتحريره على ضوء اتفاق هذا الخبر مع الرغبات والحاجات التي يبديها الجمهور القارئ، خاصة وأن الخبر الرياضي يفترض فيه أن يروق للجماهير الغفيرة وأن يكون نابعاً من الثقافة الاجتماعية التي يعيشونها والتوقعات التي يتطلعون إليها. وقد أصبح للخبر الرياضي موقع هام بين غيره من أنواع الأخبار، وأصبح له جمهوره الذي يتصف بنوعية معينة ومواصفات

واهتمامات معينة. إضافة إلى الشعبية التي تعتبر صفة لصيقة بالصحف المعنية بالرياضة، التي تسمح لأسماء المندوبين والمحررين أن يكونوا أكثر ارتباطاً بأذهان القرّاء. وهم يبحثون عن الأخبار التي تثير لدى الناس قابلية للحديث والمتابعة بما تتصف به هذه الأخبار من السبق والتفرد والمادة المفسّرة وعنصر التشويق وعنصري الدراما والصراع. ولعلّ هؤلاء المندوبين يحاولون بين الفينة والأخرى القيام بإجراء استفتاءات أو استطلاعات صغيرة يتعرفون من خلالها على طبيعة اهتمامات القرّاء التي تتغير بين حين وآخر، سواء فيها يتصل بمحتوى الصفحات الرياضية ونوعية المادة التي تنشرها والمساحة التي تحتلها والشكل الفني أو الإخراج الصحفي والتيبوغرافيا العامة لهذه الصفحات.

ومن العوامل التي تساعد المندوب الرياضي على أداء عمله بشكل جيد: العلاقات المستمرة مع مصادر الأخبار، والقراءة والمتابعة، والمتابعات التلفزيونية والمقابلات الشخصية، والعلاقات الإنسانية والعامة، والزيارات الميدانية لمواقع الأحداث، والرسائل والبطاقات الشخصية، وتعزيز الصداقات مع الآخرين بشكل عام.

ورغم أن هؤلاء المندوبين يعملون تحت ضغط الوقت، إلاّ أنهم مطالبون بتغطية كل ما يشاهدونه بأعينهم وما يسمعونه بآذانهم، لأن القرّاء يحبون أن يحسّوا بأنهم كانوا داخل الملعب عندما يقرأون وقائع المباراة.

وهم مطالبون بالفصل بين الخبر والتعليق، وبالحرص والدقة في استخدام التضمينات والإقتباسات، وبالصدق الإخباري الذي يتنافى مع التضليل الإخباري، (وتطلب الدقة عند الحصول على الخبر وعند كتابته ونشره) وبالقدرة على غربلة المعلومات التي يتلقونها لتجنب الأخطاء، وهذا ينطبق أيضاً على المندوبين والمحررين والمراسلين العاملين بالقطعة.

وهذه الدقة تتجلى في ما يتصل بالأرقام والإحصائيات والأسماء وحقائق الأحداث وسلامة التصريحات. وهناك أهمية لمراجعة المادة المكتوبة، وأهمية التحقق من المعلومة عند أخذها من المصدر.

وهناك ضرورة لتلافي الأخطاء التي تتم عند النشر خاصة فيما يتصل بتشابه الأسماء رغم اختلاف المواقع والمهام، وكذلك عند نشر الصور بطريقة خاطئة تبعاً لتشابه الأسماء، ولعل هذه الأخطاء مردّها إلى خطورة الخضوع لضغوط الوقت والحاجة إلى التحرير السريع الذي يكون أحياناً على حساب الدقة المطلوبة في المعلومات الواردة في الخبر.

ويشار إلى أن المندوب الرياضي قد يواجه بشح المعلومات المطلوبة عن الحدث أو العكس المتمثل بغزارة هذه المعلومات من أكثر من طرف بما يوقع في الاضطراب أو التناقض، خاصة مع ضعف مهنية المحرر في التنسيق والتنصيف والتحرير المناسب لهذا الكم من المعلومات أو البيانات أو التصريحات.

وينشأ عدم الدقة أحياناً بسبب عدم استيعاب المندوب لمعنى الحقائق المطروحة أو المعاني أو المصطلحات أو الخلفيات المتصلة بالأحداث. أو بسبب عدم التوقف ملياً إزاء ما يرد من وكالات الأنباء من أخبار يحمل بعضها الكثير من المعلومات المبتورة أو غير الدقيقة فيما يتصل بمنطقتنا أو بغيرها من المناطق.

إن المعلومات ضرورية جداً للمحرر الرياضي تساعده في تحليل الأخبار وتفسيرها، وهذا يؤكد على أهمية توافر هذه المعلومات من خلال أرشيف رياضي أو مكتبة رياضية متطورة. وتجب الإشارة إلى أن التحرير الرياضي يقوم على النقل الحي لوقائع المباريات، ولكن في إطار من جمالية العرض الإخباري وتوافر عنصر التشويق والإثارة المحببة، ورغم أن القارئ يكون قد استمع إلى أو شاهد الأهداف بواسطة الراديو أو التلفزيون إلاّ أنه يجب أن يرى صحيفته تنقل إليه أحداث المباراة ونتائجها بصورة حية ومشوقة من خلال النص والصورة، ويشار إلى أن الرياضة اليوم لم تعد فقط ألعاباً في الملاعب بل إنها نشاط هام ومرفق حيوي يتصل بحياة الناس وحياة الشعوب المختلفة، ويظهر فيها كيف تعيش هذه الشعوب وما هي طبائعها، وقد أصبحت الرياضة تكشف الجوانب الإنسانية والدرامية في هذه الحياة.

لذلك أصبحت الرياضة تهتم باللاعب كإنسان إضافة إلى كونه لاعباً، ومن

ذلك ما يواجهه هذا اللاعب من نجاحات وإخفاقات، وإصابات وجروح، وأمراض، وحياة عائلية وأسرية، إلى غير ذلك مما تهتم بـه الصحافة الرياضية من قصص إخبارية إنسانية. ويؤدي المحرر الرياضي أيضاً دور الكاتب الدرامي في صياغاته الإخبارية، وهذا ينمّ عن الموهبة والقدرات الإبداعية الخاصة، بصرف النظر عن نوع الدراسة الجامعية أو العليا التي يتلقاها هؤلاء المحررون، وتتصل هذه الدراما بأهم عنصر تحفل به الرياضة وهو عنصر الصراع، الصراع بين الأشخاص والمنافسات، وما يدخل في إطار ذلك من الحيل والمكائد وسوى ذلك.

إضافة إلى المقدرة على التعامل مع أجواء الكسب والخسارة التي تتطلب قدرات تعبيرية معينة، وكذلك ما تقدمه الرياضة أحياناً من ألوان التراجيديا، الأمر الذي يفرض على المحررين الرياضيين أن يوسعوا مجال قراءاتهم لتشمل عالم الرواية وعلم الاجتماع وعلم النفس والتاريخ إضافة إلى النواحي الإدارية والقانونية ذات الصّلة بالرياضة. ويمكن القول، إن التجربة تتيح للمحرر الرياضي أن يكتسب خبرات واسعة في مجال التحرير الرياضي قد لا يقتصر على درايته بلعبة واحدة يركّز عليها وتصبح لديه بمرور الوقت القدرة على كتابة الفنون التحريرية الرياضية المختلفة من الأخبار إلى التقارير الإخبارية إلى الأعمدة إلى التحقيقات الصحفية الرياضية. ولعل ذلك هو الذي يحفزهم باستمرار إلى الكتابة بأسلوب صحفي مبدع وخلاق يتميز بالجمالية والتفرد في الصياغة التي تحمل اسم صاحبها وتدل عليه.

إن المحرر الرياضي الذي يؤدي عمله بنجاح يتمتع بالصفات الآتية:

- الرغبة والإلتزام وهي تتصل بحب الرياضة والمهنة معاً، الأمر الذي يهون من معاناة العمل لساعات طويلة ممتدة.
- العمل الخلاق المتمثل بالقدرة على البحث عما وراء الأحداث والقصص الصحفية.
- القدرة على كتابة المقدمات الإخبارية التي تعتبر مؤشراً على فهم المحرر ورؤيته وأسلوبه، والمقدمة الجذابة تدفع القارئ إلى إنفاق الوقت اللازم لقراءتها، خاصة إذا كانت في كل مرة تقدم بطريقة جديدة ومثيرة.

- الحيوية والحركة التي يتمتع بها المحرر الرياضي الذي لا يكتفي بالمتابعة والمشاهدة فقط بل يكون كله آذاناً صاغية لما يجري في ميدان اللعب.
- الحماسة اللازمة له في العمل.
- المعرفة بشؤون اللعبة من داخلها ومن خارجها.
- القدرات الأسلوبية المتميزة التي تحقق الجمالية والمقروئية.
- الحيادية وعدم التحيز.
- حساسية التعامل مع المشجعين الذين يرون دائماً فريقهم هو الأهم في كل شيء.
- الحرص على البحث عن الزوايا الجديدة المختلفة في القصة الإخبارية، الأمر الذي يجعل جمهور القراء يتحدثون عنها.
- ضرورة الإنتباه والإصغاء الجيد وتسجيل الملاحظات الضرورية، فكثير من الموضوعات الصغيرة يمكن أن تتحول إلى قصص إخبارية كبيرة.

ويمكن القول، إن المحرر الرياضي يعمل وكأنه يشاهد فيلماً سينمائياً أو مسرحية ولذا فإنه مطالب بالقدرة على تحليل وتفسير ومسرحة مادة قصته الإخبارية التي يقدمها لقرائه.

## كتابه الخبر الرياضي وتحريره

أما فيما يتعلق بأسلوب المحرر الرياضي في كتابه الأخبار، فهو الأسلوب الذي يبتعد عن البلاغة اللغوية والمحسنات اللفظية، فمثل هذا الأسلوب يضيّع أثر الحادثة الرياضية. والمطلوب هو الأسلوب البعيد عن التكلف والرسميات، بل الفكاهة والطلاوة، ذلك لأن المخبر الرياضي كثيراً ما يستخدم الألفاظ الدارجة والتشبيهات والاستعارات، وهمه دائماً أن يعبر عما يقصده تعبيراً موجزاً مجلواً واضحاً.

إن المقدمة الإخبارية الرياضية لا بد لها أن تتألف من عناصر الخبر المعروفة (من وماذا ومتى وأين) ولا بد من تلخيص أهم جوانب الخبر في المقدمة مع التوسع في تلك الجوانب في جسم الخبر، وهناك أنواع كثيرة للمقدمات الإخبارية منها: المقدمة التلخيصية التي تتضمن ملخصاً للعناصر الهامة في الخبر، أو التي

تتولى إبراز العنصر الهام في الخبر، ويتوقف اختيار هذا العنصر الهام لإبـرازه علـى العناصر الخبرية المعروفة كعنصر الوقـت وقـرب مكـان وقـوع الحـدث والشـهرة والزاوية الإنسانية.

وهناك أيضاً من المقدمات الإخبارية: المقدمـة التسـاؤلية، المقدمـة الصاعقـة، المقدمة الإقتباسية، مقدمة المفارقـات، مقدمـة الخطـاب المباشـر، المقدمـة الوصفيـة، المقدمة الشعرية، التورية الأدبية.

وإذا كان لكل محرر رياضي أسلوبه الخـاص في الإسـتهلال الإخبـاري، فـإن ذلك يتوقف على ذوق المحرر وذوق الجمهور والرغبة في دفع الملـل عنـه، والإجابـة على الأسئلة التي تخطر على بال القراء، وحق الخبر من العناية والإبراز، والكتابـة الباعثة على الإهتمام والتشويق.

وأياً كان نوع الحادثة الرياضية التي يروي الخبر نبأها، ففي وسعه أن يبحـث عن عنصر أو أكثر من العناصر التالية ليلتمس منها أهم جوانب الخـبر ويبرزهـا في مقدمته الإخبارية:

1- نتيجة المباراة.

2- الضربات البارزة.

3- نجوم المباراة البارزون.

4- أهمية المباراة: لمن انعقدت البطولة، وهل سجل رقم قياسي جديد.

5- المقابلة بين الفريقين المتبارين أو بين كل لاعب وخصمه.

6- جو المباراة كالطقس وجمهور الحاضرين الخ.

أما جسم الرواية الإخبارية فيتم فيه استكمال البيانـات الـواردة في المقدمـة الإخبارية ومن ذلك: تقديم شرح عام وتفسير للمباريات وسرد للرواية وحوادثها، وهذا الشرح العام هو تفسير لما جـاء في المقدمـة وتوسـع فيـها، وعلـى المخـبر أن يسرد ويشرح أو يفسر النقط البارزة (الجوانب الهامة) للحادثـة الرياضيـة، ثـم إن المخبر كثيراً ما يورد مراحل الرواية الإخبارية أي حوادثها بترتيبها الزمني فيصـف

كل لعبة وكل إصابة وكل جولة. وقد يرد هذا الوصف بعد تفسير الرواية، وقد يرد على حدة بعنوان خاص، ولكن الترتيب الزمني لوقائع المباراة هو السائد عادة، ثم بعد ذلك تجري عملية التفسير والشرح.

وليس كل المباريات تنشر كل تفاصيلها، فهناك مباريات يكتفى بتقديم أخبارها مختصرة أو مكتفية بالنتائج.

أمّا التقرير الإخباري الرياضي فهو فن وصف المباريات الذي يتم فيه تقديم كافة المعلومات عن الفرق المتنافسة، ومتى يبدأ اللعب وأين، وتشكيل كل فريق، وتتبع أحداث المباراة، والتّركيز على الوقائع البارزة فيها، ووصف جو المباراة. وهو يأخذ في التحرير طابع قالب الهرم المعتدل، حيث يتم في المقدمة وضع أهم واقعة في المباراة، أو نتائج المباراة، واسم الفريق الفائز وأسماء اللاعبين الذين حققوا الأهداف.

وفي جسم التقرير يتم تقديم الوصف الكامل للمباراة من خلال النقاط الآتية:

1- عدد أهداف المباراة ونصيب كل فريق منها.

2- كيف حدثت الأهداف.

3- المقارنة بين أداء الفريقين المتنافسين، على أن تشمل المقارنة نقاط الضعف ونقاط القوة في كلّ منهما.

4- نجوم المباراة، وهم اللاعبون الذين حققوا الأهداف، أو كان لهم دورهم المؤثر في تحقيق الأهداف أو في حماية شباكهم من الأهداف.

5- المناخ الذي جرت فيه المباراة، حار أم بارد، ممطر أو صحو، وهل كان لذلك تأثير على سير المباراة أو على النتيجة.

6- انفعالات المتفرجين وخاصّة مشجعي الفريقين وردود أفعالهم تجاه النتيجة.

7- الجو النفسي الذي جرت فيه المباراة هل هو جو هادئ أم متوتر أم سيطر عليه الإنفعال، وهل حدثت تجاوزات من اللاعبين أو المتفرجين.

8- صراع الدقائق الأخيرة من المباراة، وكيف أنهى كل فريق المباراة.

9- النتائج التي ترتبت على المباراة، وأثرها على مستقبل كل فريق، وعلى المسابقة كلها.

10- المعلومات الخلفية للمباراة، وهل هي المباراة الأولى بين الفريقين أم العاشرة، وما نتائج المباريات السابقة بينهما، وغير ذلك من المعلومات التي تلقي الضوء على كل من الفريقين.

خاتمة التقرير: التقييم النهائي للمباراة ولأداء اللاعبن والحكّام وسلوك المتفرجين.

## العناوين الإخبارية

إن العنوان يمثل الواجهة الأولى للخبر ومهمته في دفع القارئ إلى قراءة مادة الخبر، ومساعدة القارئ المتعجل على الإحاطة بأبرز ما في الخبر، وكسر حدة جفاف المادة الإخبارية ذات التفصيلات الطويلة أو العديدة.

وتقوم العناوين من الناحية الإخراجية، بتحقيق شخصية الصحيفة ودعمها في أنظار وأفهام القراء، ومساعدة الصحيفة على مواجهة الصحف المنافسة.

وهناك أنواع كثيرة للعناوين منها:

العنوان الوصفي، وعنوان الجملة المقتبسة، وعنوان التساؤل، والعنوان المفسر،وعنوان العبارة القوية، والعنوان الطريف أو الساخر.

ومن حيث الشكل: هناك العنوان التمهيدي، والعنوان الفرعي، والعنوان الرئيسي، والمانشيت، ويفترض في تحرير العناوين أن تكون: مركزة تركيزاً شديداً، وبعيدة عن المبالغة والخيال، وأن يتناسب حجمها مع حجم الأخبار التي تعلوها، وأن تتضح دلالتها الإخبارية وتجيد هي التعبير عن هذه الدلالة.

إن كل صفحة تحتاج تقريباً إلى بضعة من العناوين الكبيرة، وأن وضع العنوان على عمودين أو أكثر من شأنه تحسين مظهر الصحيفة، ومن الضروري تجنب العناوين التي تسبب لبساً أو اضطراباً أو غموضاً، وينبغي للعنوان أن ينقل جديداً، ويوحي بأن هناك عملاً قد أنجز، وأن يكون واضح العبارة وأن يتجنب الكلمات المهجورة الخاملة، وأن تكون هناك دقة في ألفاظ العنوان وعباراته، خاصة

وأن الأخطاء التي تتم في صياغة العناوين تنشأ عادة عن السرعة أو عدم الدراية بالتفاصيل أو ضغط عناصر الخبر في عنوان ينشر في حيّز ضيق محدود.

أما أشكال العناوين الإخبارية فهي:

1- العنوان بعرض السطر. * * * *

2- الهرم المقلوب: وقوامه سطران أو ثلاثة أو أربعة تتدرج في طولها وتكون جميعاً في وسط السطر.

* * * *

* * *

*

3- العنوان المدرج: وقوامه سطران أو ثلاثة أو أربعة من نفس الحجم تتدرج نزولاً كدرجات السلم.

* * * * *

* * * * *

* * * * *

4- العنوان المعلق: وقوامه سطران أو ثلاثة أو أربعة أطولها السطر الأول أمّا الأسطر الباقية فمتساوية في الطول والحجم مع بعدها قليلاً عن حد العمود.

* * * * *

* * * * *

* * * * *

5- العنوان الموحد البداية: وقوامه سطران أو ثلاثة أسطر أو أربعة أسطر، تبدأ جميعا من نقطة واحدة إلى اليمين وتنتهي كيفما اتفق، فتجيء أسطر العنوان مختلفة الأطوال دون أن تكون هناك قاعدة معينة مرعية.

* * *

* * * * *

* * * *

ويجوز الجمع بين نوعين أو أكثر من هذه العنوانات للرواية الإخبارية الواحدة.

- ولا مانع من إضافة نوع سادس إلى الأنواع المتقدمة، وهو جعل جميع أسطر العنوان في وسط العمود مهما تكن أطوالها مثل:

* * * * * *

* * * *

* * * *

* * * * * * * *

## الإخراج الصحفي للأخبار الرياضية

تسعى الصفحات الرياضية بدأب إلى جذب انتباه القراء وشد إهتمامهم خاصةً مع جو الحماس الذي يعيشه الجمهور الرياضي المتابع لجريات الملاعب، وتمتاز هذه الصفحات بجمال الإخراج والإنسيابية في تبويب المادة والأعمدة ودعوة القرّاء لمتابعة التفاصيل بطريقة سهلة، وكذلك الصياغة الخاصة بالعناوين التي تمتاز بالسلاسة والوضوح والكلمات القصيرة المعبرة والعناوين القوية التي تتحدث عن نتائج المباريات وأدوار اللاعبين وإنجازاتهم دخل الملاعب.

كما تتميز الصفحات الرياضية بالمانشيتات العريضة والعبارات الساخرة والكلمات الطريفة وإطلاق النعوت والصفات المحببة على اللاعبين بالإضافة إلى العبارات المسجوعة أحياناً.

ويجب أن تختار عناوين الصفحة الرياضية من حروف كبيرة واضحة متميزة عن سائر عناوين الصحيفة، فهناك الآن أنواع كثيرة من حروف العناوين التي تتيح مجالاً كبيراً لاختيار ما يناسب الصفحة بينها. وليس المقصود مطلقاً أن تكون كل عناوين الصفحة من النوع الثقيل، ولكنها ينبغي أن تتميز بقوتها ووضوحها مع تحقيق التنويع الكافي في أحجامها، لإحداث تباين معقول ومريح على الصفحة.

ويعتبر الوضوح والبساطة من السمات الأساسية في تيبوغرافية الصفحات الرياضية وإخراجها، وتتحقق هذه البساطة بالإستعانة بأبناط الحروف الكبيرة بنوعيها الأبيض والأسود، يعاونها أسلوب تحريري سهل بلغة بسيطة واضحة.

أما الصورة الرياضية الناجحة فهي التي تتصف بالحيوية والحركة وتزداد قيمتها الفنية والإخراجية إذا كانت تسجل الحدث الرياضي بدقة وتوضح أهم جوانب الحدث خاصةً في حالة تسجيل الأهداف الرياضية. والصور الفنية الهادئة لا تناسب صفحة الرياضة، ويفضل عليها الصور المليئة بالحركة، والتي يتفنن المصورون الصحفيون في التقاطها أثناء المباريات.

وتركز هذه الصور في الغالب على اللاعبين والمشاهد المثيرة من المباريات الرياضية، وهناك أهمية خاصة لاستخدام الجداول والفواصل والأسهم التي تشير إلى الموضوعات والأخبار المراد لفت الإنتباه إليها وتوجيه عيون القراء لمتابعتها.

أما أساليب الإخراج الصحفي التي يمكن للصفحات الرياضية الإفادة منها في إخراج الأخبار الرياضية فأهمها:

1- أسلوب التنسيق المتوازن الذي يقوم على موازنة جانب من الصفحة بجانبها الآخر مع بناء الصفحة من أعلى إلى أسفل.

2- أسلوب التنسيق المتدرج، حيث تدرج أقوى العناوين إلى اليمين، أما سائر العناوين فتتدرج في أهميتها متجهة صوب اليسار.

3- أسلوب سدّ الفراغ وذلك في حال وجود إعلانات كثيرة، حيث تبذل المحاولة لسد الثغرات القليلة الباقية بما يهيئ للأخبار أن تزاحم الإعلانات في جذب إهتمام القراء.

4- أسلوب التنسيق المنصب على ركن واحد من الصفحة.

ومن الضروري في الإخراج مراعاة النقاط الآتية:

- أهمية معالجة المادة الطويلة بالعناوين الفرعية والإطارات الصغيرة.
- أهمية وجود أسلوب مميز في إخراج المادة الرياضية قوامه الجاذبية والتشويق.
- أهمية إحياء كافة جوانب الصفحة بالعناوين والعناصر التيبوغرافية الضرورية.
- إحداث التوازن في الإخراج من خلال الصور والعناوين.
- العناية بالصورة الصحفية الرياضية والاهتمام بالعبارات الشارحة لها ودقة هذه العبارات.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

# المصادر والمراجع


1- أبو زيد، فاروق، فن الكتابة الصحفية، دار الشروق، جدة، 1983م.

2- أبو زيد، فاروق، الصحافة المتخصصة، عالم الكتب، القاهرة، 1986م.

3- أبو عرجة، تيسير، إخراج الصحف والمجلات، دار القلم، دبي، 1986م.

4- أدهم، محمود، دراسات في التحرير الإخباري، القاهرة، 1982م.

5- ستانلي جونسون وجوليان هاريس، استقاء الأنباء فن، ترجمة: وديع فلسطين، دار المعارف، القاهرة، 1960م.

6- Hilly, H, Ward: Professional News Writing, Harcourt, Brace, Jovanovich, Publishers, New York, 1985.

# 5- التأهيل العلمي والتدريب في مجالات الصحافة والإعلام

تزداد موضوعة التأهيل العلمي في مجالات الصحافة والإعلام إلحاحاً مع هذا التطور الكبير الذي تشهده وسائل الاتصال والأجهزة الإعلامية المرتبطة بها، ومع تشعب الوظائف والمهن الإعلامية المتصلة بتلك الأجهزة التي تتطلب وجود أعداد كبيرة من العناصر البشرية المؤهلة المواكبة للعملية الإعلامية في أشكالها الجديدة المتطورة التي تتطلع للدخول إلى القرن الحادي والعشرين بما يتفق مع منجزاته الاليكترونية التي يعتبر تطور الإعلام والاتصال في مقدمتها.

إن التأهيل العلمي الذي نقصده يتمثل بتدريس الصحافة والإعلام في الجامعات بهدف تغذية المؤسسات الصحفية والإعلامية بالإعلاميين المؤهلين علمياً في فنون الصحافة والإعلام الذين يتحملون عبء العمل بهذه الأجهزة وتطويرها ويلبون حاجتها إلى المواكبة والتطور واستشراف آفاق القرن الجديد بكل ما تتطلبه هذه المواكبة من استعداد وقدرات إبداعية.

وبالرغم من الصعوبات الجمّة التي تواجه خريجي الصحافة والإعلام وهم يبحثون عن مواقع العمل المناسبة لتخصصاتهم العلمية وهي الصعوبات التي تتمثل بشكل رئيسي في غياب الفرص السانحة لهم في المؤسسات الصحفية والإعلامية إلاّ أن عدداً مهماً ممّن أتيح لهم العمل في هذه المؤسسات قد أثبتوا جدارة لائقة وأظهروا قدرات مشهودة في النجاح بما يسند إليهم من مهام.

## التجربة الأردنية في التأهيل الإعلامي

إن التجربة الأردنية في التأهيل الإعلامي الأكاديمي تثير لدينا عدداً من القضايا يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

أولاً: لقد كان هناك غياب فعلي لتقدير الأعداد الملتحقة بأقسام الصحافة والإعلام ومدى التناسب بين هذه الأعداد والفرص المتاحة فعلياً لها أو تلك التي يمكن توفيرها لهذه الأعداد الكبيرة من الخريجين.

ثانياً: لم تخضع عملية القبول في هذه الأقسام حتى الآن لغربلة حقيقية للكشف عن مدى الاستعداد لدى هؤلاء الملتحقين بالدراسات الصحفية والإعلامية مما يمكن التعرف عليه في اختبارات القبول والامتحانات التحريرية والشفوية التي تقيس القدرات اللغوية والكتابية والمعلومات العامة والتفتح الذهني، مما يعطي مؤشراً ولو تقريبياً عن مدى الاستعداد لدراسات تتطلب خصوصية ثقافية معينة.

ثالثاً: كان هناك باستمرار ضعف في التنسيق بين الجهات الأكاديمية والمواقع المهنية وذلك للبحث المستمر في مصير خريجي الصحافة والإعلام. وهذا التنسيق يعتبر ضرورياً تفرضه الحاجة المتواصلة لدى المؤسسات الإعلامية لأعداد معينة من الخريجين وتحديد المواصفات المطلوبة فيهم ناهيك عن فرص التدريب والإعداد للعمل ومعرفة الطاقة الاستيعابية المتوفرة وجسر الهوة بين النظرية والتطبيق، وفتح الأبواب لطلبة الصحافة للبدء بخطوات العمل الأولية وهم على مقاعد الدراسة من خلال أشكال مختلفة من التحرير والكتابة والأعمال الإبداعية.

ولعلّ هذه العلاقة المطلوبة بإلحاح بين الجهتين يمكن أن تتطور باستمرار لتأخذ أشكالاً مهمة من التعاون من خلال تدريب هؤلاء الطلبة لفترات معتبرة أثناء سنوات دراستهم داخل المؤسسات الصحفية والإعلامية وكذلك الاستعانة برموز المهنة لتقديم خلاصة تجاربهم في محاضرات منتظمة لطلبة الصحافة والإعلام، والاستفادة من تجارب هؤلاء وملاحظاتهم من أجل إجراء التعديلات الضرورية على الخطط الدراسية التي يجب أن تتصف بالمرونة والتطوير المستمر بما يتناسب مع مستجدات المهنة وآفاق تطويرها.

رابعاً: بالرغم من النوايا الطيبة لدى عدد من الكتّاب والصحفيين والمسؤولين الذين طالما تحدثوا عن ضعف خريجي الصحافة والإعلام وعدم

امتلاكهم الأدوات الضرورية التي تمكنهم من الأداء الإعلامي المقتدر إلاّ أن هذه الحقيقة يمكن ملاحظتها في معظم خريجي الجامعات من كافة الفروع والتخصصات في الوقت الحاضر، ولا تقتصر فقط على خريجي الصحافة والإعلام، الأمر الذي يفرض مسؤولية أكاديمية جماعية تناقش طبيعية هذه الظاهرة للوصول إلى نوعية أكثر جودة للخريج الجامعي الذي يتحمل عبء الحياة القادمة.

خامساً: تجب الإشارة إلى أن المؤسسات الصحفية لا يمكنها وحدها تحمل عبء توظيف خريجي الصحافة والإعلام فهناك مواقع أخرى يمكن أن يجد فيها هؤلاء الخريجون ما يناسب مؤهلاتهم في حقول العلاقات العامة والإعلان والإعلام المتخصص بكافة فروعه ومجالاته، وهي من الكثرة والاتساع بحيث تستوعب الكثيرين منهم.

وبالرغم من كل ما ورد في الملاحظات السابقة حول واقع خريجي الصحافة والإعلام، إلاّ أننا نرى أن أقسام الصحافة والإعلام يجب أن تبقى في جامعاتنا وأن تزداد قوة ورسوخاً، مع التركيز على النوعية المنتقاة من الدارسين، وإذا كانت هذه الأقسام موجودة حتى الآن في جامعتي اليرموك والبتراء الأهلية فإننا لا نعرف ما الذي يمنع غيرهما من الجامعات لتدريس هذا النوع من التخصصات لاسيما وأن أقسام الصحافة والإعلام قد أصبحت ركناً أساسياً في عدد كبير من الجامعات العربية وأصبح هناك نسبة كبيرة من حملة الدرجات العليا القادرين على التدريس فيها، مع اعتبار نوعية المناهج المطلوب التركيز عليها في خدمة الإقليم الذي تتبعه الجامعة بما يفيد قضايا التنمية الاجتماعية والتحول الاجتماعي.

## تطوير المناهج الأكاديمية الإعلامية

إذا كانت التخصصات الإعلامية في جامعتي اليرموك والبتراء تقتصر حتى الآن على مرحلة الدرجة الجامعية الأولى البكالوريوس فإن متطلبات التطلع إلى

المستقبل تفرض جدية التوجه إلى الدراسات العليا لمرحلة الماجستير أو الدبلوم العالي المتخصص لأن من شأن ذلك تطوير القدرات العلمية للدارسين وإيجاد العناصر الأكثر تأهيلاً وتدريباً بما ينعكس على المهنة الصحفية والإعلامية من تطور وتقدم، خاصة ونحن نشهد اليوم اهتماماً ملحوظاً بالإعلام المتخصص الذي يخدم قطاعات المجتمع المختلفة ويتطلب العمل لتلبية شروط النجاح فيه إعداد جيل من الإعلاميين الذين يقرنون الخبرة الإعلامية بالمعرفة الدقيقة بخصوصية وطبيعة المرفق الذي يعملون فيه سواء كان ذلك في مجالات الصحة أو الزراعة أو التعليم أو الجيش أو الوعظ الديني أو حماية البيئة الخ، وهذه المرافق والقطاعات التنموية والمجتمعية أصبحت اليوم في أمس الحاجة إلى الإعلام الذي يواكبها ويعرف بها ويقود برامجها إلى النجاح في اتصالها الوثيق بالجمهور وحاجاته الواقعية.

إن القراءة الحالية لواقع المهنة الصحفية والإعلامية تتطلب الالتفات إلى تطوير المناهج الأكاديمية التي يدرسها طلبة الصحافة والإعلام بحيث تستجيب للحاجات الفعلية لشروط النجاح في المهنة وأسس المواكبة للتقدم التقني في ثورة المعلومات والاتصال الراهنة والتوسع في الوظائف الإعلامية والإنطلاق من الأفق المحلي إلى الآفاق العربية والدولية.

إن هذا التطوير يمكن أن يتمثل في تعميق الاهتمام بالنواحي الآتية:

أولاً: اللغة العربية باعتبارها أداة التعبير الأولى لخريج الصحافة والإعلام من خلال مهارات الكتابة السلسة والتعبير السليم الذي يراعي قواعد اللغة والتمكن من إجادة التعبير المتدفق الذي يعين المحرر على الإبانة والوضوح والتبسيط والدقة في الوصف بما يؤدي إلى التعريف الصحيح بالحدث مع الحرص على جمالية التعبير.

ثانياً: اللغة الانجليزية باعتبار أن إجادتها كتابة وحديثاً باتت من بديهيات النجاح في المهنة الصحفية والإعلامية نظراً لكونها اللغة الأجنبية الأكثر انتشاراً في العالم وهذا يتطلب إيلاءها المزيد من العناية والإجادة والتدريب على الصياغة السليمة والمحادثة بما يساهم في إعداد الإعلامي الذي يضع قدميه على طريق

النجاح في مهمته، وحبذا لو أضيف إليها لغة أجنبية ثانيـة كالفرنسـية أو الألمانيـة مثلاً لأن العمل الإعلامي يتطلب ذلك في كثير من الأحيان.

ثالثاً: الحاسوب وما يرتبط به من تطبيقات إعلاميـة في الطباعـة والتحريـر والإخراج وحفظ المعلومـات بعـد أن أصبحنـا نعيـش مرحلـة الانتـاج الإعلامـي القائم على استخدامات الحاسوب في كافة مراحل هذا الانتاج.

رابعاً: التوسع في التطبيقات العمليـة المصاحبـة للمسـاقات العلميـة الـتي تتضمنها الخطط الدراسية كالتصوير الصحفـي والتحريـر الصحفـي والمسـاقات الإذاعية والتلفزيونية وتلك المرتبطة بالإعلان والعلاقات العامة.

خامساً: السعي إلى إمكانية قيام طلبة الصحافة والإعـلام برحـلات علميـة خارجيـة للاطـلاع علـى التجـارب العمليـة الـتي تطبقـها الكليـات والمعـاهد المتخصصة بهذا النوع من الدراسات في الدول الأجنبية.

## مجالات التدريب الصحفي والإعلامي

إذا كانت مسألة التدريب العملي في الصحافة والإعلام ليست بعيلة عمـا تحدثنا عنه فيما يتصل بالتأهيل العلمي الأكاديمي للإعلاميين، إلا أن هـذه الناحيـة تتطلب التوقف عندها لما لها من أهميـة في تعزيـز قـدرات الإعلاميـين والتطويـر المستمر الذي تتطلبه مهنتهم، ولكن مسألة التدريب لا تتوقف عنـد حـدود طلبـة الصحافة والإعلام وما توفـره مؤسسـاتهم التعليميـة مـن تدريـب عملـي يعـزز المناهج الأكاديمية والدراسات النظريـة بـل هـي قضيـة أساسـية تـهم المؤسسـات الإعلامية التي تسعى إلى المواكبة الدائمة والرعايـة المستمرة للعنـاصر الإعلاميـة العاملة فيها، وقد سـبقت الإشـارة مـراراً في النـدوات والمؤتمـرات الإعلاميـة إلى أهمية هذا التدريب سواءً داخل هذه المؤسسات نفسها أو خارجها، وسواء تم ذلك من خلال دورات تدريبية داخـل الأردن أو علـى شـكل دورات خارجيـة وبعثـات دراسية لفترات معينة في المؤسسات العربية والدولية لـمـا في ذلـك مـن أهميـة في زيادة كفاءة الإعلاميين وصقل تجاربـهم العمليـة، كمـا سـبقت الإشـارة كثـيراً إلى

ضرورة إنشاء مركز للتدريب الصحفي في الأردن يتولى مهام التدريب بجهد مشترك من جانب المؤسسات الصحفية وبإشراف نقابة الصحفيين الأردنيين وهو ما لم يظهر إلى الوجود حتى الآن.

إن التدريب الإعلامي، في رأينا، يمكن أن يتمثل، إضافة إلى ما سبق ذكره، بالنقاط الآتية:

أولاً: التدريب الصحفي الذي تتولاه المؤسسات الصحفية الكبرى بحيث يشمل كافة العاملين فيها من محررين وسواهم، ويستعان فيه بالمحاضرين والخبراء الإعلاميين من العرب والأجانب لفترات معينة.

ثانياً: التدريب الإذاعي والتلفزيوني، وهنا تجب الإشارة إلى أهمية تطوير مركز التدريب الإذاعي التابع لمؤسسة الإذاعة والتلفزيون لكي يعقد دوراته التدريبية على مدار السنة لكافة العاملين في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون إضافة إلى العناصر الشابة التي تلتحق بالعمل في هذه المؤسسة بحيث يشمل هذا التدريب مختلف فروع العمل والإنتاج الأمر الذي يمكن أن يجعل المركز يتطور إلى معهد إذاعي وتلفزيوني متخصص يساهم في ترقية الأداء الإعلامي للعاملين في هذا المرفق الحساس.

ثالثاً: التدريب في ميدان الاعلان الصحفي والإذاعي وما يتصل بذلك من تحرير وتصميم فني أصبح الآن في عداد المهن الإعلامية ذات الصلة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية. ومن الضروري التأكيد على الأهمية القصوى للعنصر الأساس داخل العملية الإعلامية وهو الإنسان الذي يتحمل عبء نجاح الوسيلة الإعلامية التي يعمل فيها الأمر الذي يفرض على هذه الوسيلة رعايته وزيادة كفاءته وإنتاجيته من خلال الاهتمام به على صعيد التأهيل والتدريب المستمرين حتى نكون جديرين بدخول هذا القرن الجديد بإعلام مواكب يليق بنا وبطموحاتنا المشروعة.

# المؤلف

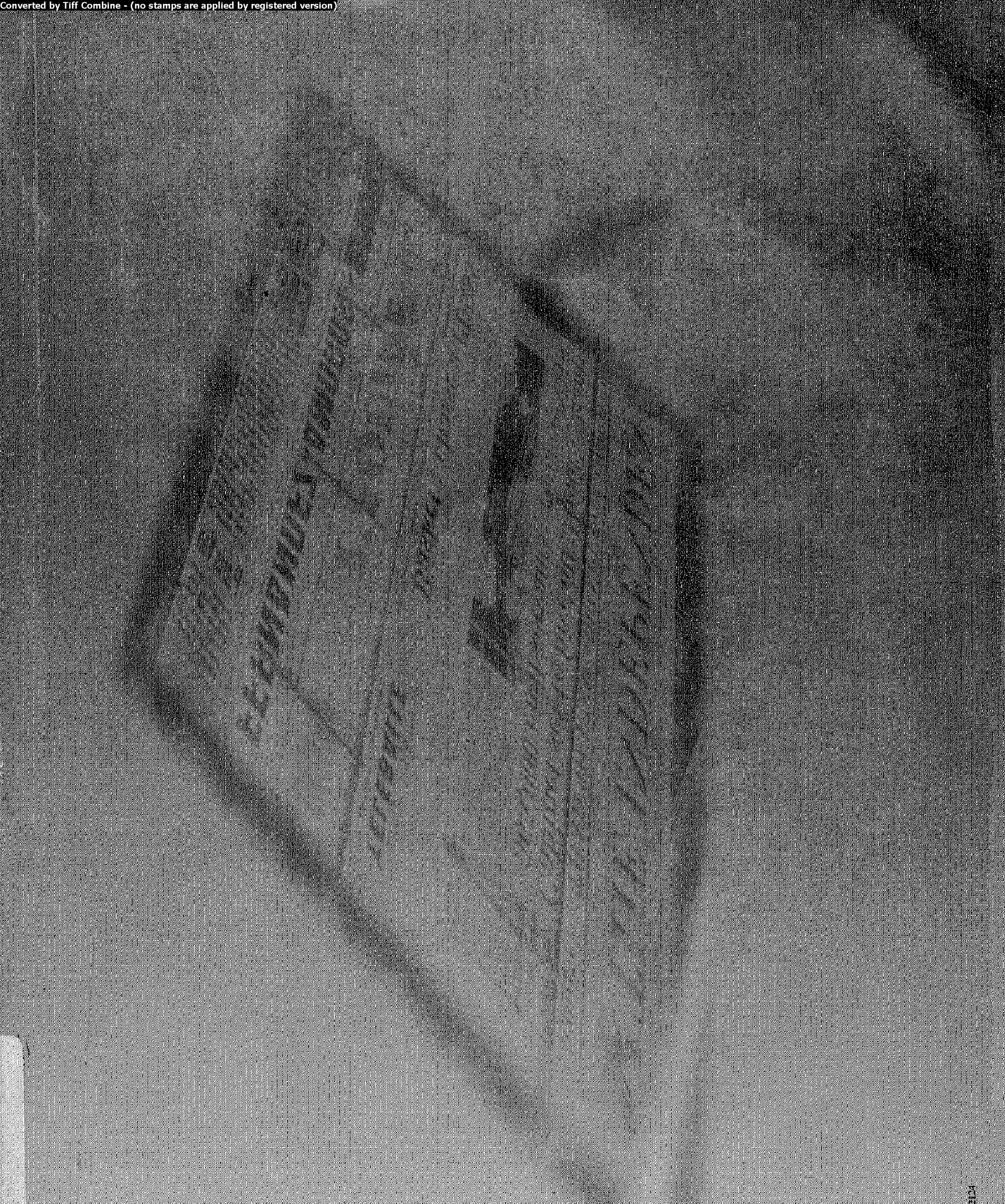
أ.د. تيسير أحمد أبو عرجة

- حصل على الدكتوراه في الصحافة من كلية الإعلام بجامعة القاهرة عام 1980 .
- درّس الصحافة في جامعة الجزائر (81-1984) وجامعة الإمارات العربية المتحدة (84-1991) .
- يعمل في جامعة البتراء الأهلية منذ عام 1992 .

صدر له:

- إخراج الصحف والمجلات، دار القلم، دبي، 1986 .
- الصحافة المعاصرة، دار الكتاب الجامعي، العين، 1988 .
- الإعلام العربي - تحديات الحاضر والمستقبل، دار مجدلاوي، عمّان، 1996 .
- الاتصال والعلاقات العامّة (بالاشتراك مع الدكتور صالح أبو اصبع)، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمّان، 1996 .
- المقطم - جريدة الاحتلال البريطاني في مصر 1889-1952، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997 .





Dar Majdalawi Pub. & Dis.
Amman 11118 - Jordan
P.O.Box: 184257
Tel Fax: 4611606

دار مجدلاوي للنشر والتوزيع
عمان - الرمز البريدي: ١١١١٨ - الأردن
ص.ب: ١٨٤٢٥٧ - تلفاكس: ٤٦١١٦٠٦

ISBN 9957-02-041-2 (ردمك)

Eji-Print producer-Beirut-Lebanon- 03-334540-03-312124